

الفقه

آية الله العظمى
الشيخ محمد حسين
الكاشغري

كتاب الحجرات

٩٣

دار العلوم
بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی

کاتب:

آیت الله سید محمد حسینی شیرازی

نشرت فی الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامی

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

الفهرس

الفهرس	٥
موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٩٣	٣٦
اشاره	٣٦
اشاره	٣٦
كتاب المحرمات	٣٨
اشاره	٣٨
حرف الإلف	٤٠
١: الإباق	٤٠
٢: إباء الشهاده	٤٠
٣: إتيان البهيمه	٤١
٤: إتيان الذكران	٤٢
٥: إيتاء السفهاء الأموال	٤٣
٦: الأجره على الواجبات	٤٣
٧: أجره المغنى والمغنيه	٤٤
٨: أجره الزانيه	٤٤
٩: إيجار الحرام والإيجار له	٤٥
١٠: اتخاذ إلهين اثنين	٤٥
١١: اتخاذ أهل الكتاب والكفار أولياء	٤٧
١٢: اتخاذ آيات الله هزواً	٤٨
١٣: اتخاذ البطانه من غير المؤمنين	٤٨
١٤: أخذ الحصى والتراب من حول الكعبه المباركه	٤٩
١٥: أخذ الجانى من الحرم	٤٩
١٦: أخذ المحرم من شعر الحلال	٥٠
١٧: اتخاذ الأخدان	٥٠

١٨: أخذ أموال الناس ظلماً	٥١
١٩: الأخذ بقول العراف والقائف واللى	٥١
٢٠: أخذ المهر من الزوجه	٥٢
٢١: اتخاذ الأيمان دخلاً	٥٢
٢٢: تأخير الحج عن عام الوجوب عمداً	٥٣
٢٣: إيذاء الله ورسوله والمؤمنين	٥٣
٢٤: إيذاء الجار	٥٥
٢٥: إيذاء الحيوان	٥٥
٢٦: الأذان الثالث بدعه	٥٦
٢٧: الإشارة إلى الصيد	٥٦
٢٨: الإشارة إلى الحرام خلافاً لله والرسول (ص)	٥٧
٢٩: اتخاذ القبور مساجد	٥٧
٣٠: أخذ المساجد أو بعضها في طريق أو ملك	٥٧
٣١: الأكل في آنيه الذهب والفضه	٥٨
٣٢: أكل الخبيث	٥٨
٣٣: أكل الربا	٥٩
٣٤: أكل المسكر	٥٩
٣٥: أكل المشتبه بالحرام	٥٩
٣٦: أكل الصيد على المحرم	٦٠
٣٧: أكل صيد المحرم في الحرم	٦٠
٣٨: أكل المضرات وشربها	٦١
٣٩: أكل الطين	٦١
٤٠: الأكل على مائه يشرب عليها الخمر	٦٢
٤١: أكل الدم والميته ولحم الخنزير وسائر المحرمات من الحيوانات ومن الذبيحه	٦٢
٤٢: أكل الجلال	٦٣
٤٣: أكل الحيوان الموطوء	٦٣

٤٤: أكل ما يحرم من الذبيحه	٦٤
٤٥: أكل النجاسات والمتنجسات	٦٤
٤٦: أكل المحرم	٦٤
٤٧: أكل مال الغير من دون طيب نفسه	٦٥
٤٨: الأمر بالمعصيه	٧٠
٤٩: الأمن من مكر الله	٧١
٥٠: الإمارة الباطله	٧٢
٥١: أمين بعد الفاتحه	٧٢
٥٢: إيواء المحدث	٧٢
٥٣: إيواء المحارب	٧٣
٥٤: إيواء عين الكفار	٧٣
٥٥: إيواء المغنيه	٧٣
حرف الباء	٧٥
١: البتک	٧٥
٢: التبخر	٧٦
٣: البخس	٧٦
٤: البخل	٧٧
٥: إبداء الزينه	٧٧
٦: البدعه في الدين	٧٨
٧: تبديل الأزواج	٧٩
٨: تبديل نعمه الله	٧٩
٩: تبديل الوصيه	٨٠
١٠: تبديل النذر	٨١
١١: البذاء	٨١
١٢: التبذير	٨٢
١٣: البراءه	٨٣

٨٤	١٤: التبرى من النسب
٨٤	١٥: التبرج
٨٥	١٦: بسط اليد
٨٦	١٧: مباشرة النساء للصائم والعاكف
٨٦	١٨: إبطال الصدقات باليمن والأذى
٨٧	١٩: إبطال العمل
٨٧	٢٠: إبطال عمل الغير
٨٧	٢١: البغض
٨٩	٢٢: البغى
٩١	٢٣: ابتغاء العيب
٩١	٢٤: البهتان
٩٢	٢٥: البطر
٩٣	٢٦: البغاء
٩٣	٢٧: البيوع المحرمه
١٠٣	حرف التاء
١٠٣	١: اتباع خطوات الشيطان
١٠٣	٢: اتباع متشابهات القرآن
١٠٤	٣: اتباع الهوى
١٠٤	٤: اتباع السبل
١٠٥	٥: الترف
١٠٥	٦: ترك البر
١٠٥	٧: ترك الجماعه
١٠٦	٨: ترك وطى الزوجه
١٠٦	٩: ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوه إلى الخير
١٠٦	١٠: ترك الواجبات
١٠٦	١١: ترك معاونه المظلوم

١٢: ترك معونه المؤمن	١٠٧
١٣: ترك جميع المستحبات	١٠٧
١٤: ترك رد التحية	١٠٧
١٥: ترك سجود التلاوه إذا قرئ القرآن	١٠٧
١٦: تمتعه المدعى أو المنكر أو الشهود	١٠٧
١٧: تلاوه القرآن للحائض والجنب	١٠٨
١٨: الاتهام	١٠٨
حرف الثاء	١٠٩
١: الثرثرة	١٠٩
٢: التثاقل	١٠٩
٣: ثلب المؤمن	١١٠
٤: يحرم تثليث الغسلات في الوضوء	١١٠
٥: الثناء بالباطل	١١٠
٦: الثنيا	١١٠
٧: التثويب	١١١
٨: الثوره	١١١
حرف الجيم	١١٣
١: الجحد بآيات الله	١١٣
٢: الجدل في الاحرام	١١٣
٣: مجادله أهل الكتاب بغير الحسن	١١٤
٤: المجادله في الدين	١١٤
٥: الجرى	١١٥
٦: التجرى	١١٥
٧: جز المرأة شعرها في المصبيه	١١٥
٨: جعل دعاء الرسول كدعاء غيره	١١٥
٩: التجسس	١١٦

١٠: جعل الله عرضه للإيمان	١١٧
١١: الجفاء	١١٨
١٢: جعل الأيدي مغلوله	١١٨
١٣: مجالسه أهل البدع	١١٨
١٤: الجلوس للزنا أو للواط	١٢٠
١٥: الجلوس في المسجد للجنب والحائض	١٢٠
١٦: الجلوس على مائده يشرب عليها الخمر	١٢٠
١٧: جلوس المعتكف خارج المسجد	١٢١
١٨: الجماع في حال الاعتكاف	١٢١
١٩: جماع الحائض والنفساء	١٢١
٢٠: جماع الزوجه قبل إكمالها تسع سنين	١٢٢
٢١: الجماع في حال الصوم الواجب المعين	١٢٢
٢٢: جمع الرجلين في لحاف واحد	١٢٣
٢٣: الجمع بين الفاطميتين	١٢٤
٢٤: الجنايه على الميت	١٢٤
٢٥: الجهر بالقول عند النبي (صلى الله عليه وآله)	١٢٤
٢٦: الجلد	١٢٤
٢٧: الجزع	١٢٧
٢٨: الجنف	١٢٧
٢٩: الجور في الحكم	١٢٨
٣٠: جوائز الظلمه	١٢٨
حرف الحاء المهمله	١٢٩
١: الحب على المبتدع والبغض عليه	١٢٩
٢: حب بقاء الظالم لظلمه	١٢٩
٣: حب الدنيا الباطله	١٣٠
٤: حب الرئاسة الباطله	١٣٠

١٣٠	٥: حب شيوع الفاحشه
١٣١	٦: حبس الحقوق
١٣١	٧: حب الجاه المحرم
١٣١	٨: حجامه المحرم
١٣١	٩: الحج عن الناصبي
١٣٢	١٠: الحد على من عليه حد
١٣٣	١١: الإحداث في المسجد الحرام
١٣٣	١٢: ترك الحداد على المتوفى عنها زوجها
١٣٤	١٣: محاربه الله ورسوله
١٣٤	١٤: الحرب تحت لواء الجائر
١٣٥	١٥: التحريش بين البهائم
١٣٥	١٦: الحرص
١٣٦	١٧: إحراق أسماء الله سبحانه
١٣٦	١٨: تحريم ما أحل الله والطيبات
١٣٧	١٩: تحريم الحلال وتحليل الحرام
١٣٨	٢٠: تحريم الطيبات
١٣٨	٢١: الحسد
١٣٩	٢٢: تحسين الكفر والفسق والنفاق
١٣٩	٢٣: حبس الناس بالباطل
١٣٩	٢٤: حسابان الشهداء أمواتاً وقول ذلك
١٤٠	٢٥: إحصاء عثرات المؤمنين
١٤١	٢٦: حفظ كتب الضلال
١٤١	٢٧: تحقير المؤمن
١٤٢	٢٨: الحقد على المؤمن
١٤٢	٢٩: المحاقلة
١٤٢	٣٠: التحاكم إلى حكام الجور

٣١: الحكم بغير ما أنزل الله	١٤٣
٣٢: الاحتكار	١٤٤
٣٣: الحكم بالأراء والمقاييس	١٤٥
٣٤: حكم الحكمين بغير ما يريانه صلاحاً	١٤٥
٣٥: الحلف بالبراءه	١٤٦
٣٦: الحلف بغير الله سبحانه	١٤٦
٣٧: إحلاف غير المسلم بغير الله	١٤٧
٣٨: الحلف كاذباً	١٤٧
٣٩: حلق المرأة رأسها	١٤٨
٤٠: حلق المحرم	١٤٨
٤١: حلق الرأس للمحضور	١٤٨
٤٢: حلق رأس الغير ولحيته	١٥٠
٤٣: حلق اللحية	١٥٠
٤٤: حلق المرأة رأسها في المصاب	١٥١
٤٥: حلق الرأس بعد العمره	١٥١
٤٦: حمل المحرم السلاح	١٥١
٤٧: حمل المحرم امرأته بشهوه	١٥١
٤٨: تحمل الضرر الكثير	١٥٢
٤٩: الحنث	١٥٢
٥٠: تحنيط الميت المحرم	١٥٣
٥١: الحيف	١٥٣
٥٢: الحيله	١٥٣
حرف الخاء	١٥٤
١: الخب	١٥٤
٢: الخبائث	١٥٤
٣: التختم بخاتم الذهب	١٥٤

١٥٥	٤: تختم المحرم للزينة
١٥٥	٥: الخدعه
١٥٥	٦: خذلان الحق والمحق
١٥٧	٧: إخراج الحمام والطير من الحرم
١٥٧	٨: إخراج التراب والحصى من المسجد
١٥٧	٩: إخراج الدم للمحرم
١٥٨	١٠: خروج الزوجه من البيت من دون إذن زوجها
١٥٨	١١: إخراج المطلقات فى العده
١٥٩	١٢: إخراج الولد لغير الأب من حجر أمه
١٦٠	١٣: خروج المعتكف عن المسجد
١٦٠	١٤: الخروج من مكه على المتمتع
١٦٠	١٥: الخرص
١٦٢	١٦: خسران الميزان
١٦٢	١٧: الخشيه من الكفار
١٦٢	١٨: التخصر فى الصلاه
١٦٣	١٩: الخصومه فى نفع الخائنين
١٦٣	٢٠: الإخصاء
١٦٣	٢١: الخصومه
١٦٣	٢٢: الخضضه
١٦٤	٢٣: خطبه المزوجه والمرأه فى العده الرجعيه
١٦٤	٢٤: الخطاب بإمره المؤمنين لغير أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام)
١٦٤	٢٥: الاستخفاف بالواجبات
١٦٥	٢٦: استخفاف الناس فى سبيل الباطل
١٦٥	٢٧: اختلاء خلى مكه والمدينه
١٦٦	٢٨: تخليص المجرم من يد المطالبين بحقهم أو من يد الدوله الإسلاميه
١٦٧	٢٩: الخلع بغير شرطه

١٦٧	٣٠: خلف الوعد
١٦٧	٣١: الاختلاط
١٦٨	٣٢: التخلي على قبر المؤمن
١٦٨	٣٣: التخلي في بعض المواضع
١٦٨	٣٤: خلوه الرجل بالمرأه الأجنبيةه
١٦٩	٣٥: الخمر
١٧٠	٣٦: خمش الوجه
١٧٠	٣٧: التخثث
١٧١	٣٨: الخوض في آيات الله تعالى
١٧١	٣٩: الخيانه
١٧٢	٤٠: الخيلاء
١٧٣	٤٢: الخنق
١٧٤	حرف الدال
١٧٤	١: استدبار القبلة في حال التخلي
١٧٤	٢: دخول بيت الغير بلا إذن
١٧٤	٣: دخول الجنب والحائض المسجدين
١٧٥	٤: دخول الحرم بلا إحرام
١٧٦	٥: دخول الكفار الحرم
١٧٦	٦: دخول الزوج بالزوجه قبل إكمالها تسع سنين
١٧٧	٧: الدخول من خلف
١٧٧	٨: الدخول بالمدخوله شبهه
١٧٧	٩: الدس في الأخبار
١٧٩	١٠: الدعاء على المؤمن
١٧٩	١١: الدعاء لطلب الحرام
١٧٩	١٢: الدعوه إلى البدعه
١٨٠	١٣: الدعاء للكافر

١٨٠	١٤: الدعوه فى النسب والدعاره
١٨١	١٥: دفع مال اليتيم
١٨٢	١٦: دفن الكافر
١٨٢	١٧: دفن المسلم فى مقبره الكفار
١٨٢	١٨: الدلاله فى الحرم على الصيد، وكذلك دلاله المحرم
١٨٣	١٩: الدلاله إلى الحرام
١٨٣	٢٠: دلك المحرم فى الجملة
١٨٤	٢١: ادهان المحرم
١٨٤	٢٢: الدياثة
١٨٥	٢٣: التداوى بالمحرم أكلًا وشربًا محرم
١٨٦	٢٤: التدليس
١٨٦	٢٥: الدوله
١٨٨	حرف الذال
١٨٨	١: ذبح الصيد للمحرم وفى الحرم
١٨٨	٢: إذلال المؤمن
١٨٩	٣: ذم من لا يستحق الذم أو يستحق المدح
١٨٩	٤: إذاعه الأسرار الدينيه
١٩٠	٥: اذاعه سر المؤمن
١٩١	٦: إذاعه الفاحشه
١٩١	٧: ذكر المؤمن بما يكره
١٩٢	حرف الراء
١٩٢	١: الرئاسة
١٩٣	٢: الرأفه بالزانيه والزانى
١٩٣	٣: الربا
١٩٥	٤: الرجوع من بعض السور فى الصلاه
١٩٦	٥: الرجوع فى الصدقه والهيه

١٩٦	٦: إرجاع المؤمنات إلى الأزواج الكفار
١٩٦	٧: الرشوة في الحكم
١٩٨	٨: الرده
١٩٨	٩: الرد على العلماء
١٩٨	١٠: الرضا بالحرام
١٩٩	١١: إرضاع اللبن
١٩٩	١٢: الرغبة عن الدين
٢٠٠	١٣: الرفث
٢٠٠	١٤: رفع الأصوات فوق صوت النبي (صلى الله عليه وآله)
٢٠٠	١٥: الترغيب في الحرام
٢٠١	١٦: الرقص
٢٠١	١٧: الرقي بما يحرم
٢٠٢	١٨: الروغ
٢٠٤	١٩: الركون إلى الظالمين
٢٠٤	٢٠: الارتماس للصائم والمحرّم
٢٠٤	٢١: رمى البريء
٢٠٥	٢٢: رمى حمام الحرم
٢٠٦	٢٣: الرهبانيه
٢٠٨	٢٤: الرياء
٢٠٩	٢٥: رطانه الأعاجم
٢١٠	حرف الزاء
٢١٠	١: المزائنه
٢١٠	٢: الزكاه على الساده
٢١٢	٣: تزكيه النفس
٢١٣	٤: الزنا
٢١٣	٥: التزويج للمُحرم والمُحرمه

٢١٣	٦: زخرفه المساجد ونقشها
٢١٤	٧: تزويق البيوت
٢١٤	٨: إزاله البكاره باليد لغير الزوج
٢١٥	٩: إزاله الشعر للمحرم
٢١٦	١٠: تزيين المحرم
٢١٦	١١: تزيين المتوفى عنها زوجها
٢١٧	١٢: الزندقه
٢١٧	١٣: الزور
٢١٧	١٤: الزماره
٢١٨	١٥: الزيغ
٢١٨	١٦: الزفن
٢١٩	حرف السين
٢١٩	١: السؤال عن أشياء
٢١٩	٢: السؤال بالكف من غير حاجه
٢٢٠	٣: السؤال بوجه الله
٢٢١	٤: السب
٢٢١	٥: التسبيب إلى الحرام
٢٢٢	٦: السبق بغير الوجه الشرعى
٢٢٣	٧: السجود لغير الله سبحانه وتعالى
٢٢٣	٨: السحر
٢٢٤	٩: السحاق والمساحقه
٢٢٥	١٠: السخرية
٢٢٥	١١: إسقاط الخالق برضى المخلوق
٢٢٦	١٢: سد باب الاجتهاد
٢٢٧	١٣: السفاح
٢٢٧	١٤: السفور

٢٢٧	١٥: السعى بالفساد
٢٢٧	١٦: السعاه
٢٢٨	١٧: سخره المسلم بدون رضاه
٢٣٠	١٨: إسقاط الله سبحانه وتعالى
٢٣٠	١٩: الإسراف
٢٣١	٢٠: السرقة
٢٣٢	٢١: السعى فى تخريب المساجد
٢٣٢	٢٢: السعى فى آيات الله معجزين
٢٣٢	٢٣: السفر المحرم
٢٣٤	٢٤: إسقاط الحمل
٢٣٤	٢٥: سقى الخمر الصبى والمجنون ونحوهما
٢٣٦	٢٦: سقى بعض المجرمين
٢٣٦	٢٧: المسكر
٢٣٧	٢٨: السلام على أشخاص
٢٣٨	٢٩: الاستسلام
٢٣٨	٣٠: السمع
٢٣٩	٣١: استماع الغناء
٢٣٩	٣٢: استماع الغيبه
٢٣٩	٣٣: استماع اللهو
٢٤٠	٣٤: تسميه الإمام الغائب (عليه السلام) باسم (ميم حاء ميم دال)
٢٤١	٣٥: تسميه الله بغير ما ورد فى الشريعة
٢٤١	٣٦: تسميه غير على (عليه الصلاة والسلام) بأمر المؤمنين
٢٤٢	٣٧: تسميه الملائكه إنائاً
٢٤٢	٣٨: التسميه المحرمه
٢٤٣	٣٩: السلب
٢٤٣	٤٠: سنه الشر

٢٤٤	٤١: سوء الظن بالله
٢٤٥	٤٢: سوء الخلق
٢٤٥	٤٣: سوء الظن بالمؤمنين
٢٤٦	٤٤: تسويد الثوب
٢٤٦	٤٥: السياحه
٢٤٦	٤٦: السيمياء
٢٤٨	حرف الشين
٢٤٨	١: التشبيب بالمرأه والغلام
٢٤٨	٢: الشرب المحرم
٢٤٩	٣: الشتم
٢٤٩	٤: التشريع
٢٤٩	٥: الشرك
٢٤٩	٦: الشركه فى المحرمات
٢٥٠	٧: الشج المطاع
٢٥٠	٨: شراء المصحف
٢٥٠	٩: شرب الدواء أو استعماله لإسقاط الجنين
٢٥٠	١٠: الاشتراء بآيات الله
٢٥١	١١: اشتراء الصيد فى الحرم
٢٥١	١٢: اشتراء المعتكف
٢٥١	١٣: شراء الجوارى المغنيات
٢٥٢	١٤: اشتراء لهو الحديث
٢٥٢	١٥: الشطرنج
٢٥٣	١٦: الشعبذه
٢٥٣	١٧: الاشتغال بالمالهى
٢٥٣	١٨: الشفاعة فى الحدود
٢٥٥	١٩: شق الجيب

٢٥٦	٢٠: الشغار
٢٥٦	٢١: التشاكل بأعداء الله سبحانه وتعالى
٢٥٧	٢٢: شم الطيب للمحرم والمعتكف
٢٥٧	٢٣: شق العصا
٢٥٧	٢٤: الشك
٢٥٨	٢٥: شماته المؤمن
٢٥٨	٢٦: شهاده الزور
٢٥٩	٢٧: الشهاده عند غير الأهل للقضاء
٢٦٠	٢٨: الشهاده بالحق إذا استلزم الباطل
٢٦٠	٢٩: شهاده المحرم على النكاح
٢٦١	٣٠: الشهره
٢٦٢	حرف الصاد
٢٦٢	١: مصاحبه الظالم
٢٦٣	٢: الصد عن ذكر الله سبحانه وتعالى
٢٦٣	٣: الصد عن المسجد الحرام
٢٦٤	٤: الصد عن القيامه وعن آيات الله سبحانه
٢٦٤	٥: التصديق على المحارب
٢٦٦	٦: الإصرار على الذنب
٢٦٦	٧: الصراخ على الميت
٢٦٦	٨: التصرف فى مال الغير أو حقه
٢٦٧	٩: تصغير الخد
٢٦٧	١٠: مصافحه الأجنبيةه من غير ثوب
٢٦٧	١١: الصفير والتصفيق
٢٦٨	١٢: الصلاه بدون شرائط الصحه
٢٦٩	١٣: الصمت
٢٦٩	١٤: الصلب أكثر من ثلاثه أيام

٢٦٩ ١٥: صلح يحل حراماً أو يحرم حلالاً

٢٦٩ ١٦: التصوير

٢٧٢ ١٧: الصوم المحرم

٢٧٢ ١٨: صياغه آتية الذهب والفضة

٢٧٢ ١٩: الصيد

٢٧٥ ٢٠: اصطلياد حمام الحرم

٢٧٦ حرف الضاد

٢٧٦ ١: ضرب آلات اللهو

٢٧٧ ٢: ضرب المسلم والكافر المحترم

٢٧٧ ٣: ضرب النساء بأرجلهن

٢٧٨ ٤: ضرب الدابة

٢٧٨ ٥: الإضرار بالنفس والغير

٢٨٠ ٦: الإضلال

٢٨١ حرف الطاء

٢٨١ ١: طرد المؤمنين

٢٨١ ٢: إطعام المحارب

٢٨٢ ٣: إطعام المرتدة

٢٨٢ ٤: الطعن على المؤمن

٢٨٢ ٥: الطغيان

٢٨٢ ٦: التطفيف

٢٨٤ ٧: الاطلاع على المؤمن في داره

٢٨٤ ٨: إطاعة جماعات من الناس

٢٨٥ ٩: طواف الحائض والنفساء والمستحاضه بدون تطهير

٢٨٥ ١٠: الطواف بالقبور

٢٨٥ ١١: الطيب للمحرم

٢٨٧ ١٢: تطيب المرأة لغير زوجها

٢٨٧	١٣: تطيب الميت
٢٨٧	١٤: طلب الرئاسة
٢٨٩	١٥: الطلاق البدعي
٢٩٠	حرف الظاء
٢٩٠	١: التظليل على المحرم
٢٩٠	٢: الظلم
٢٩١	٣: ظن السوء
٢٩١	٤: إظهار الشماته بالمسلم
٢٩٣	٥: الظهار
٢٩٣	٦: إظهار المحرمه عليها للرجال الأجانب
٢٩٤	٧: ظاهر الإثم
٢٩٥	حرف العين
٢٩٥	١: عباده الحائض والنفساء
٢٩٥	٢: عباده الشيطان
٢٩٦	٣: العتو عن أمر الله سبحانه وتعالى
٢٩٦	٤: العتو في الأرض
٢٩٦	٥: العُجب
٢٩٧	٦: العجلة بقراءة القرآن
٢٩٧	٧: تعدى حدود الله
٢٩٨	٨: الاعتداء
٢٩٨	٩: عداوه الله والرسول والملائكة
٢٩٨	١٠: تعطيل الحدود
٣٠٠	١١: التعرب بعد الهجرة
٣٠١	١٢: العرافه
٣٠٢	١٣: عزم عقده النكاح
٣٠٢	١٤: العزف

٣٠٢	١٥: التعصب
٣٠٣	١٦: العصير العنبى والزبيبى
٣٠٣	١٧: عضد شجر البلدين المقدسين
٣٠٤	١٨: عضل النساء
٣٠٤	١٩: العزل عن الحره فى الجماع
٣٠٤	٢٠: العسس
٣٠٤	٢١: العسر على الناس
٣٠٤	٢٢: تعظيم الجائر
٣٠٤	٢٣: العشق
٣٠٧	٢٤: عقد الرجل عن حليلته
٣٠٧	٢٥: عصيان من تجب طاعته
٣٠٧	٢٦: عقد المحرم إزاره
٣٠٧	٢٧: عقر الحيوان
٣٠٨	٢٨: عقوق الوالدين
٣١٠	٢٩: اعتكاف المحدث
٣١٠	٣٠: تعليم وتعلم الباطل
٣١٠	٣١: عدم الأكل مما ذكر اسم الله عليه
٣١١	٣٢: عماره الكفار المساجد
٣١١	٣٣: عقص الشعر فى الصلاه
٣١١	٣٤: عقد النكاح فى الإحرام
٣١٢	٣٥: استعمال أوانى الذهب والفضه
٣١٢	٣٦: عمل الصور والتماثيل
٣١٢	٣٧: عمل باب الضلال
٣١٣	٣٨: استعمال الطيب على المحرم
٣١٣	٣٩: العمل الحرام
٣١٣	٤٠: العمل بالظن

٣١٣	٤١: العمل على طبق الوسواس
٣١٥	٤٢: استعمال مال الغير بغير رضاه
٣١٥	٤٣: العود إلى الأرض الموبقه
٣١٦	٤٤: العلو بغير حق
٣١٦	٤٥: إعانه الظالم
٣١٧	٤٦: الإعانه على الإثم
٣١٩	٤٧: العهر
٣١٩	٤٨: تعبير المؤمن
٣١٩	٤٩: العيافه
٣٢٢	حرف الغين
٣٢٢	١: الغدر
٣٢٢	٢: الغسل الثالث فى الوضوء
٣٢٣	٣: الغسل المبتدع
٣٢٣	٤: غسل الشهيد
٣٢٣	٥: غسل الكافر
٣٢٤	٦: الغرور
٣٢٤	٧: الغبن
٣٢٤	٨: الغش
٣٢٥	٩: الغصب
٣٢٥	١٠: اغتصاب الفرج
٣٢٥	١١: إغصاب الزوج
٣٢٦	١٢: تغطيه المحرم رأسه والمُحرمه وجهها
٣٢٦	١٣: الاستغفار للمشركين
٣٢٧	١٤: الغل
٣٢٧	١٥: الإغلاق على الصيد فى الحرم
٣٢٧	١٦: الغلو فى الدين

٣٢٨	١٧: غمز كف غير المحرم
٣٢٨	١٨: الغناء
٣٢٩	١٩: الغل
٣٢٩	٢٠: الغيبة
٣٣٠	٢١: غمط الحقوق
٣٣٠	٢٢: تغيير خلق الله تعالى
٣٣١	٢٣: الغوايه والغيله والغموس
٣٣٢	حرف الفاء
٣٣٢	١: الفال
٣٣٢	٢: فتنه المؤمنين والمؤمنات
٣٣٣	٣: الإفتاء بالباطل وبغير علم
٣٣٤	٤: الفجور
٣٣٤	٥: الفحش
٣٣٤	٦: الفواحش
٣٣٥	٧: التفخيذ
٣٣٥	٨: الفخر
٣٣٧	٩: الفرح
٣٣٧	١٠: الفرار من الزحف
٣٣٨	١١: التفرق في الدين
٣٣٨	١٢: التفريق بين الأحبه
٣٣٨	١٣: الافتراء
٣٣٩	١٤: الإفساد
٣٣٩	١٥: تفسير الكتاب والسنة بالرأى
٣٣٩	١٦: الفسوق
٣٤٠	١٧: إفشاء السر
٣٤٠	١٨: فضل الأجير والحائوت حرام

١٩: الفراسه	٣٤١
٢٠: الفقاع	٣٤١
٢١: التفكر فى ذات الله سبحانه	٣٤١
٢٢: تفويت الملاك	٣٤١
حرف القاف	٣٤٣
١: التقبيل	٣٤٣
٢: تقبيل المُحرم امرأته وبالعكس	٣٤٥
٣: استقبال المتخلى للقبلة	٣٤٥
٤: قبول شهاده من يرمى المحصنات وفاعل المحرمات	٣٤٥
٥: القتل	٣٤٦
٦: قتل القاتل فى الحرم	٣٤٧
٧: قتل الصيد على المُحرم وفى الحرم	٣٤٧
٨: قتل المُحرم هوام الجسد	٣٤٨
٩: قتل ذوات الأرواح	٣٤٨
١٠: قتال المؤمن	٣٤٨
١١: القتال تحت لواء غير الأهل	٣٤٨
١٢: القتال فى الشهر الحرام	٣٥٠
١٣: القتال عند المسجد الحرام	٣٥٠
١٤: القدح	٣٥١
١٥: التقدم بين يدى الله ورسوله	٣٥١
١٦: قذف الناس بالفاحشه	٣٥١
١٧: قراءه الجنب والحائض	٣٥٢
١٨: القراءه خلف الإمام	٣٥٢
١٩: قراءه العزائم فى الصلاه الواجبه	٣٥٣
٢٠: قرب الأُمه الحبلى	٣٥٣
٢١: قرب الزوجه الموطوءه شبيهه	٣٥٣

٢٢: قرب المحرمات	٣٥٣
٢٣: قرب المحلله والمزوجه	٣٥٤
٢٤: الاقتراب من النساء فى الحيض والنفاس والاستحاضه بدون التطهير	٣٥٤
٢٥: قرب المشرك المسجد الحرام	٣٥٤
٢٦: قرب الطيب من الميت المحرم	٣٥٦
٢٧: قراءه ما يفوت الصلاه	٣٥٦
٢٨: إقرار النطفه فى رحم أجنبيه	٣٥٦
٢٩: القران بين السورتين وبين الطوافين	٣٥٨
٣٠: القسم بغير الله	٣٥٨
٣١: إقرار المصلوب أكثر من ثلاثه أيام	٣٥٨
٣٢: القرض بالنفع	٣٥٨
٣٣: الاستقسام بالأزلام	٣٥٩
٣٤: قساوه القلب	٣٥٩
٣٥: القصه فى المسجد	٣٥٩
٣٦: القضاء بالنجوم	٣٦٠
٣٧: قطع رأس الذبيحه قبل تمام موتها	٣٦١
٣٨: قطع الرحم	٣٦١
٣٩: قطع الشجره فى الحرب	٣٦٢
٤٠: قطع صلاه الفريضة	٣٦٢
٤١: قطع الطريق	٣٦٣
٤٢: قطع ما أمر الله به أن يوصل	٣٦٣
٤٣: القعود مع فاعل المنكر	٣٦٤
٤٤: جلوس المعتكف تحت الضلال	٣٦٥
٤٥: القفو فيما لا يعلم	٣٦٥
٤٦: قلع ما ينبت فى الحرم	٣٦٥
٤٧: تقليص الأطفال على المحرم	٣٦٦

٣٦٦	٤٨: القمر
٣٦٧	٤٩: القنوط من رحمه الله سبحانه وتعالى
٣٦٨	٥٠: قول الميت للشهيد
٣٦٨	٥١: قول الزور
٣٦٩	٥٢: قول علم الله في أمر باطل
٣٦٩	٥٣: قول لا والله وبلى والله للمحرم
٣٦٩	٥٤: القول بلا علم على الله تعالى
٣٦٩	٥٥: قول (راعنا) للنبي (صلى الله عليه وآله)
٣٧٠	٥٦: جملة من الأقوال
٣٧١	٥٧: القول بنفى إيمان المسلم
٣٧١	٥٨: القول بلا فعل
٣٧٢	٥٩: القول بدون المشيئة
٣٧٣	٦٠: قول آمين بعد الفاتحة
٣٧٣	٦١: قهر اليتيم
٣٧٣	٦٢: القيادة
٣٧٤	٦٣: القياس
٣٧٤	٦٤: القيافه
٣٧٥	٦٥: القيام على قبر غير المؤمن
٣٧٦	٦٦: القهقهه في الصلاه المفروضه
٣٧٧	حرف الكاف
٣٧٧	١: التكبر
٣٧٨	٢: كتابه شيء ونسبته إلى الله تعالى
٣٧٨	٣: كتابه غير المتطهر للقرآن الحكيم
٣٧٨	٤: كتمان الحق
٣٨٠	٥: كتمان الشهاده
٣٨٠	٦: كتابه السحر والباطل الممنوع

٣٨٠	٧: اکتحال المُحرم
٣٨١	٨: الاکتحال بالخمر
٣٨١	٩: الکذب والتکذیب
٣٨٢	١٠: الکذب
٣٨٢	١١: الإکراه على غیر الواجب
٣٨٢	١٢: کسر عضو الإنسان
٣٨٣	١٣: التکفیر
٣٨٣	١٤: الکفر بالله تعالى
٣٨٣	١٥: التکفین بالحریر
٣٨٤	١٦: التکلم فی الله
٣٨٤	١٧: التکلم فی أثناء خطبتی الجمعة
٣٨٤	١٨: التکلم مع الجانی الذی هرب إلى الحرم
٣٨٤	١٩: کنز الذهب والفضه
٣٨٧	٢٠: کفران النعمه
٣٨٧	٢١: الکلام فی الصلاه
٣٨٧	٢٢: الکهانه
٣٨٨	٢٣: الکید
٣٨٩	حرف اللام
٣٨٩	١: لبس الحق بالباطل
٣٨٩	٢: لبس الحریر
٣٩٠	٣: لبس المُحرمه الحریر
٣٩٠	٤: لبس المُحرمه للحلی المشهوره
٣٩١	٥: لبس الخف والجورب للمُحرم
٣٩١	٦: لبس المخیط للمُحرم
٣٩٢	٧: لبس الذهب للرجال
٣٩٢	٨: لبس السلاح للمُحرم

- ٩: لبس لباس الشهره ٣٩٢
- ١٠: لبس القفازين للمرأة المحرمه ٣٩٤
- ١١: لبس ملابس أعداء الله ٣٩٤
- ١٢: لبس الرجل لباس المرأة وبالعكس ٣٩٤
- ١٣: الإلحاد في أسماء الله ٣٩٥
- ١٤: لحم الخنزير ٣٩٥
- ١٥: ملاحظات الرجال ٣٩٥
- ١٦: التذاذ المعتكف بالريحان ٣٩٦
- ١٧: اللعب بالكلاب ٣٩٦
- ١٨: اللعب بالنرد ٣٩٧
- ١٩: اللعب الشهوى ٣٩٧
- ٢٠: لعن المسلم ٣٩٧
- ٢١: الإلقاء في التهلكه ٣٩٨
- ٢٢: إلقاء السم في بلاد الكفار ٣٩٨
- ٢٣: إلقاء المحرم القمله من بدنه والحلمه من البعير ٣٩٨
- ٢٤: إلقاء الحامل ما في بطنها ٣٩٨
- ٢٥: لقطه الحرم ٤٠٠
- ٢٦: تلقين الحاكم أحد الخصمين ٤٠٠
- ٢٧: لمس المرأة الأجنبية ٤٠٠
- ٢٨: اللمز ٤٠١
- ٢٩: اللواط ٤٠١
- ٣٠: اللهو ٤٠٢
- حرف الميم ٤٠٣
- ١: المثلث ٤٠٣
- ٢: مدح من لا يستحق المدح أو يستحق الذم ٤٠٥
- ٣: مد العينين إلى ما متع به الكفار والفجار ٤٠٥

٤٠٥	٤: المراء
٤٠٦	٥: مس الطيب للمُحرم
٤٠٧	٦: مس الحيوان فى الحرم
٤٠٧	٧: مس كتابه القرآن على غير المتطهر
٤٠٨	٨: مس أسماء الله على غير المتطهر
٤٠٩	٩: مس المُحرم امرأته بشهوة
٤٠٩	١٠: مس الحائض والنفساء القرآن الكريم وأسمى الله سبحانه وتعالى
٤٠٩	١١: إمساك المُحرم عن الرائحة المنتنة
٤١١	١٢: الإمساك للقتل
٤١١	١٣: إمساك الصيد الحى للمُحرم
٤١١	١٤: الإمساك بعصم الكوافر
٤١٢	١٥: إمساك الزوجه ضرراً
٤١٢	١٦: المشى مرحاً
٤١٢	١٧: المداهنه
٤١٣	١٨: مراوده الأجنبيه وبالعكس
٤١٣	١٩: المنه
٤١٤	٢٠: المنع عن دخول المساجد
٤١٥	٢١: منع الماعون
٤١٦	٢٢: الاستمنا
٤١٧	٢٣: المكاء
٤١٧	٢٤: تمنى المعصيه أو ترك الواجب
٤١٧	٢٥: تمنى ما فضل الله به للغير
٤١٨	٢٦: تمنى موت البنات
٤١٩	٢٧: الميل
٤١٩	٢٨: الميل العظيم
٤٢٠	حرف النون

٤٢٠	١: التنايز
٤٢١	٢: نبش القبر
٤٢٢	٣: النبذ
٤٢٢	٤: نتف الشعر فى الجملة
٤٢٢	٥: تنجيس المساجد ونحوها
٤٢٢	٦: النجش
٤٢٣	٧: التنجيم
٤٢٣	٨: الاستنجاء بالأشياء المحترمه
٤٢٤	٩: نخع الذبيحه قبل أن تموت
٤٢٤	١٠: النداء بالويل
٤٢٥	١١: نذر المعصيه
٤٢٥	١٢: النزغ
٤٢٥	١٣: التنازع
٤٢٦	١٤: نزع الولد من أبويه فى الجملة
٤٢٦	١٥: النسيء
٤٢٧	١٦: نسخ كتب الضلال
٤٢٧	١٧: النشوز
٤٢٧	١٨: نصب العداوه لآل محمد (صلوات الله عليهم أجمعين)
٤٢٨	١٩: نقض حكم الحاكم
٤٢٨	٢٠: نظر المُحرم فى المرأة
٤٢٨	٢١: النظر إلى عوره الغير
٤٢٩	٢٢: النظر إلى الأجنبيةه
٤٣٠	٢٣: النظر بريبه وتلذذ
٤٣١	٢٤: تنفير صيد الحرم
٤٣١	٢٥: الانتفاع بالنجس والمتنجس
٤٣٢	٢٦: الانتفاع بالحيوان الموطوء

٢٧: النفاق	٤٣٢
٢٨: إِنْفاق الخبيث	٤٣٢
٢٩: الانتفاء من الحساب	٤٣٣
٣٠: نفى البكاره عن الزوجه	٤٣٣
٣١: النقاب للمُحرمة	٤٣٤
٣٢: نقض العهد	٤٣٤
٣٣: نقض اليقين بالشك	٤٣٥
٣٤: نقض اليمين	٤٣٦
٣٥: نقل الحجر الأسود	٤٣٦
٣٦: النكاح الحرام	٤٣٧
٣٧: المنكر	٤٣٧
٣٨: النميمة	٤٣٨
٣٩: النيه في الجملة	٤٣٨
٤٠: نهر الوالدين	٤٣٨
٤١: نهر السائل	٤٤٠
٤٢: النهى عن الصلاة	٤٤٠
٤٣: النهى عن المعروف	٤٤١
٤٤: النهب	٤٤١
٤٥: النوح بالباطل	٤٤٢
حرف الواو	٤٤٣
١: الوئد	٤٤٣
٢: إرث النساء كرهاً	٤٤٤
٣: وضع الجنب والحائض في المسجد شيئاً	٤٤٤
٤: الوضوء بعد الغسل	٤٤٤
٥: الوضوء بالماء النجس ونحوه	٤٤٥
٦: وطى الحنطه والشعير	٤٤٥

- ٧: بعض أقسام وطى الزوجه ٤٤٥
- ٨: استيطان الكفار الحجاز ٤٤٦
- ٩: مواعده النساء سرأ ٤٤٧
- ١٠: الوشايه ٤٤٨
- ١١: الولايه من قبل الظالم ٤٤٨
- ١٢: التولى فى الحرب ٤٤٩
- ١٣: تولى العبد غير مولاه ٤٤٩
- ١٤: هبه الحقوق الشرعيه ٤٥٠
- حرف الهاء ٤٥١
- ١: الهون فى طلب الكفار ٤٥١
- ٢: إهانه المؤمن ٤٥١
- ٣: هجر كتاب الله ٤٥٢
- ٤: هجر المؤمن ٤٥٣
- ٥: هجاء المؤمن ٤٥٣
- ٦: الهمز ٤٥٣
- ٧: هوى متبع ٤٥٤
- ٨: الاستهزاء ٤٥٤
- ٩: الإهلال لغير الله ٤٥٥
- ١٠: تهنئه الجائر ٤٥٥
- ١١: التهاون بالصلاه ٤٥٥
- ١٢: تهيج الشهوه ٤٥٦
- ١٣: تهيج الصيد فى الحرم ٤٥٧
- ١٤: تهيج القرآن ٤٥٧
- حرف الياء ٤٥٨
- ١: اليأس من روح الله تعالى ٤٥٨
- ٢: الميسر ٤٥٨

٤٥٩ ٣: اليمين الغموس

٤٥٩ ٤: اليانصيب

٤٦٠ تتمه

٤٩٦ تعريف مركز

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدیدآور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفكر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ریال (هرجلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ح ۵ف ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره

الطبعة الثانية

١٤٠٩ هـ : ١٩٨٨ م

دار العلوم: طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسى

ص: ٢

الفقه

موسوعه استدلاليه في الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب المحرمات

دار العلوم

بيروت لبنان

ص: ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٤

١: الإباق

حرف الإلف

١: الإباق

إباق العبد عن سيده محرم قطعاً، وفي روايات متواتره النهى عن ذلك، وقد ذكرنا ذلك في كتاب العتق.

٢: إباء الشهادة

٢: إباء الشهادة

قال سبحانه: (وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) (١١).

والظاهر وجوب أداء الشهادة إذا كان الأمر مهماً، دون ما إذا لم يكن مهماً، كما إذا أخذ منه فلساً واحداً مثلاً أو ما أشبه ذلك، لانصراف الدليل عن مثله.

والوجوب عليهم كفاً، فإذا كان هناك شاهدان مقبولان يشهدان لا يلزم على سائر الشهداء الحضور، وكذلك بالنسبة إلى الزنا ونحوه.

قال الصادق (عليه الصلاة والسلام) كما في صحيح هشام، في قول الله عز وجل: (وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) قال: «قبل الشهادة»، وقوله: (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ) (٢) قال: «بعد الشهادة» (٣).

ص: ٥

١- سورة البقرة: الآية ٢٨٢

٢- سورة البقرة: الآية ٢٨٣

٣- تفسير البرهان: ج ١ ص ٢٦٣ ح ١

وفى موثقه سماعه، عنه (عليه السلام) فى تفسير الآيه: «لا ينبغى لأحد إذا دعى إلى شهاده يشهد عليها أن يقول: لا أشهد لكم عليها»^(١).

نعم إنما يجب للشاهد أن يشهد أولاً- تحملاً- ولا- يكتم الشهاده ثانياً أداءً فيما إذا لم يكن ضرراً عليه وإلا لم يجب، كما أن الوجوب إذا لم يكن معارضاً بأمر مهم أو مماثل، وإلا كان مخيراً أو معيناً عدم الشهاده.

٣: إتيان البهيمة

٣: إتيان البهيمة

قال سبحانه: «فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ»^(٢)، وهذا يشمل كل شىء مربوط بالفرج باستثناء الزوجه وملك اليمين، من اللواط ووطى البهيمة والمساحقه ونحوها، مثل الجماع مع الدميه أو الفرج المصنوعى، وكذا العكس.

فى صحيح جميل، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل أتى بهيمه، قال: «يقتل»^(٣).

وفى صحيح أبى بصير، عنه (عليه السلام)، فى رجل أتى بهيمه، قال: «عليه الحد»^(٤).

وفى صحيح ابن سنان، عنه (عليه السلام): «يضرب هو خمسه وعشرون سوطاً ربع حد الزانى»^(٥).

ولا يبعد أن يكون الأمر على سبيل التخيير بنظر الحاكم الشرعى حسب اختلاف الروايات، أما تفصيل المسأله فمذكور فى كتاب الحدود.

أما لو انعكس بأن سبب الرجل لواط البهيمة معه، أو المرأه زنا البهيمة معها، فالحكم فى قدر الحد

ص: ٦

١- تفسير البرهان: ج ١ ص ٢٦٣ ح ٤

٢- سوره المؤمنون: الآيه ٧

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٧٢ الباب ١ من نكاح البهائم ح ٦

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٧٢ الباب ١ من نكاح البهائم ح ٨

٥- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٧٢ الباب ١ من نكاح البهائم ح ١

موكول إلى الحاكم الشرعى، لعدم القطع بالمناط.

٤: إتيان الذكران

٤: إتيان الذكران

قال سبحانه: (وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ) (١١).

وقال سبحانه: (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ) (٢).

وفى آيه ثالثة قال سبحانه: (وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) (٣).

والمنصرف من الإتيان الإدخال، لا مطلق الملامسه بشهوه والقبله وما أشبهه، فإن هذه وإن كانت محرمة أيضاً بلا إشكال ويوجب التعزير، إلا أن الآيات المذكوره منصرفه إلى اللواط، وحكم اللواط مذكور فى كتاب الحدود مفصلاً ولذا لا حاجة إلى تكراره.

وقد ذكرنا فى كتاب الحدود وغيره أنه إن قام الشهود أو الإقرارات المعتبره فهو، وإلا فإن علم الحاكم الشرعى بالأمر بسبب القرائن أو قيام شاهدين عليه أو الشهرة أو ما أشبه ذلك، كما إذا جاءت امرأه إلى الحاكم شاكيه من زان بها، أو جاء ولد شاكياً من لائط به أو ما أشبه ذلك، وتحقق الحاكم الصدق أو كانت قرائن عرفيه توجب الاطمينان ولو من جهه استعمال الوسائل الحديثه التى تخرج المنى

ص: ٧

١- سورة الأعراف: الآية ٨٠ _ ٨١

٢- سورة الشعراء: الآية ١٦٥ _ ١٦٦

٣- سورة النمل: الآية ٥٤ _ ٥٥

عن الموضع فيرى أنه نفس منى الرجل، أو سائر الأدلة الموجبه للاطمئنان، لا يترك الحاكم الأمر بدون التأديب، وإن لم يجر الحد، وذلك حفظاً لأعراض المسلمين، فإن جعله حاكماً معناه تصرفه كما يتصرف الحكام الزميين، وقد قال (عليه الصلاة والسلام): «قد جعلته عليكم حاكماً»^(١).

إلى غير ذلك.

٥: إيتاء السفهاء الأموال

٥: إيتاء السفهاء الأموال

قال سبحانه: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا)^(٢).

والظاهر أنه ليس حكماً جديداً غير ما ذكر في كتاب الحجر، من أن اللازم عدم تسليم السفهيه ماله، وإنما يرزق من ماله ويقضى به حوائجه ويكون المال عند الولي الشرعي، ولا فرق في ذلك بين السفه الأموال أو الأعمال الذي هو مرتبه من الجنون.

٦: الأجره على الواجبات

٦: الأجره على الواجبات

اختلف الفقهاء في جواز الأجره على الواجبات، فبين مانع مطلقاً، وبين مجوز مطلقاً، وبين مفصل.

والظاهر الثاني حتى في الواجبات العينيه كالصلاه والصوم والحج، وقد ذكرنا هناك عدم استقامه الأدله التي أقاموها على الحرمة.

والصناعات أخرجها المشهور عن حرمة أخذ الأجره وإن كانت واجبه لاختلال النظام بدونها.

أما إذا كان عمل واجب عيناً فلم يؤده المكلف لأنه لم يعط الأجره له، فإنه عمل

ص: ٨

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٩ الباب ١١ من صفات القاضي ح ١

٢- سورة النساء: الآية ٥

حراماً ولا تلازم بين ذلك وبين جواز أخذ الأجره.

فلا يقال: إذا وجب تعليم أحكام الإسلام للجاهل كيف يمكن أخذ الأجره منه.

فإنه يقال: كما يجب على الطبيب إنقاذ المريض عن الموت ومع ذلك يجوز أخذ الأجره منه، إلى غير ذلك من الأمثله.

ومما تقدم يعلم جواز أخذ الأجره على الترك للمحرمات، كما إذا كان يفعل الفاحشه فأعطاه أبوه الأجر لتركها، إلى غير ذلك.

والترك أيضاً من الأفعال إذا صدر من الإنسان عن إرادته.

٧: أجره المغنى والمغنيه

٧: أجره المغنى والمغنيه

تحرم أجره المغنى والمغنيه، فـ «إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه»، والثنن كما يستفيد العرف الملقى إليه هذا الكلام أعم من الأجره، فلا خصوصيه للبيع.

وفى صحيح أبى بصير، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «أجره المغنيه التى تزف العرائس ليس به بأس، وليست بالتى يدخل عليها الرجال»^(١).

وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى المكاسب.

٨: أجره الزانيه

٨: أجره الزانيه

لا إشكال فى حرمه أجره الزانى والزانيه إذا دفعت الزانيه إليه أو إذا دفع هو إليها، وكذلك بالنسبه إلى اللواط والسحق، وكذلك سائر المحرمات، للروايه المتقدمه فى أجره المغنيه.

وفى موثق سماعه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «السحت أنواع كثيره، منها كسب الحجام إذا شارط، وأجر الزانيه، وثنن الخمر، وأما الرشا فى الحكم فهو الكفر

ص: ٩

بالله العظيم. قال: وسألته عن الغلول، فقال: «الغلول كل شيء غل من الإمام، وأكل مال اليتيم وشبهه» (١٧).

أما ما ذكر في هذه الرواية من كسب الحجام إذا شرط فالمشهور الكراهه، على ما ذكروا وجهه في الكتب المفصلة.

ويؤيده موثق زراره، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن كسب الحجام، فقال: «مكروه له أن يشارط، ولا بأس عليك أن تشارطه وتماكسه، وإنما يكره له ولا بأس عليك» (٢٢).

٩: إيجار الحرام والإيجار له

٩: إيجار الحرام والإيجار له

إيجار الحرام، مثل أن يؤجر أو يستأجر الصنم أو الصليب أو آلات اللهو أو ما أشبه ذلك.

والإيجار للحرام بأن يؤجر داراً أو يستأجرها لأجل بيع الخمر أو جعلها محلاً للبغاء أو ما أشبه ذلك.

وكلاهما محرم في الشريعة الإسلامية، وتفصيله في كتاب المكاسب.

١٠: اتخاذ إلهين اثنين

١٠: اتخاذ إلهين اثنين

قال سبحانه: (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) (٣).

وقال سبحانه: (وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّما هُوَ إلهٌ وَاحِدٌ فَإِيايَ

ص: ١٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٢ الباب ٥ مما يكتسب به ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٧٣ الباب ٩ مما يكتسب به ح ٩

٣- سورة المائدة: الآية ١١٦ _ ١١٧

إلى غيرهما من الآيات.

وكذلك بالنسبة إلى آلهة ثلاثه أو ما أشبهه، فإن حرمه ذلك من أوضح الضروريات، والمشرک عن علم مخلد فى النار، كما فى الآيه الكريمه، قال سبحانه: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» (٢٧).

والإشكال فى أن المشرک لماذا يذهب إلى النار لأجل شرکه فضلاً عن خلوده، غير وارد، إذ المشرک عن قصور يمتحن فى الآخرة، فإذا نجح كان من أهل الجنة، وإن عاند كان من أهل النار لعناده، وهكذا من عاند فى الدنيا بعد العلم، وفى دعاء كميل: «أقسمت أن تخلد فيها المعاندين».

لا يقال: هب إنه عاند فلماذا النار أصلاً فيكيف بالخلود؟

لأنه يقال: إذا كانت الطينه ناريه أوى كل شىء إلى مجانسه ومناسبه، كما دل عليه أخبار الطينه، والتألم الحاصل لا نعرف خصوصياته، لأن فى الآخرة يرى الإنسان ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

ومن ذلك يعرف الجواب عن إشكال أنه لماذا يخلد فى النار قسم من الناس لأعمال محدوده فى الدنيا، بينما القرآن الحكيم يقول: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا» (٢٤)، والخلود بسبب النيه محل سؤال أنه هل النيه توجب العقاب فى غير أصول الدين، وعلى أى حال فالخلود مقطوع به لكن الخصوصيات يجب أن تكون على ميزان العدل، والمبحث مرتبط بالكتب الكلاميه.

ص: ١١

١- سورة النحل: الآيه ٥١

٢- سورة النساء: الآيه ٤٨

٣- سورة الأنعام: الآيه ١٦٠

١١: اتخاذ أهل الكتاب والكفار أولياء

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) (١١).

وقال سبحانه: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ) (٢٢).

وفى آيه أخرى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عِدَوِي وَعِدَّوَكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ) (٣٢) الآية.

إلى غير ذلك من الآيات الواردة بهذا الصدد.

فاتخاذ الكفار أولياء وتوليهم وإلقاء المودة إليهم بل والاستغفار لهم كما فى قصه إبراهيم (عليه السلام)، حيث قال سبحانه: (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ) (٤٤)، كل ذلك محرم فى الشريعة الإسلامية.

قال سبحانه: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (٥٥).

وفى التواريخ: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحسن إلى جملة من الكفار، ومنح لأهل

ص: ١٢

١- سورة المائدة: الآية ٥٧

٢- سورة آل عمران: الآية ٢٨

٣- سورة الممتحنة: الآية ١

٤- سورة التوبة: الآية ١١٤

٥- سورة الممتحنة: الآية ٨ _ ٩

بدر أن يسقوا من الحوض الذي صنعه المسلمون بينما كان الكفار جاؤوا لقتالهم، وكذلك أحسن الإمام الحسين (عليه الصلاة والسلام) إلى الذين جاؤوا لقتله فسقاهم الماء، وقبله أحسن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى أصحاب معاوية الذين حاربوه وهم من أشد أهل النصب وأباح لهم الماء.

وفى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، قال: قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام): رأيت إن احتجت إلى الطبيب وهو نصراني أسلم عليه وأدعو له، قال: «نعم إنه لا ينفعه دعاؤك» (١).

وفى جملة من الروايات الترحم بالنسبة إلى الأبوين الكافرين الذين ماتا، فالمحرم هو المودة والتولى واتخاذهم أولياء مثل المودة والتولى واتخاذ المؤمنين أولياء.

١٢: اتخاذ آيات الله هزواً

١٢: اتخاذ آيات الله هزواً

قال سبحانه: «وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا» (٢).

وذلك بأن يستهزأ بآيات الله سبحانه، سواء الآيات التكوينية أو الآيات الباهرات كالأنبياء والأئمة الطاهرين (عليهم الصلاة والسلام)، فإن ذلك يوجب الفسق في بعضها، والكفر في بعضها.

١٣: اتخاذ الباطنه من غير المؤمنين

١٣: اتخاذ الباطنه من غير المؤمنين

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ

ص: ١٣

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٥٧ الباب ٥٣ من العشرة ح ١

٢- سورة البقرة: الآية ٢٣١

الآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ» (١١).

والبطانه هو الذى يجعله الإنسان أمين سره ييوح إليه بما يخفى من سائر الناس، مثل بطانه الثوب الملاصقه لجلد الإنسان، والظاهر أنه حرام شرعاً، سواء كان بطانه كافر أو مخالف أو منافق.

١٤: أخذ الحصى والتراب من حول الكعبه المباركه

١٤: أخذ الحصى والتراب من حول الكعبه المباركه

الظاهر أنه حرام، لأنه خلاف الوقف، سواء كان التراب والحصى من القديم أو من الجديد حتى صار جزءاً من المسجد، نعم إذا كان على وجه النفايه مما يخرج تلقائياً لم يكن ذلك بمحرم.

ففى صحيح محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام): «لا ينبغي لأحد أن يأخذ من ترابه ما حول الكعبه، فإن أخذ من ذلك شيئاً رده» (١٢).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الحج وأحكام المساجد.

١٥: أخذ الجانى من الحرم

١٥: أخذ الجانى من الحرم

إذا جنى إنسان فى خارج الحرم ثم دخل الحرم لم يجز للحاكم أخذه منه، وإنما يضيق عليه فى المطعم والمشرب حتى يخرج هو بنفسه، أما إذا جنى فى الحرم فلا بأس.

ففى صحيح الحلبي، قال: سألت أبا الحسن (عليه الصلاه والسلام)، عن قول الله عز وجل: «مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» (١٣)، قال: «إذا أحدث العبد فى غير الحرم جنايه ثم

ص: ١٤

١- سورة آل عمران: الآية ١١٨

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٣ الباب ١٢ من مقدمات الطواف ح ٢

٣- سورة آل عمران: الآية ٩٧

فر إلى الحرم لم يسع لأحد أن يأخذه في الحرم، ولكن يمنع من السوق ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم فإنه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ، وإذا جنى في الحرم جنايه أقيم عليه الحد في الحرم، لأنه لم يرع للحرم حرمة»^(١).

ويحرم كل ذلك بالنسبة إليه.

وتفصيل الكلام في ذلك في كتابي الحج والحدود.

١٦: أخذ المحرم من شعر الحلال

١٦: أخذ المحرم من شعر الحلال

في روايه عن الصادق (عليه الصلاه والسلام): «لا يأخذ المحرم من شعر الحلال»^(٢).

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحج.

١٧: اتخاذ الأُخدان

١٧: اتخاذ الأُخدان

قال سبحانه: (فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ)^(٣).

وفي آيه أخرى: (مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ)^(٤).

والخدن الصديق، كما يتعارف عند الفسقه من أن الرجل يتخذ خدناً من النساء بدون عقد، أو المرأة تتخذ خدناً من الرجال بدون عقد، وذلك حرام شرعاً وإن لم يباشر أحدهما الآخر بالزنا والقبله واللمس، لإطلاق الآيه المباركه، ولأن الخلوه بين الأجنيين محرم شرعاً، أما إذا اتخذ الخدن من محارمه أو محارمها فذلك حرام مضاعف.

ص: ١٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٧ الباب ١٤ من مقدمات الطواف ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٥ الباب ٦٣ من تروك الإحرام ح ١

٣- سوره النساء: الآيه ٢٥

٤- سوره المائده: الآيه ٥

١٨: أخذ أموال الناس ظلماً

لا يجوز أخذ أموال الناس بغير حق، فإنه محرم بالأدلة الأربعة.

لكن الظاهر جواز الأخذ إذا كان المأخوذ منه مكلفاً بالدفع، كأخذ الزكاة والخمس والخراج والجزيه فيما إذا كان المالك مانعاً عن العطاء، فإذا رأى الحاكم الشرعى أن المستحق عليه لا يدفع الحق يجوز له أخذه منه.

أما بالنسبة إلى الأموال الشخصية فيجوز للمالك الأخذ بإذن الحاكم الشرعى، أما بدون إذنه فمحل إشكال، إلا إذا كان عين ماله فيجوز أخذه منه، كما إذا كان عنده بالإيجار أو بالوديعة أو بالعاريه أو ما أشبه ذلك ثم عصى ولم يؤده إليه، فإنه يجوز له أخذه منه لأنه عين ماله.

١٩: الأخذ بقول العراف والقائف واللى

١٩: الأخذ بقول العراف والقائف واللى

فى صحيح محمد بن قيس، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: «لا آخذ بقول عراف ولا قائف ولا لى، ولا أقبل شهاده فاسق إلا على نفسه» (١).

والمراد بقبول شهاده الفاسق على نفسه أن «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز» (٢). والفاسق إذا أقر بشيء قبل منه على شرط أن يكون جامعاً لشروط القبول، لا فى ما إذا احتاج إلى الإقرار أربع مرات أو مرتين.

والعراف: هو الذى يعرف الناس ببعض الأشياء المخفيه تعريفاً عن الغيب بدون الموازين العقلانيه.

والكاهن: هو الذى يقول كلمات عن الجن أو عن الأرواح أو ما أشبه.

وهذان غالباً يدلان على الضالّه وإلى الحاق الأولاد بالآباء وما أشبه ذلك.

والقائف: خاص بالذى يدل على القربات

ص: ١٦

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٧٨ الباب ٣٢ من الشهادات ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ١١١ الباب ٣ من الاقرار ح ٢

وفى قصه الإمام الجواد (عليه الصلاه والسلام) المذكوره فى المكاسب وغيره إلماع إلى ذلك.

وكذلك اللص إذا قال شيئاً لا- يؤخذ بقوله، مثلاً قال اللص: إني كنت مع فلان وفلان وفلان حين أخذنا المال، أو قال اللص: رأيت كذا وكذا، فإنه من المتعارف فى المحاكم سابقاً وحالاً الأخذ بقول اللص، وذلك محرم شرعاً، لكنه حرام مقدمى، فإن ترتيب الآثار على قوله غير جائز.

٢٠: أخذ المهر من الزوجه

٢٠: أخذ المهر من الزوجه

قال سبحانه: (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا) (١).

لا- إشكال فى أن أخذ المهر كلاً- أو بعضاً من الزوجه باتهام أو بغير اتهام، سواء لإرادته الزواج بذلك المهر أو لا، محرم شرعاً وليس حراماً مستقلاً، بل هو من أفراد أكل مال الناس بالباطل، ولعله حرام أكد لمكان الآية المباركه، وقد قال سبحانه: «وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا» (٢).

أما جواز الأخذ من المختلعه، فقد دل عليه النص والإجماع والعقل، وقد ذكرنا تفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الخلع.

٢١: اتخاذ الأيمان دخلاً

٢١: اتخاذ الأيمان دخلاً

قال سبحانه: (وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا) (٣).

ص: ١٧

١- سورة النساء: الآية ٢٠

٢- سورة النساء: الآية ٢١

٣- سورة النحل: الآية ٩٤

وذلك بأن يحلف الإنسان على الكذب، كما هو المتعارف عند الفساق من أنهم يكذبون كذبه ثم يحلفون عليها لتأكيدهما، وهو من أقسام الحلف الكاذب، لكن حرمة آكد لأنه أكثر مفسده وأشد حرمة لانتهاك حرمة الله سبحانه وتعالى بسبب اليمين.

٢٢: تأخير الحج عن عام الوجوب عمداً

٢٢: تأخير الحج عن عام الوجوب عمداً

فإن ذلك من المحرمات الأكيدة، بل ذكر غير واحد من الفقهاء أن ذلك كبيره موبقه.

٢٣: إيذاء الله ورسوله والمؤمنين

٢٣: إيذاء الله ورسوله والمؤمنين

قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثماً مُبِيناً) (١١).

من الواضح أن أذية الله سبحانه وتعالى عباره عن أذية أوليائه، وربما يشمل أيضاً عدم العمل بشرائعه، وأذية الرسول (صلى الله عليه وآله) أذيته شخصاً أو في أقربائه (عليهم السلام)، أما أذية المؤمنين والمؤمنات فهو واضح.

والمراد بالأذية الأذية المحرمه، أما الأذية الجائزه كأن يدخل الإنسان في المكان المزدحم أو يفتح دكاناً في قبال دكانه لأجل معيشتة وإن تأذى بذلك، أو نحو هذه الأمور، فليس من المحرم بلا إشكال، وقد جرت بذلك السيره منذ زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله).

وفي صحيحه هشام، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «قال الله عز وجل:

ص: ١٨

ليأذن بحرب منى من آذى عبدي المؤمن، وليأمن غضبي من أكرم عبدي المؤمن»^(١).

ولا يخفى أنه كما يحرم أذيه المؤمنين والمؤمنات باللسان، كذلك يحرم بغير اللسان من القلم والإشارة وغيرهما.

وهكذا يحرم أذيه الكافر المحترم، سواء كان معاهداً أو ذمياً أو محايداً، أما أذيه الكافر الحربى فلا بأس به إذا لم يكن نفس العمل حراماً، فإنه لا يجوز للمسلم أن يلوط أو يزنى بالكافرين، وإن كان ذلك فى ساحه الحرب، وإن كان ذلك جائزاً عندهما أيضاً، لأن الحرمة عند المسلم مطلقاً تقف دون جوازه كما هو واضح، وإذا كانت الأذيه الموجهه إلى المؤمن مما يسبب أذى نفرين كان محرماً من جهتين.

مثلاً- فى موثقه سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «إن رجلاً لقي رجلاً على عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: إن هذا أفترى على، قال: وما قال لك، قال: إنه يقول: إني رأيت أنى احتلمت بأمك، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): إن فى العدل إن شئت جلدت ظله، فإن الحلم إنما هو مثل الظل، ولكننا سنوجعه ضرباً وجيعاً حتى لا يؤذى المسلمين، فضربه ضرباً وجيعاً»^(٢).

وقد ذكرنا فى كتاب إحياء الموات أن بعض أقسام الأذيات من الجيران على الجيران أو ما أشبهه خارج عن الحرمة بالسيره وغيرها.

والظاهر أن من الخارج عن المحرم بسبب السيره مثل وشم الأطفال وثقب آذانهم وختانهم، بل الأخيران مستحب كما ورد فى الروايات وذكرنا ذلك فى كتاب النكاح.

ص: ١٩

١- الكافي: ج ٢ ص ٣٥٠ باب من أذى المسلمين ح ١

٢- علل الشرائع: ج ٢ ص ٢٣١ باب ٣٣٣

يحرم أذى الجار فى ضمن حرمة أذى غيره من أقسام المسلمين والمحترمين.

والظاهر أنه لا- فرق بين أن يكون الجار مسلماً أو كافراً، كما أنه لا فرق فى أصل حرمة الأذى بين أن يكون المؤذى مسلماً أو كافراً محترماً، وإنما بالنسبة إلى الجار أكد.

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيما روى عنه: «من كان يؤمن بالله فلا يؤذین جاره» (١).

وقال (صلى الله عليه وآله): «ليس يدخل الجنة من يؤذى جاره، ومن لم يؤمن جاره بوائقه» (٢).

وعن يونس بن يعقوب، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «ملعون ملعون من آذى جاره» (٣).

وفى روايه أخرى، عنه (صلى الله عليه وآله) قال: «حرمة الجار على الجار كحرمة أمه» (٤).

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

يحرم إيداء الحيوان بغير الطرق الوارده شرعاً فى مثل ذبح الحيوان المحلل أو ما أشبه ذلك، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب النكاح باب النفقات، وذكرنا الأدله الداله على ذلك.

أما إيداء الحيوان فى الحرم فهو حرام أكد.

ففى صحيح عبد الله بن سنان، قال: سألته عن قول الله عز وجل: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»، البيت عنى أو الحرم، فقال: «من دخل الحرم من الناس مستجيراً به فهو آمن من سخط الله عز وجل، ومن دخله من الوحش والطير كان آمناً من أن

١- الكافى: ج ٢ ص ٦٦٧ ح ٦

٢- المستدرک: ج ٢ ص ٧٨ الباب ٧٢ من العشره ح ٢

٣- المستدرک: ج ٢ ص ٧٨ الباب ٧٢ من العشره ح ٣

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٤٨٧ الباب ٨٦ من العشره ح ٢

يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم»^(١).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا الباب، والمسألة مرتبطة بكتاب الحج.

٢٦: الأذان الثالث بدعه

٢٦: الأذان الثالث بدعه

ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في بحث صلاة الجمعة، وهو مما أبدعه عثمان ابن عفان، حيث إن الأذان في يوم الجمعة أذانان، أذان الإعلام وأذان صلاة الجمعة، وكان عثمان أبدع أذاناً ثالثاً قبل الصلاة في قصه مفصله.

وفي موثقه غياث، عن الباقر (عليه السلام) بروايه الشيخ، وعن السجاد (عليه السلام) بروايه الكليني قال: «الأذان الثلاث يوم الجمعة بدعه»^(٢).

بل وكذلك بالنسبه إلى أذان يوم عرفه، لأنه ساقط بالنسبه إلى العصر والعشاء.

في صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «السنه في الأذان يوم عرفه أن يؤذن ويقيم للظهر ثم يصلى ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان، وكذلك في المغرب والعشاء بمزدلفه»^(٣).

وهل ذلك نفى المشروعيه أو نفى الاستحباب، احتمالان، المستفاد عرفاً من الروايه الأول، وقد فصلنا الكلام في ذلك في باب الأذان.

٢٧: الإشاره إلى الصيد

٢٧: الإشاره إلى الصيد

لا يجوز إشاره المحرم إلى الصيد في حال الإحرام وإن كان في خارج الحرم، كما لا يجوز إشاره المحل إلى الصيد وهو في الحرم.

ففي صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «لا تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام،

ص: ٢١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٩ الباب ١٤ من مقدمات الطواف ح ١٢

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٨١ الباب ٤٩ من صلاة الجمعة ح ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٦٥ الباب ٣٦ من الأذان ح ١

ولا- أنت حلال في الحرم، ولا- تدلن عليه محلاً- ولا- محرماً فيصطاده، ولا- تشر إليه فيستحل من أجلك فإن فيه فداءً لمن تعمده»(١).

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحج.

٢٨: الإشارة إلى الحرام خلافاً لله والرسول (ص)

٢٨: الإشارة إلى الحرام خلافاً لله والرسول (ص)

لا يجوز الإشارة إلى ما هو مخالف لله والرسول (صلى الله عليه وآله) بيد أو غيرها.

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)(٢).

ومورد الآية قصه أبي لبابه حيث أشار في حصار بني قريظة أن لا- ينزلوا من صياصيههم لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقتلهم، ثم تاب في قصه مشهوره في التفاسير(٣)، والحكم باق إلى اليوم، فإن الإشارة على خلاف الله وعلى خلاف الرسول (صلى الله عليه وآله) خيانه، والخيانه محرمه مطلقاً.

٢٩: اتخاذ القبور مساجد

٢٩: اتخاذ القبور مساجد

والمراد بذلك أن يسجد على القبر، كما كان يفعله اليهود والنصارى فكأنهم كانوا يسجدون على الميت الداخل في القبر، وقد وردت بذلك بعض الروايات.

٣٠: أخذ المساجد أو بعضها في طريق أو ملك

٣٠: أخذ المساجد أو بعضها في طريق أو ملك

فإن ذلك محرم شرعاً لأنه تغيير الوقف عما عليه، وكذلك حال أخذ بيوت

ص: ٢٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٤ الباب ١ من تروك الإحرام ح ١

٢- سورة الأنفال: الآية ٢٧

٣- تفسير البرهان: ج ٢ ص ٧٢ ح ٢

الناس أو سائر الأوقاف كالحسينيات والمدارس ونحوها في الطرق أو جعلها مسرحاً أو مسجداً أو ما أشبه ذلك مما يعتاده الحكومات الجائرة في زماننا الحاضر، نعم إذا كان اضطرار إلى ذلك جاز للدليل الثانوي، وقد ذكرنا تفصيله في باب المساجد وكتاب إحياء الموات.

٣١: الأكل في آنيه الذهب والفضه

٣١: الأكل في آنيه الذهب والفضه

الأكل فيهما محرم، وكذلك الشرب.

فعن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «لا تأكل في آنيه ذهب ولا فضه» (١).

وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الطهارة.

٣٢: أكل الخبيث

٣٢: أكل الخبيث

قال سبحانه: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (٢).

والخبائث وهو جمع الخبيث، يراد به ما يستخبثه الطبع ويستقذره الإنسان، وكونه موضوعاً شرعياً غير ظاهر، بل هو كسائر المواضع العرفية وإن زاد ونقص الشارع فيه، كما هو شأنه في كثير من الأماكن، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الأطعمه والأشربة.

ص: ٢٣

١- التهذيب: ج ٩ ص ٩٠ ح ١٢٠

٢- سورة الأعراف: الآية ١٥٧

وهل المراد بالخبائث الأشياء الخبيثة أو يشمل الأفعال الخبيثة، احتمالان، ومحل التفصيل كتب التفسير.

وعلى أى حال فكما يحرم أكل الخبيث يحرم شربه ويحرم بعض استعمالاته أيضاً.

٣٣: أكل الربا

٣٣: أكل الربا

قال سبحانه: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (١).

ومن الواضح أن المراد بالأكل ليس الازدراء فقط، بل كل استيلاء، وقد لعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه (٢).

٣٤: أكل المسكر

٣٤: أكل المسكر

لا فرق في حرمه المسكر بين أن يكون مأكولاً أو مشروباً فكلاهما حرام، وتقييد بعض الكلمات بالشرب من باب الغلبة، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الأُطعمه والأشربة.

٣٥: أكل المشتبه بالحرام

٣٥: أكل المشتبه بالحرام

إذا اشتبه شيء بالحرام على نحو العلم الإجمالي المنجز حرم أكله، لكن الظاهر أنه إن طابق الواقع كان حراماً واقعياً، وإن لم يطابق كان من التجري،

ص: ٢٤

١- سورة البقرة: الآية ٢٧٥

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣٠ الباب ٤ من الربا ح ٢

وقد ذكرنا في مبحثه أن التجري ليس بحرام، وإنما يكشف عن سوء سريره المتجرى.

٣٦: أكل الصيد على المحرم

٣٦: أكل الصيد على المحرم

كما يحرم الصيد على المحرم يحرم أكله أيضاً، كما ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الحج.

وفي صحيح معاوية، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام) قال: «لا تأكل من الصيد وأنت حرام، وإن كان أصابه محل» (١).

وفي صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لحوم الوحش تهدى للرجل وهو محرم لم يعلم بصيده ولم يأمره به أياً كله، قال: «لا» (٢).

إلى غير ذلك من الروايات.

٣٧: أكل صيد المحرم في الحرم

٣٧: أكل صيد المحرم في الحرم

في صحيح معاوية بن عمار، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا أصاب المحرم الصيد في الحرم وهو محرم فإنه ينبغي أن يدفنه ولا يأكله أحد، وإذا أصاب في الحل فإن الحلال يأكله وعليه الفداء» (٣).

لكن الكلام في أن الدفن هل هو مقدمي أو نفسي، فإذا قلنا بأنه واجب نفسي وجب الدفن وإلا فإن كان في قبال الأكل فلا بأس بإطعامه كلابه وجوارحه وما أشبه.

وفروع المسألة كثيرة مذكورة في كتاب الحج.

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٧ الباب ٢ من الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٧ الباب ٢ من الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧٧ الباب ٣ من الإحرام ح ٢

٣٨: أكل المضرات وشربها

لا يجوز أكل المضر ولا شربه ولا استعماله إذا كان موجباً لضرر كثير منهى عنه في الشرع، إذ قد تقدم في بعض المباحث أن الضرر القليل لا دليل على حرمة، بل الدليل على عدم الحرمة.

أما بالنسبة إلى المضر الكثير فدليل «لا ضرر ولا ضرار» شامل له، وقد قال سبحانه: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» (١)، فسواء سبب الأكل أو الشرب أو الاستعمال، في ما إذا سبب الاستعمال الهلاك أو نقص عضو أو تلف قوه، كما لو أورث العمى أو الصمم أو ما أشبه، حرم لما ذكرناه.

٣٩: أكل الطين

٣٩: أكل الطين

يحرم أكل الطين إطلاقاً، لجمله من الروايات الدالة على ذلك:

مثل ما رواه البرقي في المحاسن، عن أبي القداح، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قيل لعلی (عليه السلام) في رجل يأكل الطين فنهاه، قال: لا تأكله فإنك إن أكلته ومت فقد أعنت على نفسك» (٢).

وفي موثق هشام، عن الصادق (عليه السلام): «إن الله عز وجل خلق آدم من طين فحرم أكل الطين على ذريته» (٣).

إلى غيرهما من الروايات، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الأطعمه والأشربه.

وقد استثنى طين قبر الحسين (عليه الصلاة والسلام) للاستشفاء، ولا إشكال فيه ولا خلاف، بل ادعى جماعه الإجماع عليه، والظاهر أن المراد بطين القبر مطلق كربلاء، كما أن الطين أعم من التراب كما يفهمه العرف

ص: ٢٤

١- سورة البقرة: الآية ١٩٥

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٩٣ الباب ٥٨ من الأَطعمه ح ٦

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٩٣ الباب ٥٨ من الأَطعمه ح ٥

الملقى إليه الكلام، وقد ذكرنا بعض الكلام فى طين قبور سائر الأئمة والرسول والزهاء (عليهم الصلاه والسلام) فى كتاب الأَطعمه والأشربه مفصلاً.

٤٠: الأكل على مائده يشرب عليها الخمر

٤٠: الأكل على مائده يشرب عليها الخمر

يحرم الأكل والشرب على مائده يشرب عليها الخمر، بل الظاهر أن الجلوس على مثل هذه المائده محرم، ولا خصوصيه للخمر بل كل مسكر كذلك، ولذا قال المحقق فى الشرائع: يحرم الأكل على مائده يشرب عليها شىء من المسكرات أو الفقاع، وفى كشف اللثام نسبته إلى الأصحاب.

ويدل عليه جملة من الروايات، والتى منها روايه هارون الجهم، إلى أن قال: فأتى بقدر فيه شراب لهم فلما صار القدر فى يد الرجل قام أبو عبد الله (عليه السلام) عن المائده، فسئل عن قيامه، فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ملعون ملعون من جلس على مائده يشرب عليها الخمر» (١).

وظاهر اللعن الحرمة، واحتمال كونه أعم لكثرة استعماله فى المكروهات فى الروايات منظور فيه، لأن كثره الاستعمال لا يرفع الظهور، ككثرة استعمال الأمر فى الندب والنهى فى الكراهه، إلى غير ذلك.

٤١: أكل الدم والميته ولحم الخنزير وسائر المحرمات من الحيوانات ومن الذبيحه

٤١: أكل الدم والميته ولحم الخنزير وسائر المحرمات من الحيوانات ومن الذبيحه

قال سبحانه: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ O إلى قوله: P فَمَنْ اضْطُرَّ فى

ص: ٢٧

مَخْمَصِهِ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (١).

وقال سبحانه: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٢).

وحيث ذكرنا تفصيل الكلام حول الميتة والدم ولحم الخنزير وما أشبه في كتاب الأطعمه والأشربه، لا داعي إلى التكرار.

٤٢: أكل الجلال

٤٢: أكل الجلال

لا يجوز أكل الحيوان الجلال بلا إشكال.

وفي حديث هشام، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام): «لا تأكل لحوم الجلالات وإن أصابك من عرقها فاغسله» (٣).

وفي صحيح زكريا بن آدم، عن أبي الحسن (عليه السلام)، إنه سأله عن دجاج الماء، فقال: «إذا كان يلتقط غير العذره فلا بأس» (٤).

وتفصيل الكلام في كتاب الأطعمه والأشربه.

٤٣: أكل الحيوان الموطوء

٤٣: أكل الحيوان الموطوء

لا يجوز أكل الحيوان الموطوء، فإنه يحرم بذلك.

ففي صحيحه محمد بن عيسى، عن الرجل (عليه السلام)، إنه يسأل عن رجل نظر إلى راع نرى على شاه، قال: «إن عرفها ذبحها وأحرقها، وإن لم يعرفها قسمها نصفين أبداً حتى يقع السهم بها فتذبح وتحرق وقد نجت سائرهما» (٥).

ص: ٢٨

١- سورة المائدة: الآية ٣

٢- سورة النحل: الآية ١١٥

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٤ الباب ٢٧ من لحوم الدواب ح ١

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٤ الباب ٢٧ من لحوم الدواب ح ٥

٥- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٨ الباب ٣٠ ح ١

وفى صحيح بن سنان، عنهم (عليهم السلام)، فى الرجل يأتى البهيمة، فقالوا جميعاً (أى الصادق والكاظم والرضا عليهم الصلاه والسلام): «إن كانت البهيمة للفاعل ذبحت، فإذا ماتت أحرقت النار ولم ينتفع بها»^(١).

إلى آخر الروايه، وتفصيل الكلام فى الأطعمه والأشربه.

٤٤: أكل ما يحرم من الذبيحه

٤٤: أكل ما يحرم من الذبيحه

فى جملة من الروايات ذكر ما يحرم من الذبيحه، مما فصلنا الكلام فيه فى كتاب الأطعمه والأشربه.

ففى صحيح إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبى الحسن (عليه السلام)، قال: «حرم من الشاه سبعة أشياء، الدم والخصيتان والقضيب والمثانة والغدد والطحال والمراره»^(٢).

إلى غيرها من الروايات.

٤٥: أكل النجاسات والمنتجسات

٤٥: أكل النجاسات والمنتجسات

لا إشكال ولا خلاف فى حرمه أكل النجاسات والمنتجسات، بل عن غير واحد من الفقهاء دعوى الإجماع على ذلك.

وتفصيل الكلام فى كتاب الأطعمه والأشربه، كما ألمعنا إلى ذلك أيضاً فى كتاب الطهارة.

٤٦: أكل المحرم

٤٦: أكل المحرم

جملة من اللحوم والمآكل يحرم على المحرم، كأكل لحم الصيد وما فيه رائحه طيبه والجراد، إلى غير ذلك مما ذكر تفصيله فى كتاب الحج.

ص: ٢٩

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٧٠ الباب ١ من نكاح البهائم ح ١

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥١ الباب ٣١ ح ١

٤٧: أكل مال الغير من دون طيب نفسه

قال سبحانه: (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (١).

وقال سبحانه: (وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا) (٢).

وقال سبحانه: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا) (٣).

إلى غير ذلك من الآيات.

ثم إن حرمة أكل مال الغير ليس كحرمة أكل الحرام الذاتى كما هو واضح (٤).

ولا يفرق فى ذلك بين أن يكون مسلماً أو كافراً محترماً المال، وحرمة ذلك من الضروريات عند المسلمين كافه.

فعن العمري، عن صاحب الزمان (عجل الله فرجه): «فلا يحل لأحد أن يتصرف فى مال غيره إلا بإذنه» (٥).

وفى صحيح زيد الشحام، عن الصادق (عليه السلام) فى حديث: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «من كانت عنده أمانه فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، فإنه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلا بطيبه نفس منه» (٦).

وفى صحيح الحذاء، قال أبو جعفر (عليه السلام): قال رسول (صلى الله عليه وآله): «من اقتطع مال مؤمن غصباً بغير حقه لم يزل الله معرضاً عنه، ماقثاً لأعماله التى يعملها من البر

ص: ٣٠

١- سورة البقرة: الآية ١٨٨

٢- سورة النساء: الآية ٢

٣- سورة النساء: الآية ١٠

٤- ومن الفروق بينهما: أن مال الغير حق الناس، والحرام الذاتى حق الله، ومنها: أن مال الغير يمكن التصالح عليه والإجازة اللاحقه وما أشبه بخلاف الحرام الذاتى فإنه يبقى حراماً

٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٩ الباب ١ من الغصب ح ٤

٦- الوسائل: ج ١٩ ص ٣ الباب ١ من القصاص فى النفس ح ٣

والخير لا يشبهها في حسناته حتى يرد المال الذي أخذه إلى صاحبه» (١١).

ثم إن حرمه أكل مال الناس لا فرق فيه بين الغصب والانتهاب والسرقة وما أشبه، أو الأكل بسبب القوانين الجائرة أو بسبب إغفال الحاكم أو الشاهد أو ما أشبه ذلك، فإن كل ذلك حرام.

وقد قال سبحانه: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ» (٢).

وقال سبحانه: (وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) (٣).

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) (٤).

إلى غير ذلك.

ثم إنه يستثنى من أكل أموال الناس ما أباحه الشارع، فليس ذلك أكلاً بالباطل وإنما هو أكل بإجازة المالك لجميع المملوكات، وله موارد:

(فمنها): الأكل من البيوت الخاصة المذكورة في الآية الكريمة، حيث قال سبحانه: (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحُهُ أَوْ صَدِيقَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا) (٥).

ص: ٣١

١- الوسائل: ج ١١ ص ٣٤٣ الباب ٧٨ من جهاد النفس ح ٦

٢- سورة البقرة: الآية ١٨٨

٣- سورة النساء: الآية ١٦١

٤- سورة التوبة: الآية ٣٤

٥- سورة النور: الآية ٦١

ثم إن الزوجين لم يذكر في الآيه المباركه، والظاهر أنه داخل في قوله سبحانه: «يُتَوَكَّمُ» فإن الزوجين بيت كل واحد منهما بيت الآخر أيضاً، وإن كان للزوج زوجتان.

أما عدم ذكر الأبناء فالظاهر أيضاً أنه داخل في البيوت، لقوله (صلى الله عليه وآله): «أنت ومالك لأبيك»^(١)، بل ذلك من البديهيات، ولو فرض الإشكال في ذلك، فلا إشكال في الملاك القطعي، فإن بيت الابن أولى من بيت الصديق.

ولا ينبغي الإشكال في أن المذكورين بوطى الشبهه ملحق بالحلال، أما بوطى الزنا ففيه كلام قد ذكرناه في كتاب النكاح. وكون الرضاع لحمه كلحمه النسب^(٢) لا يشمل مثل ذلك.

والظاهر أن الحكم شامل لمثل الأجداد والجندات، لأنهم أقرب من الصديق عرفاً، فالملاك شامل لهم أيضاً.

أما الأعمام والأخوال للإنسان أو للأبوين، وكذلك أولاد الأخ وأولاد الأخت ففي شمول الآيه لهم تأمل، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الأئمه، فإن للمسأله فروعاً كثيره.

و(منها): أكل الماره من الثمار، لصحيح على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليهما السلام) قال: سألته عن رجل يمر على الثمره فيأكل منها، قال: «نعم، قد نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن تستر الحيطان برفع بنائها»^(٣).

وفي صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس بالرجل يمر على الثمره ويأكل منها ولا يفسد، وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن تبني الحيطان بالمدينه لمكان الماره، قال: وكان إذا بلغ نخله أمر بالحيطان فخربت لمكان الماره»^(٤).

إلى غيرها من الروايات.

والظاهر أن الورد والحطب ونحوهما كذلك.

ص: ٣٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٥ الباب ٧٨ ح ١

٢- زبده البيان: ص ٥٢٤

٣- الوسائل: ج ١٣ ص ١٤ الباب ٨ من بيع الثمار ح ٢

٤- الوسائل: ج ١٣ ص ١٤ الباب ٨ من بيع الثمار ح ١٢

و(منها): أكل المضطر والمكره، لرفع الاضطرار والإكراه للحكم، وقد دل على ذلك الأدلة الأربعة في الجمله.

نعم مقتضى القاعده أنه لو أكل مضطراً يجب عليه إعطاء المال لمالكه، وأما إذا أكل مكرهاً فالظاهر أن الضمان على المكره بالكسر لا- المكره بالفتح، وكذلك حال الموجر في حلقه، فإن المسأله من السبب والمباشر، مع احتمال أن يكون الفرق بين الموجر في حلقه والمكره على أكله بكون الضمان في الموجر في حلقه على الموجر، أما في المكره فالضمان عليهما معاً، وإنما قرار الضمان على المكره، أما إذا كان المكره هو المالك فلا ضمان قطعاً، وكذلك إذا كان هو الموجر، بل يمكن أن يقال إنه إذا كان هو سبب الاضطرار أيضاً لم يكن على المضطر شيء.

و(منها): ما إذا كان الكافر أو المخالف أو من تقليده أو اجتهاده على خلاف الآكل يقتضى عدم احترام ماله فأكله الإنسان، كما إذا أكل الإرث من المخالف بينما المؤلف لا يرى ذلك الإرث.

ففى صحيح محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، قال: سألته عن الأحكام، قال: «يجوز على أهل كل ذوى دين ما يستحلون»^(١).

وفى روايه إسماعيل بن بزيع، قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن ميت ترك أمه وإخوه وأخوات فقسم هؤلاء ميراثه، فأعطوا الأم السدس وأعطوا الإخوه والأخوات ما بقى، فمات الأخوات فأصابني من ميراثها، فأحببت أن أسألك هل يجوز لى أن آخذ ما أصابني من ميراثها على هذه القسمة أم لا، قال: «بلى»، فقلت: إن أم البيت فيما بلغنى قد دخلت فى هذا الأمر أعنى الدين، فسكت قليلاً ثم قال: «خذ»^(٢).

ص: ٣٣

١- الوسائل: ج ١٦ ص ١٦٦ الباب ٣٢ ح ٩

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٤٨٥ الباب ٤ من الميراث ح ٦

والحاصل: إن قانون «ألزموهم بما التزموا به»^(١١) جار في الماليات أيضاً، وإنما لا يجرى فيما نقطع بحرمة، كما إذا جاز عنده مثلاً الزنا أو اللواط أو السحق أو ما أشبهه، فإنه لا يجوز للمؤمن أن يعمل ذلك معه أو معها، للقطع بالخروج عن القاعده المذكوره.

و(منها): الشرب من الأنهار الكبار والعيون الكبيره والقنوات كذلك، للسيره المستمره بين المسلمين، بل يجوز ذلك حتى مع نهى المالك أو كونه صغيراً أو مجنوناً، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في (الفقه).

و(منها): أخذ مال الغير مقاصه، فإن الإنسان إذا أخذ الغير ماله ولم يؤده إما عصياناً أو لموته أو ما أشبهه ولم يتمكن من مراجعه الحاكم الشرعى أو الورثه جاز له الأخذ بقدر ذلك، وكذلك إذا كان حقه عليه كالزوجه والأقارب، والأصل في ذلك آيات الاعتداء ونحوها، وروايه رسول الله (صلى الله عليه وآله) في قصه هند.

وفى صحيح داود، قلت لأبى الحسن موسى (عليه السلام): إنى أخالط السلطان فتكون عندى الجاريه فيأخذونها والدابه الفارهه فيبعثون فيأخذونها ثم يقع لهم عندى المال فلي أن آخذه، قال: «خذ مثل ذلك ولا تزدد عليه»^(٢).

وفى صحيح على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل كان له على آخر دراهم فجحده ثم وقعت للجاحد مثلها عند المجحود، أيحل له أن يجحده مثل ما جحد، قال: «نعم ولا يزداد»^(٣).

وقد ذكر جملة من الفقهاء موارد أخرى، والمسأله طويله يرجع فيها إلى

ص: ٣٤

١- الاستبصار: ج ٣ الباب ١٧٠ من الطلاق ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٠٢ الباب ٨٣ مما يكتسب به ح ١

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ١٧٩ الباب ٤٨ من الأيمان ح ٤

٤٨: الأمر بالمعصية

٤٨: الأمر بالمعصية

لا- شك في حرمه الأمر بالمعصية، قتلاً- كان أو جرحاً أو قطع عضو أو إذهاب قوه، أو أمراً بلعب قمار أو غير ذلك، بل حرمه ذلك من ضروريات الشرع.

لكن الظاهر عدم الضمان بالأمر بتلف مال الغير فيما إذا لم يكن الأمر أقوى من المباشر، كأمر الطفل والمجنون.

أما الضمان على المتلف فلدليل «على اليد»^(١) وغيره، لكن ربما يستشكل ذلك بأنه يعد المفوت ممن أتلّف إذا كان الأمر أقوى عرفاً، كما إذا كان حاكماً حيث إن العرف يسند الأمر إلى الحاكم لا إلى المأمور، وإن كان المأمور ضامناً بلا إشكال، بل احتملنا ذلك أيضاً في الأمر بالقتل ونحوه، ولذا ورد في الرواية أن يزيد هو قاتل الحسين (عليه السلام)، كما أن نسبة القتل إلى معاوية وهارون والمأمون ومن أشبههم هو الدائر في ألسنة المشرّعه بالنسبه إلى استشهاد الأئمة الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام) بسببهم، وإن لم يكونوا هم المباشرين^(٢).

ويؤيد ما ذكرناه من النسبه ما ورد في تفسير قوله تعالى: «فَلَمَّ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ»^(٣)، من أن نسبة القتل إلى المخاطبين مع تأخرهم عن القاتلين لرضاهم بقتلهم، فإذا كان الرضا بالقتل يوجب النسبه والعقاب فالأمر به بطريق أولى يوجب النسبه، نعم يمكن الفرق بينهما إذا كان الأمر أقوى فالقتل مستند إليه، أو لم يكن أقوى فالقتل مستند إليهما.

ففي صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقتله،

ص: ٣٥

١- المستدرک: ج ٢ ص ٥٠٤ الباب ١ من الوديعه ح ١٢

٢- البحار: ج ٤٥ ص ١٨٦ الباب ٣٩

٣- سوره آل عمران: الآيه ١٨٣

فقال: «يقتل به الذى قتله ويحبس الأمر بقتله فى الحبس حتى يموت»^(١٢).

كما يؤيد ما ذكرناه من النسبه فى أقوائه الأمر، صحيح إسحاق أو موثقه، فى رجل أمر عبده أن يقتل رجلا فقتله، قال: فقال: «يقتل السيد به»^(٢).

وفى صحيح آخر، عن على (عليه الصلاه والسلام) قال: «وهل عبد الرجل إلا كسوطه أو كسيفه، يقتل السيد ويستودع العبد فى السجن حتى يموت»^(٣)، فتأمل، وتنقيح المسأله فى كتاب القصاص.

٤٩: الأمن من مكر الله

٤٩: الأمن من مكر الله

المكر عبارته عن معالجه الشخص الشىء بطريق خفى لا يعلم الطرف به، وإنما يقع الطرف فى المكروه فجئته، والأمن من مكر الله عبارته عن أن الإنسان يعصى ثم لا يحتمل أن الله يعالج خفيه فى قبالة ويهيئ الأسباب للانتقام منه وعقوبته، وهذا من المحرمات بلا إشكال.

ويدل عليه جملة من الآيات والروايات، كقوله سبحانه: «أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ»^(٤).

وقال سبحانه: (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَاشِيَةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)^(٥).

إلى غيرهما من الآيات.

وفى صحيح عبد العظيم، عنهم (عليهم السلام) قال: «أكبر الكبائر الشرك»، إلى أن قال: «وبعده اليأس من روح الله، لأن الله عز وجل يقول: «وَلَا يَتَّيَسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا

ص: ٣٦

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٢ الباب ١٣ من قصاص النفس ح ١

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٣ الباب ١٤ من قصاص النفس ح ١

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٣ الباب ١٤ من قصاص النفس ح ٢

٤- سورة الأعراف: الآية ٩٩

٥- سورة يوسف: الآية ١٠٦ و ١٠٧

الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ»(١١)، ثم الأمن من مكر الله لأن الله عز وجل يقول: (فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ)،».

وفى صحيح ابن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن من الكبائر» إلى أن قال: «والأمن من مكر الله»(٢).

وإذا لم تكن في الإنسان هذه الحالة فالواجب عليه أن ينميها في نفسه، فإن النفس كالأرض يمكن أن ينمي الإنسان فيها الطيب والخبيث، فينمي فيها الشجاعه أو الجبن، والحسد أو حب الخير للناس، والغرور أو غير ذلك.

٥٠: الإيماء الباطل

٤٩: الأمن من مكر الله

لا يجوز التأمر بالباطل، سواء كان ملكاً أو أميراً أو من قبلهما، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في المكاسب وفي مادة الولاية.

٥١: آمين بعد الفاتحه

٥١: آمين بعد الفاتحه

يحرم قوله بعد الفاتحه، بل وكذلك ما في معناه على الأحوط، لما دل على ذلك وذكرناه في كتاب الصلاة.

٥٢: إيواء المحدث

٥٢: إيواء المحدث

إيواء المحدث أيضاً نوع من التعاون على الإثم فهو محرم، سواء كان المحدث محدثاً بالقتل أو بغير ذلك.

ففى صحيح جميل، قال: سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: «لعن رسول الله (صلى الله عليه وآله)

ص: ٣٧

١- سورة يوسف: الآية ٨٧

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٥٤ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٧

من أحدث بالمدينه حدثاً أو آوى محدثاً»، قلت: ما الحدث، قال: «القتل»^(١).

وخصوصه لا يخصص العموم، فتأمل.

٥٣: إيواء المحارب

٥٣: إيواء المحارب

هو من مصاديق إيواء المحدث بمعناه الأعم، ولذا يحرم ولو لم يكن هنالك دليل خاص، لما ذكرناه من عموم الأدله.

هذا بالإضافة إلى موثق حنان، عن الصادق (عليه السلام) في قول الله عز وجل: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٢) الآية، قال: «لا يبيع ولا يأوى ولا يطعم ولا يتصدق عليه»^(٣).

والمراد بالإيواء إعطاؤه المحل، سواء كان ظاهراً أو مخفياً، بل لا يبعد حرمة دلالة على محل أمن كمغاره أو كهف أو مخبأ أو ما أشبه ذلك.

٥٤: إيواء عين الكفار

٥٤: إيواء عين الكفار

يحرم إيواء عين الكفار، فإن الدليل العام شامل له، وقد ذكرنا ذلك في كتاب الجهاد.

٥٥: إيواء المغنيه

٥٥: إيواء المغنيه

الظاهر حرمة إيواء كل عاص في جهه معصيته، لأنه من التعاون على الإثم.

وفي روايه نصر بن قابوس، عن الصادق (عليه السلام): «المنجم ملعون، والكاهن ملعون، والساحر ملعون، والمغنيه ملعونه، ومن آواها ملعون، وآكل كسبها ملعون»^(٤).

ص: ٣٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٥ الباب ٦ من القصاص ح ١

٢- سورة المائدة: الآية ٣٣

٣- تفسير البرهان: ج ١ ص ٤٦٦ ح ٥

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٠٣ الباب ٢٤ مما يكتسب به ح ٧

والمراد بإيوائها ليس مطلق إعطائها المحل حتى يشمل مثل غرفه الفندق ونحوه، بل المنصرف منه الإيواء لأجل الغناء وتسهيل عملها المحرم، كما إذا جاءت إلى البلد لأجل التغنى فتتزل في دار أو فندق أو ما أشبهه، أما إذا كان في بلدها مثلاً واستأجرت الدار فلا يبعد انصراف الدليل عن مثله فتأمل.

والظاهر أن في حكم المغنيه المغنى للملاك، بل وكذلك ضارب العود والطنبور والبربط وغيرها من أدوات اللهو.

قال سبحانه: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْثَاءً وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا وَلَأُخِذَنَّ مِنْهُمْ وَلِئَامٌ وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَلَيَبْئُتُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَلَيَبْئُتُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَلَيَبْئُتُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَلَيَبْئُتُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ حُسْرَانًا مُبِينًا) (١١).

وبتك آذان الأنعام عبارته عن شقها علامه لكونها للأصنام، لأن أهل الجاهلية كانوا يذبحون الأنعام للأصنام، وقبل ذبحهن لها كانوا يجعلون العلائم فيها، ومن جملة العلائم كان بتك الآذان بكيفيات خاصه حتى تكون دليلاً على أنها موقوفه للصنم الفلاني على تفصيل مذکور في التفاسير، وهذا العمل محرم حتى إلى اليوم الحاضر إذا وجد موضوعه، أما تغيير خلق الله فهو مثل التخصيه ونحوها وقد تقدم أن ذلك محرم.

وهو عباره عن التكبر وليس بخاص بالمشى، وإن كان يستعمل كثيراً فى المشى، فيقال مشى متبخترًا أى مشيه المتكبر المعجب بنفسه، والتبخترية والتبخترية مشيه المتكبر المعجب بنفسه، يقال فلان يمشى البخترية.

وعلى كل حال، فليس هو حكم جديد وإنما هو من أنحاء التكبر المحرم، وفى الآية الكريمة: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ» (١١).

البخس هو إعطاء ذى الحق دون حقه، ولعله أعم مما كان فى الكلام أو الكتابه أو المال أو غير ذلك، وقد تكرر النهى عنه فى القرآن الحكيم.

قال سبحانه: «وَالِى مَدَيْنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» (٢٢).

وقال سبحانه: (وَلِيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا) (٣).

وقد ذكر الرضا (عليه الصلاه والسلام) فى روايه فضل بن شاذان من جمله الكبائر: «والبخس فى المكيال والميزان» (٤).

ولا يخفى أن الغالب كون هذا العنوان من مصاديق كبريات من المحرمات الأخر فليس أمراً جديداً، مثلاً بخس المكيال والميزان داخل فى أكل أموال الناس بالباطل، والنقص فى وصف مستحق وصف

١- سورة لقمان: الآية ١٨

٢- سورة الأعراف: الآية ٨٥

٣- سورة البقرة: الآية ٢٨٢

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

أزيد داخل في إهانته الناس، وإبداء أن كتاب فلان مثلاً كذا مما هو دون شأن الكتاب إبداء لمؤلفه إلى غير ذلك.

وقد يدخل في الكذب، كما إذا قال: إن مكاسب الشيخ (رحمه الله) ليس كتاب اجتهد وإنما كتاب بدائي.

٤: البخل

٤: البخل

يحرم البخل في الجملة، وهو ما كان عن حق واجب، أما البخل عن المستحب فهو رذيله نفسه وليس بحرام.

قال سبحانه: (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ يَلُوكَ شَرْ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (١).

وقد فسرت الآية في جملة من الروايات بمنع الزكاة.

وفي صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فقال: «يا أبا محمد، ما من أحد يمنع من زكاة ماله شيئاً إلا جعل الله ذلك يوم القيامة ثعباناً من النار مطوقاً في عنقه ينهش من لحمه حتى يفرغ من الحساب»، قال: «وهو قول الله عز وجل: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يعني ما بخلوا من الزكاة» (٢).

٥: إبداء الزينة

٥: إبداء الزينة

قال سبحانه: (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ

ص: ٤٢

١- سورة آل عمران: الآية ١٨٠

٢- تفسير العياشي: ج ١ ص ٢٠٧ ح ١٥٨

أَوْ آبَائِهِمْ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِمْ أَوْ أَبْنَائِهِمْ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنَى إِخْوَانِهِمْ أَوْ نِسَائِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضُرُّنَّ بِأَرْجُلِهِمْ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِمْ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» (١).

وحيث ذكرنا هذا المبحث في الشرح فلا داعى إلى تكراره.

٦: البدعه فى الدين

٦: البدعه فى الدين

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «كل بدعه ضلالة، وكل ضلالة سبيلها إلى النار» (٢).

والمراد بالبدعه أن يأتى الإنسان بشيء وينسبه إلى الدين بدون أن يكون له دليل عام أو خاص، مثلاً يبدع صلاه ذات خمس ركعات، أو ذكراً خاصاً بعنوان أن الشارع أمر به، أما مثل بناء المدارس والحسينيات ونحوها فهو داخل فى تعظيم الشعائر وإيواء المؤمنين والتعاون على البر وغير ذلك من العناوين العامه.

وفى صحيح داود بن سرحان، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا رأيتم أهل الريب والبدع من بعدى فأظهروا البراءه منهم، وأكثروا من سبهم والقول فيهم والوقيعه، وباهتوهم كى لا يطمعوا فى الفساد فى الإسلام ويحذرهم الناس، ولا يتعلمون من بدعتهم يكتب الله لكم بذلك الحسنات، ويرفع لكم به الدرجات فى الآخرة» (٣).

إلى غيرها من الروايات.

ولعل المراد بأهل الريب الذى يرتابون فى أصول الدين وفروعه، ويلقون الشك على البسطاء مما يسبب شكهم وتزلزلهم عن عقائدهم أو أعمالهم الشرعيه، أو الذين يرتاب فى أمرهم لأجل انهم يريدون تخريباً أو

ص: ٤٣

١- سورة النور: الآية ٣١

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٥١١ الباب ٤٠ من الأمر والنهى ح ٦

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٥٠٨ الباب ٣٩ من الأمر والنهى ح ١

إفساداً عقائدياً أو عملياً.

٧: تبديل الأزواج

٧: تبديل الأزواج

لا- إشكال في أنه يجوز تبديل الأزواج على الناس عامه بأن يبدل زوجه بزوجه أى يطلق واحده ويتزوج أخرى، وعلى ذلك جرت سيره المسلمين، ودل عليه إطلاق الأدله.

لكن ورد بالنسبه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) قوله تعالى: «لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا» (١٧).

فإن ظاهر الآيه حرمه تزويج النساء عليه بعد زوجاته، وتبديل أزواجه بغيرهن من بعد نزول الآيه المباركه.

لكن فى بعض الروايات ما هو خلاف ظاهر الآيه، والكلام فى ذلك خارج عن محل الابتلاء، وتفصيله موكول إلى خصائصه (صلى الله عليه وآله)، مما ذكره الشرائع وتبعه الشراح.

٨: تبديل نعمه الله

٨: تبديل نعمه الله

قال سبحانه: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ) (٢٧).

فإن تبديل نعمه الله إلى الحرام، كما إذا جعل العنب خمراً أو الخشب صليباً أو صنماً حراماً شرعاً.

والمراد بالكفر حينئذ هو الكفر العملى لا- العقيدى، وإن أريد به الأعم كما إذا بدل الاعتقاد الحسن بالسىء كان أيضاً حراماً وكان أشد.

فإن كلاً من الحسن والسىء يمكن أن يتغير صورته فيتبدل

ص: ٤٤

١- سورة الأحزاب: الآيه ٥٢

٢- سورة إبراهيم: الآيه ٢٨ _ ٢٩

إلى الآخر، قال الله سبحانه: «أُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ» (١٧)، فنفس الزنا يصبح حسناً بتغيير الصورة، كما أن نفس خيء الإنسان يتبدل إلى فاكهه طيبه إذا جعل سماداً، إلى غير ذلك، وفي عكسه نفس الفاكهه الطيبه تبدل خيء إذا أكلها الإنسان.

٩: تبديل الوصيه

٩: تبديل الوصيه

قال سبحانه: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٢٢).

فإن الوصيه إذا كانت مشروعه لا يجوز تبديلها حتى إلى الأحسن، فإذا أوصى مثلاً أن يعطى للفقير الطعام، والأحسن أن نعطيه الكسوه لم يجر هذا التبديل، وهكذا إذا أوصى ببناء حسنيه وتمكن أن نبذله إلى المسجد، والمفروض (٢٣) أن المسجد أكثر ثواباً من الحسنيه لم يجر ذلك.

ولذا ورد في صحيح محمد بن مسلم، عنه (عليه الصلاه والسلام)، في رجل أوصى بماله في سبيل الله، فقال: «أعطه لمن أوصى به له وإن كان يهودياً أو نصرانياً، إن الله تعالى يقول: «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ» (٢٤)».

أما إذا أوصى بالحرام جاهلاً وعلمنا ارتكازه العام لزعمه أنه حلال، لزم صرفها في ارتكازه، كما إذا أوصى للكنيسه لكونه في بلاد الكفار، ويزعم أنه حلال في

ص: ٤٥

١- سورة الفرقان: الآية ٧٠

٢- سورة البقره: الآية ١٨٠ _ ١٨٢

٣- أى لو فرض

٤- تفسير العياشى: ج ١ ص ٧٧ ح ١٦٩

الشريعة الإسلامية وعلما ارتكازه في صرفه في محل العباده وإنما قال الكنيسه من باب المصداق، صرفناه في المسجد، وليس هذا من تبديل الوصيه كما هو واضح، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الوصيه.

١٠: تبديل النذر

١٠: تبديل النذر

كما لا يجوز تبديل الوصيه كذلك لا يجوز تبديل النذر، فإن ذلك محرم أيضاً لوجوب الوفاء بالنذر.

نعم في جملة من الروايات أنه إذا رأى أن غيره خير منه عدل إليه، وقد استظهرناه في (الفقه)، ومثل النذر العهد واليمين ولو بالملاك.

١١: البذاء

١١: البذاء

البذاء بمعنى الفحش، محرم قطعاً، فقد روى الحذاء في الصحيح، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار» (١).

وفي صحيح ابن سنان، عنه (عليه الصلاة والسلام): «من خاف الناس لسانه فهو في النار» (٢).

ولعل المراد بالآيه خصوص ذلك أو الأعم، حيث قال سبحانه: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صِيَلاتِهِمْ خاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ) (٣).

أما مطلق الخشونه في الكلام فإن كان إهانته المؤمن أو إذلالاً له أو ما أشبه ذلك في غير موضع التأديب الجائز فهو حرام أيضاً، وإلا فليس بمحرم وإنما يكون

ص: ٤٦

١- الوسائل: ج ١١ ص ٣٣٠ الباب ٧٢ من جهاد النفس ح ٥

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٢٦ الباب ٧٠ من جهاد النفس ح ٩

٣- سورة المؤمنون: الآيه ١ - ٣

خلاف الأخلاق.

ولا يشترط أن لا يكون الكلام مطابقاً للواقع حتى يكون بذاءً كالحمار والثور وما أشبه، بل وإن كان مطابقاً للواقع لكنه عد فحشاً في العرف كان من المحرم أيضاً.

والبذاء وإن كان هو الفحش إلا أن الفرق بينهما إذا اجتماعاً أن الأول بمعنى الكلام الخالي عن الخير كالأرض البذيئة أى التى لا مرعى فيها، والثانى بمعنى التعدى عن الحد.

١٢: التبذير

١٢: التبذير

قال سبحانه: (وَأَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)(١١).

وقد عد الرضا (عليه الصلاة والسلام) فى خبر فضل بن شاذان التبذير من الكبائر، كما أنه (عليه الصلاة والسلام) فى نفس الحديث عد الإسراف كذلك(٢).

وقال سبحانه بالنسبة إلى النهى عن الإسراف: «وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُمْتَسِبَةً وَغَيْرَ مُمْتَسِبَةٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»(٣).

والإسراف هو تجاوز الحد، أما التبذير فهو التبديد كتفريق البذر فى الأرض، فقد يفرق الإنسان ماله هنا وهناك وقد يصرفه فى مكان لكن صرفاً أزيد من المتعارف الجائر شرعاً، فهما إذا اجتماعاً افترقا، وإذا افترقا اجتماعاً، والإسراف يأتى فى غير المال أيضاً.

ص: ٤٧

١- سورة الإسراء: الآية ٢٦ _ ٢٧

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

٣- سورة الأنعام: الآية ١٤١

ففى القرآن الحكيم عن فرعون: «إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ»^(١)، حيث كان يسرف فى الدماء وفى غيرها.

وفى قصه لوط (عليه الصلاه والسلام): «يَلُ أُنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ»^(٢)، حيث كانوا يتجاوزون الحد فى قضايا الجنس، إلى غير ذلك، أما التبذير فالغالب أن يستعمل فى المال.

١٣: البراءه

١٣: البراءه

لايجوز الحلف بالبراءه من الله ومن رسوله ومن الأئمه الطاهرين ومن الزهراء (عليهم الصلاه والسلام)، كما دل على ذلك بعض الروايات التى ذكرناها فى كتاب الأيمان.

وقد ورد بعض الروايات الخاصه فى النهى عن البراءه عن على (عليه الصلاه والسلام)، والتى منها قوله (عليه الصلاه والسلام): «إنكم ستعرضون من بعدى على سبى والبراءه منى، أما السب فسبونى وأما البراءه فلا- تبرؤوا منى فإنى ولدت على الفطره وسبقت إلى الإيمان والهجره»^(٣).

على اختلاف ألفاظ الروايات، والتى مجموعها يؤدى هذا المعنى.

والفرق بين السب والبراءه أن السب لسانى والبراءه قلبى، وكيف يبرؤ الإنسان قلباً من الذى ولد على فطره الإسلام لأن أبويه كانا مؤمنين حين الولادة وسبق إلى الإيمان فلم يكن له حاله غير الإسلام، وإلى الهجره فلم يخالف الرسول (صلى الله عليه وآله) حتى فى هذا الأمر الشاق.

هذا بحسب الظاهر، أما بحسب الواقع

ص: ٤٨

١- سورة الدخان: الآية ٣١

٢- سورة الأعراف: الآية ٨١

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٤٧٨ الباب ٢٩ من الأمر والنهى ح ١٥

فهو حجه الله ووليه وخليفه رسول الله (صلى الله عليه وآله) المعين من قبل الله سبحانه.

ويشترك في التحريم أيضاً البراءة من القرآن أو من الدين أو من المذهب أو ما أشبه ذلك، وكذلك سبها.

كما أن في مقام الضرورة لا إشكال في جواز السب.

قال سبحانه: (إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) (١).

وقال الرسول (صلى الله عليه وآله) لعمار: «إن عادوا فعد» (٢).

١٤: التبرى من النسب

١٤: التبرى من النسب

يحرم التبرى من النسب، لقول الصادق (عليه الصلاة والسلام) في صحيح أبي بصير: «كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق» (٣).

والمراد هو الكفر العملى لا الكفر العقيدى، فإن إطلاق الكفر على الأعمال المحرمة للتشديد فيها كثير في الروايات، والظاهر أن قوله (عليه السلام): «وإن دق» المراد به النسب البعيد.

ولا فرق في حرمة التبرى من النسب بين أن يترتب عليه أثر كالإرث والمحرمية ونحوهما أم لا، لإطلاق الدليل.

١٥: التبرج

١٥: التبرج

يحرم على المرأة التبرج مطلقاً، كبيره كانت أو شابه، وإنما خرج النساء القواعد فيما إذا لم يتبرجن بزينة، قال سبحانه: (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ) (٤)، هذا بالنسبة إلى

ص: ٤٩

١- سورة النحل: الآية ١٠٦

٢- تفسير البرهان: ج ٢ ص ٣٨٥ ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٥ ص ٢٢١ الباب ١٠٧ من أحكام الأولاد ح ١

٤- سورة النور: الآية ٦٠

الاستثناء، وأما بالنسبة إلى أصل ذلك فقد قال سبحانه: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى» (١١)، ومن الواضح أن الآية وإن كانت في سياق أحكام نساء النبي (صلى الله عليه وآله) إلا أن الحكم فيها عام، كما يعرف مما قبلها وما بعدها، وإنما خوطب نساء النبي (صلى الله عليه وآله) لأنهن أولى بتطبيق أحكام الإسلام.

قال سبحانه: (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا * وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا) (٢٢).

وعلى أى حال، فتفصيل الكلام في الحجاب للنساء مطلقاً واستثناء القواعد المذكور في كتاب النكاح.

١٦: بسط اليد

١٦: بسط اليد

قال سبحانه: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) (٣٣).

والغل كناية عن البخل بما أوجب الله سبحانه وتعالى على الإنسان، كما أن المراد بالبسط الإسراف، ولعل الآية أعم من الواجب والمحرم والمكروه والمستحب.

وعلى كل حال، فالظاهر أنه ليس بحكم جديد، وإنما هو عبارة عن كلى ذكرت صغرياتها في الروايات.

ولعل الأمر أعم من الأموال حتى في غيرها أيضاً، فهي جارية في غيرها أيضاً، مثل أن الإنسان يتنزه عن مباشرة النساء بما يكون كالغل، أو ينبسط بما يكون كالإسراف، وهكذا بالنسبة إلى سائر الشؤون.

ص: ٥٠

١- سورة الأحزاب: الآية ٣٣

٢- سورة الأحزاب: الآية ٣٠ - ٣١

٣- سورة الإسراء: الآية ٢٩

١٧: مباشرة النساء للصائم والعاكف

١٧: مباشرة النساء للصائم والعاكف

قال سبحانه: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) (١).

فإن ذلك حرام، كما ذكر في كتاب النكاح.

وهل المراد بالمباشرة الدخول فقط أو يشمل اللمس والتقبيل بشهوه، لا- يبعد الأعم خصوصاً وقد نقل عن قطع الأصحاب حرمتها.

وكما يحرم الأمر على الرجل يحرم على المرأة، للاشتراك في التكليف.

وهكذا حال الإنسان في حال الصوم، كما ذكرنا تفصيله في كتاب الصوم، منتهى الفرق أن المعتكف يحرم عليه المباشرة ليلاً ونهاراً بخلاف الصائم الذي يحرم عليه نهاراً فقط دون الليل، كما لا يحرم عليه اللمس والقبلة.

ثم إذا كانت المرأة صائمه أو معتكفه أو محرمه مثلاً- ولكنها في حالة النوم، هل يجوز للرجل الذي هو خلو عن كل ذلك مباشرتها، لأن الجماع ليس بحرام له وهي لا- تفعل الحرام لأنها نائمة ولا تكليف للنائم (٢)، وكذلك العكس في المرأة التي تفعل ذلك بزوجها النائم، احتمالان.

١٨: إبطال الصدقات باليمن والأذى

١٨: إبطال الصدقات باليمن والأذى

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْيَمَنِ وَالْأَذَى) (٣).

والظاهر أن ذلك من المحرم بأن يمن الإنسان على من تصدق عليه أو يؤذيه، ويؤيده صحيح ابن زياد، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يدخل الجنة العاق لوالديه، ومدمن خمر، ومنان بالفعال للخير إذا عمله» (٤).

ص: ٥١

١- سورة البقرة: الآية ١٨٧

٢- هذا إذا لم تحس بالأمر، وإلا فلا يجوز قطعاً

٣- سورة البقرة: الآية ٢٦٤

٤- الوسائل: ج ٦ ص ٣١٧ الباب ٣٧ من الصدقة ح ١٠

١٩: إبطال العمل

١٩: إبطال العمل

قال سبحانه: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (١).

وهل المراد بذلك أن يكفروا فتبطل أعمالهم، أو الأعم من الكفر وما يبطل العمل في أثنائها أو بعدها كالرياء ونحو ذلك، احتمالان، وعلى كل حال فهو كلى ينطبق على المحرمات الخارجيه فليس حكماً جديداً.

٢٠: إبطال عمل الغير

٢٠: إبطال عمل الغير

كما لا يجوز إبطال عمل النفس كذلك لا يجوز إبطال عمل الغير، وإن لم يتأذ ذلك الغير بإبطال عمله، كما إذا كانت صائمه فدخل بها الزوج فإنه من التعاون على الإثم.

أما إذا كان الصوم غير واجب، فإن كان للزوج الحق في ذلك لم يكن حراماً قطعاً، كما إذا كانت المرأة صائمه مستحجاً فدخل بها.

وأما إذا لم يكن كذلك فهل يحرم أو لا- يحرم، الظاهر العدم، إذ لا- دليل على الحرمة بعد عدم الوجوب على ذلك الفاعل للعمل، كالمصلى والصائم مستحجاً ونحوهما وهو راض، نعم إذا أوجب الشرع الإتمام كما في الحج المستحب لم يجز ذلك لأنه من التعاون على الإثم سواء رضى أو لم يرض.

٢١: البغض

٢١: البغض

الظاهر أن بغض المؤمن لإيمانه ولو كان في قلبه حرام شرعاً، لأن ذلك يرجع إلى أصول الدين، أما بغضه في قلبه لا لإيمانه بدون إظهاره فلا دليل على حرمة، فإن أدله الحرمة ظاهره في البغض الذي يظهر.

ص: ٥٢

ففى صحيح مسمع، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حديث: «ألا أن فى التباغض الحالقه لا أعنى حالقه الشعر، ولكن حالقه الدين» (١).

وظاهر التباغض الذى يظهر أثره فى الخارج، كما أن ما ذكرناه من أن البغض إن كان للإيمان كان من الخلل فى أصول الدين، يظهر من صحيح ابن أبى نجران، قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: «من عادى شيعتنا فقد عادانا، ومن والاهم والانا لأنهم منا، خلقوا من طينتنا، من أحبهم فهو منا، ومن أبغضهم فليس منا» إلى أن قال (عليه السلام): «من رد عليهم فقد رد على الله، ومن طعن عليهم فقد طعن على الله، لأنهم عباد الله حقاً» (٢).

ومنه يعلم حال كره المؤمن.

والفرق بين البغض والكره أن الكره مقدمه على البغض، والبغض هو الكره الشديد جداً.

ثم العداوه حاله ثلثه تتولد منهما، فإنه ربما يبغض الإنسان إنساناً لكنه لا يعاديه، وإذا بنى على عداوته أو فرح بمساءته وحزن بمسرتة ولم يظهر بيد ولا لسان بأن كان فى القلب فقط كان من سوء السريره ولم يكن معصيه، نعم إن أظهره كان معصيه، والدليل على ذلك ما ذكرناه فى بحث التجزى من أن الأعمال القليه التى لا ترتبط بأصول الدين لا يعاقب عليها، بل والملاك فى قول الصادق (عليه الصلاة والسلام) فى خبر حمزه بن حمران: «ثلاثه لم ينج منها نبى فمن دونه، التفكر فى الوسوسه فى الخلق، والطيره، والحسد إلا أن المؤمن لا يستعمل حسده» (٣).

ومن الواضح أن الأمور الثلاثه من كمال الإنسان إذا كان فى داخله فقط، لأنه كماده النار التى تستعمل تاره للشر وتاره للخير، فاشتغال المعصوم عليها لأنه يستعمله

ص: ٥٣

-
- ١- الكافى: ج ٢ ص ٣٤٦ باب قطيعه الرحم ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٤١ الباب ١٧ من الأمر والنهى ح ١٠
 - ٣- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٣ الباب ٥٥ من جهاد النفس ح ٨

فى الخير، بينما غيره يستعمله فى الخير تاره ويستعمله فى الشر أخرى، وقد قال سبحانه: «وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ» (١)، والبحث فى ذلك مرتبط بكتب الأخلاق.

٢٢: البغى

٢٢: البغى

البغى عبارة آخر عن الظلم، يسمى ظلماً لأنه يوجب الظلام، وبغياً لأن الظالم يبغى المظلوم، وعلى أى حال فالبغى محرم.

قال سبحانه: (إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ) (٢).

وقال تعالى: (وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ) (٣).

وفى صحيح الثمالى، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «وإن أسرع الشر عقوبه البغى» (٤).

وفى صحيح ابن ميمون، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن أعجل الشر عقوبه البغى» (٥).

ولا يستشكل بأننا نرى البغات يطول عمرهم وتبقى دولتهم، لأن ذلك أولاً بالنسبه إلى ما قدر الله لهم من العمر لولا البغى قصير، وثانياً إنهم يسلطون على المظلومين لظلم سابق من المظلومين على غيرهم، كما قال سبحانه: «بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْداً مَفْعُولاً» (٦).

ص: ٥٤

١- سورة الفلق: الآية ٥

٢- سورة الأعراف: الآية ٣٣

٣- سورة النحل: الآية ٩٠

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٣٣٢ الباب ٧٤ من جهاد النفس ح ٥

٥- الوسائل: ج ١١ ص ٣٣٢ الباب ٧٤ من جهاد النفس ح ١١

٦- سورة الإسراء: الآية ٥

والمشهور فى التفاسير أن المراد بالعباد هو بخت النصر، فالله سبحانه وتعالى الذى بعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة لرأفته ورحمته هو الذى يبعث على العصاه المردة مثل بخت النصر الكافر بالله واليوم الآخر.

وفى حديث: «إذا عصانى من يعرفنى سلطت عليه من لا يعرفنى» (١).

وقال سبحانه: (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا) (٢).

أما وصول بغيمهم إلى غير الباغى، كما قتل معاوية حجراً وأصحابه، ويزيد الحسين وأهل بيته وأصحابه (عليهم الصلاة والسلام) فلأن ذلك من جهه ما قاله الرسول (صلى الله عليه وآله) فيمن ركبوا سفينه فأخذ بعضهم يثقب السفينه أنه لو أخذوا بيده نجا ونجوا، وإن لم يأخذوا بيده هلك وهلكوا، وقبل ذلك قال الله سبحانه: «اتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً» (٣).

ثم إذا ظلم الإنسان جاز له أن يقابل الظلم بالمثل، فيما إذا لم ينه الشارع عنه، أما فى المنهى عنه فلا يجوز، فإن ليط به لا يجوز اللواط بالفاعل، فيكف بما إذا زنى بزوجه فإنه لا يجوز له الزنا بزوجه الفاعل، نعم السب فى قبال السب، لكن إذا رماه بأنه ابن الزانى لا يجوز أن يرميه بمثل ذلك لأنه تعد إلى الغير.

وعلى أى حال، الأصل فيما لم يخرج هو جواز الانتصار، بل يستحب الانتصار إلا إذا كان العفو أفضل.

قال سبحانه (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ * وَجِزَاءُ سَيِّئِهِ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا

ص: ٥٥

١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٤٢ الباب ٤١ من جهاد النفس ح ٥

٢- سورة النساء: الآية ٩

٣- سورة الأنفال: الآية ٢٥

فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلَمَنِ اتَّبَعَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ (١).

٢٣: ابتغاء العيب

٢٣: ابتغاء العيب

يحرم ابتغاء العيب بمعنى إظهاره لا- بمعنى قصده، لأن قصده ليس إلا التجري في بعض مراتبه على ما ذكرنا تفصيله في بحث التجري في الأصول.

قال الصادق (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ألا أنبئكم بشراركم»، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الأحبه، الباغون للبرآء المعاييب» (٢).

من غير فرق بين أن يكون ذلك على نحو الغيبة أو النميمة أو الكذب أو الافتراء أو التوهين أو الإيذاء أو الهمز أو اللمز أو الطعن أو اللعن أو ما أشبه ذلك، فهو كلى يشمل كل تلك الصغريات، وعليه فالظاهر أنه ليس حكماً جديداً، وإنما إلماع إلى تلك الأحكام بعبارته موجزه.

٢٤: البهتان

٢٤: البهتان

يحرم البهتان كحرمه الكذب والافتراء، والكل أحياناً يطلق على معنى واحد وإن كان بينها بعض الفروق، مثلاً- من قال بأن السماوات عشر هذا كذب وليس بافتراء ولا بهتان، أما إذا نسب إلى إنسان كان من الافتراء والبهتان أيضاً، ويسمى كذباً لأنه خلاف الواقع، وافتراءً لأنه يفرى من ماء وجه الطرف، كما أن الغيبة شبه بأكل لحمه، وبهتاناً لأنه يبهت الطرف في ما إذا يسمع بهذه الكذبة التي قيلت فيه، قال سبحانه: «فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ» (٣).

ص: ٥٦

١- سورة الشورى: الآية ٣٩ _ ٤١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٦ الباب ٦٤ من العشرة ح ١

٣- سورة البقرة: الآية ٢٥٨

وعلى كل حال، فالبهتان حرام، ففي صحيح ابن أبي يعفور، عن الصادق (عليه السلام): «من بهت مؤمناً أو مؤمنة بما ليس فيه بعته الله في طينه خبال حتى يخرج مما قال»، قلت: وما طينه خبال، قال: «صديد يخرج من فروج المومسات» (١).

والمراد بالمومسه الفاجر.

ومن أقسام البهتان نسبه الولد إلى الزوج بينما هو ليس منه إذا صدر ذلك من المرأة، وكذلك العكس بأن ينسب الرجل الولد إلى المرأة بينما ليس الولد منها للملاك وقاعده الاشتراك، قال سبحانه: «وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا مَن يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ» (٢).

٢٥: البطر

٢٥: البطر

لا يبعد أن يكون محرماً في بعض أفراد، قال سبحانه: (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصِيَّدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ) (٣).

وقال الإمام الحسين (عليه الصلاة والسلام) في وصيته: «إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً» (٤).

ومعناه إظهار التكبر وعمل الباطل، قال سبحانه: «بَطَرَتْ مَعِشَتُهَا» (٥).

والظاهر أنه إشاره إلى المحرمات الآخر لا أنه بنفسه عنوان في قبال تلك.

ص: ٥٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ٦٠٣ الباب ١٥٣ من العشرة ح ١

٢- سورة الممتحنة: الآية ١٢

٣- سورة الأنفال: الآية ٤٧

٤- البحار: ج ٤٤ ص ٣٢٩ الباب ٣٧

٥- سورة القصص: الآية ٥٨

هو الزنا، لأن الزانية تبغى الرجال بالحرام، كما أن الرجل يبغىها كذلك، وقد قال سبحانه: «وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا» (١).

٢٧: البيوع المحرمة

٢٧: البيوع المحرمة

سواء كانت الحرمة وضعيه أو تكليفيه كالبيع بعد النداء لصلاه الجمعة، قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) (٢).

وقد تقدم الكلام في ذلك في (وذر)، كما أن تفصيله مذكور في باب صلاه الجمعة.

و(بيع أبوال ما لا يؤكل لحمه).

ومثله (كلما لم يجوزه الشارع) أو كان من جهه عدم الفائده، وقد رجحنا في الفقه جواز بيع بعض المحرمات إذا كانت فيه فائده كبيع الدم لأجل الصبغ ونحو ذلك.

و(بيع الحر) فإنه حرام بلا إشكال.

وفى روايه السكوني، عن الصادق (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) أتى برجل قد باع حراً فقطع يده» (٣).

لكن في قطع اليد لذلك تأمل، ولعله كان من قضاياه (عليه الصلاه والسلام) التي هي قضيه في واقعه، ومعنى القضيه في واقعه أن الملابس أوجبت ذلك، لا أن الحكم كذلك مطلقاً إلا ما خرج، بل هو بالعكس بمعنى أن الحكم ليس كذلك إلا ما خرج.

ص: ٥٨

١- سورة النور: الآية ٣٣

٢- سورة الجمعة: الآية ٩

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥١٤ الباب ٢٠ من حد السرقة ح ٢

و(بيع آلات القمار) بلا إشكال ولا خلاف.

وفى روايه: «نهى _ أى رسول الله (صلى الله عليه وآله) _ عن بيع النرد»^(١).

وفى روايه أخرى، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام) أيضاً قال: «بيع الشطرنج حرام وأكل ثمنه سحت»^(٢).

وفى حديث عنه (عليه السلام): «إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه»^(٣).

و(بيع آلات اللهو) وهو مجمع على حرمة، والدليل عليه بعض ما تقدم.

و(بيع الصليب والصنم).

و(بيع آنيه الذهب والفضه)، وقد قال (صلى الله عليه وآله): «آنيه الذهب والفضه متاع الذين لا يوقنون»^(٤). لكن فى إطلاق الحرمة تأمل، فالإقتناء للترتين مثلاً اختلفوا فى حرمة وعدمه، وقد ذكرنا تفصيله فى الشرح.

و(بيع الجاريه المغنيه) إذا كان البيع لأجل الغناء، أما إذا كان البيع لأجل ذلك لم يكن حراماً، والحديث منصرف إلى ذلك.

ففى صحيح ابن أبى البلاد، قال: قلت لأبى الحسن الأول (عليه السلام): جعلت فداك إن رجلاً من مواليك عنده جوار مغنيات قيمتهن أربعة عشر ألف دينار وقد جعل لك ثلثها، فقال: «لا حاجه لى فيها، إن ثمن الكلب والمغنيه سحت»^(٥).

و(بيع الخشب ممن يتخذه صلياً أو صنماً).

ففى صحيح ابن أذينه، قال: كتبت إلى أبى عبد الله (عليه السلام)، أسأله عن رجل له خشب

ص: ٥٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤٢ الباب ١٠٤ ح ٦

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤١ الباب ١٠٣ ح ٤

٣- المستدرک: ج ٢ ص ٤٢٧ الباب ٦ مما يكتسب به ح ٨

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٤ الباب ٦٥ من النجاسات ح ٨

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٨٧ الباب ١٦ مما يكتسب به ح ٤

فباعه ممن يتخذ برابط، فقال: «لا بأس به»، وعن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ صلباناً، قال: «لا» (١).

لكن البيع لأجل صنع البربط أيضاً غير جائز، كما أن البيع ممن يتخذه صلباناً لا بهذا القصد يمكن أن يقال بجوازه على كلام مفصل في (الفقه).

أما بيعه من الكفار الذين يجوز عندهم الصليب والصنم فلا يبعد جوازه لقاعده الإلزام (٢).

و(بيع الخمر) بلا إشكال ولا خلاف، وقد لعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الخمر عشرة ومنهم البائع (٣).

وفي صحيح محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الذي حرم شربها حرم ثمنها» (٤).

ولا يبعد أن يقال مثل ذلك فيما يتعارف في هذه الأيام من الهروئين والكوكائين وما أشبه ذلك، لوحده الملاك في الجميع، بل لدليل الضرر وغير ذلك.

ومنه يعلم أن بعض الصغريات الآخر كذلك، ففي روايه الوشاء، قال: كتب إليه _ يعنى الرضا (عليه السلام) _ أسأله عن الفقاع، فكتب: «حرام، ومن شربه كان بمنزله شارب الخمر»، قال: وقال أبو الحسن (عليه السلام): «لو أن الدار دارى لقتلت بائه ولجلدت شاربه» (٥).

وفي صحيح على بن يقطين، عن أبي الحسن الماضى (عليه السلام)، قال: «إن الله عز وجل لم يحرم الخمر لاسمها، ولكن حرمها لعاقبتها، فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر» (٦).

ص: ٦٠

-
- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٧ الباب ٤١ مما يكتسب به ح ١
 - ٢- الاستبصار: ج ٣ ص ١٧٠ من الطلاق ح ٥
 - ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٥ الباب ٥٥ مما يكتسب به ح ٤
 - ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٤ الباب ٥٥ مما يكتسب به ح ١
 - ٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٢ الباب ٢٨ من الأشربة المحرمة ح ١
 - ٦- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٣ الباب ١٩ من الأشربة المحرمة ح ١

وقد ذكرنا في (الفقه) عدم استبعاد حرمه بيع الخمر والخنزير حتى للكفار الذين يجوزون استعمالهما، وإن كان جاز بيع مثل الجرى والمارماهى وما أشبه لمن يجوز استعماله، لأن النصوص الواردة فيهما تمنع عن قاعده الإلزام^(١)، بينما قاعده الإلزام وارده على سائر المحرمات، ويؤيده ما ورد من بيع المختلط من المذكى والميته^(٢) بالإضافة إلى الأدله العامه.

وفى الخبر المشهور بين الخاصه والعامه: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وباعها ومشتريها وساقياها وآكل ثمنها وشاربها وحاملها والمحموله إليه»^(٣).

والظاهر أن الحرمة _ ما عدا الشارب _ فى صورته القصد لا مطلقاً.

ثم لا يخفى أن الكحول اختلفوا فى أنها هل هى مسكره أو ليست بمسكره، ولو فرض إسكارها فالظاهر جواز بيعها كما ذهب إليه بعض الفقهاء المعاصرين، لعدم بعد انصراف الروايات عن الخمر المطلوب شربها والإسكار من جهتها للانصراف عن هموم الدنيا أو للذه أو ما أشبه، أما ما ليس معداً لذلك فالدليل منصرف عن مثله.

و(بيع الخنزير)، ففى صحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، فى رجل كان له على رجل دراهم فباع خمرًا وخنزير وهو ينظر فقضاه، فقال: «لا بأس به، أما للمقتضى فحلال، وأما للبائع فحرام»^(٤)، ولعل البائع كان يستحل ذلك.

ومثله صحيح زراره، عن الصادق (عليه السلام)، فى الرجل يكون عليه الدراهم فيبيع بها خمرًا وخنزيرًا ثم يقضى منها، قال: «لا بأس»، أو قال: «خذها»^(٥).

ص: ٦١

١- الاستبصار: ج ٣ الباب ١٧٠ من الطلاق ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٧ الباب ٧ مما يكتسب به ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٤ الباب ٥٥ مما يكتسب به ح ٣

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧١ الباب ٦٠ مما يكتسب به ح ٢

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧١ الباب ٦٠ مما يكتسب به ح ٣

ويؤيد الاحتمال الذى ذكرناه صحيح منصور، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): لى على رجل ذمى دراهم فيبيع الخمر والخنزير وأنا حاضر فيحل لى أخذها، فقال: «إنما لك عليه دراهم فقضاك دراهمك» (١٧).

إلى غير ذلك من الروايات.

وأما إذا كان مسلماً يرى الحرمة فالظاهر حرمة الدراهم أيضاً، لأن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه، إلاّ إذا كان البيع كلياً وأخذ الدراهم برضا ولو ارتكازى من المشتري، حيث لا يكون الدراهم حينئذ بدلاً وإنما موهوب إلى البائع، على تفصيل مذكور فى (الفقه).

وقد احتملنا فى (الفقه) جواز بيع الخنزير لأجل جلده للسقاء، وشعره للحبل، وشحمه لطفى السفن وما أشبه، لأن المنصرف من الأدله حرمة للأكل الحرام أو نحوه، وقد ورد فى بعض الروايات جواز الاستقاء بدلو من جلد الخنزير أو بحبل من شعره.

ومما تقدم ظهر الكلام فى (بيع الدم) وأنه لو كان للشرب ونحوه فى الدم الحرام شربه لا المتبقى فى الذبيحه كان حراماً، وإلاّ جاز إذا كان له منفعة عقلائيه كما فى الحال الحاضر.

و(بيع السلاح للأعداء) ففى روايه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام)، قال: سألته عن حمل المسلمين إلى المشركين التجاره، قال: «إذا لم يحملوا سلاحاً فلا بأس» (٢٢).

والظاهر أن السلاح شامل لآله الدفع وآله الهجوم، كما أن الظاهر أن الأعداء من باب المثل وإلاّ فيحرم بيع السلاح أيضاً لإحدى الطائفتين من المؤمنين الذين

ص: ٦٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧١ الباب ٦٠ مما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٧٠ الباب ٨ مما يكتسب به ح ٦

يتقاتلان، لأنه من الإعانة على الإثم، والبيع لا خصوصية له في المذكورات، بل التمليك ولو بالهبة والصلح أو ما أشبه ذلك أيضاً حرام لوحده الملاك، ولبعض الأدلة العامة.

والظاهر حرمة (بيع الشيء المحلل بشرط صرفه في الحرام)، بل وكذلك غير البيع، كما إذا وهب له نقداً بشرط أن يشرب به خمرًا، أو أن يزني به أو ما أشبه ذلك، لأنه من أظهر مصاديق التعاون على الإثم.

و(بيع المصحف)، ففي موثق سماعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن بيع المصاحف وشرائها، فقال: «لا تشتري كتاب الله، ولكن اشتر الحديد والورق والدفتين، وقل: اشترى منك هذا بكذا وكذا»^(١).

و(بيع التربة الحسينية) كما في بعض الروايات، والكلام في الأمرين موكول إلى المفصلات.

و(خصوص بيع المصحف من الكافر)، ولعل السبب أنه موجب للإهانة، أو للحديث المروى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فإنه روى عنه أنه نهى عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافه أن يناله العدو^(٢)، لكننا ناقشنا في ذلك في بعض مباحث (الفقه) بدليل إرسال رسول الله (صلى الله عليه وآله) الكتب إلى الكفار مصدرًا ببسم الله، ولا فرق بين الجزء والكل، اللهم إلا أن يقال بالفرق، وعلى أي حال فتفصيل المسألة في كتاب المكاسب.

و(بيع العبد المسلم من الكافر) على خلاف فيه.

و(بيع العذرة) على خلاف أيضاً، لأن من المحتمل أن يكون بيع العذرة محرماً من جهة عدم الفائدة، وإلا فإن كانت فيه فائدة للسماد ونحوه فلا دليل على الحرمة

ص: ٦٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١١٤ الباب ٣١ مما يكتسب به ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٧ الباب ٥٠ من القراء ح ١

وهناك حديثان أحدهما: «بيع العذره سحت»^(١١)، والآخر: «لا بأس ببيع العذره»^(١٢)، وقد ذكر الفقهاء في الجمع بين الحديثين وجوهاً.

ثم إذا صنع من العذره الصابون فلا إشكال في جواز بيعه، وهل يطهر بالاستحالة، احتمالان.

وكذلك إذا صنع منها شبه الصابون من غير المأكولات، أما إذا صنع منه الزيت أو بعض الحلويات أو ما أشبه ما يتعارف في بعض بلاد الغرب في الحال الحاضر، ففي طهارته وحليته احتمالان، ولعل ذلك غير بعيد صناعه للاستحالة، وإن كان الفتوى بذلك بحاجة إلى التأمل.

وكذلك إذا صنع من البول ماءً نظيفاً طيباً.

و(بيع المعتكف)، ففي صحيح أبي عبيده، عن أبي جعفر (عليه السلام): «المعتكف لا يشم الطيب ولا يتلذذ بريحان ولا يمارى ولا يشتري ولا يبيع»^(١٣).

وعن بعض ادعاء الإجماع على ذلك، وتفصيل الكلام فيه في كتاب الاعتكاف.

و(البيع من القاتل في الحرم) إذا هرب ملتجئاً إلى الحرم، ففي صحيح الحلبي: «إنه يمنع من السوق ولا يبيع ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم، فإنه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ»^(١٤).

وفي صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم، فقال: «لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد»^(١٥).

والظاهر أن من باعه أو أطعمه أو سقاه وهو عالم كان فعله حراماً ويستحق

ص: ٦٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ مما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ مما يكتسب به ح ٢

٣- الوسائل: ج ٧ ص ٤١٣ الباب ١٠ من الاعتكاف ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٧ الباب ١٤ من مقدمات الطواف ح ٢

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٧ الباب ١٤ من مقدمات الطواف ح ١

و(بيع كلاب الهراش)، ففي صحيح محمد بن مسلم وعبد الرحمان، عن الصادق (عليه السلام): «ثمن الكلب الذى لا يصيد سحت»، ثم قال: «لا بأس بثمان الهر»^(١).

والمفهوم من الرواية أن بيع الكلب الذى يصيد لا بأس به.

وهكذا ينبغي أن يكون كلب الماشيه و كلب الحائط و كلب الزرع و الكلب الحارس و كلب الإجرام كما هو متعارف الآن، يجوز بيعها، وقد ذكرنا فى كتاب الديات بعض ما ينفع المقام بالنسبه إلى قتل الكلب.

وفى مستدرک الوسائل فى باب كراهه اتخاذ الكلب من كتاب الحج، عن الشيخ أبى الفتوح فى تفسيره، عن أبى رافع فى حديث، قال: «فأنزل الله تعالى قوله: «وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ»^(٢) الآية، فرخص النبى (صلى الله عليه وآله) فى اقتناء كلب الصيد و كل كلب فيه منفعه، مثل كلب الماشيه و كلب الحائط و الزرع، رخصهم فى اقتنائه ونهى عن اقتناء ما ليس فيه نفع»^(٣).

والظاهر جواز (بيع المسوخ) لأنه لا دليل على حرمة بعد وجود الفائده العقلانيه.

وروايه: «إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه»^(٤)، وهى محرمة الأكل فيحرم ثمنها، أو لا يجوز بيعها لأنها نجسه لا يدل على حرمة البيع، ولذا لم نستبعد جوازه وإن ادعى المشهور الحرمة ولا دليل على النجاسه.

ويؤيد الجواز ما فى صحيح العيص، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الفهود

ص: ٦٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٨٣ الباب ١٤ مما يكتسب به ح ٣

٢- سورة المائدة: الآية ٤

٣- المستدرک: ج ٢ ص ٥٦ الباب ٣٥ من أحكام الدواب ح ٤

٤- المستدرک: ج ٢ ص ٤٢٧ الباب ٦ مما يكتسب به ح ٨

وسباع الطير هل يلتمس التجاره فيها، قال: «نعم» (١).

ومن الواضح أن المنفعه ليست خاصاً بالأكل والشرب وما أشبه، بل من جمله المنافع الاقتناء فى حدائق الحيوانات ونحوها للنظر والعبره والدراسه وإجراء التجارب وغير ذلك.

و(بيع ما لا نفع له)، وذلك لانصراف أدله البيع عن مثله، وإلا فلا دليل خاصه فى المسأله، وإنما الدليل ما ذكرناه، بالإضافة إلى قوله سبحانه: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ» (٢).

و(بيع الميتة) والانتفاع بها، وذلك لجمله من الأدله، إلا أن الانتفاع إذا كان محللاً لا دليل على الحرمة، كما إذا كانت له كلاب الماشيه وما أشبه فيشترى الميتة لأجل إطعامها أو لأجل جعلها سماداً أو لغير ذلك، والروايات الناهيه منصرفه إلى ما لا نفع فيه.

وفى روايه سماعه، قال: سألته (عليه السلام) عن جلود السباع أينتفع بها، فقال: «إذا رميت وسميت فانتفع بجلده، أما الميتة فلا» (٣).

وفى روايه أخرى له، قال: سألته (عليه السلام) عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمخت، فرخص فيه وقال: «إن لم تسمه فهو أفضل» (٤).

والتفصيل مذکور فى المكاسب.

و(بيع ام الولد) على التفصيل المذكور فى كتاب العتق.

و(بيع الحيوان باللحم) من جهه الربا على تفصيل مذکور فى بابه.

و(بيع الدراهم المغشوشه) لما ورد من تقطيعها وإلقائها فى البالوعه، على تفصيل

ص: ٦٦

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٣ الباب ٣٧ مما يكتسب به ح ١

٢- سورة البقره: الآيه ١٨٨

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٨ الباب ٣٤ من الأطعمه المحرمه ح ٤

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٩ الباب ٣٤ من الأطعمه المحرمه ح ٨

ذكرناه في (الفقه).

و(بيع الوقف) لأن «الوقوف على حسب ما وقفها أهلها» إلا في الموارد المستثناة.

و(بيع الثلث والمنذور الصدقه وما أشبه ذلك) لكن لنا في منذور الصدقه كلام.

أما (بيع العبد لامرأه تريد الزنا به) فإن كان من التعاون على الإثم لم يجوز ذلك في بيع الحيوان لها إذا كانت تجامعه، وكذلك بيع الحيوان أو العبد بالنسبه إلى اللاطى بهما، وفي المقام بعض الروايات الخاصه:

مثل صحيحه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في امرأه أمكنت من نفسها عبداً لها فنكحها، أن تضرب مائه ويضرب العبد خمسين جلده ويبيع بصغر منها»، قال: «ويحرم على كل مسلم أن يبيعها عبداً مدركاً بعد ذلك»^(١).

أقول: وإذا حرم ذلك فلا فرق بين العبد المدرك وغير المدرك إذا كان غير المدرك أيضاً ممن يمكن جماعها معه، لأن الملاك في الأمرين واحد، وإنما ذكر المدرك من باب المثال الغالب.

و(بيع المحرم الصيد) على تفصيل مذكور في كتاب الحج.

ص: ٦٧

١: اتباع خطوات الشيطان

حرف التاء

١: اتباع خطوات الشيطان

الظاهر أنه ليس محرماً جديداً، وإنما هو كلى يشمل المحرمات المعروفة، وإن تكرر ذلك في الآيات والروايات.

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) (١).

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ) (٢).

وفي صحيح منصور بن حازم، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام)، إلى أن قال: فقال: يا أبا جعفر إني حلفت بالطلاق والعتاق والنذر، فقال له: «يا طارق إن هذه من خطوات الشيطان» (٣).

٢: اتباع متشابهات القرآن

٢: اتباع متشابهات القرآن

قال سبحانه: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ

ص: ٦٨

١- سورة البقرة: الآية ١٦٨

٢- سورة البقرة: الآية ٢٠٨

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ١٣٩ الباب ١٤ من الإيمان ح ٤

تَأْوِيلُهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ (١١).

والظاهر أنه ليس حكماً جديداً، وإنما طريقى إلى المحرمات العقيدية والعملية، كالقول بأن الله سبحانه وتعالى جسم، بدليل قوله سبحانه: «وَجُودُهُ يُؤَمِّنُ نَاضِرَةً إِلَى رَبِّهَا نَاضِرَةً» (٢).

وأن الأنبياء (عليهم السلام) عصاه بدليل: (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) (٣) أو ما أشبه ذلك.

٣: اتباع الهوى

٣: اتباع الهوى

قال سبحانه: (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا) (٤).

وقال سبحانه: (وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا) (٥).

ومن الواضح أن اتباع الهوى المحرم محرم، وإلا- فمطلق اتباع الهوى ليس محرماً، فإن الإنسان يهوى زوجته والأكل الطيب واللباس اللين والدار الواسعة والدابة الفارهة وما أشبه ذلك.

٤: اتباع السبل

٤: اتباع السبل

قال سبحانه: (وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) (٦).

ومعنى ذلك اتباع السبل التى ليست هى سبيل الله سبحانه وتعالى، وليس هذا محرماً جديداً، بل إلماع إلى سائر المحرمات فى العقيدة أو العمل.

ص: ٦٩

١- سورة آل عمران: الآية ٧

٢- سورة القيامة: الآية ٢٢ _ ٢٣

٣- سورة طه: الآية ١٢١

٤- سورة النساء: الآية ١٣٥

٥- سورة المائدة: الآية ٧٧

٦- سورة الأنعام: الآية ١٥٣

٥: الترف

٥: الترف

كرر في القرآن الحكيم ذم المترفين، لكن الظاهر أنه بنفسه ليس بمحرم، وإنما المحرم ما حرمه الشارع من الإفساد والطغيان وما أشبه ذلك، فهو من قبيل قوله سبحانه: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ» (١).^(١)

فإن الاستغناء ليس بمحرم، وإنما هو غالباً سبب الطغيان، والطغيان هو المحرم.

٦: ترك البر

٦: ترك البر

إذا كان البر واجباً كالبر بالوالدين وما أشبه كان تركه حراماً، وأما إذا كان البر مستحباً فتركه خلاف المستحب أو يكون مكروهاً، وقد ذكرنا في بعض المباحث السابقة أنه لا يمكن أن يكون حکمان في طرفي شيء واحد، إلا أن يكون إلماعاً إلى المصلحة في هذا الجانب والمفسده في الجانب الثاني، والتفصيل في الأصول.

فقد روى إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كان أبي (عليه السلام) يقول: نعوذ بالله من الذنوب التي تعجل الفناء وتقرب الآجال وتخلي الديار وهي قطيعه الرحم والعقوق وترك البر»^(٢).

وعلى أي حال، فليس هذا حكماً جديداً، بل إلماع إلى سائر الأحكام.

٧: ترك الجماعه

٧: ترك الجماعه

إذا كانت صلاه الجمعه قائمه واجبه الحضور كان تركها محرماً، وأما إذا لم يكن كذلك فليس ترك الجماعه من المحرمات، وفي زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يكن المسلمون على كثرتهم يحضرون صلاه رسول الله (صلى الله عليه وآله) لصغر المسجد وكثره المسلمين

ص: ٧٠

١- سورة العلق: الآية ٦ و ٧

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٥١٤ الباب ٤١ من الأمر والنهي ح ٤

كما هو واضح، ولعل ما ورد من تهديد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بإحراق بعض البيوت إنما كان لعدم حضورهم نفاقاً، وكان النبي (صلى الله عليه وآله) أراد تهديدهم بذلك.

ففى صحيح عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله، عن أبيه (عليهما السلام)، قال: «اشترط رسول الله (صلى الله عليه وآله) على جيران المسجد شهود الصلاة وقال: لينتهين أقوام لا يشهدون الصلاة أو لا أمرن مؤذناً يؤذن ثم يقيم ثم أمر رجلاً من أهل بيتي وهو على (عليه السلام) فليحرقن على أقوام بيوتهم بحزم من الحطب كأنهم لا يأتون الصلاة» (١٢).

وقد ذكرنا بعض البحث فى ذلك فى باب الجماعة.

٨: ترك وطى الزوجه

٨: ترك وطى الزوجه

قد ذكرنا فى كتاب النكاح وجوب وطى الزوجه حسب ما يكون من الإمساك بالمعروف، وما اشتهر بين الفقهاء من الأربعة أشهر محل تأمل، وتفصيل الكلام هناك.

٩: ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوه إلى الخير

٩: ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوه إلى الخير

قد ذكرنا فى مباحث الأمر بالمعروف وغيره وجوب هذه الثلاثه بالمعنى الذى ذكرناه للدعوه إلى الخير، فالترك يكون محرماً.

١٠: ترك الواجبات

١٠: ترك الواجبات

الصلاه والصيام والحج والخمس والزكاه ونحوها واجبات فتركها محرم.

١١: ترك معاونه المظلوم

١١: ترك معاونه المظلوم

إذا تمكن الإنسان من معاونه المظلوم ودفع الظلم عنه وجب عليه، لأنه من

ص: ٧١

دفع المنكر، وقد يكون من النهي عن المنكر، وهما واجبان كما هو واضح، وفي دعاء الإمام السجاد (عليه الصلاة والسلام) الاعتذار من عدم نصره المظلوم(١١).

١٢: ترك معونه المؤمن

١٢: ترك معونه المؤمن

إذا كانت معونه المؤمن واجبه كان الترك حراماً، وإذا كانت مستحبه فالترك ترك مستحب أو مكروه على ما ذكرنا تفصيله سابقاً.

١٣: ترك جميع المستحبات

١٣: ترك جميع المستحبات

ذكر بعض الفقهاء أن ترك جميع المستحبات حرام، لكن لم يظهر ذلك من الدليل، نعم إذا كان على نحو الإهانة وعدم الاعتناء بالشريعة كان محرماً.

١٤: ترك رد التحية

١٤: ترك رد التحية

قد ذكرنا البحث في ذلك في بحث وجوب الإسلام.

١٥: ترك سجود التلاوة إذا قرئ القرآن

١٥: ترك سجود التلاوة إذا قرئ القرآن

إذا قرئ آي السجده فلم يسجد فعل حراماً، وقد ذكرنا ذلك في باب سجود التلاوة.

١٦: تعتبه المدعى أو المنكر أو الشهود

١٦: تعتبه المدعى أو المنكر أو الشهود

وذلك محرم إذا كان إيذاءً لهم أو صرفاً عنهم عن الحق الذي لهم، أما في غير ذلك فإطلاق الحرمة محل تأمل، وتفصيل الكلام في كتاب القضاء، والتعته

ص: ٧٢

فى الكلام التردد فىه بأن ىدخل فى كلماته كلمات، ومثل أن ىخوفه عن أداء الشهاده أو الادعاء أو الإنكار أو ما أشبه ذلك حتى لا ىتبين الحق، أما إذا تبين الحق ثم أراد أن يأخذ أمام المبطل بذلك لم ىكن مانع منه.

١٧: تلاوه القرآن للحائض والجنب

١٧: تلاوه القرآن للحائض والجنب

ىحرم على الجنب والحائض تلاوه العزائم على تفصیل ذکر فى بابه.

١٨: الاتهام

١٨: الاتهام

ىحرم اتهام المؤمن، فى غير ما إذا كان الاتهام بحق، وكان فى مورد جواز ذلك كالقضاء ونحوه، أو لأنه ظلم فىريد دفع مظلّمته.

قال سبحانه: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» (١١).

أما حرمة الاتهام بدون صور الاستثناء فهو مقطوع به، ویدل علیه جملة من الروایات:

كالصحيح عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمار اليماني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا اتهم المؤمن أخاه انماث الإيمان فى قلبه كما ينماث الملح فى الماء» (٢).

ومن الواضح أن ظاهر الرواية التحريم.

ص: ٧٣

١- سورة النساء: الآية ١٤٨

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٣ الباب ١٦١ من العشرة ح ١

١: الثرثرة

حرف الثاء

١: الثرثرة

هي كثرة الكلام، وليست بهذا العنوان بمحرم وإنما مكروه، وتكون محرمه إذا كانت ثرثره بالباطل، فليس عنواناً جديداً في المحرمات.

٢: التثاقل

٢: التثاقل

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ إِلَّا تَنْفِرُوا يَعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئاً وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (١).

والظاهر أن ذلك ليس محرماً جديداً، بل هو من باب وجوب الجهاد، فعدم الذهاب إليه حرام.

ص: ٧٤

٣: ثلب المؤمن

٣: ثلب المؤمن

يقال ثلبه بمعنى طرده واغتابه وعابه ولامه، والظاهر أن الثلب بمعنى الاغتياب والطرده المحرم حرام، كما أن عيب المؤمن حرام، وهكذا سبه ولومه إذا كان اللوم إيذاءً له.

وهو ليس بمحرم جديد، وإنما إلماع إلى سائر المحرمات التي يجمعها الثلب.

٤: يحرم تثليث الغسلات في الوضوء

٤: يحرم تثليث الغسلات في الوضوء

على ما ذكرنا تفصيله في كتاب الطهارة.

٥: الثناء بالباطل

٥: الثناء بالباطل

يحرم الثناء بالباطل، سواء كان الشخص إنساناً خيراً أو إنساناً شريعياً، فمن يمدح المؤمن العادل بأنه معصوم يفعل حراماً، كما أن من يمدح الفاسق بأنه عادل يفعل حراماً، وفي بعض الأحاديث (إذا مدح الفاسق اهتز العرش).

وهذا ليس حراماً جديداً وإنما هو حرام للعناوين المحرمة في الشريعة الإسلامية التي ينطبق الثناء بغير الحق عليها.

٦: الثنيا

٦: الثنيا

ومعناه في الأصل ما استثناه الإنسان، ويقال للرأس والقوائم من الجزور بالثنيا والثنوى، وإنما سمي بذلك لأن البائع في الجاهلية كان يستثنيها إذا باع الجزور، والمشهور بين الفقهاء بطلان مثل هذا البيع، وإذا رتب الأثر على ذلك يكون حراماً من باب أنه أكل للمال بالباطل.

وقد احتملنا في بعض مباحث (الفقه) أنه لو لم

يكن دليل على الحرمة بخصوصه لم يستبعد إطلاق دليل: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (١) ومثله له.

٧: التثويب

٧: التثويب

قال في مجمع البحرين: وقد تكرر ذكر التثويب في الحديث، قيل هو من باب ثاب إذا رجع، فهو رجوع إلى الأمر الأول بالمبادره إلى الصلاة، بقوله: (الصلاه خير من النوم)، بعد قوله: (حي على الصلاة)، وقيل: هو من ثوب الداعي تثويباً ردد صوته، وفي (المغرب) نقلاً عنه: التثويب هو قول المؤذن في أذان الصبح: (الصلاه خير من النوم) (٢).

وما روى عنه (عليه السلام) وقد سئل عن التثويب، فقال: «ما نعرفه» (٣)، فمعناه إنكار مشروعيته لا عدم معرفيته.

وعلى أى حال، فالصلاه خير من النوم في أذان الصبح بدعه، كما ذكرنا ذلك في (الفقه)، والروايه التي نقلها موجوده في محكى الكافي (٤).

٨: الثوره

٨: الثوره

قد عد في رساله أسامي (الواجبات والمحرمات) في عداد المحرمات الثوره، فإن كان مراده أن يقوم جماعه لقلب الحكم إذا كان حقاً، أو إذا كان باطلاً وقد كان الجماعه القائم به بذلك باطلاً أيضاً فلا بأس.

ومن الواضح جواز قيام المؤمنين

ص: ٧٦

١- سورة المائدة: الآية ١

٢- مجمع البحرين: ج ٢ ص ٢٠ ماده (ثوب)

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٥٥٠ الباب ٢٢ من الأذان ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٥٥٠ الباب ٢٢ من الأذان ح ٢

لإبطال حكم الظالمين إذا كان ذلك بإذن شرعى، وقد وردت كلمه (الثائر) فى عدد من الزيارات بالنسبه للمعصومين (عليهم السلام).

وهى ليست بمحرم جديد، وإنما تحرم لانطباقها على بعض الأمور المحرمه، كسفك الدماء ونهب الأموال وهتك الأعراض، إلى غير ذلك.

ص: ٧٧

١: الجحد بآيات الله

حرف الجيم

١: الجحد بآيات الله

قال سبحانه: (وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ) (١).

وفى آيه أخرى: (وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ) (٢).

والجحد بأصول الدين يخرج الإنسان عن الإسلام والإيمان، والجحد بفروع الدين إذا لم يرجع إلى إنكار الضرورى كان من الحرام، وإذا رجع إلى إنكار الضرورى كان موجبا للكفر على الشرائط المذكوره فى الارتداد.

٢: الجدل فى الاحرام

٢: الجدل فى الاحرام

قال سبحانه: (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) (٣).

وفى جملة من الروايات تفسير الجدل بقول: (لا والله) و(بلى والله) (٤)، وقد ذكرنا

ص: ٧٨

١- سورة العنكبوت: الآية ٤٧

٢- سورة العنكبوت: الآية ٤٩

٣- سورة البقرة: الآية ١٩٧

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٩ الباب ٣٢ من تروك الاحرام ح ٤

تفصيل ذلك فى كتاب الحج.

٣: مجادله أهل الكتاب بغير الحسن

٣: مجادله أهل الكتاب بغير الحسن

قال سبحانه: (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) (١).

والظاهر أن المراد بالأحسن الحسن، أو هو على سبيل الاستحباب، ومجادله أهل الكتاب بما يستفزههم محرم شرعاً لأنه يوجب تبعيدهم عن الله وعن أحكامه، والأحسن فى الآية من قبيل قوله سبحانه: «وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» (٢).

والظاهر أن لا خصوصيه لأهل الكتاب، بل هو من باب المورد والمثال، وإلا فسائر فرق الكفار والضالين فى هذا الحكم.

٤: المجادله فى الدين

٤: المجادله فى الدين

قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا- كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (٣).

المجادله فى آيات الله سبحانه وتعالى وفى أصول الدين وسائر الفروع بغير قوه فى العلم والمنطق مما يوجب وهن الحق فى نظر المنكر والمخالف أو يوجب إذلال الناس حرام.

والآيه إما شامله للجميع أو ذكر لبعض الصغريات، ويعرف سائر الصغريات إما بالملاك أو بالأدله العامه وإن كان ظاهر الآيه جدال المبطل.

ص: ٧٩

١- سورة العنكبوت: الآية ٤٦

٢- سورة الأنعام: الآية ١٥٢

٣- سورة غافر: الآية ٥٦

٥: التجري

٥: التجري

هو نوع من السمك يحرم أكله بالنص الخاص، وموضع الكلام في ذلك كتاب الأُطعمه والأشربه.

٦: التجري

٦: التجري

اختلف الفقهاء في حرمه التجري وعدم الحرمة، وقد ذهبنا نحن في (الأصول) إلى عدم الحرمة تبعاً للشيخ، وإنما يكشف عن قبح السريره، نعم لا شك في أن التجري على الذنب يوجب شدة العقوبة بخلاف من يذنب ويكون خائفاً.

وفي صحيح حفص بن البختري، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، قال: «إن قوماً أذنبوا ذنوباً كثيرة فأشفقوا منها وخافوا شديداً وجاء آخرون فقالوا: ذنوبكم علينا فأنزل الله عليهم العذاب، ثم قال تبارك وتعالى: خافوني واجترأتم» (١).

٧: جز المرأة شعرها في المصيبة

٧: جز المرأة شعرها في المصيبة

ذكرنا تفصيل الكلام في حرمه ذلك في كتاب الكفارات.

٨: جعل دعاء الرسول كدعاء غيره

٨: جعل دعاء الرسول كدعاء غيره

قال سبحانه: (لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً) (٢).

لا- إشكال في حرمه ذلك في زمان حياه رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأن يأتيه إنسان ويقول له: يا محمد، مثلاً أو ما أشبه ذلك.

وفي الآية وإن كان احتمالات كما ذكره المفسرون

ص: ٨٠

١- عقاب الأعمال: ص ٢٤١ عقاب المجترئ على الله

٢- سورة النور: الآية ٦٣

إلا أن الاحتمال المذكور أظهرها، وفي بعض الروايات دلالة على ذلك.

لكن الكلام في أنه هل ذلك خاص بحال حياته (صلى الله عليه وآله) أو شامل لبعده مماته، كما إذا جاء قبره المبارك إنسان فقال: محمد ادع الله تعالى أن يرفع العذاب عنا أو ما أشبه ذلك، احتمالان، لم أر من تعرض له وإن كان لا- يبعد العموم للملاك، فالرسول (صلى الله عليه وآله) ميتة كحيه.

وفي روايه عنه (صلى الله عليه وآله): «حياتي خير لكم ومماتي خير لكم»^(١١).

وفي روايه أخرى ما مضمونه: «أرسلوا السلام إلى»^(١٢).

إلى غير ذلك.

٩: التجسس

٩: التجسس

قال سبحانه: (وَلَا تَجَسَّسُوا)^(٣).

والتجسس عبارته عن تتبع ما استتر الناس من أمورهم لثلاث يطلع عليها، وذلك محرم.

قال الصادق (عليه الصلاة والسلام) في موثق إسحاق: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يا معشر من أسلم بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه لا تدموا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في بيته»^(٤).

إلى غيرها من الروايات.

نعم الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه الصلاة والسلام) قررا نوعين من التجسس، أحدهما التجسس على الموظفين، والثاني التجسس على الكفار، ولا يخفى أن التجسس على وزن

ص: ٨١

١- مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٧ ط المعارف

٢- انظر معاني الأخبار: ص ٣٦٨

٣- سورة الحجرات: الآية ١٢

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٤ الباب ١٥٠ من العشرة ح ٣

التحسس وبمعناه، إلا أن الأول يستعمل في الشر، والثاني في الخير، قال يعقوب (عليه السلام) لبيته كما حكاه القرآن الحكيم: (يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيَاسُّوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ) (١١).

١٠: جعل الله عرضه للأيمان

١٠: جعل الله عرضه للأيمان

قال سبحانه: (وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (٢٢).

إن كان المراد الاستهانة بالله سبحانه وتعالى كما يستعمله الفساق حيث يحلفون به في كل مناسبه كان ذلك من المحرم قطعاً، ولا يبعد انصراف الآية إلى ذلك، وإن كان المراد عدم الحلف بالله سبحانه وتعالى فذلك يحمل على الكراهه من غير سبب، ولا كراهه مع السبب، ولذا كان الرسول والأئمة الطاهرون (عليهم السلام) يحلفون بالله سبحانه وتعالى كثيراً كما يظهر للمتتبع وتعرضنا لذلك في كتاب اليمين.

نعم إن لم يكن سبب مرجح كان مكروهاً، ففي صحيح الخزاز، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا تحلفوا بالله صادقين ولا كاذبين، فإنه عز وجل يقول: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ» (٢٣)».

وعلى ذلك يحمل قوله (عليه الصلاة والسلام): «من حلف بالله كاذباً كفر، ومن حلف بالله صادقاً أثم» (٢٤)، والمراد بالإثم في ما لم يكن هنالك مصلحه أقوى كما لا يخفى، وإلا كان آثماً بمعنى آتياً بالكراهه لا الإثم المحرم.

ص: ٨٢

١- سورة يوسف: الآية ٨٧

٢- سورة البقرة: الآية ٢٢٤

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ١١٦ الباب ١ من الأيمان ح ٥

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ١١٦ الباب ١ من الأيمان ح ٦

وعلى كل حال، فاللازم شرح الآيه بالروايات.

١١: الجفاء

١١: الجفاء

الجفاء منه محرم، وهو المنطبق على بعض المحرمات، ومنه غير محرم بل مكروه، إذ لا دليل على حرمة كل جفاء، أما ما فى صحيح الحذاء، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الحياء من الإيمان والإيمان فى الجنة، والبذاء من الجفاء والجفاء فى النار» (١).

فهو محمول على الجفاء المحرم.

١٢: جعل الأيدى مغلوله

١٢: جعل الأيدى مغلوله

قال سبحانه: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) (٢).

وقد تقدم الكلام فى ذلك فى ماده البسط.

١٣: مجالسه أهل البدع

١٣: مجالسه أهل البدع

ورد النهى عن مجالسه جملة من الظالمين والكافرين والمستهزئين فى القرآن الحكيم، أما كون مطلق مجالسه أهل البدع محرمه فلا دليل عليها.

قال سبحانه: (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فى آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فى حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) (٣).

إلى غيرها من الآيات.

وعن المسعودى فى إثبات الوصيه، عن العالم (عليه السلام)، إنه قال: «لا تجالس

ص: ٨٣

١- الوسائل: ج ١١ ص ٣٣٠ الباب ٧٢ من جهاد النفس ح ٥

٢- سورة الإسراء: الآيه ٢٩

٣- سورة الأنعام: الآيه ٦٨

المفتونين فينزل عليهم العذاب فيصيبكم معهم» (١١).

وعن المفضل بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام)، وذكر أصحاب أبي الخطاب والغلاة فقال لى: «يا مفضل لا تقاعدوهم ولا تواكلوهم ولا تشاربوهم ولا تصافحوهم ولا توارثوهم» (٢٢).

وفى روايه الشيخ الطوسى فى الغيبه، عن محمد بن يعقوب الكلينى، عن إسحاق، فى توقيع ورد عليه من صاحب الأمر (عليه السلام) على يد محمد بن عثمان: «وأما أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع ملعون وأصحابه ملعونون، فلا تجالس أهل مقاتلهم فإنى منهم برىء وآبائى (عليهما السلام) منهم برآء» (٣٢).

إلى غيرها من الروايات.

وعن سليمان الجعفرى، قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول لأبى: «ما لى رأيتك عند عبد الرحمن بن يعقوب»، قال: إنه خالى، فقال له أبو الحسن (عليه السلام): «إنه يقول فى الله قولاً عظيماً، يصف الله تعالى أنه يجسده والله لا- يوصف، فأما إن جلست معه وتركتنا أو جلست معنا وتركته»، قال: إنه يقول ما شاء أى شىء على منه إذا لم أقل ما يقول، فقال له أبو الحسن (عليه السلام): «أما تخاف أن ينزل به نقمه فتصيبكم جميعاً، أما علمت فى الذى كان من أصحاب موسى (عليه السلام) وكان أبوه من أصحاب فرعون، فلما ألحقت خيل فرعون موسى (عليه السلام) تخلف عنه ليعظه ويدركه موسى وأبوه يراغمه حتى بلغا طرف البحر فغرقا جميعاً، فأتى موسى الخبر فسأل جبرائيل عن حاله، فقال: غرق رحمه الله ولم يكن على رأى أبيه، ولكن النقمه إذا نزلت لم يكن لها عما قارب الذنب دفاع» (٤٤).

ص: ٨٤

١- المستدرک: ج ٢ ص ٣٨٦ الباب ٣٦ من الأمر والنهى ح ٥

٢- المستدرک: ج ٢ ص ٣٨٦ الباب ٣٦ من الأمر والنهى ح ١٥

٣- المستدرک: ج ٢ ص ٣٨٦ الباب ٣٦ من الأمر والنهى ح ٢٣

٤- المستدرک: ج ٢ ص ٣٨٦ الباب ٣٦ من الأمر والنهى ح ٣

١٤: الجلوس للزنا أو للواط

١٤: الجلوس للزنا أو للواط

لا إشكال في أن جلوس الرجل عند المرأة كمجلس الزوج مع الزوجه للمواقعه، وكذا اللاطى من الملوط، وهكذا بالنسبه إلى الملوط والمزنى بها من المحرمات القطعيه.

وفى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «إذا شهد الشهود على الزانى أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم عليه الحد»^(١).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الحدود.

١٥: الجلوس فى المسجد للجنب والحائض

١٥: الجلوس فى المسجد للجنب والحائض

لا يجوز للجنب والحائض الجلوس فى المسجد، كما لا يجوز مرورهما فى المسجدين، على تفصيل مذكور فى (الفقه).

وفى صحيح جميل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب يجلس فى المساجد، قال: «لا، ولكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله»^(٢).

إلى غيرها من الروايات.

١٦: الجلوس على مائده يشرب عليها الخمر

١٦: الجلوس على مائده يشرب عليها الخمر

المشهور حرمه ذلك، وقد ألمعنا إليه فى بعض المباحث السابقه، وأشرنا إلى روايه هارون بن الجهم:

فأتى بقدح فيه شراب فلما صار القدح فى يد الرجل قام أبو عبد الله (عليه السلام) عن المائده، فسئل عن قيامه، فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ملعون

ص: ٨٥

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٤٦ الباب ١٤ من النكاح المحرم ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من الجنابه ح ٢

ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر» (١١).

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الأُطعمه والأشربه.

١٧: جلوس المعتكف خارج المسجد

١٧: جلوس المعتكف خارج المسجد

لا يجوز للمعتكف أن يبقى خارج المسجد، سواء جالساً أو قائماً أو متمدداً، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الاعتكاف.

قال الصادق (عليه الصلاة والسلام) في صحيح الحلبي في حق المعتكف: «ثم لا- يجلس حتى يرجع، ولا- يخرج في شيء إلا لجنازه أو يعود مريضاً ولا يجلس حتى يرجع»، قال: «واعتكاف المرأة مثل ذلك» (٢).

١٨: الجماع في حال الاعتكاف

١٨: الجماع في حال الاعتكاف

لا يجوز الجماع في حال الاعتكاف، سواء كان المعتكف رجلاً أو امرأة، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في باب الاعتكاف.

ففي موثق حسن بن الجهم، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألته عن المعتكف يأتي أهله، فقال: «لا- يأتي امرأته ليلاً ولا نهاراً وهو معتكف» (٣).

١٩: جماع الحائض والنفساء

١٩: جماع الحائض والنفساء

لا يجوز جماع الحائض والنفساء، لا من جهة الرجل ولا من جهة المرأة.

قال سبحانه: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ

ص: ٨٦

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٤٠٠ الباب ٦٢ من الأُطعمه ح ١

٢- الوسائل: ج ٧ ص ٤٠٨ الباب ٧ من الاعتكاف ح ٢

٣- الوسائل: ج ٧ ص ٤٠٨ الباب ٥ من الاعتكاف ح ١

فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (١٧).

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الطهارة.

أما إذا كانت الزوجه كافره ترى الجواز فهل يجوز للرجل من باب قانون الإلزام أو لا، احتمالان، وإن كان أقربهما المنع، فهو كما إذا كانت الكافره أخته من الرضاعه أو ما أشبه ذلك من سائر المحرمات، ولا أقل من الاحتياط اللازم في الفروج.

هذا بالنسبه إلى وطى القبل، أما وطى الدبر فقد ذكرنا في الشرح الإشكال في حرمة (٢٢).

٢٠: جماع الزوجه قبل إكمالها تسع سنين

٢٠: جماع الزوجه قبل إكمالها تسع سنين

المشهور بين الفقهاء حرمة، بل ادعى جماعه منهم الإجماع عليه، لكن الروايات لا تدل على مثل ذلك الإطلاق، فإنه إذا كان الزوجان ولداً وبناتاً عمرهما دون البلوغ مثلاً لا دليل على حرمة جماعه بها إذا كان لا يوجب إفضاءها، وكذلك إذا كان الرجل لا يوجب الإفضاء وما أشبه بأن كان صغير الموضع، وعلى أى حال، فليس في الفتوى معدل عن قول الفقهاء.

ففي صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا تزوج الرجل الجارية وهي صغيرة فلا يدخل بها حتى يأتى لها تسع سنين» (٢٣).

إلى غير ذلك من الروايات التي ذكرناها في كتاب النكاح.

٢١: الجماع في حال الصوم الواجب المعين

٢١: الجماع في حال الصوم الواجب المعين

قال سبحانه: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ

ص: ٨٧

١- سورة البقرة: الآية ٢٢٢

٢- أى بالنسبه إلى الحائض

٣- الوسائل: ج ١٤ ص ٧٠ الباب ٤٥ من مقدمات النكاح ح ١

لِبَاسٍ لَهُنَّ عِلْمٌ اللَّهُ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْمَأْيُضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ(١١).

ومن الضروري أنه كما يحرم على الرجل ذلك تحرم على المرأة أيضاً.

وحيث تحقق في موضعه أن الخنثى المشكل إما هذا وإما هذه فهو أيضاً كذلك.

٢٢: جمع الرجلين في لحاف واحد

٢٢: جمع الرجلين في لحاف واحد

لا يجوز جمع الرجلين المجردين أو المرأتين المجردتين أو الرجل والمرأة المجردين في لحاف واحد، فإن فعلاً ذلك حُداً.

ففي صحيح أبي عبيد، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كان على (عليه السلام) إذا وجد رجلين في لحاف واحد مجردين جلدهما حد الزاني مائه جلده كل واحد منهما، والمرأتان إذا وجدتا في لحاف واحد مجردتين جلدت كل واحدة منهما مائه جلده»(٢٢).

أقول: وبالأولى الرجل والمرأة غير الزوجين، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحدود.

ومن الواضح أنه إنما يكون الأمر كذلك إذا لم يكن هنالك ضروره، وإلا بأن كانت الضروره من برد وهما مجردان مثلاً بسبب سلب لص ملابسهما في السفر أو ما أشبه، أو أن الحاكم الظالم جمعهما في سجن واحد مجردين أو ما أشبه ذلك فليس من ذلك في شيء.

كما أن التعزير ثابت إذا وجدا مجردين في محل لا أحد

ص: ٨٨

١- سورة البقرة: الآية ١٨٧

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٦٦ الباب ١٠ ح ١٥

فيه، فإن ذلك من المحرم قطعاً غالباً بالنسبة إلى الرجل والمرأة غير الزوجين.

٢٣: الجمع بين الفاطميتين

٢٣: الجمع بين الفاطميتين

المشهور بين الفقهاء كراهه الجمع بين الفاطميتين في النكاح، وذهب بعضهم إلى التحريم لقول الصادق (عليه الصلاه والسلام) كما في بعض الروايات: «لا يحل لأحد أن يجمع بين ثنتين من ولد فاطمه (عليهما السلام) إن ذلك يبلغها فيشق عليها»، قلت: يبلغها، قال: «أى والله» (١).

لكن الروايه غير معمول بها على ظاهرها، وإنما نحملها على الكراهه لإعراض المشهور عن مدلولها وذلك كاف في عدم العمل، لأنه لو كان من المحرمات لاشتهر وذاع وشاع لكثرة الابتلاء بمثل ذلك منذ زمن الأئمة الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام)، وكان الأمر مثل المحرمات الأخر كالمحرمات الرضاعيه وغيرها.

أما المناقشه في ذلك بأن المحرم هو إذاؤها (عليها الصلاه والسلام) لقوله (صلى الله عليه وآله): «لعن الله من آذاها» (٢) دون مشقتها، لأن مشقتها كانت موجوده، فإن خدمتها (عليها الصلاه والسلام) لعلى ولأولادها (عليهم السلام) في البيت كانت مشقه، فالظاهر أنه وجه ضعيف في رد دلالة الروايه، وإن ذكره بعض الفقهاء، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب النكاح.

٢٤: الجنايه على الميت

٢٤: الجنايه على الميت

حرمة الميت كحرمة الحي، كما نص على ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٣)، والجامع أن الإنسان محترم حياً وميتاً، وإن كانت الجنايه على الميت أخف من الجنايه على الحي، فالتشبيه في أصل الاحترام والحرمة، ويؤيده جعلهم (عليهم السلام) ديتة أقل.

ص: ٨٩

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٣٨٧ الباب ٤١ مما يحرم بالمصاهره ح ١

٢- انظر المناقب: ج ٢ ص ٣٣٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٧ الباب ٥١ من الدفن ح ١

أما ما في صحيح جميل، فالظاهر أنه محمول على بعض المراتب من الشدة لا مطلقاً.

وفى صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، في رجل قطع رأس الميت، قال: «عليه الديه، لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي»^(١).

وفى صحيح صفوان، عنه (عليه السلام): «أبى الله أن يظن بالمؤمن إلاّ خيراً، وكسرك عظامه حياً وميتاً سواء»^(٢).

ومنه يعلم الحال في ما رواه قال: قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل كسر عظم ميت، فقال: «حرمة ميتاً أعظم من حرمة وهو حي»^(٣).

فإن مثل هذه الرواية لا يمكن أن يعمل بها، لضروره المتشرعه في أن قطع رأس الحي أشد حرمة وفضاعه من قطع رأس الميت، ولعل المراد من هذه الرواية المبالغه حتى يجتنب ذلك، كما نجد في روايه الغيبه أنها أشد من الزنا^(٤)، مع وضوح أن الغيبه ليست أشد من الزنا، ولذا يلزم حمل أمثال هذه الروايات على بعض المحامل.

((تبديل الأعضاء))

وقد ذكرنا في بعض كتبنا الفقهيه جواز وصيه الإنسان بقطع أعضائه لفائده حي مريض يريد تبديل عضوه المريض، كما يجوز ذلك في الحين كأن يعطى كليه من كليتيه إلى المريض كما هو متعارف في عالم اليوم.

وفى جواز تبديل مخ الإنسان حيث يفقد المريض شخصيته إطلاقاً بل يتقمص شخصيه المنقول منه، احتمالات:

الجواز مطلقاً لحليه كل شيء إلا ما خرج ولا يعلم أنه مما خرج.

والحرمة كذلك لأنه من

ص: ٩٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٨ الباب ٢٤ من ديات الأعضاء ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٨ الباب ٢٥ من ديات الأعضاء ح ٤

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٤٨ الباب ٢٥ من ديات الأعضاء ح ٥

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٨ الباب ١٥٢ من العشره ح ٩

أظهر مصاديق تغيير خلق الله.

والتفصيل بأن ينقل من الكافر إلى مسلم حتى يكون كافراً فلا يجوز، وبالعكس فيجوز لأنه لا يضر المسلم المنقول منه فيكون الكافر بالنقل مسلماً.

والتفصيل بجواز ذلك بين كافرين من دينهما ذلك، من باب قانون الإلزام، بخلاف المسلمين لما ذكر في وجه الحرمة مطلقاً. إلى غير ذلك، ومحل الكلام مباحث المسائل الحديثه.

٢٥: الجهر بالقول عند النبي (صلى الله عليه وآله)

٢٥: الجهر بالقول عند النبي (صلى الله عليه وآله)

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ إِنَّ الَّذِينَ يُغْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) (١١).

لا إشكال في حرمة الجهر بالقول عند النبي (صلى الله عليه وآله)، كما أنه لا إشكال في حرمة رفع الصوت ولو بدون قول عنده (صلى الله عليه وآله).

والظاهر أن ذلك من خواص رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلا يأتي في الإمام (عليه الصلاة والسلام) وإن كان يحتمل مجيئه فيه أيضاً، لوحده الملاك عرفاً.

أما بالنسبة إلى العالم وغيره فهو من سوء الأدب ولا دليل على التحريم، إلا إذا كان إيذاءً أو هتكاً أو إهانة عرفاً فيحرم للأدله العامه.

٢٦: الجلد

٢٦: الجلد

يحرم جلد من لا يستحق إطلاقاً، ولو جلد فعليه القصاص، وقد روى عن علي (عليه الصلاة والسلام) أن قنبراً ضرب إنساناً سوطاً زائداً على ما أمره الإمام، فأخذ

ص: ٩١

الإمام (عليه السلام) السوط وضرب قنبراً به (١١).

وذلك داخل في مطلق ضرب المسلم والكافر المحترم وإيذائه فليس عنواناً جديداً.

٢٧: الجزع

٢٧: الجزع

الظاهر عدم حرمة الجزع مطلقاً، وإن كان في بعض الروايات النهى عنه، بل المحرم هو ما كان مقارناً لمحرم آخر مما هو معنون في باب المحرمات.

٢٨: الجنف

٢٨: الجنف

قال سبحانه: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ) (٢٢).

والجنف هو الميل في الوصية عن الحق، والإثم هو الوصية بالإثم، فربما يوصى الشخص بحرمان ولده فهو الجنف، وربما يوصى بإعطاء الخمر للناس فهو الإثم، وإن كان كل واحد منهما يطلق على الآخر لو انفردا.

والظاهر أن الجنف ليس عنواناً جديداً في المحرمات، وإنما هو إلماع إلى سائر المحرمات التي يمكن أن يأتي بها الموصى في وصيته.

وهل الوصية بذلك حرام أو أن تنفيذه حرام، احتمالان، وإن كان لا يبعد الأول إذ هو من قبيل الأمر بالمنكر وقد ذكرنا وجه حرمة.

ومن ذلك يعلم الكلام في الآيه المباركه: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي

ص: ٩٢

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٣١٢ الباب ٣ من مقدمات الحدود ح ٣

٢- سورة البقرة: الآيه ١٨٠ _ ١٨٢

مَخْمَصِهِ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١١).

٢٩: الجور في الحكم

٢٩: الجور في الحكم

يحرم الجور في الحكم بلا إشكال ولا خلاف، ويدل عليه الأدلة الأربعة كما ذكر في كتاب القضاء.

وهل يشمل ذلك من قضى بالحق وهو لا يعلم، كما في الرواية المربعة لأقسام القضاء (٢)، احتمالان، لكن لا يبعد انصراف ذلك إلى كون الحكم جائراً لا بالنسبة إلى القاضى بل بنفسه.

٣٠: جوائز الظلمه

لا إشكال في حرمة بعض أقسام جوائز الظلمه، كما لا إشكال في حليه بعض أقسامها الأخر، وقد ذكر ذلك في كتاب المكاسب مفصلاً.

ص: ٩٣

١- سورة المائدة: الآية ٣

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١١ الباب ٤ من صفات القاضى ح ٦

١: الحب على المبتدع والبغض عليه

حرف الحاء المهملة

١: الحب على المبتدع والبغض عليه

فى صحيح أبى حمزه الثمالى، قال: قلت لأبى جعفر (عليه السلام): ما أدنى النصب، قال: «أن يبتدع الرجل رأياً فيحب عليه ويبغض عليه شيئاً» (١).

وهل المراد بذلك أن الحب والبغض القلبيين محرمان، أو أن المراد الحب الذى له مظهر والبغض الذى له مظهر، لا يبعد أن يكون الأول بالنسبة إلى أصول الدين، والثانى إلى فروع الدين، لما حقق فى مبحث التجزى من عدم حرمة الأفعال القلبية، وعلى كل حال فالمسألة بحاجة إلى التحقيق.

٢: حب بقاء الظالم لظلمه

٢: حب بقاء الظالم لظلمه

قد يكون الإنسان يحب بقاء الظالم لأنه ولده أو زوجه أو زوجها أو ما أشبه، وقد يجب بقاءه لأنه ظالم مفسد، ولا شك فى حرمة هذا الحب لأنه المستفاد من بعض الروايات.

قال (عليه الصلاة والسلام): «فلو أن أحداً أحب حجراً حشر معه» (٢).

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ١١ ص ٥١٠ الباب ٤٠ من الأمر والنهى ح ٤

٢- انظر وسائل الشيعة: ج ١٤ ص ٥٠٢ ب ٦٦ ح ١٩٦٩٤ ط آل البيت

٣: حب الدنيا الباطله

٣: حب الدنيا الباطله

فى الحديث: (حب الدنيا رأس كل خطيئه)(١)، وهل المراد حب الدنيا بما هى هى، أو المراد الحب الذى له مظهر كالحب المسبب للمحرمات، فإن كان الأول كان حراماً جديداً، وإن كان الثانى لم يكن شيئاً جديداً، وإنما هو إلماع إلى سائر المحرمات.

وعلى أى حال، فالمسأله بحاجة إلى التأمل.

٤: حب الرئاسة الباطله

٤: حب الرئاسة الباطله

الكلام فى حب الرئاسة الباطله مثل الكلام فى الحين السابقين.

ومنه يعلم حب سائر المحرمات.

٥: حب شيوع الفاحشه

٥: حب شيوع الفاحشه

قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)(٢).

وهل المراد بذلك مجرد الحب أو الحب المتعقب بالإظهار أو بالفعل، احتمالان، كما تقدم فى غيره.

وفى صحيح هشام، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «من قال فى مؤمن ما رأته عيناه وسمعت أذناه كان من الذين يحبون أن تشيع الفاحشه»(٣).

وهذه الروايه تؤيد العمل لا مجرد الحب القلبي.

ص: ٩٥

١- المستدرک: ج ٢ ص ٣٣١ الباب ٦١ من جهاد النفس ح ١٧

٢- سورة النور: الآيه ١٩

٣- تفسير البرهان: ج ٣ ص ١٢٨ ح ٥

٦: حبس الحقوق

٦: حبس الحقوق

لا إشكال في حرمه حبس الحقوق، لكن الظاهر أنه ليس محرماً جديداً، وإنما هو كلى يشمل المحرمات المعروفة.

وفي بعض الروايات عن الرضا (عليه الصلاة والسلام) عد من الكبائر حبس الحقوق من غير عسر^(١).

٧: حب الجاه المحرم

٧: حب الجاه المحرم

هل هو حرام أيضاً أو أنه إنما يحرم إذا كان له المظهر، الاحتمالان السابقان.

٨: حجامه المحرم

٨: حجامه المحرم

لا يجوز للمحرم الإدماء مطلقاً والتي منها الحجامه، وفي صحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يحتجم، قال: «لا، إلا أن لا يجد بداً فليحتجم، ولا يحلق مكان المحاجم»^(٢).

وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الحج، وأن ما دل على الجواز محمول على صورته الضرورة، جمعاً بين الأدله.

ومن ذلك يعرف وجه حرمه الفصد أيضاً، فإذا حرم على المحرم الحجامه حرم لمحرم آخر أن يحجمه لأنه من التعاون على الإثم، أما إذا حل له لمكان الضرورة حل لمحرم آخر ذلك، لأنه لم يكن من التعاون على الإثم، ولا دليل على حرمة بالنسبه إليه.

٩: الحج عن الناصبي

٩: الحج عن الناصبي

هل يجوز الحج والصلاه والصيام والاعتكاف وما أشبه عن الناصبي وغيره

ص: ٩٦

١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٣ الباب ٦٢ من تروك الإحرام ح ١

من سائر الكفار مطلقاً، أو لا يجوز مطلقاً، أو يفصل بين الأب وغير الأب، احتمالات، وإن كان ربما يستظهر من ارتكاز المشرعه حرمه ذلك في الموغلين في الكفر والنصب، فإذا رأى المسلمون إنساناً يحج عن يزيد أو يصلي عن ابن زياد أو يصوم عن الحجاج رأوا عمله منكراً، بل هو من بديهياتهم، ويشمله بالملاك ما دل على النهي عن الاستغفار للكافر، وفي بعض الروايات التفصيل بين الأب وغيره.

ففي صحيح وهب بن عبد ربه، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أيحج الرجل عن الناصب، فقال: «لا»، قلت: فإن كان أبي، قال: «فإن كان أباك فنعم» (١١).

لكن الظاهر أن ذلك إن قلنا به أيضاً مخصص بغير أمثال من ذكرناه.

١٠: الحد على من عليه حد

١٠: الحد على من عليه حد

الظاهر كراهه ذلك لا الحرمة، ولذا لم يأمر بذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع وضوح أن في المسلمين كان من عليه الحد بينه وبين الله سبحانه وتعالى، فتأمل.

لكن في الصحيح، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين إني زنت فطهرني» إلى أن قال: «ثم نادى الناس: يا معشر المسلمين اخرجوا ليقام على هذا الرجل الحد ولا يعرفن أحدكم صاحبه» إلى أن قال، «ثم قال: معاشر المسلمين إن هذه حقوق الله فمن كان لله في عنقه حق فلينصرف ولا يقيم حدود الله من في عنقه حد، فانصرف الناس وبقي هو والحسن والحسين (عليهم السلام) فرماه كل واحد ثلاثة أحجار فمات الرجل» (٢٢).

وفي صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل قد أقر على نفسه بالفجور، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) لأصحابه: أغدوا على متلثمين، فقال لهم:

ص: ٩٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٣٥ الباب ٢٠ في النياه ح ١

٢- الكافي: ج ٧ ص ١٨٨ ح ٣

من فعل مثل فعله فلا يرحمه ولنصرف، فانصرف بعضهم (١١).

لكن الروايتين ظاهرتان في الكراهة أو لمصلحه خاصه، فهي من القضايا في الوقائع الخاصه التي ذكرنا وجه مثلها في بعض المباحث السابقه.

١١: الإحداث في المسجد الحرام

١١: الإحداث في المسجد الحرام

لا شك في أن الإحداث بالبول والغائط متعمداً في المسجد الحرام من المحرمات الشديده الأكيده، كما أنه كذلك بالنسبه إلى سائر المساجد والأوقاف التي لم توضع لذلك، لا كالمراحيض التي وضع للتخلي.

وكذلك في أملاك الناس بغير رضاهم في غير الصحارى الكبيره التي ذكرها الفقهاء، لكن الكلام هنا في شدة الحرمة لروايات خاصه، كموثق سماعه: «ولو أن رجلاً دخل الكعبه فبال فيها معانداً أخرج من الكعبه ومن الحرم وضربت عنقه» (٢٢).

وفي صحيح آخر، عن الصادق (عليه السلام): «ما تقول فيمن أحدث في المسجد الحرام متعمداً»، قال: قلت: يضرب ضرباً شديداً، قال: «أصبت، فما تقول فيمن أحدث في الكعبه تعمداً، قلت: يقتل، قال: «أصبت» (٢٣).

ومحل الكلام في ذلك كتاب الحدود وكتاب الحج.

١٢: ترك الحداد على المتوفى عنها زوجها

١٢: ترك الحداد على المتوفى عنها زوجها

قال سبحانه: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ

ص: ٩٨

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٤٢ الباب ٢١ من مقدمات الحدود ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٨٠ الباب ٦ من بقيه الحدود ح ٤

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٨٠ الباب ٦ من بقيه الحدود ح ١

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١١).

والحداد عبارته عن ترك الزينه وعدم الزواج وعدم التكلم حول الزواج على تفصيل ذكرناه فى كتاب إطلاق، فترك الحداد محرم.

١٣: محاربه الله ورسوله

١٣: محاربه الله ورسوله

قال سبحانه: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٢).

من الواضح أن محاربه الله ومحاربه الرسول ومحاربه الأئمة الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام) كفر أو فى حد الكفر، وتفصيل الكلام فى ذلك موكول إلى بحث الحدود، وقد ذكروا هناك أن المراد بالآيه المباركه قطاع الطرق، لكن لا يبعد الأعم فى الجملة.

١٤: الحرب تحت لواء الجائر

١٤: الحرب تحت لواء الجائر

لا- يجوز الحرب تحت لواء الجائر حتى مع الكفار، إلا- إذا كانت هناك أهميه مما تكون المسأله داخله فى باب الأهم والمهم، وفى بعض الروايات دلالة عليه.

ففى صحيح يونس، قال: سأل أبا الحسن (عليه السلام) رجل وأنا حاضر، فقال له: جعلت فداك إن رجلاً من مواليك بلغه أن رجلاً يعطى سيفاً وقوساً فى سبيل الله، فأتاه فأخذهما منه وهو جاهل بوجه السبيل، ثم لقيه أصحابه فأخبروه أن السبيل مع هؤلاء لا يجوز وأمروه بردهما، قال: «فليفع»، قال: فطلب الرجل فلم يجد، وقيل له: قد

ص: ٩٩

١- سورة البقره: الآيه ٢٣٤

٢- سورة المائده: الآيه ٣٣

قضى الرجل، قال: «فليابط ولا يقاتل»، قال: يجاهد، قال: «لا إلا أن يخاف على دار المسلمين»^(١).

ومثل هذه الرواية غيرها.

١٥: التحريش بين البهائم

١٥: التحريش بين البهائم

يحرم التحريش بين البهائم بمختلف أنواعها، كالطيور والأسماك والحيوانات البرية إذا أوجب ذلك أذيه لهم على نحو فهم من الشريعة حرمة ذلك، وقد أشار إليه العلامة في التذكرة، أما إذا لم يفهم من الشرع حرمة فلا بأس بذلك.

١٦: الحرص

١٦: الحرص

الظاهر أن الحرص إذا لم يظهره الإنسان بما يحرم من أقسامه لم يكن حراماً، وإنما رذيله نفسه ينبغى التخلص منها كسائر الرذائل النفسية.

أما ما في صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «أصول الكفر ثلاثة، الحرص والاستكبار والحسد»^(٢).

فلا دلالة فيها على الحرمة، لأن ما ينشأ منه الحرام ليس بمحرم إلا إذا كان من باب التعاون وما أشبه لا بعنوانه الأولى.

ولا يخفى أن الحرص الذي هو رذيله هو الحرص بالنسبة إلى الأشياء المحرمة، أما الحرص بالنسبة إلى الأشياء الحسنة فذلك مرغوب فيه.

قال سبحانه في وصف الرسول (صلى الله عليه وآله): (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ)^(٣).

ص: ١٠٠

١- الوسائل: ج ١١ ص ١٩ الباب ٦ من جهاد العدو ح ٢

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٣ الباب ٥٥ من جهاد النفس ح ١٥

٣- سورة التوبة: الآية ١٢٨

١٧: إحراق أسماء الله سبحانه

١٧: إحراق أسماء الله سبحانه

الظاهر أنه لا يجوز إحراق أسماء الله وصفاته وأسماء أنبيائه والأئمة الطاهرين (عليهم الصلاة والسلام) إلا إذا اضطر الإنسان إلى ذلك لخوف من الظالم أو ما أشبهه.

ففى روايه عبد الملك بن عتبه، عن أبى الحسن الأول (عليه السلام)، قال: سألته عن القراطيس تجمع هل يحرق بالنار وفيها شيء من ذكر الله، قال: «لا، تغسل بالماء أولاً قبل» (١).

وفى صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «لا تحرقوا القراطيس ولكن امحوها وخرقوها» (٢).

وإذا حرم مثل ذلك فهل يحرم إلقاء الذهب الذى مكتوب عليه اسم الله سبحانه وتعالى فى البوتقه، الظاهر العدم، لأنه لا يسمى إحراقاً، هذا بالإضافة إلى أن الإحراق نوع أهانه والإلقاء فى البوتقه ليس من الإهانه فى شيء.

وكذلك حال الأوقاف من القصور والآلات والأواني مما ذكر عليها أسامى الله وأنبيائه والأئمة (عليهم الصلاة والسلام) حيث إنهم يضعونها فى الكوره لأجل الإصلاح، ويستبعد أن يكون ذلك محرماً.

ومثل أسمائهم (عليهم السلام) اسم الزهراء (عليها السلام).

١٨: تحريم ما أحل الله والطيبات

١٨: تحريم ما أحل الله والطيبات

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) (٣).

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) (٤).

ص: ١٠١

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٩٨ الباب ٩٩ من العشرة ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٩٨ الباب ٩٩ من العشرة ح ٢

٣- سورة التحريم: الآية ١

٤- سورة المائدة: الآية ٨٧

والظاهر أن في الآيه الأولى كان التحريم عبارة عن عدم استعمال الشيء لا الحلف، وإن كان ظاهر بعض الروايات الحلف بما لعله ظاهر الآيه أيضاً، حيث قال سبحانه: «قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ»^(١) لكن الجمع بين الأدلة يقتضى ما ذكرناه.

وأما الآيه الثانيه: فالمراد التحريم بعدم الأكل والشرب واللبس وما أشبه ذلك.

أما أن الإنسان يحلف أن لا يستعمل الماء مثلاً، أو أن لا يستعمل الطعام الفلانى فليس ذلك بمحرم، فإذا أريد بالآيه ذلك كان محمولاً على الكراهه، أما إذا أريد تحريم الحلال ابتداءً فى الدين وما أشبه فذلك حرام قطعاً.

١٩: تحريم الحلال وتحليل الحرام

١٩: تحريم الحلال وتحليل الحرام

لا إشكال فى حرمه تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإذا بلغ إلى حد إنكار الضرورى كان من الكفر بشروطه، والتي منها أن لا يكون بشبهه وأن يكون راجعاً إلى تكذيب الرسول (صلى الله عليه وآله)، فقد ورد فى الحديث: «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة»^(٢).

قال سبحانه: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فى أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً)^(٣)، إلى غير ذلك من الآيات والروايات، وقد قال الإمام الحسين (عليه الصلاه والسلام) يوم كربلاء: إنه هل حلل حراماً أو حرم حلالاً حتى تجوز مقاتلته.

ص: ١٠٢

١- سورة التحريم: الآيه ٢

٢- البحار: ج ٢ ص ٢٦٠ الباب ٣١ ح ١٧

٣- سورة النساء: الآيه ٦٥

٢٠: تحريم الطيبات

لا يجوز للإنسان أن يحرم على نفسه الطيبات، وليس المراد بذلك النذر أو العهد أو اليمين أو الشرط في عدم استعمال حلال، مباحاً كان أو مستحباً أو مكروهاً، وإنما المراد بناؤه على حرمتها حتى يكون تشريعاً، وقد تقدم الكلام فيه.

٢١: الحسد

٢١: الحسد

الظاهر أن الحسد إذا لم يظهره الإنسان بيد ولا لسان لم يكن حراماً، وإنما رذيله نفسه ينبغى التخلص منها، ولذا قال سبحانه: «وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ» (١).

أما ما في صحيح محمد بن مسلم، قال أبو جعفر (عليه السلام): «إن الرجل ليأتى بأدنى بادره فيكفر، وإن الحسد ليأكل الإيمان كما تأكل النار الحطب» (٢).

وفي صحيح معاوية بن وهب، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «آفه الدين الحسد والعجب والفخر» (٣).

فالظاهر منهما ومن غيرهما الحسد الذي يظهر، لا الحسد الذي لا يظهر وإنما هي صفة نفسه، ويؤيده ما في روايه الرفع من أن الحسد مرفوع ما لم يظهر بيد ولا لسان (٤)، وقد ذكر الفقهاء وعلماء الأخلاق الحسد في كتاب الشهادات وفي باب من كتب الأخلاق، والتفصيل مرجوع إليهما.

ص: ١٠٣

١- سورة الفلق: الآية ٥

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٢ الباب ٥٥ من جهاد النفس ح ١

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٢ الباب ٥٥ من جهاد النفس ح ٥

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٥ الباب ٥٦ من جهاد النفس ح ٣

٢٢: تحسين الكفر والفسق والنفاق

٢٢: تحسين الكفر والفسق والنفاق

الظاهر أن التحسين محرم لأنه داخل في الأمر بالمنكر بالملاك.

وفي صحيح حماد، قال: سألت أبو عبد الله (عليه السلام) عن قول الزور، قال: «منه قول الرجل للذي يغني أحسنت» (١)، وقول الزور في كلام السائل لعله إشاره إلى قوله سبحانه: «وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ» (٢).

ومنه يعلم وجه المعصية في تقييح المؤمن والمطيع والعاقل بأن يقبح إيمانه أو عدالته أو طاعته، فإن ذلك من الأمر بالمنكر ولو بالملاك.

٢٣: حبس الناس بالباطل

٢٣: حبس الناس بالباطل

لا يجوز حبس الناس بالباطل، فإن ذلك محرم لأنه تصرف في الغير الذي هو مسلط على نفسه.

من غير فرق بين أن يكون الحبس في مكان ضيق كالمحبس، أو في بلد بأن يمنعه عن الخروج عن البلد أو ما أشبه ذلك، ومنه الإقامه الجبرية في البيوت مما يعتاد عمله الجائرون.

٢٤: حسان الشهداء أمواتاً وقول ذلك

٢٤: حسان الشهداء أمواتاً وقول ذلك

قال سبحانه: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ) (٣).

وقال سبحانه: (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ

ص: ١٠٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٩ الباب ٩٩ مما يكتسب به ح ٢١

٢- سورة الحج: الآية ٣٠

٣- سورة آل عمران: الآية ١٦٩

لا تَشْعُرُونَ»(١١).

والمراد بالحسبان القلبى هو العقيدة بذلك، وهو خلاف شؤون أصول الدين، كما أن القول بذلك خلاف النص، وكلاهما محرمان بلا إشكال، أما ما ذكره بعض من احتمال حرمه تسميه الشهيد ميتاً باستفاده ذلك من الآية الثانية فلا وجه له، فإن سيره المتشرعه بتسميتهم أمواتاً، ومنها ما فى شعر السيد الرضى (رحمه الله تعالى):

ميت تبكى له فاطمه

وأبوها وعلى ذو العلى

قاله فى ندبه الحسين (عليه الصلاة والسلام).

٢٥: إحصاء عثرات المؤمنين

٢٥: إحصاء عثرات المؤمنين

عن زراره، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «إن أقرب ما يكون العبد إلى الكفر أن يواخى الرجل الرجل على الدين فيحصى زلاته ليعنفه بها يوماً»(٢٢).

وعن سيف بن عميره، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «أدنى ما يخرج بها الرجل من الإيمان أن يواخى الرجل الرجل على دينه فيحصى عليه عثراته وزلاته ليعيره بها يوماً»(٢٣).

إلى غيرهما من الروايات.

ولا- فرق بين المؤمن والمؤمنه، بدليل الاشتراك فى التكليف، كما أن جمع العثرات لفائده دينيه من جهة إثبات الشهاده أو ما أشبه ذلك ليس من هذا الباب، ولذا ذكر العلماء فى كتبهم الرجاليه العثرات والزلات وما أشبه ذلك.

كما أنه لا يبعد أن لا يكون فرق بين المحرمات الشرعيه أو المعاييب الاجتماعيه مما تعد عثره

ص: ١٠٥

١- سورة البقره: الآية ١٥٤

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٤ الباب ١٥٠ من العشره ح ٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٤ الباب ١٥٠ من العشره ح ٤

فلا خصوصيه للمحرم أيضاً.

٢٦: حفظ كتب الضلال

٢٦: حفظ كتب الضلال

إذا ترتب على حفظ كتب الضلال إضلال الناس كان حراماً قطعاً، أما إذا لم يترتب عليه ذلك لا دليل على حرمه حفظه، وفي الحال الحاضر لا فرق في ذلك بين كتب الضلال أو الأشرطة أو الفيديوات أو الصور أو ما أشبه ذلك.

والمراد بالضلال أعم من الضلال في أصول الدين أو ما يوجب الانحراف عن العمل، والتي منها حفظ الصور الجنسيه مما توجب إلقاء الشباب في المحرمات، إلى غير ذلك.

٢٧: تحقير المؤمن

٢٧: تحقير المؤمن

إذا حقر الشخص الإنسان المؤمن فعل حراماً بلا- إشكال، من غير فرق بين الرجل والمرأه، بشرط أن لا يستحقه وإلا لم يكن حراماً، وهو نوع من الإهانه، والظاهر جريان الاعتداء بالمثل فيه أيضاً، وفي جملة من الروايات دلاله عليه.

ففي صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا تحقروا مؤمناً فقيراً، فإن من حقر مؤمناً أو استخف به حقره الله، ولم يزل ماقتاً له حتى يرجع من محقرته أو يتوب»، وقال: «من استذل مؤمناً أو احتقره لقله ذات يده شهره الله يوم القيامة على رؤوس الخلائق» (١).

والظاهر أن الفرق بين الاستدلال والاستحقار والاستخفاف أن الأول فعل شيء يوجب قله القيمه، والثاني يوجب قله الحجم، والثالث يوجب قله الوزن، والتراب

ص: ١٠٦

شئ ذليل، وما حجمه بقدر الأنمله حقير وإن كان وزنه بقدر مد، وما يكون وزنه بقدر مثقال شئ خفيف وإن كان حجمه بقدر شبر مربعاً، وهذه الأمور لو حظت في المعنويات قياساً بالماديات.

٢٨: الحقد على المؤمن

٢٨: الحقد على المؤمن

الكلام في الحقد هو الكلام في الحرص، فإنه ما لم يظهر لم يكن ذلك محرم، وإنما رذيله نفسه ينبغي التخلص منها، على ما ذكره في كتب الأخلاق.

٢٩: المحاقلة

٢٩: المحاقلة

في موثق عبد الرحمن، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن المحاقلة والمزابنة»، قلت: وما هو، قال: «أن يشتري حمل النخل والتمر والزرع بالحنطة» (١).

وحسب القاعده التي قالها الفقهاء النهي لفساد المعامله لا أنه نهى تحريم، فإن الأوامر والنواهي المتعلقة بالمعاملات ظاهره في ذلك، وتفصيل الكلام فيه في كتاب المكاسب.

٣٠: التحاكم إلى حكام الجور

٣٠: التحاكم إلى حكام الجور

في روايه أبي خديجه، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام): «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا

ص: ١٠٧

فاجعلوه بينكم فإنى قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه»(١).

وفى صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «أى مؤمن قدم مؤمناً فى خصومه إلى قاض أو سلطان جائر ففضى عليه بغير حكم الله فقد شركه فى الإثم»(٢).

إلى غير ذلك من الروايات.

وقد ذكرنا هذا المبحث فى كتابى القضاء والتقليد، كما أنا لم نستبعد هناك عدم لزوم كون القاضى مجتهداً مطلقاً أو متجزياً، بل يجوز للمقلد تقليداً صحيحاً مع العلم بالمسألة والعدالة القضاء إذا كان وكيلاً عن مرجع جامع للشرائط، فتأمل.

٣١: الحكم بغير ما أنزل الله

٣١: الحكم بغير ما أنزل الله

من الضروريات الدينيه حرمة الحكم بغير ما أنزل الله.

قال سبحانه: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)(٣).

وقال تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)(٤).

وقال سبحانه: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)(٥).

والمراد بالكفر هو الكفر العملى لا الكفر العقيدى، على ما ذكرنا تفصيله فى بعض كتبنا، فإن الكفر يشمل هذا وهذا، والمناسبه هى التى تظهر المراد، ولا فرق فى ذلك بين الفتوى والقضاء وشؤون الحكومات حيث يحكمون فيها.

ص: ١٠٨

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٤ الباب ١ من صفات القاضى ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٤ الباب ١ من صفات القاضى ح ١

٣- سورة المائدة: الآية ٤٤

٤- سورة المائدة: الآية ٤٥

٥- سورة المائدة: الآية ٤٧

لا- شك في حرمه الاحتكار، وهو على قسمين: الاحتكار المنصوص عليه وهو حرام بالنص، والاحتكار غير المنصوص عليه وميزانه ضرر المسلمين، فإذا كان سبباً لضررهم كان حراماً بالدليل العام، وهناك روايات متعددة في الباب.

فمن الروايات الخاصة: صحيح غياث بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «ليس الحكره إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن» (١).

ومن الروايات العامة: صحيح إسماعيل بن أبي زياد أو موثقه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا- يحتكر الطعام إلا خاطئ» (٢).

وفي صحيح سالم الحنط، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): «ما عملك»، قلت: حنط وربما قدمت على نفاق وربما قدمت على كساد فحبست، قال: «فما يقولون من قبلك فيه»، قلت: يقولون إنه محتكر، فقال: «بيعه أحد غيرك»، قلت: ما أبيع أنا من ألف جزء جزءاً، قال: «لا- بأس إنما ورد ذلك في رجل من قريش يقال له حكيم بن حزام وكان إذا دخل الطعام المدينه اشتراه كله، فمر على النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: يا حكيم بن حزام إياك أن تحتكر» (٣).

ثم الظاهر أنه إذا احتكر المحتكر سواء كان من القسم الأول أو الثاني أمره الحاكم الشرعي بالبيع حسب القيمة المتعارفه، فإن لم يفعل باعه الحاكم وأعطاه القيمة جمعاً بين الدليلين.

أما ما في صحيح غياث، عن الصادق، عن الباقر، عن علي بن أبي طالب

ص: ١٠٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣١٣ الباب ٢٧ من آداب التجاره ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣١٣ الباب ٢٧ من آداب التجاره ح ١٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣١٦ الباب ٢٨ من آداب التجاره ح ٣

(عليهم السلام)، إنه قال: «رفع الحديث إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه مر بالمحتكرين فأمر بحكرتهم أن تخرج إلى بطون الأسواق وحيث تنظر الأبصار إليها، فقليل لرسول الله (صلى الله عليه وآله): لو قومت عليهم، فغضب رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى عرف الغضب في وجهه، فقال: أنا أقوم عليهم، إنما السعر إلى الله يرفعه إذا شاء ويخفضه إذا شاء» (١٢).

فلا يدل على عدم التسعير، فإنه إنما لا يسعر إذا كان السعر حسب الموازين، والتي هي بيد الله سبحانه، أما إذا كان بيد الإنسان فيرفعه للغلاء فاللازم التسعير، وقد ذكر الفقهاء ذلك في باب المعاملات، وألمعنا إليه في بعض كتبنا الاقتصادية.

ثم إنه إذا احتكر إنسان احتكاراً محرماً فللحاكم عقوبته، كما أشار إليه على (عليه الصلاة والسلام) في كتابه إلى مالك الأشر.

٣٣: الحكم بالآراء والمقاييس

٣٣: الحكم بالآراء والمقاييس

لا- إشكال في أن الحكم بالآراء والمقاييس مما لم يكن عليه الأدلة الأربعة من المحرمات، لأنه من الحكم بغير ما أنزل الله، والدليل على ذلك مذكور في المباحث المرتبطة بذلك في الفقه والأصول.

٣٤: حكم الحكمين بغير ما يريانه صلاحاً

٣٤: حكم الحكمين بغير ما يريانه صلاحاً

قال سبحانه: (فَابْتَغُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) (٢٢).

ص: ١١٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣١٧ الباب ٣٠ من آداب التجارة ح ١

٢- سورة النساء: الآية ٣٥

فإذا بعث الزوجان أو من إليهما الحكمين لا- يجوز للحكمين إلا- أن يحكما بما يريانه صلاحاً على تفصيل ذكرناه في كتاب النكاح.

٣٥: الحلف بالبراءة

٣٥: الحلف بالبراءة

ذكرنا هذا المبحث في كتاب الأيمان مفصلاً، وألمعنا إليه في بعض المباحث السابقة هنا، وقد أثبت بعض الروايات الكفاره على ذلك، لكنه غير معلوم اللزوم، ففي مكاتبه الصفار إلى العسكري (عليه السلام): رجل حلف بالبراءة من الله ورسوله فحنت ما توبته وكفارته، فوق (عليه السلام): «يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد ويستغفر الله» (١).

٣٦: الحلف بغير الله سبحانه

٣٦: الحلف بغير الله سبحانه

الظاهر أن الحلف بغير الله سبحانه ليس بمحرم، وإن دل بعض الأدلة على الحرمة، وقد حلف الله سبحانه وتعالى بغيره في القرآن الحكيم، قال سبحانه: «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ» (٢)، إلى غيرها من الأحلاف الواردة في القرآن الحكيم بالشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها، وغير ذلك.

فما ورد من الروايات في النهي عنه محمول على العنوان الثانوي الموجب لترك الحلف بالله سبحانه وتعالى، أو لبيان مقام المنكر حيث لا يتم الحكم بالحلف بغير الله سبحانه، أو لغير ذلك.

ففي صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «لا أرى للرجل أن يحلف إلا بالله»، قال: «أما قول الرجل: لا أب لشانيك، فإنه قول الجاهلية، ولو حلف الناس بهذا وأشباهه لترك الحلف بالله» (٣).

ص: ١١١

١- الوسائل: ج ١٦ ص ١٢٦ الباب ٧ من الأيمان ح ٣

٢- سورة الحجر: الآية ٧٢

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ١٦٠ الباب ٣٠ من الأيمان ح ٤

وفى صحيح محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): قول الله عز وجل: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» (١) «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى» (٢) وما أشبه ذلك، فقال: «إن لله عز وجل أن يقسم من خلقه بما يشاء وليس لخلقه أن يقسموا إلا به» (٣).

والسيره المستمره بين المسلمين فى الحلف بالرسول (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه السلام) والكعبه والقرآن وغيرها من المقدسات دليل على ما ذكرناه من عدم الحرمة إلا بالعنوان الثانوى على ما تقدم.

٣٧: إحلاف غير المسلم بغير الله

٣٧: إحلاف غير المسلم بغير الله

لا يجوز إحلاف المسلم بغير الله فى مقام المرافعه، أما إحلاف غير المسلم بغير الله فلا إشكال فى جوازه مما يعتقد به فى مقام المرافعات، فقد دل على ذلك النص والفتوى.

ففى صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألته عن الأحكام، فقال: «فى كل دين ما يستحلفون به» (٤).

وفى صحيح محمد بن قيس، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «قضى على (عليه السلام) فىمن استحلف أهل الكتاب بيمين الصبر أن يستحلفه بكتابه وملته» (٥).

إلى غيرها من الروايات، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتابى الشهادات والأيمان.

٣٨: الحلف كاذباً

٣٨: الحلف كاذباً

لا إشكال فى حرمة الحلف كاذباً، بل الظاهر أن حرمة أشد من حرمة أصل

ص: ١١٢

١- سورة الليل: الآية ١

٢- سورة النجم: الآية ١

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ١٦٠ الباب ٣٠ ح ٣

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ١٦٥ الباب ٣٢ ح ٧

٥- الوسائل: ج ١٦ ص ١٦٥ الباب ٣٢ ح ٨

الكذب، ومن حرمه أصل الحلف فيما كان الحلف حراماً.

وفى روايه: «من حلف بالله صادقاً أثم، ومن حلف بالله كاذباً كفر»^(١١).

٣٩: حلق المرأة رأسها

٣٩: حلق المرأة رأسها

الظاهر أنه يحرم على النساء حلق الرأس لأنه من المثلث، إلا إذا كان لمرض أو نحو ذلك.

وفى الرضوى: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن تحلق المرأة رأسها»^(١٢).

كما أنه لم يشرع الحلق على المرأة مكان التقصير، وعن جملة من الفقهاء دعوى الإجماع على ذلك، بل دعوى الإجماع على حرمه ذلك عليهن.

٤٠: حلق المحرم

٤٠: حلق المحرم

يحرم الحلق على المحرم لشعر جسده مطلقاً.

وفى صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يحتجم، قال: «لا، إلا أن لا يجد بداً فليحتجم ولا يحلق مكان المحاجم»^(١٣).

وقد ذكرنا تفصيل ذلك في محرمات الإحرام.

٤١: حلق الرأس للمحصور

٤١: حلق الرأس للمحصور

لا يجوز حلق الرأس للمحصور إلا في المكان الذي قرره الشارع.

قال سبحانه: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ

ص: ١١٣

١- الوسائل: ج ١٦ ص ١١٦ الباب ١ من الأيمان ح ٦

٢- انظر مستدرک الوسائل: ج ٢ الباب ٧ من التقصير

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٣ الباب ٦٢ من تروك الإحرام ح ١

وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْدَى مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفَتْدِيهِ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ (١١).

مما يظهر منه حرمة الحلق قبله إلا في صورته المرض والأذى فيجوز له الحلق، لكن يذبح شاه في المكان الذي أحصر فيه أو يصوم ثلاثه أيام أو يتصدق على ستة مساكين على التفصيل المذكور في (الفقه).

٤٢: حلق رأس الغير ولحيته

٤٢: حلق رأس الغير ولحيته

لا إشكال في حرمة حلق رأس الغير ولحيته بغير رضاه إلا في المورد المستثنى، كحلق رأس الزانى مما ذكر في كتاب الحدود، أما حلق اللحية فالظاهر عدم جوازه حتى لمن اعتدى عليه بالحلق لأنه محرم في نفسه، ولا دليل على جواز ذلك المحرم في المقابل بالمثل، كما ذكرنا في مثل اللواط، حيث إنه لو ليط به لا يجوز أن يلوط المفعول بالفاعل، فإن أدله الاعتداء بالمثل لا يشمل مثل ذلك إما بالانصراف وإما بالخروج ضرورة وإجماعاً.

وكذلك إذا ألجأه بأن أوجر في حلقه الخمر مثلاً، أو ساحقت المرأة مع الفتاه، فإنه لا يجوز للفتاه أن تساحق معها، أو قبل الرجل المرأة الأجنبية فإنه لا يجوز لها أن تقبله، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة، وقد ألمعنا إلى بعض ذلك في كتاب القصاص.

٤٣: حلق اللحية

٤٣: حلق اللحية

المشهور حرمة حلق اللحية، بل ادعى عليه الإجماع مكرراً.

وفي الرواية: إن الرسول (صلى الله عليه وآله) قال لمبعوثي كسرى لما رآهما قد حلقا لحيتيهما: «من أمركما بهذا»، فقالا: ربنا، يعينان كسرى، فقال (صلى الله عليه وآله): «لكن ربي أمرني بإعفاء لحيتى وقص

ص: ١١٤

شاربي «(١)».

وفى بعض الروايات: «خلق اللحية من المثلث، ومن مثل فعله لعنه الله» (٢).

وفى صحيحه على بن جعفر، سأل (عليه السلام) عن الرجل هل يصلح له أن يأخذ من لحيته، قال: «أما من عارضيه فلا بأس، وأما من مقدمها فلا يأخذ» (٣).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى بابه.

٤٤: خلق المرأة رأسها فى المصاب

٤٤: خلق المرأة رأسها فى المصاب

ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب الكفارات.

٤٥: خلق الرأس بعد العمره

٤٥: خلق الرأس بعد العمره

ذكر بعضهم حرمه خلق رأس المحرم عند إتمام عمره التمتع، ودليله غير واضح، بل ظاهر ما دل على أنه إذا قصر حل له كل شئ مما حرمه الإحرام جواز ذلك أيضاً.

٤٦: حمل المحرم السلاح

٤٦: حمل المحرم السلاح

لا يجوز أن يحمل المحرم السلاح على تفصيل ذكرناه فى كتاب الحج.

٤٧: حمل المحرم امرأته بشهوه

٤٧: حمل المحرم امرأته بشهوه

فى صحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «وإن حملها من غير شهوه فأمنى

ص: ١١٥

١- المستدرک: ج ١ ص ١٥٩ الباب ٤٠ من آداب الحمام ح ٢

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٥٩ الباب ٤٠ من آداب الحمام ح ١

٣- الوسائل: ج ١ ص ٤١٩ الباب ٦٣ من آداب الحمام ح ٥

أو أمذى وهو محرم فلا شيء عليه، وإن حملها أو مسها بشهوه فأمنى أو أمذى فعليه دم» (١١).

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحج.

كما أن حمل المعتكف امرأته بشهوه أيضاً محرم، لأنه داخل في الأدلة العامة هناك.

والظاهر أن العكس كذلك بأن تحمل المرأة زوجها بشهوه.

٤٨: تحمل الضرر الكثير

٤٨: تحمل الضرر الكثير

لا يجوز تحمل الضرر الكثير، ويجوز تحمل الضرر القليل كما ذكرنا ذلك في (الفقه)، وسبق في بعض مباحث هذا الكتاب.

٤٩: الحنث

٤٩: الحنث

يحرم حنث النذر واليمين والعهد بلا إشكال، للأدلة الدالة على وجوب الوفاء بالأموال المذكورة.

قال سبحانه: (إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ) (٢).

وهل المراد بالحنث هنا العصيان أو الكفر، لقوله سبحانه وتعالى بعد ذلك: (وَكَانُوا يَقُولُونَ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (٣).

نعم الحنث في قوله سبحانه: (وَأَخْذُ يَدِكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (٤)، مرتبط بما نحن فيه، لكن الظاهر أنه كان أمراً صورياً لا أنه كان واجباً، كما

ص: ١١٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٤ الباب ١٧ من كفارات الاستمتاع ح ١

٢- سورة الواقعة: الآية ٤٥ _ ٤٦

٣- سورة المؤمنون: الآية ٨٢

٤- سورة ص: الآية ٤٤

يظهر من التفاسير.

٥٠: تحنيط الميت المحرم

٥٠: تحنيط الميت المحرم

لا يجوز تحنيط الميت المحرم على ما ذكرناه في باب الأموات.

٥١: الحيف

٥١: الحيف

الحيف بمعنى الظلم محرم، لا أنه عنوان مستقل في قبال سائر أقسام الظلم.

٥٢: الحيله

٥٢: الحيله

الحيله بمعنى علاج الشيء بالأمر المحرم غير جائز، وهذا هو الاستعمال العرفي غالباً، أما الحيله بمعنى العلاج كما قال سبحانه: (لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا) (١) فليس بمحرم.

وفي الدعاء: «ولا تمكر بى فى حيلتك».

والحيل الشرعيه المذكوره فى (الفقه) من هذا القبيل، وورد ما مضمونه «نعم الحيله الفرار من الحرام إلى الحلال».

ص: ١١٧

١: الخب

حرف الخاء

١: الخب

الخب هو الشخص الخادع، والخبّاب على وزن ضَرَاب بمعنى كثير الخدعه، وحيث إن الخدعه المحرمه حرام فكون الإنسان فاعلاً لها يكون فاعلاً للحرام وليس بعنوان جديد.

أما إذا خدع الطرف جاز للإنسان أيضاً الخدعه في قبال خدعته من باب Pجزاء سيئه سيئه مثلها [O](#)، ولذا ورد «الحرب خدعه» [\(٢٢\)](#).

٢: الخبائث

٢: الخبائث

قال سبحانه: (يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) [\(٣\)](#).

وقد تقدم الكلام حول ذلك في بعض المباحث السابقه.

٣: التختم بخاتم الذهب

٣: التختم بخاتم الذهب

لا يجوز التختم بخاتم الذهب للرجال، وقد أشار النبي (صلى الله عليه وآله) إلى الحرير

ص: ١١٨

١- الوسائل: ج ١١ ص ١٠٢ الباب ٥٣ من جهاد العدو ح ١

٢- سورة الشورى: الآية ٤٠

٣- سورة الأعراف: الآية ١٥٧

والذهب فقال: «هذان حرامان على ذكور أمتي» (١).

وفى خاتم الذهب بعض الروايات الخاصة أيضاً.

أما التختم بخاتم الحديد للرجال فمكروه، لموثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام)، فى الرجل يصلى وعليه خاتم حديد، قال: «لا، ولا يختم بها الرجل فإنه من لباس أهل النار» (٢).

لكن الفقهاء لم يفتوا بذلك وأعرضوا عن ظاهره، فلهذا يحمل على الكراهه.

ثم إن كونه من لباس أهل النار لا يوجب الحرمة كما هو واضح، وإنما يمكن أن يكون ذلك قرينه الكراهه.

والظاهر عدم خصوصية التختم، بل يحرم مطلق لبس الذهب ولو كان غير ظاهر، كما إذا لبسه فى المعصده، أو فى أعالي الرجل، أو جعله منطقته ولبسها تحت ثيابه، أو طوق العنق به، إلى غير ذلك لقوله (صلى الله عليه وآله) المتقدم.

٤: تختم المحرم للزينة

٤: تختم المحرم للزينة

لا يجوز تختم المحرم للزينة، على تفصيل ذكرناه فى كتاب الحج.

٥: الخدعه

٥: الخدعه

تقدم الكلام فى ذلك، وأن بعضها محرم كما أن بعضها جائز.

٦: خذلان الحق والمحق

٦: خذلان الحق والمحق

لا إشكال فى حرمه خذلان الحق، لأنه من ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإرشاد الناس وتبليغ الإسلام.

كما أنه لا إشكال فى حرمه خذلان المحق، وفى جملة من الروايات أن «المؤمن لا يخذل المؤمن» (٣).

لكن لا شك أن من ذلك حرام،

ص: ١١٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٤ الباب ٣٢ من لباس المصلى ح ٥

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٥٨٩ الباب ١٤٦ من العشره ح ٩

ومن ذلك غير حرام حسب الموازين المختلفه، والمرجع الأدله الداله على الحرمة وغيرها.

٧: إخراج الحمام والطير من الحرم

٧: إخراج الحمام والطير من الحرم

لا يجوز إخراج الحمام والطير من الحرم، كما ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

وفي صحيح علي بن جعفر، قال: سألت أخى موسى (عليه السلام) عن الرجل أخرج حمامه من حمامه الحرم إلى الكوفه أو غيرها، قال: «عليه أن يردها، فإن مات فعليه ثمنها يتصدق به» (١).

إلى غير ذلك من الروايات، وتفصيل المسأله مذكور في كتاب الحج.

٨: إخراج التراب والحصى من المسجد

٨: إخراج التراب والحصى من المسجد

قد تقدم الإلماع إلى ذلك، ويدل عليه بعض الروايات:

ففى موثقه الشحام، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أخرج من المسجد وفى ثوبى حصاه، قال: «فردها أو اطرحتها فى مسجد» (٢).

وفى صحيح ابن مسلم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا ينبغي لأحد أن يأخذ من ترابه ما حول الكعبه، وإن أخذ من ذلك شيئاً رده» (٣).

وقد تقدم الإلماع إلى ذلك، وفى باب المساجد فصلنا الكلام فيه.

٩: إخراج الدم للمحرم

٩: إخراج الدم للمحرم

لا يجوز للمحرم إخراج الدم من نفسه، ففى صحيح على بن جعفر، عن

ص: ١٢٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٤ الباب ١٤ من كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٤ الباب ١٢ من مقدمات الطواف ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٤ الباب ١٢ من مقدمات الطواف ح ٢

أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن المحرم هل يصلح له أن يستاك، قال: «لا بأس، ولا ينبغي أن يدمى فيه» (١).

وفى صحيح معاوية، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم كيف يحك رأسه، قال: «بأظافيره ما لم يدم أو يقطع الشعر» (٢).

إلى غير ذلك.

وتفصيل الكلام فيه فى كتاب الحج، وقد ذكرنا هناك أنه لو اضطر جاز له ذلك.

١٠: خروج الزوجه من البيت من دون إذن زوجها

١٠: خروج الزوجه من البيت من دون إذن زوجها

المشهور بين الفقهاء أنه لا يجوز ذلك حتى بالمقدار المعروف، واستدلوا لذلك بصحيح على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن المرأة ألها أن تخرج بغير إذن زوجها، قال: «لا» (٣).

وفى صحيح بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فى حديث قال: «ولا تخرج من بيتها إلا بإذنه، وإن خرجت بغير إذنه لعنتها ملائكة السماء وملائكة الأرض وملائكة الغضب وملائكة الرحمه حتى ترجع إلى بيتها» (٤).

إلى غيرها من الروايات.

وقد فصلنا الكلام فى ذلك فى كتاب النكاح، فلا داعى إلى تكراره.

١١: إخراج المطلقات فى العده

١١: إخراج المطلقات فى العده

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٩ الباب ٧٣ من تروك الاحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٩ الباب ٧٣ من تروك الاحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ١٤ ص ١١٣ الباب ٧٩ من مقدمات النكاح ح ٥

٤- الوسائل: ج ١٤ ص ١١١ الباب ٧٩ من مقدمات النكاح ح ١

وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ (١).

وذلك محرم على المشهور، ففي صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «لا ينبغي للمطلق أن يخرج إلا بإذن زوجها حتى تنقضي عدتها ثلاثة قروء، أو ثلاثة أشهر إن لم تحض» (٢).

إلى غيرها من الروايات.

وقد تأملنا في إطلاق الحكم في (الفقه) في كتاب الطلاق.

وعلى كل حال، فالحكم خاص بالمطلقة الرجعية، أما البائنة أو إن توفى عنها زوجها والمرأه في عده المتعه فلا بأس بخروجهن أو إخراجهن.

١٢: إخراج الولد لغير الأب من حجر أمه

١٢: إخراج الولد لغير الأب من حجر أمه

يجوز للأب إخراج الولد من حجر أمه إلى غيرها، كما يدل على ذلك إعطاؤه للرضاع إلى غير أمه، أما إذا مات الأب فلا يحق للوصي إخراجها من حجر أمه، لأن الأم أقرب بعد الأب، وقد قال سبحانه: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» (٣).

وفي صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، في رجل مات وترك امرأه ومعها ولد فألقته على خادم لها فأرضعته ثم جاءت تطلب رضاع الغلام من الوصي، فقال لها: «أجر مثلها، وليس للوصي أن يخرجها من حجرها حتى يدرك فيدفع إليه ماله» (٤).

وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في باب الرضاع.

ص: ١٢٢

١- سورة الطلاق: الآية ١

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ٤٣٤ الباب ١٨ من العدد ح ١

٣- سورة الأحزاب: الآية ٦

٤- الوسائل: ج ١٥ ص ١٧٨ الباب ٧١ من الأولاد ح ١

١٣: خروج المعتكف عن المسجد

١٣: خروج المعتكف عن المسجد

قد تقدم أنه ليس للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا لحاجه دينيه أو دنيويه، حسب ما فصلناه في كتاب الاعتكاف.

وفي صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «ليس للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا إلى الجمعة أو جنازه أو غائط» (١).

إلى غيرها من الروايات.

١٤: الخروج من مكة على المتمتع

١٤: الخروج من مكة على المتمتع

والظاهر أن المنع إنما هو فيما إذا يفوته الحج، أما في غيره فلا منع.

وفي مرسله الصدوق، قال (عليه السلام): «إذا أراد المتمتع الخروج من مكة إلى بعض المواضع فليس له ذلك لأنه مرتبط بالحج حتى يقضيه إلا أن يعلم أنه لا يفوته الحج» (٢).

وفي روايه أخرى رواها أبان: «ولا يتجاوز إلا على قدر ما لا تفوته عرفه» (٣).

إلى غير ذلك، وتفصيل الكلام في كتاب الحج.

١٥: الخرص

١٥: الخرص

قال سبحانه: (قَاتِلِ الْخَرَّاصُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي غَمَرِهِ سَاهُونَ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ذُوقُوا فَتَنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ) (٤).

والخرص هو التخمين بلا علم بالواقع، والمنكرون لأصول الدين خراصون بهذا الاعتبار، كما أن الذين يعملون في الفروع بالخرص أيضاً عملهم محرم، فليس

ص: ١٢٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٠٩ الباب ٧ من الاعتكاف ح ٦

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢٠ الباب ٢٢ من أقسام الحج ح ١٠

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢٠ الباب ٢٢ من أقسام الحج ح ٩

٤- سورة الذاريات: الآية ١٠: ١٤

هو عنوان جديد للتحريم، وإنما إشاره إلى العناوين المحققة للحرمة.

١٦: خسران الميزان

١٦: خسران الميزان

قال سبحانه: (وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ) (١١).

وقال سبحانه: (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) (٢).

وهو حرام قطعاً، لكنه ليس بحكم جديد، بل هو من أكل أموال الناس بالباطل، أو التسيب إلى ذلك، كما إذا كان وزناً لغيره.

١٧: الخشية من الكفار

١٧: الخشية من الكفار

قال سبحانه: (الْيَوْمَ يَنْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ) (٣).

وفي آية أخرى: (فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ) (٤).

ولا يبعد أن يراد بذلك الإرشاد إلى عدم الخوف من الكفار خوفاً يؤدي إلى تعطيل أحكام الإسلام، وعدم تقديم الإسلام إلى الأمام، لكن يجب أن يكون عدم الخوف بالموازين العقلائية، كما كان يفعله رسول الله والأئمة الطاهرون (عليهم الصلاة والسلام)، وإلا فالتقية مجال واسع، كما لمسأله الأهم والمهم أيضاً مجاله المعروف.

١٨: التخصر في الصلاة

١٨: التخصر في الصلاة

ذكره بعضهم، فإن كان المراد به جعل اليد على الخصر فذلك مكروه وليس بمحرم،

ص: ١٢٤

١- سورة الرحمن: الآية ٩

٢- سورة المطففين: الآية ١: ٣

٣- سورة المائدة: الآية ٣

٤- سورة المائدة: الآية ٤٤

وإن كان المراد به التكتف كان محرماً، كما دل عليه النص والفتوى.

١٩: الخصومه فى نفع الخائنين

١٩: الخصومه فى نفع الخائنين

قال سبحانه: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً) (١١).

أى لا تكن فى طرف الخائنين خصيماً للأمناء، والظاهر أن ذلك إرشاد وليس بحكم جديد.

٢٠: الإحصاء

٢٠: الإحصاء

قد ذكرنا فى (الفقه) فى باب حقوق الحيوان من كتاب النفقات بعض الكلام المرتبط بذلك، وأنه يحرم إحصاء الإنسان وإن كان عبداً له، أما إحصاء الحيوان فالظاهر أنه لا بأس به إذا كان له وجه عقلايى كما هو المتعارف، وإن كان الظاهر أنه إن أمكن تخليصه من الأذى فى حال الإحصاء بسبب دواء كان من الأفضل ذلك، وربما يكون من اللازم إذا كانت أذيه متزائده له.

٢١: الخصومه

٢١: الخصومه

لا يجوز الخصومه مع المؤمنين، ولكنه ليس حكماً جديداً وإنما هو إلماع إلى المحرمات المعروفة التى تقع عند الخصومات.

٢٢: الخضخضه

٢٢: الخضخضه

معناها الاستمنا، وهو محرم على الإنسان بغير زوجته، كما أنه محرم على الزوجه بغير زوجها، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب النكاح.

ص: ١٢٥

قال سبحانه: (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَيَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ) (١١).

لا إشكال فى حرمه خطبه المزوجه والمرأه فى العده الرجعيه على تفصيل ذكرناه فى كتاب النكاح.

والظاهر حرمه خطبه المحرمات كالأم والأخت وما أشبهه، كما يحرم بالنسبه إلى المرأه طلب الزواج من محرمها، ولا يبعد أن يكون من المحرم أيضاً خطبه الولد للواط بالملاك، فإن الظاهر أن كل ذلك مناف لاحتراام العرض المحترم كالمال والدم.

٢٤: الخطاب بامر المؤمنين لغير أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام)

٢٤: الخطاب بامر المؤمنين لغير أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام)

ورد فى بعض الأحاديث حرمه ذلك (٢٢)، بل هو من ضروريات المذهب، اللهم إلا إذا كان الإنسان مضطراً، فإن الضرورات تبيح المحظورات (٢٣).

٢٥: الاستخفاف بالواجبات

٢٥: الاستخفاف بالواجبات

الظاهر أن الاستخفاف بالواجبات وكذلك بالمحرمات محرم شرعاً، فإن ذلك إهانته بالدين واستخفاف بشريعه سيد المرسلين (صلى الله عليه وآله)، بالإضافة إلى ورود بعض الروايات فى بعض الموارد، مثل ما ورد عن الرضا (عليه الصلاه والسلام) فى كتابه إلى المأمون

ص: ١٢٦

١- سورة البقره: الآيه ٢٣٥

٢- المستدرک: ج ٢ ص ٢٣٣ الباب ٨٥ من المزار

٣- انظر كتاب: اليقين فى أمره أمير المؤمنين (عليه السلام) ط دار العلوم بيروت. كشف الخفاء: الآيه ٢ ص ٣٥ رقم ١٦٤٠

فإنه (عليه السلام) ذكر في عداد الكبائر (الاستخفاف بالحج) (١).

وفي حديث عن الصادق (عليه الصلاة والسلام) قال: «إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاة» (٢).

وفي صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «لا تستحقرون بالبول، ولا تتهاونن بصلاتك، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال عند موته: ليس مني من استخف بصلاته، لا يرد على الحوض لا والله، ليس مني من شرب مسكراً لا يرد على الحوض لا والله» (٣).

وفي صحيحه الآخر، عنه عن الباقر (عليه الصلاة والسلام)، قال: «لا تتهاون بصلاتك، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) قال عند موته: ليس مني من استخف بصلاته، ليس مني من شرب مسكراً، لا يرد على الحوض لا والله» (٤).
إلى غير ذلك من الروايات.

٢٦: استخفاف الناس في سبيل الباطل

٢٦: استخفاف الناس في سبيل الباطل

قال سبحانه بالنسبة إلى فرعون: «فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَطَاعُوهُ» (٥).

لكن الظاهر أنه ليس محرماً خارجاً عن المحرمات المعروفة، بل إلماع إلى تلك المحرمات.

٢٧: اختلاء خلى مكة والمدينة

٢٧: اختلاء خلى مكة والمدينة

والمراد بالاختلاء القطع، كما أن المراد بالخلى بالقصر النبات الرطب، أما إذا يبس فهو حشيش، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الحج.

ففي ميثاق زراره، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «حرّم الله حرمه بريداً في

ص: ١٢٧

١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦ الباب ٦ من أعداد الفرائض ح ٦

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٦ الباب ٦ من أعداد الفرائض ح ٧

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٦ الباب ٦ من أعداد الفرائض ح ١

٥- سورة الزخرف: الآية ٥٤

بريد أن يختلى خلاه أو يعضد شجره»، إلى أن قال: «وحرّم رسول الله (صلى الله عليه وآله) المدينة، وحرّم ما حوله بريداً في بريد أن يختلى خلاها وبعضد شجرها» (١).

إلى غير ذلك من الروايات.

٢٨: تخلص المجرم من يد المطالبين بحقهم أو من يد الدولة الإسلامية

٢٨: تخلص المجرم من يد المطالبين بحقهم أو من يد الدولة الإسلامية

لا يجوز ذلك لأنه تفويت الحق والحيلولة دون الحكم الشرعى.

وفى روايه: إنه أتى إلى على (عليه السلام) بمجرم فخلصه بعضهم ... فى قصه مشهوره.

وفى صحيح حريز، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل قتل رجلاً عمداً فرفع إلى الوالى فدفعه إلى أولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء، قال: «أرى أن يحبس الذين خلصوا القاتل من أيدي الأولياء حتى يأتوا بالقاتل»، قيل: فإن مات القاتل وهم فى السجن، قال: «إن مات فعليهم الديه يردونها جميعاً إلى أولياء المقتول» (٢).

إلى غير ذلك مما ذكر فى كتاب القصاص.

والظاهر وجوب تخلص غير المجرم من يد من يريد به سوءاً، حكومه كانت أو غيرها، بل لو كانت الحكومه عادله وعلمنا بأنه مأخوذ اشتباهاً وجب خلاصه، لأن تركه خذلان للمؤمن وترك لدفع المنكر، إلى غير ذلك.

أما إذا كان الجائر أخذ المجرم فالظاهر أنه إن كان فى أخذه تأديب له بحيث إنه إذا لم يؤدب انتشر الفساد ونحو ذلك لم يجر تخلصه، وإلاّ وجب، مثلاً- زان أخذ إلى الظالم لتأديبه فإنه وإن لا يجرى عليه الحكم الشرعى، بل ولا حق له أيضاً فى إجراء الحكم الشرعى، لأن إجراء الحكم الشرعى خاص بالحكومه الإسلاميه الصحيحه، إلاّ أنه إذا ترك الزانى بلا عقوبه أوجب الفساد وتجرى سائر الفساق

ص: ١٢٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٤ الباب ٨٧ من تروك الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٤ الباب ١٦ من قصاص النفس ح ١

وحينئذ يجب تسليمه للظالم حتى إذا لم يأخذه الظالم، فكيف بتخليصه من يده، وذلك من باب قاعده الأهم والمهم، كما ألمعنا إليه في بعض مباحث (الفقه).

٢٩: الخلع بغير شرطه

٢٩: الخلع بغير شرطه

لا يجوز ترتيب آثار الخلع إذا لم يكن شروطه موجوده، وما دل على المنع إنما هو إلماع إلى ذلك.

ففى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «لا يحل خلعها حتى تقول لزوجها: والله لا أبر لك قسماً، ولا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنبه»، إلى أن قال: «فإذا قالت المراه ذلك لزوجها حل له ما أخذ منها»^(١).

ومنه يظهر الحال فى الطلاق بغير شرطه، سواء كان رجعيّاً أو بائناً، وكذلك بالنسبه إلى الظهار والمباراه والإيلاء.

٣٠: خلف الوعد

٣٠: خلف الوعد

المشهور بين الفقهاء عدم حرمة، لكن الظاهر حرمة إذا سبب ضرراً للطرف بدليل «لا ضرر»، وكذلك إذا انطبق عليه عنوان آخر من العناوين المحرمة، ولعله يأتي فى هذا الكتاب إلماع إلى تفصيل فى ذلك.

٣١: الاختلاط

٣٠: خلف الوعد

يحرم الاختلاط بين الأجنبيين كما يعتاد الآن فى بلاد الفساق، حيث المسابح والمدارس والمستشفيات المختلطة وغيرها، والاختلاط بما هو ليس بحرام وإنما لأنه مشتمل على عده محرمات.

ص: ١٢٩

٣٢: التخلي على قبر المؤمن

٣٢: التخلي على قبر المؤمن

يحرم التخلي على قبر المؤمن إذا استلزم هتكه كما هو الغالب، لأن حرمة ميتاً كحرمة حياً^(١).

كما أنه إذا كان القبر خاصاً^(٢) لم يجز ذلك، لأنه تصرف في ملك الغير أو ما أشبه الملك، وكلاهما محرم.

وكذلك يحرم التخلي إذا استلزم هتكاً لمشهد معصوم (عليه السلام) أو مشهد محترم، إلى غير ذلك مما ذكر تفصيله في كتاب الطهارة، وقد تقدم بحث حرمة الحدث في الكعبة، فملاكه شامل لبعض أفراد المقام، بالإضافة إلى ما عرفت من الأدلة العامة.

٣٣: التخلي في بعض المواضع

٣٣: التخلي في بعض المواضع

يحرم التخلي في جملة من المواضع، وفي جملة من الأحوال كالتخلي في حال الصلاة الواجبة، وقد ذكر تفصيل ذلك في بحث التخلي من كتاب الطهارة.

٣٤: خلوه الرجل بالمرأه الأجنبية

٣٤: خلوه الرجل بالمرأه الأجنبية

الظاهر حرمة خلوه الرجل بالمرأه الأجنبية وبالعكس، سواء قدرا على الزنا أم لا، وسواء كانا شابين أو شيخين أو غير ذلك، لدلاله جملة من الروايات عليه، والروايات وإن كان بعضها ضعافاً إلا أن بعضها الآخر لا بأس بالعمل بها سنداً.

وفي موثقه أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «إذا وجد الرجل مع امرأه في بيت ليلاً، وليس بينهما رحم جلدًا»^(٣).

وتفصيل الكلام في ذلك مذكور في كتاب النكاح.

ص: ١٣٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩٤ الباب ٢٥ من ديات الأعضاء ح ١

٢- أي ملكاً خاصاً أو حقاً خاصاً

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٤١٠ الباب ٤٠ من حد الزنا ح ١

يحرم شرب الخمر، وكل أقسام استعمالها، نصاً وإجماعاً وعقلاً.

وفى صحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: «من شرب من الخمر شربه لم يقبل الله له صلاه أربعين يوماً» (١).

وفى صحيح ابن الحجاج، وصحيح ابن خالد وغيرهما، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام) مثل ذلك (٢).

وفى صحيح ابن الحجاج، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام): «مدمن الخمر يلقى الله كعابد وثن» (٣).

وفى صحيح العمركي، قال: قلت للرضا (عليه السلام): إن ابن دؤاد ذكر أنك قلت له: شارب الخمر كافر، فقال: «صدق، قد قلت ذلك له» (٤).

إلى غير ذلك.

وحد شارب الخمر عالماً عامداً ثمانون جلده (٥).

وقد لعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الخمر عشرة، كما تقدم الروايه الداله على ذلك (٦).

وكما يحرم شرب الخمر يحرم جعلها دواءً أو استعمالها في كحل العين أو قطره الأنف أو الأذن أو ما أشبه ذلك، نعم إذا كان الإنسان مضطراً من جهة الدواء أو من جهة العطش جاز ذلك لاستثناء الاضطرار، فما من شيء حرّمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه (٧).

ص: ١٣١

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٨ الباب ٩ من الأشربة المحرمه ح ٦

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٨ الباب ٩ من الأشربة المحرمه ح ٧ و ٨

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٥٤ الباب ١٣ من الأشربة المحرمه ح ٣

٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٥٤ الباب ١٣ من الأشربة المحرمه ح ١٥

٥- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٦٦ الباب ٣ من حد المسكر

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٤ الباب ٥٥ مما يكتسب به ح ٤

٧- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٩ الباب ٢١ من الأشربة المحرمه ح ٥

الظاهر أنه إذا لم يؤد إلى ضرر بليغ لم يكن محرماً، وكذلك اللطم، وذلك لما تقدم من أن الضرر البليغ محرم أما غيره فلا.

وبعض الروايات الواردة في ذلك الظاهره في الحرمة يجب أن تحمل على الكراهه، لما روى من فعل الفاطميات أمثال ذلك للحسين (عليه الصلاه والسلام) (١)، ومن الواضح أن المستحب لا يعارض الحرام، وقد ذكرنا بعض ذلك في (الفقه).

أما ما يدل على المنع، فهو صحيح البنظي، عن أبان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لما فتح رسول الله (صلى الله عليه وآله) مكة بايع الرجال، ثم جاء النساء فأنزل الله: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْرِعْ لِهِنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (٢)، فسأل بعضهن عنه (صلى الله عليه وآله) فقالت: ما ذلك المعروف الذي أمرنا الله أن لا نعصيك فيه، قال: «لا تلطمن خدًا، ولا تخمشن وجهًا، ولا تنتفن شعراً، ولا تشقن جيياً، ولا تسودن ثوباً» الحديث (٣).

لكن دلالته على الحرمة فيها خفاء، إذ لو كانت محرمات لكان الأنسب أن يقال: (ولا- يفعلن منكراً) مثلاً، وقد ذكرنا بعض المبحث في ذلك في كتاب الكفارات.

٣٧: التخنث

بتشبيه الرجل نفسه بالمرأه في الأطوار والعادات والأعمال والصوت وما أشبه،

١- الوسائل: ج ١٥ ص ٥٨٣ الباب ٣١ من الكفارات ح ١

٢- سورة الممتحنه: الآية ١٢

٣- تفسير البرهان: ج ٤ ص ٣٢٥ ح ١

فإن المركز في أذهان المتشرعة حرمه مثل ذلك.

أما لبس الرجال ملابس النساء كالعكس ففيه كلام، وقد حله بعض الفقهاء وحرمه بعضهم، ولا دليل على التحريم مطلقاً.

أما التخثث بمعنى أن يلاط به فذلك محرم قطعاً، وليس عنواناً جديداً.

٣٨: الخوض في آيات الله تعالى

٣٨: الخوض في آيات الله تعالى

قال سبحانه: (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ) (١).

والمراد بالخوض التكلم بالاستهزاء والسخرية والطعن والهمز واللمز وما أشبه، وإنما يسمى خوضاً تشبيهاً للمعقول بالمحسوس، لأن الأصل في الخوض هو الدخول في الماء، ويقال خاض في الماء إذا دخل فيه.

ويؤيد ذلك قوله سبحانه: «بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَلْيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً، وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً» (٢).

ظاهر الآيه المباركه أنه كما يحرم الخوض في آيات الله يحرم الجلوس مع الخائضين في حال خوضهم في الآيات، أما في غير ذلك الحال فليس الجلوس معهم بمحرم، ولذا كان المسلمون يجالسون الخائضين في غير ذلك الحال.

٣٩: الخيانة

٣٩: الخيانة

تحرم الخيانة بلا إشكال ولا خلاف، ويدل عليه الكتاب والسنة والإجماع

ص: ١٣٣

١- سورة الأنعام: الآيه ٦٨

٢- سورة النساء: الآيه ١٣٨: ١٤٠

والعقل.

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (١).

نعم لا إشكال في أن خيانه الله والرسول (صلى الله عليه وآله) من أعظم أنحاء الخيانات، أما الخيانه في الأمانه مالا أو دماً أو عرضاً أو إفشاء سر، فكلها محرمات وإن كانت تتفاوت مراتبها، وقد عدّ الإمام الرضا (عليه الصلاه والسلام) الخيانه من جملته الكبائر (٢).

وفصلنا بعض الكلام في ذلك في كتاب الوديعة.

٤٠: الخيلاء

٤٠: الخيلاء

يحرم الخيلاء بمعنى الكبرياء، قال سبحانه حكاية عن لقمان: (وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (٣).

إلى غيرها من الآيات والروايات الواردة في ذلك.

٤١: الاختلاس

يحرم الاختلاس، ومعناه سلب الشيء من الناس بخداع واستعجال، يقال خلسه خلساً إذا سلبه بمخاتله بسرعه، كما يقال تخالس القوم الشيء تسالبوه، ويتخالسان أنفسهما أي يروم كل منهما قتل صاحبه.

لكنه ليس بمحرم بما هو هو، وإنما من جهة أنه أكل لأموال الناس بالباطل، وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في باب السرقة من كتاب الحدود.

ص: ١٣٤

١- سورة الأنفال: الآية ٢٧

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦١ الباب ٤٦ من جهاد النفس ٣٣

٣- سورة لقمان: الآية ١٨

خنق الإنسان حرام بلا إشكال، فهو نوع من أنواع القتل.

كما أن خنق الحيوان الموجب لإيذائه ولو كان حرام اللحم، أو حتى غير الموجب للإيذاء إذا كان حلال اللحم حرام، لأن في الأول إيذاءً، وفي الثاني إسرافاً، وقد قال سبحانه في عداد المحرمات: المنخنقة.

أما إذا لم يوجد للحيوان إيذاءً ولا إسرافاً، كما إذا كان الحيوان مغماً عليه بسبب دواء أو ما أشبه فخنقه لتطعيمه الكلاب، لم يكن بذلك بأس.

١: استدبار القبلة في حال التخلي

حرف الدال

١: استدبار القبلة في حال التخلي

لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها في حال التخلي، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الطهارة.

٢: دخول بيت الغير بلا إذن

٢: دخول بيت الغير بلا إذن

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (١٢).

ومن الواضح أن دخول بيت الغير بلا- إذن منه لا- يجوز، من غير فرق بين أن يكون البيت ملكاً للغير أو في إيجاره، أو أن يكون وقفاً بيده أو ما أشبه ذلك.

٣: دخول الجنب والحائض المسجدين

٣: دخول الجنب والحائض المسجدين

لا إشكال ولا خلاف في حرمة دخول الجنب والحائض المسجدين في المدينة

ص: ١٣٦

المنوره ومكه المكرمه، ويدل عليه جملة من الروايات التي ذكرناها في بحث الجنب من (الفقه).

ففي صحيح جميل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب يجلس في المساجد، قال: «لا، ولكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله)» (١).

إلى غير ذلك.

والظاهر أن ما زيد في المسجدين في حكمهما أيضاً، نعم لا إشكال في الاقتراب من المسجدين والاتكاء على حائطهما، لأنه لا دليل على الحرمة والأصل الجواز، ولعل على ذلك سيره المتشرعه منذ زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فإنه لو كان لبان، فما في خبر محمد بن مسلم، قال الباقر (عليه السلام) في حديث: «الجنب والحائض يدخلان المسجد مجتازين ولا يقعدان فيه ولا يقربان المسجدين الحرمين» (٢).

المراد بالقرب الدخول، مثل: «لا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ» (٣)، «وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنا» (٤)، وما أشبهه، كما أننا ذكرنا في (الفقه) أن النفساء في حكم الحائض أيضاً.

٤: دخول الحرم بلا إحرام

٤: دخول الحرم بلا إحرام

لا يجوز دخول الحرم بغير إحرام، إلا لطوائف استثنوا من ذلك، ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

ففي صحيح عاصم بن حميد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): يدخل الحرم أحد إلا محرمًا، قال: «لا، إلا مريض أو مبطون» (٥).

ص: ١٣٧

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من الجنابة ح ٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من الجنابة ح ١٧

٣- سورة الإسراء: الآية ٣٤

٤- سورة الإسراء: الآية ٣٢

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٦٧ الباب ٥٠ من الإحرام ح ١

وفى روايه أخرى، سألت أبا جعفر (عليه السلام) هل يدخل الرجل مكه بغير إحرام، قال: «إلا مريضاً أو من به بطن»^(١).

إلى غير ذلك من الأحاديث.

نعم الظاهر أن هذا حكم تكليفي وليس بحكم وضعي، فيجوز إدخال الطفل ودخوله أيضاً إذا كان مميزاً، وكذلك إدخال المجنون ودخوله الحرم بغير إحرام.

٥: دخول الكفار الحرم

٥: دخول الكفار الحرم

المشهور عدم جواز دخول الكفار الحرم كما ذكروه في كتاب الجهاد.

واستدلوا لذلك ببعض الآيات، وبخبر الدعائم المجبور بالشهره، فقد روى عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «لا يدخل أهل الذمه الحرم، ولا دار الهجره، ويخرجون منها، ولو جاء رسول بعث إليه الإمام من يسمع رسالته، ولو أراد المشافهه خرج إليه الإمام من الحرم، ولو مرض في الحرم نقله منه، فلو مات فيه لم يدفن فيه»^(٢).

هذا بالإضافة إلى أنه ربما استدل بما روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من قوله: «أخرجوا اليهود من جزيرة العرب»^(٣)، وغيره.

ومحل الكلام في ذلك كتاب الجهاد.

٦: دخول الزوج بالزوجه قبل إكمالها تسع سنين

٦: دخول الزوج بالزوجه قبل إكمالها تسع سنين

المشهور بينهم حرمة ذلك، وقد ناقشنا فيها في كتاب النكاح، بل يظهر من بعض الروايات كون ذلك كان متعارفاً، نعم إذا أوجب الإفضاء أو الإيذاء لم يجز ذلك بلا إشكال.

وعلى أى حال، فقد استدل المشهور للحرمة بقول الصادق (عليه السلام)، في صحيح

ص: ١٣٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦٧ الباب ٥٠ من الإحرام ح ٢

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٣٨١

٣- الوسائل: ج ١١ ص ١٠١ الباب ٥٢ من جهاد العدو ح ١

الحلبى: «إذا تزوج الرجل الجارية وهى صغيره فلا يدخل بها حتى يأتى لها تسع سنين» (١٢).

وفى صحيحه الآخر: «من دخل بامرأه قبل أن تبلغ تسع سنين فأصابها عيب فهو ضامن» (٢٢).

إلى غير ذلك من الروايات.

بل ربما يستظهر من الصحيحه الثانيه الجواز بدون إصابه العيب على ما استقر بناه، وقد تقدم بعض الكلام فى ذلك فى مبحث سابق.

٧: الدخول من خلف

٦: دخول الزوج بالزوجه قبل إكمالها تسع سنين (٣٢)

حرمه بعض الفقهاء، وأجازه المشهور لأنه أحد المأتين كما فى الروايه (٤٢)، وقد ذكرنا تفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب النكاح.

وهل الدخول كذلك فى حال الحيض محرم على القول بجوازه مطلقاً، احتمالان، ذكرنا تفصيله فى الشرح من (الفقه).

٨: الدخول بالمدخوله شبهه

٨: الدخول بالمدخوله شبهه

ذكرنا فى كتاب النكاح أن الدخول بالمدخوله شبهه محرم قطعاً، وأما سائر الاستمتاعات فالظاهر الجواز وإن منعه بعضهم، لكن لا دليل مقنع على المنع، أما الدخول بالمزنى بها فلا بأس به وإن كان مكروهاً.

٩: الدس فى الأخبار

٩: الدس فى الأخبار

ذكره بعضهم، والظاهر أن حرمة من جهه الكذب، وإلا فلا دليل عليه (٥٢).

كما ذكر

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٧٠ الباب ٤٥ من مقدمات النكاح ح ١

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٧٠ الباب ٤٥ من مقدمات النكاح ح ٨

٣- هذا بشرط رضا الزوجه، وإلا فلا يجوز

٤- الوسائل: ج ١٤ ص ١٠٣ الباب ٧٣ من مقدمات النكاح

٥- أى بخصوصه

أيضاً الدسييسه، يقال: دس في الأمر يدس دساً، أى أعمل المكر فيه، والدسييسه ما أكن من المكر في الأمر، ويقال للجاسوس الداسوس لأنه يدس نفسه في الجماعه مظهراً أنه منهم.

وعلى أى حال، فهو ليس بمحرم جديد وإنما هو عنوان لبعض المحرمات المعنونه بعناوين آخر.

١٠: الدعاء على المؤمن

١٠: الدعاء على المؤمن

لا إشكال في جواز الدعاء على المؤمن بقدر ظلم ذلك المؤمن لهذا الإنسان الداعي، أما إذا تجاوز عن ذلك الحد فهو محرم، كما ورد بذلك بعض الروايات.

ففي صحيح هشام بن سالم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن العبد ليكون مظلوماً فلا يزال يدعو حتى يكون ظالماً» (١٢).

وقد ذكرنا المسأله في الشرح في كتاب الصلاه.

١١: الدعاء لطلب الحرام

١١: الدعاء لطلب الحرام

لا يبعد حرمه الدعاء لطلب الحرام، لأنه المركوز في أذهان المتشرعه، بل على ذلك جرت سيرتهم، لأنهم إذا رأوا إنساناً يدعو الله سبحانه وتعالى طالباً منه الحرام يرونه فاعلاً للمنكر.

وقد ذكره غير واحد من الفقهاء، بل هو المشهور بينهم، والعلامه ادعى الإجماع على ذلك، وبقية الكلام في الشرح، ومنه يعلم حرمه الدعاء لترك الواجب.

١٢: الدعوه إلى البدعه

١٢: الدعوه إلى البدعه

لا إشكال في حرمه الدعوه إلى البدعه، فإنه من الأمر بالمنكر، ويشمله الأدله

ص: ١٤٠

مثل ما رواه محمد بن عيسى: إن أبا الحسن (عليه السلام) أهدر قتل فارس بن حاتم وضمن لمن يقتله الجنة، فقتله جنيد، وكان فارس فتاناً يفتن الناس ويدعوهم إلى البدعه، فخرج من أبي الحسن (عليه السلام): «هذا فارس يعمل من قبلى فتاناً داعياً إلى البدعه ودمه هدر لكل من قتله، فمن هو الذى يريحنى منه ويقتله وأنا ضامن له على الله الجنة» (١).

وعلى أى حال، فلا إشكال فى كون الدعوه إلى البدعه سواء كانت إيجابيه كالدعوه إلى صلاه خمس ركع، أو سلبيه كالدعوه إلى ترك الصلاه وهى محرمة شرعاً.

١٣: الدعاء للكافر

١٣: الدعاء للكافر

قد تقدم الكلام فى ذلك، وفصلنا فيه بين ما يجوز وبين ما لا يجوز، ومن الدعاء المحرم للكافر الاستغفار له بأن يغفر الله له. قال سبحانه: (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ، وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَاهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ) (٢).

١٤: الدعوه فى النسب والدعاره

١٤: الدعوه فى النسب والدعاره

ذكرهما بعضهم، ولعل مراده بالدعوه الدخول فى النسب أو الدعوه بغير النسب.

قال الله سبحانه: (مَا جَعَلَ اللَّهُ أَذْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ

ص: ١٤١

١- الوسائل: ج ١١ ص ٩٤ الباب ٤٧ من جهاد العدو ح ١

٢- سورة التوبه: الآيه ١١٣ _ ١١٤

يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً(١١).

والمراد بالدعارة الزنا.

١٥: دفع مال اليتيم

١٤: الدعوه فى النسب والدعاره

لا يجوز دفع مال اليتيم قبل البلوغ، وكذلك المجنون قبل التعقل إليهما، فإن ذلك يوجب التلف والسرف وكلاهما محرمان، ولو دفع كان ضامناً.

قال سبحانه: (ابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ)(٢).

وفى صحيح العيص، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن اليتيم متى يدفع إليها مالها، قال: «إذا علمت أنها لا تفسد ولا تضيع»، فسألته إن كانت قد تزوجت، فقال: «إن تزوجت انقطع ملك الوصى عنها»(٣).

والظاهر أن المراد بالتزويج التزويج وهى بالغه، أما إذا تزوج وهى صغيره فلا إشكال فى عدم الجواز أيضاً، وقد ذكرنا فى كتاب (الفقه) احتمال جواز دفع بعض المال إليه حتى يعرف منه الرشد كيف يتصرف فى المال، بل لا يبعد ادعاء عمل المشرعه على ذلك.

ص: ١٤٢

١- سورة الأحزاب: الآية ٤ _ ٥

٢- سورة النساء: الآية ٦

٣- الوسائل: ج ١٣ ص ١٤٢ الباب ١ من الحجج ح ٣

لا يجوز إجراء مراسيم المسلم على الكافر، من الغسل والتحنيط والصلاه والكفن والدفن.

ففى موثق عمار، عن الصادق (عليه السلام)، إنه سأل عن النصرانى يكون فى السفر وهو مع المسلمين فيموت، قال: «لا يغسله مسلم ولا كرامه ولا يدفنه ولا يقوم على قبره وإن كان أباه»^(١).

لكن الظاهر جواز دفنه بقصد عدم انتشار رائحته وعدم تأذى الناس بمنظره.

والظاهر أنه لا يجوز بالنسبة إلى الكافر حتى الصلاه التى تصلى على المنافق، أما المسلم المنافق فلا إشكال فى إجراء مراسيم المسلمين عليه، على ما هو مذكور فى بحث الأموات.

والمخالف تجرى عليه المراسيم حسب رأيهم لقاعده الإلزام^(٢)، ولا يبعد جواز إجراء مراسيم المؤمن عليه.

١٧: دفن المسلم فى مقبره الكفار

١٧: دفن المسلم فى مقبره الكفار

المشهور بين الفقهاء، بل ادعى عليه الإجماع مكرراً، عدم جواز دفن المسلم فى مقبره الكفار، وكذلك عدم جواز دفن الكافر فى مقبره المسلمين، وتفصيل الكلام فى ذلك فى الشرح.

أما دفن المسلمين بعضهم فى مقبره البعض وإن اختلفوا فى المذاهب فذلك جائز بلا إشكال، إلا أن يكون هناك محذور خارجى.

١٨: الدلاله فى الحرم على الصيد، وكذلك دلاله المحرم

١٧: دفن المسلم فى مقبره الكفار

لا يجوز الدلاله فى الحرم على الصيد بلا إشكال، وقد ذكرنا تفصيل الكلام

ص: ١٤٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٠٣ الباب ١٨ من غسل الميت ح ١

٢- الاستبصار: ج ٣ الباب ١٧ من الطلاق ح ٥

فى ذلك فى كتاب الحج.

ففى صحيح منصور، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «المحرم لا يدل على الصيد، فإن دل عليه فقتل فعليه الفداء»^(١).

وفى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «لا تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام، ولا أنت حلال فى الحرم، ولا تدلن عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده، ولا تشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه فداء لمن تعمده»^(٢).

والظاهر أن دلالة الحيوان أيضاً كذلك، كما إذا كان غزال وكان أسد فيدل الأسد على الغزال، إلى غير ذلك.

١٩: الدلالة إلى الحرم

١٧: دفن المسلم فى مقبره الكفار

لا ينبغي الإشكال فى أنه لا تجوز الدلالة إلى الحرم، فإنه منكر فى أذهان المتشرعة، كما إذا دل القاتل إلى من يريد قتله ظلماً، أو دل الزانى على من يريد الزنا بها، ولعل فى قصه أبى لبابه تأييد له.

وكذلك يؤيده ما تقدم من الدلالة إلى الصيد من المحرم أو فى الحرم.

ولو دل على مظلوم فقتل، فإن كان الدال أقوى، كما إذا دل مجنوناً أو حيواناً مفترساً إلى إنسان محترم الدم كان عليه القصاص، وإلا كان على القاتل، وكذلك فى الدلالة على نهب المال وإحراقه وهتك العرض وما أشبهه، وفى كل ذلك التعزير، وإذا كان الدال أقوى من المباشر إلى القتل كان عليه القتل أيضاً.

٢٠: ذلك المحرم فى الجملة

٢٠: ذلك المحرم فى الجملة

لا يجوز الدلك على المحرم إذا أوجب سقوط الشعر أو الإدماء، أما إذا لم

ص: ١٤٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ الباب ١ من تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ الباب ١ من تروك الإحرام ح ١

يوجب أيّاً من ذلك لم يحرم.

٢١: ادهان المحرم

٢٠: ذلك المحرم فى الجملة

لا- يجوز للمحرم أن يدهن جسمه ما دام محرماً تدهيناً لغير مرض أو ضروره، أما التدهين للمرض أو الضروره فهو جائز، كما ذكرنا تفصيله فى كتاب الحج.

ففى صحيح معاويه، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام) قال: «لا تمس شيئاً من الطيب وأنت محرم ولا من الدهن»^(١١).

٢٢: الديانه

٢٠: ذلك المحرم فى الجملة

هى عبارته عن إدخال الرجال الأجانب على المحارم من الزوجه والبنت والأخت ومن أشبه إدخالاً- بقصد الحرام من الزنا أو الملامسه أو القبله أو ما أشبه ذلك، ولا شك فى حرمة.

قال الصادق (عليه السلام) كما فى موثق محمد بن مسلم: «ثلاثه لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب أليم، الشيخ الزانى والديوث والمرأه توطئ فراش زوجها»^(٢٢).

إلى غير ذلك من الروايات.

والظاهر أنه إذا أدخل اللاطى على أقربائه كولد وأخيه وما أشبه لا يسمى ديوثاً إلا أنه مثله فى التحريم بالملاك، وكذلك إذا أدخل المرأه على نسائه بقصد السحق، وهكذا إذا فعلت المرأه أيّاً من هذه الأمور.

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ الباب ١٨ من تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٤٧ الباب ١٦ من النكاح المحرم ح ١

٢٠: ذلك المحرم فى الجملة

أما إذا كان باضطرار كأكل الميتة وشرب البول النجس فهو جائز، أما سائر أقسام التداوى بالمحرم بدون اضطرار مثل تدهين البدن بالدهن الحرام أو التنقيه بالشىء المحرم وما أشبه فمقتضى القاعده جوازه، أما التداوى بالخمير فقد تقدم جوازه مع الاضطرار لا بدونه، سواء كان بالنسبه إلى الشرب أو بالنسبه إلى غيره من سائر أقسام التداوى، وذلك للأدله الخاصه:

مثل صحيح ابن أذينه، قال: كتبت إلى أبى عبد الله (عليه السلام) أسأله عن الرجل ينعت له الدواء من ريح البواسير فيشر به بقدر أسكورجه النبيذ ليس يريد به اللذه إنما يريد الدواء، فقال: «لا ولا جرعه»، ثم قال: «إن الله عز وجل لم يجعل فى شىء مما حرم دواءً ولا شفاءً» (١).

وفى صحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دواء عجن بالخمير، فقال: «لا والله، ما أحب أن أنظر إليه فكيف أتداوى به، إنه بمنزله شحم الخنزير أو لحم الخنزير وترون أناساً يتداوون به» (٢).

والظاهر من الروايتين التداوى بالشرب والأكل، والروايه الثانيه وإن كان صدرها مطلقاً إلا أن ذيلها قرينه على أن المراد الأكل.

أما ما تقدم من عدم جعل الشفاء فى الحرام، فالظاهر أن المراد به كونه شفاءً كسائر الأدوية، لا أنه ليس فيه شفاء إطلاقاً، وإلا فهو مخالف لما ذكره حذاق الأطباء والمتدينون منهم، فالمراد النهى عن إدخال الخمر فى العلاج كإدخال سائر الأدوية كما يفعله غير المتدين من الأطباء حيث يستعملونها ولو بدون ضروره وبدون الانحصار.

وعلى أى حال،

ص: ١٤٦

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٤ الباب ٢٠ من الأشربه المحرمه ح ١

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٤ الباب ٢٠ من الأشربه المحرمه ح ٤

فالخمر إنما يصح استعمالها بالشرطين: الضرورة والانحصار، والطريق إلى ذلك العلم أو أهل خبره مما يوجب الاطمينان، وتفصيل الكلام في ذلك في باب الأُطعمه والأشربه.

٢٤: التدليس

٢٤: التدليس

يحرم التدليس الذي علم من الشريعة عدم جوازه، وقد يكون من أقسام الغش في البيع ونحوه. وكذلك التدليس في الحديث مما يوجب الإضلال، سواء في الراوى أو في المروى عنه أو في نفس الرواية. ومنه تدليس الماشطه، وتدليس ولى المرأة وإظهارها بكرًا، إلى غير ذلك. والبحث في ذلك مذكور في كتاب البيع وفي كتاب النكاح وفي كتاب الدرايه.

أما غير المحرم من التدليس فليس بحرام.

٢٥: الدوله

٢٥: الدوله

قال سبحانه: (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَهُ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (١١).

يحرم أن يكون المال دوله بين الأغنياء، فإنه لا يجوز للإنسان أن يستغل إنساناً آخر بدون رضاه أو برضاه بما لا يرضى به الشرع، بل اللازم أن يكون لكل إنسان سعيه في كل شيء من شؤون الحياه.

كما يحرم أن يستولى إنسان على أكثر من حقه من المباحات، فإن الكون مسخر للإنسان في إطار P لكم (٢) O))، كما في الآيه الكريمه ودل عليه الروايات، بل اللازم أن يكون المال كالعلم والقدره مباحه للجميع، كل

ص: ١٤٧

١- سورة الحشر: الآيه ٧

٢- سورة البقره: الآيه ٢٩

يستفيد منه حسب قدرته وإرادته.

وكلما يوجب سلب حرية الإنسان محرم في الشريعة الإسلامية، وعليه تكون من الرأسمالية على الأسلوب الغربي، والشيوعية محرمه في الشريعة الإسلامية أيضاً، وهي نوع آخر من الرأسمالية لأنها رأسمالية الدولة، وفي كليهما استغلال للإنسان.

وقد ذكرنا تفصيل الكلام في هذا الأمر في كتبنا الاقتصادية كفقهاء الاقتصاد وغيره.

ص: ١٤٨

١: ذبح الصيد للمحرم وفي الحرم

حرف الذال

١: ذبح الصيد للمحرم وفي الحرم

يحرم ذبح الصيد للمحرم، وفي الحرم للمحل، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الحج.

فعن ابن سنان قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا يذبح الصيد في الحرم وإن صيد في الحل»^(١).

وفي صحيح الحلبي: «المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه ويتصدق بالصيد على مسكين»^(٢).

إلى غيرهما من الروايات الواردة في هذا الباب مما هو مذكور في كتاب الحج.

٢: إذلال المؤمن

١: ذبح الصيد للمحرم وفي الحرم

قد تقدم عدم جواز إذلال المؤمن، بل هو من الكبائر كما يستفاد من بعض الروايات:

ص: ١٤٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٥ الباب ١٠ من تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٥ الباب ١٠ من تروك الإحرام ح ٦

فعن معلى بن خنيس، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): قال الله عز وجل: من استذل عبدي المؤمن فقد بارزني بالمحاربة» (١).

وفى روايته الأخرى، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «قال الله عز وجل: ليأذن بحرب منى من أذل عبدي المؤمن، وليأمن غضبي من أكرم عبدي المؤمن» (٢).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة فى هذا الباب.

٣: ذم من لا يستحق الذم أو يستحق المدح

١: ذبح الصيد للمحرم وفى الحرم

يحرم ذم من لا يستحق الذم، كما يحرم ذم من يستحق المدح، أما ذم أنبياء الله والمعصومين (صلوات الله عليهم) فهو كفر، لأنه مرتبط بأصول الدين.

٤: إذاعه الأسرار الدينيه

٤: إذاعه الأسرار الدينيه

لا يجوز إذاعه الأسرار الدينيه مما يسبب شيناً على الدين أو على المؤمنين، كما فى قصه معلى بن خنيس وغيره.

وفى موثق أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام)، فى قول الله عز وجل: «وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ» فقال: «أما والله ما قتلوهم بأسيا فهم ولكن أذاعوا عليهم وأفشوا سرهم فقتلوا» (٣).

وفى صحيح ابن أبى يعفور، عنه (عليه الصلاة والسلام): «من أذاع علينا حديثنا سلبه الله الإيمان» (٤).

إلى غيرها من الروايات.

ومن ذلك إذاعه بعض المطالب

ص: ١٥٠

١- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩١ الباب ١٤٧ من العشره ح ٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩١ الباب ١٤٧ من العشره ح ١

٣- تفسير البرهان: ج ١ ص ٣٠٩ ح ١ ذيل الآيه ١١٢ من سوره آل عمران

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٤٩٥ الباب ٢٤ من الأمر والنهى ح ١٢

الغامضه التي لا تتحملها العقول مما يسبب الضلال والإضلال.

٥: إذاعه سر المؤمن

٤: إذاعه الأسرار الدينيه

لا يجوز إذاعه سر المؤمن مما يسبب ضرراً عليه، أو لا يريد هو ذلك وإن لم يسبب الضرر.

ففى صحيح ابن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «يحشر العبد يوم القيامة وما ندا دماً أى لم ينله، فيدفع إليه شبه المحجمه أو فوق ذلك فيقال له: هذا سهمك من دم فلان، فيقول: يا رب إنك تعلم أنك قبضتني وما سفكت دماً، فيقول: بلى ولكنك سمعت منه روايه كذا وكذا فرويتها عليه فنقلت عليه حتى صارت إلى فلان الجبار فقتله عليه وهذا سهمك من دمه» (١).

وفى صحيح ابن سنان، قال: قلت له (عليه السلام): عوره المؤمن على المؤمن حرام، قال: «نعم»، قلت: يعنى سفليه، قال: «ليس حيث تذهب، إنما هو إذاعه سره» (٢).

وقد ذكرنا فى (الفقه) أن نفى الإمام (عليه الصلاه والسلام) ليس معناه عدم تحريم السفلين، وإنما إرادته بيان أن إذاعه السر أهم من النظر إلى السفلى.

ومثله روايه زيد، عن الصادق (عليه السلام) فيما جاء فى الحديث: «عوره المؤمن على المؤمن حرام»، قال: «ما هو أن تنكشف عورته فترى منه شيئاً، إنما هو أن تروى عليه أو تعييه» (٣).

أما إذاعه سر غير المؤمن فإذا كانت موجه لإدخال الأذى عليه كان ذلك أيضاً حراماً فى غير ما استثنى، لأن أذيه غير المؤمن أيضاً حرام فيما إذا كان مسلماً أو

ص: ١٥١

١- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٥ الباب ١٦٣ من العشره ح ٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٦٠٨ الباب ١٥٧ من العشره ح ١

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٦٠٨ الباب ١٥٧ من العشره ح ٣

كافراً محفوط المال والعرض والدم، نعم بالنسبه إلى الكافر الحربى لا بأس بذلك، كما لا بأس بذلك فى أهل البدع وما أشبهه.

٦: إذاعه الفاحشه

٦: إذاعه الفاحشه

قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (١).

وفى روايه ابن حازم، قال أبو عبد الله (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من أذاع الفاحشه كان كمتدئها، ومن عيّر مؤمناً بشيء لا يموت حتى يركبه» (٢).

والظاهر أن إذاعه الفاحشه إنما تحرم بالنسبه إلى المؤمن على كل حال إلا فى مقام الشهاده وما أشبهه، وعلى الكافر فيما إذا كان سبباً لتجرى الناس على الفاحشه أو ما أشبه ذلك، أو كان الكافر محفوط العرض كالذمى، أما إذا لم يكن كذلك فليس ذلك من إذاعه الفاحشه.

٧: ذكر المؤمن بما يكره

٧: ذكر المؤمن بما يكره

الظاهر حرمه ذكر المؤمن بما يكره، والدليل عليه ما ورد فى الغيبه ولو بالمناط، حيث فسر (صلى الله عليه وآله) بـ «ذكرك أخاك ما يكره» (٣)، وتفصيل الكلام فى باب الغيبه من المكاسب.

ص: ١٥٢

١- سورة النور: الآية ١٩

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٦٠٨ الباب ١٥٧ من العشره ح ٦

٣- البحار: ج ٧٢ ص ٢٢٢ الباب ٦٦ من الغيبه

الرءاءة فى نفءاءا لىءء مءرمه؁ بل ىءءء للإنءان أن ىءلب من الله سبءانه أن ىرأس؁ بل وىءءءى لءلك إذا كان أهلاً ءءى ىءمكن من نشر الإسلام وإقامه الأحكام والانتصاف من الظالم للمظلوم إلى غير ذلك من الفوائء؁ وفى القرآن الءكمى: «وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا» (١).

وإنما ءءرم فى صوره ما إذا كانت لأجل الباطل؁ أو كانت بنفءاءا باطلا؁ والرواىاء الناهىه ءءىر إلى ذلك:

مثل ما رواه ابن مسكان؁ قال: سمعت أبا عبد الله (علىه السلام) ىقول: «إىاكم وهؤلاء الرؤساء الءىن ىترأسون؁ فوالله ما ءفقت النعال ءلف الرجل إلا هلك وأهلك» (٢).

وفى صءىء محمد بن مسلم؁ قال: سمعت أبا عبد الله (علىه السلام) ىقول: «أءرى لا أعرى ءىاركم من شراركم؁ بلى والله إن شراركم من أءب أن ىوطأ عقبه؁ إنه لابد من كذاب أو عاجز الرأى» (٣).

١- سورة الفرقان: الآىه ٧٤

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٧٩ الباب ٥٠ من ءهاد النفس ح ٤

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٢٧٩ الباب ٥٠ من ءهاد النفس ح ٩

وعن معمر بن خلاد، عن أبي الحسن (عليه السلام) إنه ذكر رجلاً فقال إنه يجب الرأسه، فقال: «ما ذئبان ضاريان في غنم قد تفرق رعاؤها في دين المسلم من الرأسه»^(١).

إلى غير ذلك.

٢: الرأفة بالزانية والزاني

٢: الرأفة بالزانية والزاني

لا تجوز الرأفة بالزانية والزاني بتعطيل حد الله سبحانه وتعالى، أما الرأفة القلبية بدون تعطيل الحد فلا دليل على حرمتها، بل الدليل منصرف عنها.

قال سبحانه: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢).

أما كيفية الجلد فموكوله إلى كتاب الحدود.

٣: الربا

٣: الربا

يحرم الربا، أخذاً وعطاءً وشهادةً وكتابه، وقد دل على الحرمة الكتاب والسنة والإجماع والعقل، لأنه يزيد في غنى الأغنياء وفقر الفقراء ويوجب بالآخره انشقاق المجتمع والتنازع، وأحياناً يصل إلى المحاربة كما ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الاقتصاد.

قال سبحانه: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ

ص: ١٥٤

١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٧٩ الباب ٥٠ من جهاد النفس ح ١

٢- سورة النور: الآية ٢

كَفَّارٍ أَثِيمٍ»(١١).

وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)(١٢).

فكما أن من مسه الشيطان ربما يرجع إليه وعيه ويريد أن يقوم من سقطته فيسقط ثانياً وثالثاً وهكذا حيثما يعود الشيطان، وقد ثبت قديماً وحديثاً أن الأرواح الشريرة قد تدخل في الإنسان مما يوجب له ذلك، كذلك آكل الربا، كلما أراد أن يتوب ويرجع إلى الله سبحانه وتعالى عادت إليه هوى النفس بحب جمع المال والاستكثار منه فيسقط في آكل الربا ثانياً، فهو من باب تشبيه المعقول بالمحسوس.

وطبيعته الربا المحق، كما قال سبحانه: «يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا»(١٣)، لأنه يوجب البغضاء في المجتمع مما يورث الحرب، فتمحق كل الأرباح التي استفادها المرابون، كما أن طبيعته الزكاه النمو لأنها توجب التعاون والتعاون أصل في التقدم.

قال سبحانه: (وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِّيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ)(١٤).

وقد ذكرنا بعض ذلك في بحث الاقتصاد.

أما ما ورد في جملة من الروايات، مثل صحيح جميل، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام): «درهم ربا أعظم عند الله من سبعين زنيه كلها بذات محرم في بيت الله الحرام»(١٥).

ص: ١٥٥

١- سورة البقرة: الآية ٢٧٥ _ ٢٧٦

٢- سورة البقرة: الآية ٢٧٨ _ ٢٧٩

٣- سورة البقرة: الآية ٢٧٦

٤- سورة الروم: الآية ٣٩

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢٧ الباب ١ من الربا ح ١

أو صحيح هشام عنه (عليه السلام): «درهم ربا عند الله أشد من سبعين زنيه بذات محرم»^(١٢).

فالظاهر أن المراد بذلك التنفير، كما ورد من أن تارك الصلاة كقاتل سبعين نبياً وما أشبه ذلك، فهو من المبالغه في الكلام بقصد هدف مخصوص، ومن المعروف أن الكلام بنفسه لا يكون له صدق ولا كذب إذا كان هدفه غير ظاهره، فهو كما إذا قيل فلان كثير الرماد فانه لا يكون كذباً إذا لم يكن له رماد، وكما إذا قيل للاعمى البصير فانه لا يكون كذباً إذا قصد بذلك الكنايه عن نور قبله، إلى غير ذلك، والبحث في المقام طويل نكتفي منه بهذا القدر، وتفصيله في كتاب [الفقه] وغيره.

٤: الرجوع من بعض السور في الصلاة

٤: الرجوع من بعض السور في الصلاة

لا يجوز الرجوع من سورة الجحد والتوحيد إلى غيرهما في الصلاة، وكذلك الرجوع في أثناء سائر السور إذا بلغ حداً خاصاً كما ذكرنا تفصيل ذلك في باب القراءة.

ففي صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «ومن افتتح سورة ثم بدا له أن يرجع في سورة غيرها فلا بأس، إلا (قل هو الله أحد) ولا يرجع منها إلى غيرها، وكذلك (قل يا أيها الكافرون)»^(١٣).

وفي موثق عبيد بن زرارته، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الرجل يريد أن يقرأ السورة فيقرأ غيرها، قال: «له أن يرجع ما بينه وبين أن يقرأ ثلثيها»^(١٤).

إلى غيرهما من الروايات.

ص: ١٥٦

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢٧ الباب ١ من الرباح ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٥ الباب ٣٥ من القراءة ح ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٥ الباب ٣٦ من القراءة ح ٢

٥: الرجوع فى الصدقه والهبه

٥: الرجوع فى الصدقه والهبه

لا يجوز الرجوع فى الصدقه والهبه فى بعض الصور، كما ذكرنا تفصيله فى كتاب الهبات.

ففى صحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام): «ولا يرجع فى الصدقه إذا ابتغى وجه الله»، وقال: «الهبه يرجع فيها إن شاء، حيزت أو لم تحز إلا الذى رحم فإنه لا يرجع فيها» (١).

وفى روايه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام): سألته عن الصدقه تجعل لله مبتوته هل له أن يرجع فيها، قال: «إذا جعلها لله فهى للمساكين وابن السبيل فليس له أن يرجع فيها» (٢).

٦: إرجاع المؤمنات إلى الأزواج الكفار

٦: إرجاع المؤمنات إلى الأزواج الكفار

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ) (٣).

وقد تقدم البحث فى ذلك، وينبغى أن يكون الحكم كذلك بالنسبه إلى المؤمنه، ومن فى حكم الكافر كالناصبى ونحوه.

٧: الرشوه فى الحكم

٧: الرشوه فى الحكم

لا إشكال فى حرمه الرشوه فى الحكم، وقد قال سبحانه: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ

ص: ١٥٧

١- الوسائل: ج ١٣ ص ٣٣٤ الباب ٣ من أحكام الهبات ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٣٣٩ الباب ٥ من أحكام الهبات ح ٥

٣- سوره الممتحنه: الآية ١٠

بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ (١).

وفى روايه سماعه، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «السحت أنواع كثيره»، إلى أن قال: «وأما الرشوه فى الحكم فهو الكفر بالله العظيم» (٢).

وقد ورد أيضاً: «إن الراشى والمرتشى كلاهما فى النار».

ثم إن من الروايات يظهر أن كلاً من إعطاء الرشوه وأخذها حرام، سواء كانت لأجل إبطال حق أو إحقاق باطل، أما إذا كان شىء من حق إنسان فيعطيه إنسان آخر شيئاً لأجل التنازل عن حقه فالأمر لكليهما حلال، وإن سُمى فى العرف بالرشوه.

كما إذا كان مستأجراً لدار أو ساكناً فى غرفه من الموقوفه، كغرفه المدرسه أو الحسينيه أو ما أشبهه، فيعطيه الآخر شيئاً لأجل أن يخرج منها حتى يستأجرها هو من صاحبها أو يسكن هو فيها بإجازة المتولى مثلاً، إلى غير ذلك.

وإلى ذلك أشار الإمام الصادق (عليه الصلاة والسلام) فى صحيح محمد بن مسلم، قال: سألته عن الرجل يرشو الرجل الرشوه على أن يتحول من منزله فيسكنه، قال: «لا بأس» (٣).

كما أن إعطاء الرشوه حلال إذا توقفت حاجه الإنسان إلى الإعطاء، فلا يقضيها من ييده الحاجه إلا بالرشوه، كما يعطى الإنسان الرشوه للظالمين لأجل سفر أو إقامه أو عماره أو غير ذلك.

ص: ١٥٨

١- سورة البقره: الآية ١٨٨

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٢ الباب ٥ مما يكتسب به ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٠٧ الباب ٨٥ مما يكتسب به ح ٢

لا إشكال في حرمه الرده، سواء كان عن أصل من أصول الدين أو شأن من تلك الأصول، كإنكار الجنه أو النار أو الحساب أو ما أشبه ذلك، مما ذكر مفصلاً في الكتب الأصوليه.

٩: الرد على العلماء

٩: الرد على العلماء

لا يجوز الرد على المراجع الذين هو نواب الأئمه (عليهم الصلاه والسلام)، فالراد عليهم كالراد على الأئمه (عليهم السلام) وهو على حد الكفر بالله سبحانه وتعالى [\(١\)](#)، كما في النص.

١٠: الرضا بالحرام

٩: الرد على العلماء

قد قرر في بحث التجري أن الرضا بعمل إنسان لا يكون موجباً للحرمه على الراضى، كما أنه إذا رضى هو بنفسه بعد التوبه بمحرم أتاه سابقاً لم يكن ذلك يسلب عدالته، مثلاً رضى قلباً بكذب الكاذب أو ما أشبه ذلك بدون أن يظهره بقلم أو لسان أو إشارة.

نعم إذا كان الرضا بالحرام المرتبط بأصول الدين كان حراماً قطعاً، ويدل عليه متواتر الروايات:

مثل ما رواه السكونى، عن الصادق، عن أبيه، عن على (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من شهد أمراً فكرهه كان كمن غاب عنه، ومن غاب عن أمر فرضيه كان كمن شهد» [\(٢\)](#).

وما ورد في الزياره: «لعن الله أمه قتلتك، ولعن الله أمه ظلمتك، ولعن الله أمه

ص: ١٥٩

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٣ الباب ٢ من مقدمات العبادات ح ١٢

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٠٩ الباب ٥ من الأمر والنهى ح ٢

سمعت بذلك فرضيت به»^(١١).

وفى بعض الروايات ما مضمونه: إن جميع أمه صالح (عليه السلام) إنما أخذوا لأنهم بين فاعل للعقر وراض به^(١٢). وكذلك ورد بالنسبة إلى قوم نوح، حيث قال (عليه الصلاة والسلام): أما الباقون من قوم نوح فأغرقوا بتكذيبهم لنبي الله نوح (عليه السلام) وسائرهم أغرقوا برضاهم بتكذيب المكذبين^(١٣).

إلى غير ذلك من الروايات المتطرقه لهذا الباب والتي ذكرها الأصوليون فى بحث التجزى.

١١: إرضاع اللبن

١١: إرضاع اللبن

ذكر غير واحد من الفقهاء حرمه إرضاع اللبن فوق الحولين، لكننا ذكرنا فى كتاب الرضاع ضعف الدليل وأنه ليس بمحرم، كما أن بعض الفقهاء ذكروا حرمه عدم إرضاع اللبأ (على وزن غب) الطفل، لكننا ذكرنا أيضاً أنه لا دليل على ذلك.

١٢: الرغبة عن الدين

١٢: الرغبة عن الدين

لا- إشكال فى حرمه الرغبة عن الدين الصحيح، أما الرغبة عن الأديان الباطلة أو الأديان المنسوخة فلا إشكال فى وجوبها، قال سبحانه: «وَمَنْ يَزْغُبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ»^(١٤).

ص: ١٦٠

١- مفاتيح الجنان المعرب: ص ٤٢٩ زياره الإمام الحسين (عليه السلام) المطلقة

٢- المستدرک: ج ٢ ص ٣٦١ الباب ٤ من الأمر والنهى ح ٣

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٤١٠ الباب ٥ من الأمر والنهى ح ٥

٤- سورة البقرة: الآية ١٣٠

يحرم الرفث وهو الجماع، في الحج وفي عمره وفي الصوم الواجب وفي الاعتكاف وفي حالات خاصة كحيض المرأة أو نفاسها.

فقد قال سبحانه: «فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» (١).

إلى غير ذلك.

وقد تقدم الكلام حوله في مباحث (الفقه) كما أنه قد سبق في لفظ (الجماع) من هذا الكتاب ما يرتبط بذلك.

١٤: رفع الأصوات فوق صوت النبي (صلى الله عليه وآله)

١٤: رفع الأصوات فوق صوت النبي (صلى الله عليه وآله)

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ) (٢).

لا إشكال في الحرمة في زمان حياته (صلى الله عليه وآله)، وأما هل الحرمة باقية إلى الحال عند قبره المبارك، لا بعد في عدم، بل السيرة جاريه على رفع الأصوات هناك، كما أن حال الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) في حال حياتهم حال النبي (صلى الله عليه وآله) للملاك، أما بعد موتهم كالحال الحاضر فالظاهر عدم الحرمة للسيرة أيضاً.

وإذا فرض أنه التقى بعض الأوحدي بالإمام المهدي (صلوات الله عليه) كما نقل في أحوال المقدس الأردبيلي والسيد بحر العلوم وغيرهما من الكملين العظام لا يبعد أن يكون الحكم ثابتاً أيضاً.

١٥: الترغيب في الحرام

١٥: الترغيب في الحرام

الظاهر حرمة الترغيب في الحرام، وكذلك الترغيب في ترك الواجب، فإنه منكر من القول عند المشرع، وكفى به دليلاً على التحريم، لأن المراكز في

ص: ١٤١

١- سورة البقرة: الآية ١٩٧

٢- سورة الحجرات: الآية ٢

أذهان المتشرعه لا يكون إلا عن السيره.

ويؤيده صحيح حماد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الزور، قال: «منه قول الرجل للذي يغنى: أحسنت»^(١).

ولعل الملاك يستفاد منه بالنسبه إلى كل المحرمات، خصوصاً بالنسبه إلى المحرمات التي هي أشد من الغناء، كأن يقول للزاني: أحسنت.

ومنه يعلم أنه لا فرق في الترغيب سابقاً أو في التحسين لاحقاً.

١٦: الرقص

١٦: الرقص

ورد في روايه ضعيفه حرمة.

ففي مستدرک الوسائل في باب تحريم استعمال الملاهي بجميع أصنافها وبيعها وشرائها، عن غوالي اللثالي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنه نهى عن الضرب بالدف والرقص وعن اللعب كله وعن حضوره وعن الاستماع إليه، ولم يجز ضرب الدف إلا في الأملاك والدخول بشرط أن يكون في البكر ولا يدخل الرجال عليهن»^(٢)، لكن الظاهر أنه لا ينبغي الاستدلال بها لضعف السند.

نعم لو انطبق عليه عنوان محرم آخر كاللهو المحرم ونحوه حرم، ولذا استثنى بعض الفقهاء رقص كل من الزوجين للآخر، وكذلك الرقص في الأعراس ونحوها، فإن الغناء المحرم في نفسه إذا صار حلالاً بسبب العرس فالرقص الفاقد للدليل يكون حلالاً بطريق أولى، والمسألة بحاجة إلى تنقيح.

١٧: الرقي بما يحرم

١٧: الرقي بما يحرم

لا يجوز الرقي بما يحرم كما يفعله بعض الفسقه بالنسبه إلى التعاويذ يكتبونها

ص: ١٦٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٥ الباب ٩٩ مما يكتسب به ح ٢١

٢- المستدرک: ج ٢ ص ٤٥٨ الباب ٧٩ مما يكتسب به ح ١٤

مما فيه الشرك والكفر وما أشبه.

كما أنه إذا كانت الرقية محتمله لذلك حرم أيضاً حيث نوجب الفحص في الشبهات الموضوعية، وكذلك فيما إذا كانت مقرونة بالعلم الإجمالي، أما إذا لم تكن الرقية كذلك فلا وجه للحرمة.

ففى روايه عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن كثيراً من الرقى والتمايم من الإشراك»^(١).

وعن الصادق (عليه السلام): «إن كثيراً من التمايم شرك»^(٢).

وفى روايه ثالثة، قال (عليه السلام): «لا يدخل فى رقيته وعودته شيئاً لا يعرفه»^(٣).

والرقية كما ذكره اللغويون على وزن مديه: ما يكتب لصاحب الحمى والصرع وغيرهما كأنه يرقى بصاحبها عن المشكله التى وقع فيها.

وفى الآيه الكريمه: «وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ»^(٤).

كما أن العوده من الاستعاذه بمعنى الاستجاره لأجل الخلاص من الأرواح الشريره ونحوها، أو خلاص الله سبحانه وتعالى المؤمن صاحب المشكله عن مشكلته.

وفى صحيح على بن جعفر، عن أخيه الكاظم (عليه السلام)، قال: سألته عن المريض يكوى أو يسترقى، قال: «لا بأس إذا استرقى بما يعرفه»^(٥).

ومنه يعرف عدم الإشكال إطلاقاً فى كتابه آيات القرآن والروايات والأدعية الواردة، بل وفى الأدعية المخترعه، كما إذا كتب فى الرقيه: (اللهم اشف عبدك فلان) أو نحو ذلك.

١٨: الروغ

١٨: الروغ

ذكره بعضهم فى عداد المحرمات، والمراد منه المكر والخديعه، كما قال الشاعر:

ص: ١٦٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٧٨ الباب ٤١ من قراءه القرآن ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٧٨ الباب ٤١ من قراءه القرآن ح ٤

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٧٨ الباب ٤١ من قراءه القرآن ح ٢

٤- سوره القيامه: الآيه ٢٧

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٨٧٩ الباب ٤١ من قراءه القرآن ح ١٢

من طرف اللسان حلاوه

ويروغ عنك كما يروغ الثعلب

١٩: الركون إلى الظالمين

١٩: الركون إلى الظالمين

الظاهر في معنى الركون الاعتماد والاطمينان كما هو المنصرف منه، أما تفسيره بأدنى الميل كما ذكره بعض فهو محل تأمل.

وعلى أى حال، فالركون إلى الظالمين في الأمور الدينيه ونحوها محرم.

قال سبحانه: (وَلَا تَزْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ) (١١٢).

أما الركون والاعتماد عليهم في معاملته أو معاشره أو طب بالنسبه إلى الثقه منهم أو نحو ذلك فليس من المنهى عنه، لانصراف الآيه إلى ما ذكرناه، ولذا يركب المتدينون الطائرات مع العلم أن السائق للطائره كافر لا يصح الركون إليه في أمور الدين، إلى غير ذلك من أقسام الركون إلى أهل الخبره في الأمور الدنيويه.

٢٠: الارتماس للصائم والمحرم

٢٠: الارتماس للصائم والمحرم

يحرم الارتماس لهما، للروايات الكثيره في المقامين، وقد ذكرناهما في كتابي الصوم والحج.

٢١: رمى البريء

٢١: رمى البريء

إذا كانت المرأة فاحشه معروفه فرميها لا بأس به، وكذلك بالنسبه إلى الزاني ونحوه من المجاهرين بالمعصيه، وأما رمى الإنسان غير المجاهر فهو محرم وعليه التعزير.

قال سبحانه: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا

ص: ١٦٤

وَأِثْمًا مُبِينًا»(١).

وللاستثناء المذكور قال سبحانه، وقال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)(٢).

وقد ذكرنا المستثنى والمستثنى منه في كتاب اللعان.

ومن الواضح أن المحرم عنوانان: عنوان رمى المحصنات، وعنوان رمى البريء وإن كان في غير قضايا الجنس، فإن رميه كذب وافتراء وتوهين وإيذاء وإهانته وتحقير، وكلها محرم شرعاً كما ورد في متواتر الروايات، وقد ألمعنا إلى بعضها في السابق.

٢٢: رمى حمام الحرم

٢٢: رمى حمام الحرم

رمى حمام الحرم إيذاء له وتنفير ونحو ذلك، وكله محرم كما ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

وفي صحيح معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الصاعقه لا تصيب المؤمن»، فقال له رجل: فإننا قد رأينا فلاناً يصلى في المسجد الحرام فأصابته، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «كان يرمى حمام الحرم»(٣).

بل لا- يبعد أن يجري الملا-ك في رمى سائر الحيوانات المحرمه على المحرم، كرمى الغزال للمحرم ولو في خارج الحرم، أو للمحل في الحرم.

والمسألة بحاجه إلى التأمل، وإن كان الأقرب ما ذكرناه، ويؤيده قوله سبحانه: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»(٤)،

ص: ١٦٥

١- سورة النساء: الآية ١١٢

٢- سورة النور: الآية ٢٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٢ الباب ١٣ من كفارات الصيد ح ٣

٤- سورة آل عمران: الآية ٩٧

فإنه خلاف الأمن مثل الرمي والإخافه.

٢٣: الرهبانيه

٢٣: الرهبانيه

قال سبحانه: (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً، وَرَهَابِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ)(١).

الظاهر من الآيه المباركه أنهم ابتدعوا الرهبانيه فكتبها الله عليهم، ولا منافاه بين الأمرين، ويشبه ذلك سنن النبي (صلى الله عليه وآله) حيث إن النبي (صلى الله عليه وآله) قررها فقبلها الله سبحانه وتعالى وجعلها حكماً.

ويؤيده أن عيسى (عليه السلام) كان بنفسه من الرهبان يسبح في الأرض ولا يأوى إلا إلى الكهوف ونحوها، كما في الروايات والتواريخ.

وقد نسخت الرهبانيه في هذه الأمه بروايات متواتره من العامه والخاصه، وضعف السند بعدها لا يضر، بل النسخ في هذه الأمه من بديهيّات الدين، ولعل وجه كتابتها في تلك الأمم ونسخها في الإسلام انغراق العالم في الماديّات سابقاً، حيث إن الملوك كانوا يجعلون من أنفسهم آلهه ويفعلون ما شاؤوا من الشهوات والانتهاكات مما يقتدى بهم الناس في ذلك أيضاً، وقد ثبت ذلك في التواريخ، ومن المعلوم أن الناس على دين ملوكهم، فأوجب ذلك كتابه الرهبانيه حتى يكون هناك قطبان للدنيا وللآخره، ويكون الناس يعتدلون بسبب الأسره بالرهبان، بخلاف الحال في هذه الأمه حيث عدلهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأمر من الله تعالى بأن جعلهم أمه وسطاً كما في القرآن الحكيم(٢)، فلا حاجه إلى تلك الرهبنيه.

ص: ١٦٦

١- سورة الحديد: الآيه ٢٧

٢- سورة البقره: الآيه ١٤٣

وعلى أى حال، الروايات فى ذم الرهبانيه وعدمها فى هذه الأمه الظاهره فى الحرمه كثيره.

ففى صحيح على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل المسلم هل يصلح له أن يسيح فى الأرض أو يترهب فى بيت لا يخرج عنه، قال: «لا»^(١).

وفى روايه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ليس فى أمتى رهبانيه ولا سياحه ولا زم، يعنى سكوت»^(٢).

وفى روايه عثمان بن مظعون، أنه قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله): إني أردت أن أترهب، قال له الرسول (صلى الله عليه وآله): «لا تفعل يا عثمان، فإن ترهب أمتى القعود فى المساجد وانتظار الصلاه بعد الصلاه»^(٣).

وفى روايه السكوني، عن الصادق (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الاتكاء فى المسجد رهبانيه العرب»^(٤).

والمراد بالعرب المسلمون، كما يجد الإنسان مثل هذا الإطلاق فى بعض الروايات الأخر، حيث إن دينهم بلغه العرب، إلى غيرها من الروايات الموجوده فى هذا الباب.

نعم يمكن أن يقال بأن السياحه للاطلاع على معالم الأرض لا كسياحه الرهبان فى القفار والصحارى، ليست مشموله لهذه الروايات.

ص: ١٦٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤٩ الباب ١ من آداب السفر ح ٧

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤٩ الباب ١ من آداب السفر ح ٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٨٥ الباب ٢ من المواقيت ح ٧

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٩ الباب ٢٩ من أحكام المساجد ح ١

لاشك في حرمه الرياء في العباده وأنه مبطل لها، قال سبحانه: (وَالَّذِينَ يُتَفَقَّوْنَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ) (١).

وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْمَأْذَىٰ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ) (٢).

وقال تعالى: (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاؤُونَ النَّاسَ) (٣).

والروايات في ذلك متواتره، ففي صحيح هارون بن مسلم، عن مسعده بن زياد، عن الصادق والباقر (عليهما السلام): «إنه قيل
لرسول الله (صلى الله عليه وآله): فيم النجاه غداً، فقال: إنما النجاه في أن لا تخادعوا الله فيخدعكم، فإنه من يخادع الله يخدعه
ويخلع منه الإيمان ونفسه تخذع لو تشعر، فقليل له: وكيف يخادع الله، قال: يعمل بما أمره الله ثم يريد به غيره، فاتقوا الله واجتنبوا
الرياء فإنه شرك بالله، والمرائي يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء: يا كافر يا فاجر يا غادر يا خاسر، ذهب عملك وبطل أجرك ولا
خلاق لك اليوم فالتمس أجرك ممن كنت تعمل له» (٤).

إلى غيرها من الروايات التي ذكرنا جملته منها في كتاب (الفضليه الإسلاميه) وغيرها، وقد ألمعنا إلى ذلك في الشرح في الرياء
في الصلاة.

ص: ١٤٨

١- سورة النساء: الآية ٣٨

٢- سورة البقرة: الآية ٢٦٤

٣- سورة النساء: الآية ١٤٢

٤- المستدرک: ج ١ ص ١١ الباب ١١ من مقدمه العبادات ح ٥

الظاهر كراهه رطانه الأعاجم فى المساجد لا الحرمه، لأن الدليل لا يكفى لإفادتها.

ففى الوسائل بإسناده عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن رطانه الأعاجم فى المساجد» (١).

يقال رطن رطانه بالفتح والكسر فى المصدر، ورطانه مرطنه أى كلمه بالأعجميه، وتراطن القوم وتراطنوا فيما بينهم تكلموا بالأعجميه، ولعل النهى كان مختصاً بزمان خاص لوجه مخصوص، وإلا فالسيره المستمره منذ زمن الأئمه الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام) على التكلم فى المساجد بغير العربيه.

والمراد بالأعجمى فى المقام غير العربى، ولعله (صلى الله عليه وآله) أراد بذلك أن لا يقع سوء التفاهم بين المسلمين، فيزعم العربى أن الفارسى يسبه ونحو ذلك، كما حدث مثل ذلك حين قالت بعض النساء من أسارى فارس: (سياه باد روى هرمز) أى ليسود وجه هرمز، فزعم عمر أنها تسبه وأراد بها سوءاً حتى أنقذها على (عليه الصلاه والسلام).

ص: ١٦٩

١: المزابه

حرف الزاء

١: المزابه

يحرم المحاقله والمزابه، وهما عباره عن أن يشتري حمل النخل بالتمر والزرع بالحنطه.

ففى موثق عبد الرحمن، عن الصادق (عليه السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن المحاقله والمزابه» (١).

والظاهر أن المراد بالنهى بطلان معامله، فالتحريم وضعى لا تكليفى، كما ذكره فى باب النواهى والأوامر فى باب المعاملات، حيث إنها تدل على الوضع غالباً إلا ما خرج بدليل، وقد ذكر تفصيل ذلك فى كتاب البيع.

٢: الزكاه على الساده

٢: الزكاه على الساده

تحرم الزكاه من غير الساده على الساده إلا فى صوره الاضطرار، كما ذكرنا تفصيله فى كتاب الزكاه.

قال الصادق (عليه الصلاه والسلام) فى صحيح العيص، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

ص: ١٧٠

«يا بنى عبد المطلب» _ وفى بعض النسخ: (هاشم) بدل (مطلب) _ «إن الصدقه لا تحل لى ولا لكم».

وفى صحيح زراره ومحمد بن مسلم وأبى بصير، عن الباقرين (عليهما السلام)، قالاً: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الصدقه أوساخ أيدى الناس، وإن الله قد حرم على منها ومن غيرها ما قد حرمه، وإن الصدقه لا تحل لبنى عبد المطلب» (١).

ثم الظاهر أن المراد بالأوساخ أنها أوساخ للملاك الذين هى بأيديهم لا للطوائف الثمان، فهى مثل أن مال اليتيم نار أى لا كله لا لليتيم، قال سبحانه: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا» (٢)، وإنما لم يطلق مثل ذلك على الخمس مع أنه مثله كذلك، لأن الآية لم يرد بتطهيرهم عن الخمس كما ورد فى الزكاه، حيث قال سبحانه: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ» (٣)، حتى يفسره الرسول والأئمة (عليهم الصلاه والسلام) بالأوساخ فهو من باب السالبه بانتفاء الموضوع.

ثم لا يبعد أن تكون الصدقه المندوبه محرمه على أهل البيت (عليهم الصلاه والسلام) وأن (أهل البيت) يشمل فى ذلك حتى أطفالهم، ولذا قالت أخت الحسين (عليهما الصلاه والسلام) فى الكوفه: «إن الصدقه محرمه علينا أهل البيت»، وهى تناول التمر والجوز عن أيدى الأطفال وترمى بها (٤)، أو أنها أرادت الإلماع إلى الحكم لإفاده أهل الكوفه أنهم أهل البيت (عليهم السلام)، أو أن مرادها التمر، بأن يقال إن عادة أهل الكوفه كان تخزين التمر للصدقه فى بيوتهم ثم إعطاءها شيئاً فشيئاً للفقراء، فالمراد التمر

ص: ١٧١

١- الوسائل: ج ٦ ص ١٨٦ الباب ٢٩ من المستحقين ح ١

٢- سورة النساء: الآية ١٠

٣- سورة التوبه: الآية ١٠٣

٤- الوسائل: ج ٦ ص ١٨٦ الباب ٢٩ من المستحقين ح ٢

وحده لا يجوز. والمسألة بحاجة إلى التأمل سنداً ودلالة، وقد أردنا الإلماع إلى ذلك في الجمله، وإلا فالتفصيل في محله.

وعلى أى حال، فالظاهر أن الصدقه المندوبه محلله لأهل البيت (عليهم السلام) وإنما هي الصدقه الواجبه، وهل تشمل الزكاه الفطره، احتمالان.

٣: تزكيه النفس

٣: تزكيه النفس

قال سبحانه: «فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى» (١١).

وهل هي محرمه كما يحتمل لظاهر النهي، أو للإرشاد بأن الإنسان لا يذكر مدائح نفسه بالقول، وإن كان اللازم عليه التزكيه بالعمل، وقد قال سبحانه: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (٢)، احتمالان.

وفى صحيح جميل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: «فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى» (٣)، قال: «قول الإنسان صليت البارحه وصمت أمس ونحو هذا، إن قوماً كانوا يصبحون فيقولون: صلينا البارحه وصمنا أمس، فقال على (عليه السلام): لكنى أنام الليل والنهار، ولو أجد شيئاً بينهما لنمته» (٤).

ولا- يبعد أن يكون الأمر للإرشاد، لأنه المتلقى عند المتشرعه من مثل الآيه المباركه والروايه، خصوصاً وذلك متعارف بين المتشرعه من غير نكير، بل صحيح جميل السابق دليل عليه، حيث إن الإمام (عليه الصلاه والسلام) لم ينههم عن المنكر، ولو كان النهي للتحريم لوجب إنكاره، لأنه يكون حينئذ مثل قول الرجل بحضوره (عليه الصلاه

ص: ١٧٢

١- سورة النجم: الآيه ٣٢

٢- سورة الشمس: الآيه ٩

٣- البحار: ج ٤٥ ص ١١٤

٤- البرهان: ج ٤ ص ٢٥٤ ح ١٠

والسلام) إني شربت الخمر البارحة أو ما أشبه ذلك.

٤: الزنا

٤: الزنا

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ) (١).

وقال سبحانه: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (٢).

وقال تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) (٣).

وهو من الكبائر بضروره المتشرعه، بالإضافة إلى بعض الروايات الداله عليه، وهو يشمل كلا المأتين، بالإنزال وبدونه.

٥: التزويج للمُحرم والمُحرمة

٥: التزويج للمُحرم والمُحرمة

يحرم التزويج لكل من المحرم والمحرمة وإن كان الطرف الآخر حلالاً، بلا إشكال ولا خلاف، وقد ذكرنا تفصيل المسألة في كتاب الحج.

ففى صحيح ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «ليس للمحرم أن يتزوج ولا- يزوج، وإن تزوج أو زوج محلاً- فتزويجه باطل» (٤).

والحكم تكليفى أيضاً على الظاهر.

٦: زخرفه المساجد ونقشها

٦: زخرفه المساجد ونقشها

هل تحرم زخرفه المساجد ونقشها كما ذهب إليه غير واحد أم لا، احتمالان،

ص: ١٧٣

١- سورة الممتحنه: الآية ١٢

٢- سورة النور: الآية ٢

٣- سورة الإسراء: الآية ٣٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ الباب ١٤ من تروك الإحرام ح ١

وإن كان يؤيد العدم أن باب الكعبه كان من الذهب في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلى والحسن والحسين وسائر الأئمة الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام) ولم ينكر ذلك أى واحد منهم، بل في قصه نهى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لعمر من صرفه في المسلمين دليل على جوازه، بل رجحانه، والذي يؤيده جريان العاده بين المسلمين من القديم في زخرفه المساجد بالذهب وغيره، والأضرحة المطهره من المساجد، كما ذكرنا ذلك في كتاب الطهاره.

٧: تزويق البيوت

٧: تزويق البيوت

هل يحرم تزويق البيوت بالتمثيل وما أشبهه، أو يكره، الظاهر الكراهه، وقد ذكرنا البحث في ذلك في كتاب المتاجر عند لفظ (التصوير).

وعلى أى حال، ففي موثقه أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أتانى جبرئيل قال: يا محمد إن ربك يقرؤك السلام وينهى عن تزويق البيوت»، قال أبو بصير: فقلت: وما تزويق البيوت، فقال: «تصاوير التماثيل» (١١).

ولعل التحريم إنما هو بالنسبه إلى عباد الأصنام ومن أشبههم، وإن كانت الكراهه لأجل التشبه بالنسبه إلى غيرهم.

وتفصيل الكلام في كتاب المكاسب.

٨: إزاله البكاره باليد لغير الزوج

٨: إزاله البكاره باليد لغير الزوج

لا إشكال في حرمه إزاله البكاره باليد ونحوها لغير الزوج إذا لم ترض نفس البكر.

أما إذا رضيت بيد امرأه مثلاً لا تنظر إلى الموضع فلا دليل على الحرمة، لأنها من الضرر القليل، كجرح الإنسان قليلاً، كما ذكرنا ذلك في بحث الضرر، فتأمل.

ص: ١٧٤

وكذلك لا إشكال في إزاله البكاره للزوج.

وعلى أى حال، ففي صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، فى امرأه افتضت جاريته ببيدها، قال: «عليها مهرها وتجلد ثمانين»^(١).

وفى صحيح معاويه، عنه (عليه السلام) فى حديث: «إن امرأه دعت نسوه فأمسكن صبيه يتيمه بعد ما رمتها بالزنا وأخذت عذرتها بإصبعها، فقصى أمير المؤمنين (عليه السلام) أن تضرب المرأة حد القاذف، وألزمهن جميعاً العقر وجعل عقرها أربعمائه درهم»^(٢).

إلى غيرهما من الروايات المذكوره فى باب الحدود، ولا دليل فى جلد الثمانين على الحرمة الذاتية حتى مع رضاها، لأن ذلك مثل جرح الغير ولو جرحاً جائزاً لنفسه بنفسه، ومثل حلق رأس الغير حيث إنه محرم ويجلد فاعله، إلى غيرها.

وهل للزوج الإفضاء باليد إذا لم ترض هى، يمكن القول بكل من الجواز والمنع، كما يمكن التفصيل بأنه إن لم يقدر الزوج على الإفضاء بآلته وأراد بالإزاله بيده فتح الطريق جاز، وإلا لم يجز.

٩: إزاله الشعر للمُحرم

٩: إزاله الشعر للمُحرم

قد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب الحج.

ففى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام) فى حرمة ذلك قال: «إلا أن لا يجد بداً فليحتجم، ولا يحلق مكان المحاجم»^(٣).

وفى صحيح معاويه، عنه (عليه الصلاه والسلام)، عن المحرم كيف يحك رأسه،

ص: ١٧٥

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٣٨ الباب ٣ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٣٨ الباب ٣ ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٣ الباب ٦٢ من تروك الإحرام ح ١

قال: «بأظافيره ما لم يدم أو يقطع الشعر»^(١١).

وفى صحيح آخر له، عنه (عليه الصلاة والسلام): «لا يأخذ المحرم من شعر الحلال»^(١٢).

ومنه يفهم أنه لا يجوز له الأخذ من شعر المحرم بطريق أولى، لكن الظاهر استثناء ذلك بالنسبة إلى منى، فيجوز للمحرم حلق رأس المحرم الآخر، فإن الأدلة منصرفه عن مثله، وتفصيل الكلام فى كتاب الحج.

١٠: تزيين المحرم

١٠: تزيين المحرم

الظاهر حرمة تزيين المحرم بالذهب وبغيره، رجلاً كان أو امرأة إلا ما خرج بالدليل، وتفصيل الكلام فى كتاب الحج.

١١: تزيين المتوفى عنها زوجها

١١: تزيين المتوفى عنها زوجها

يحرم على المرأة إذا توفى زوجها التزيين بما ينافى الحداد الواجب عليها، كما ذكرنا تفصيل ذلك فى باب العده.

ففى موثقه ابن أبى يعفور، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام) قال: سألته عن المتوفى عنها زوجها، قال: «لا تكتحل لزينه، ولا تطيب، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، ولا تبيت عن بيت زوجها، وتقضى الحقوق، وتمتشط بغسله، وتحج وإن كانت فى عدتها»^(١٣).

وتفصيل الكلام فى ذلك هناك.

ص: ١٧٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٧ الباب ٧١ من تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٥ الباب ٦٣ من تروك الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ١٥ ص ٤٥٠ الباب ٢٩ من العدد ح ٢

١٢: الزندقه

١٢: الزندقه

الظاهر أن الزندقه بنفسها ليست من المواضيع المحرمه شرعاً، وإنما هي موضوع لجملة من إنكار أصول الدين أو فروعه.

وأصله نسبه إلى (زندك) وهو كتاب المجوس الذي هو (زند وپازند)، ثم عرب بالقاف.

وفى بعض الروايات فى كتاب الحدود ما يرتبط به.

ولا يخفى أن ما نجده فى غالب التواريخ من نسبه الخلفاء وأتباعهم بعض الناس إلى الزندقه مكذوب على أولئك الناس، فإن من عادة السلاطين المستبدين نسبه من ينتقدهم ولو بالحق إلى الكفر ونحو ذلك لتشويه سمعتهم عند العامة حتى إذا عاقبوا لم ينتقدهم العامة.

١٣: الزور

١٣: الزور

قال سبحانه: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) (١).

والظاهر أنه ليس عنواناً جديداً، بل كل قول محرم من غناء أو كذب أو ما أشبه من قول الزور، كما ورد بذلك جملة من الروايات التى ذكرنا بعضها فى بحث الغناء.

١٤: الزماره

١٤: الزماره

هى القصبه التى يزمر بها، يقال: زمر زمراً وزميراً، وزمر غنى بالنفخ فى القصب ونحوه.

ولا- يخفى أن آله الغناء وهى الزماره محرمه من باب أنه آله اللهو على ما ذكر فى مبحثه، كما أن التزمير بمعنى التغنى محرم أيضاً كما ذكر فى بحث الغناء.

ص: ١٧٧

قال سبحانه: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْنٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ، رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) (١١).

الزينغ عبارته عن الانحراف، وهو محرم إذا أظهره الزائغ، أما إذا لم يظهره فإن كان في أصول الدين كان محرماً ووجب على صاحبه إزالته بالأدلة ونحوها، وإذا كان في فروع الدين كان من التجري على ما ذكرناه في (الأصول)، وقلنا هناك إنه من قبح السريره لا أنه محرم.

ذكره بعضهم في عداد المحرمات، وهو عبارته عن الرقص الشديد، يقال: زفن زفنًا أي رقص واندفع في رقصه اندفاعاً شديداً وضرب برجله كما تفعله الراقصات، وقد تقدم أن الرقص بنفسه لا دليل على حرمة إذا لم يكن هنالك ما يشوبه من المحرمات.

١: السؤال عن أشياء

حرف السين

١: السؤال عن أشياء

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ) (١٧).

الظاهر من السؤال هو الأسئلة التي توجب الريب والكفر كما يظهر من آخر الآية.

والحكم لا يخص زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، بل هو جارٍ إلى هذا اليوم، ويكون التحريم مقدماً لا نفسياً، أما السؤال عن أشياء إذا بدت للإنسان أساءته فليس ذلك بمحرم، لأن كثيراً من الأسئلة الشرعية توجب إساءة الإنسان، كما إذا سأل عن الزوجه التي هي أخت ملوطه، أو سأل عن قضاء صلواته وصيامه التي أفسدها بسبب عدم علمه ببعض الأجزاء والشرائط، إلى غير ذلك.

والظاهر أن المراد من الآية هو الذي ذكر في ذيلها.

٢: السؤال بالكف من غير حجه

٢: السؤال بالكف من غير حجه

الظاهر أن السؤال من غير حجه، على تفصيل ذكرناه فيما سبق، إذا كان العطاء

ص: ١٧٩

برضى من المعطى لم يكن فيه حرمه، أما إذا لم يكن برضاه ولو رضى ارتكازياً بأن ظن المتكفف فقيراً فأعطاه بينما هو ليس بفقير، كان ذلك حراماً.

وهناك روايات متعددة فى هذا الباب، نعم الظاهر الكراهه لمطلق السؤال، فاللزام على الإنسان أن يتعود عدم السؤال عن أحد شيئاً، وإنما يقوم هو بنفسه بحاجاته مهما تمكن.

ففى صحيحه أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «جاءت فخذ من الأنصار إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسلموا عليه، فرد عليهم السلام، فقالوا: يا رسول الله إن لنا إليك حاجة، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): هاتوا حاجتكم، قالوا: فإنها حاجة عظيمه، فقال: هاتوها ما هى، قالوا: تضمن لنا على ربك الجنة، قال: فنكس رسول الله (صلى الله عليه وآله) رأسه ثم نكت فى الأرض ثم رفع رأسه فقال: أفعل ذلك بكم على أن لا تسألوا أحداً شيئاً. قال: فعملوا بما قال (صلى الله عليه وآله) حتى أن الرجل منهم يكون فى السفر فيسقط سوطه فيكره أن يقول لإنسان ناولنيه فراراً من المسأله وينزل فيأخذه، ويكون على المائده ويكون بعض جلسائه أقرب إلى الماء منه فلا يقول ناولنى حتى يقوم فيشرب» (١١).

والظاهر أن تنكيس رسول الله (صلى الله عليه وآله) رأسه إنما كان انتظاراً لنزول الوحي، كما هو وارد فى جملة من الروايات.

٣: السؤال بوجه الله

٣: السؤال بوجه الله

إذا اعتقد الإنسان تجسم الله سبحانه وتعالى فسأل بوجه الله سبحانه كان السؤال حراماً ظاهراً.

لما رواه ابن أبى يعفور، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: جاء رجل إلى

ص: ١٨٠

النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: يا رسول الله إني سألت رجلاً- بوجه الله فضربني خمسه أسواط، فضربه النبي (صلى الله عليه وآله) خمسه أسواط أخرى، قال: «سل بوجهك اللئيم»^(١).

والظاهر أنه كان من العالم العامد ونحوه كالمقصر، وإلا فالجاهل القاصر يرشد لا أنه يؤدب.

٤: السب

٤: السب

يحرم سب المسلم بلا إشكال ولا خلاف، إلا إذا كان لمقابله بالمثل في الحد الجائر في الشريعة، لا أنه إذا قيل له أنت ولد الزنا، أن يقول له أنت ولد الزنا، لأنه تعد إلى الغير، وليس من الاعتداء بالمثل.

ففي موثق أبي بصير، عن الباقر (عليه الصلاة والسلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر، وأكل لحمه معصية، وحرمة ماله كحرمة دمه»^(٢).

والظاهر أن المراد بأكل لحمه الاغتيا ب.

وفي صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل سب رجلاً بغير قذف يعرض به هل يجلد، قال: «عليه تعزير»^(٣).

وتفصيل الكلام في ذلك في الحدود.

٥: التسبب إلى الحرام

٥: التسبب إلى الحرام

لا إشكال في حرمه بعض أقسام التسبب إلى المعصية، مثل أن يعطى بيد

ص: ١٨١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٧٧ الباب ٢ من بقيه الحدود ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٠ الباب ١٥٨ من العشرة ح ٣

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٥٢ الباب ١٩ من حد القذف ح ١

غيره السيف فيقتل الآخذ به إنساناً، أو يأتي بامرأه إلى الغير فيزني بها، أو يعطيه مال غيره فيحرقه بما لو لم يفعل السبب لم يفعل الفاعل المعصية.

من غير فرق بين أن يعلم الفاعل أنه حرام أو لا، بل أو يزعم أنه واجب مثلاً، كما إذا زعم القاتل أنه واجب القتل.

كما لا إشكال في عدم حرمة بعض أقسام التسييب، كما إذا طلق زوجته وهو يعلم أنها بدون العده تتزوج ما لو لم يطلق لم تفعل المرأة ذلك، وبعض البحث مرتبط بمقدمه الحرام، كما أنه مرتبط بدفع المنكر والحيلولة دون وقوعه.

والروايات وردت في القسمين:

ففي صحيح معاوية الوارد في بيع الزيت المتنجس، حيث قال (عليه السلام): «بئنه لمن اشتراه ليستصبح به»^(١).

وفى صحيح أبي نصر، قال: سألت أبا عبد الله (عليه الصلاة والسلام) إلى أن قال: فقال: «لو باع ثمرته ممن يعلم أنه يجعله حراماً لم يكن بذلك بأس»^(٢).

وفى صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن بيع عصير العنب ممن يجعله حراماً، فقال: «لا بأس به، تبيعه حلالاً لي يجعله حراماً فأبعده الله وأسحقه»^(٣).

وتفصيل الكلام في المسألة في المكاسب.

٦: السبق بغير الوجه الشرعي

٦: السبق بغير الوجه الشرعي

لا إشكال في حرمة بعض أقسام السبق، ففي صحيح ابن أبي عمير، عن حفص، عن الصادق (عليه السلام): «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل، يعني النضال»^(٤).

وقد ذكرنا

ص: ١٨٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ مما يكتسب به ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٩ الباب ٥٩ مما يكتسب به ح ١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٩ الباب ٥٩ مما يكتسب به ح ٤

٤- الوسائل: ج ١٣ ص ٣٤٨ الباب ٣ من السبق ح ١

تفصيل ذلك في كتاب السبق والرمايه.

٧: السجود لغير الله سبحانه وتعالى

٦: السبق بغير الوجه الشرعى

قال سبحانه: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) (١).

وقال سبحانه: (وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ) (٢).

والروايات على حرمة السجود لغير الله سبحانه وتعالى متواتره، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في الشرح فلا داعى إلى تكراره.

٨: السحر

٨: السحر

لا- إشكال فى حرمة السحر بجميع أقسامه، سواء ضرر أو نفع، وسواء كان بالوسيله المحرمه أو بالوسيله المحلله، وسواء كان المسحور مؤمناً أو كافراً، أما فى سحر الكافر المباح الدم كالمحارب لقتله ففيه احتمالان.

وعلى كل حال، فى صحيح السيد عبد العظيم (رحمه الله) عن الجواد، عن الرضا، عن الكاظم، عن الصادق (صلوات الله عليهم أجمعين) فى حديث عد الكبائر قال: «والسحر لأن الله عز وجل يقول: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ» (٣)».

وفى روايه السكونى، عن الصادق، عن أبيه (عليهما السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ساحر المسلمين يقتل، وساحر الكفار لا يقتل»، قيل: يا رسول الله لم لا يقتل ساحر

ص: ١٨٣

١- سورة الجن: الآية ١٨

٢- سورة فصلت: الآية ٣٧

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٢٥٢ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٢

الكفار، قال: «لأن الشرك أعظم من السحر، لأن السحر والشرك مقرونان»^(١١).

وفى موثق إسحاق: إن علياً (عليه الصلاة والسلام) كان يقول: «من تعلم شيئاً من السحر كان آخر عهده بربه، وحده القتل إلا أن يتوب»^(١٢).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى المكاسب.

٩: السحاق والمساحقه

٨: السحر

السحق عبارته عن فعل إحدى المرأتين ذلك بالأخرى، ولو كانت الثانية فى حاله النوم أو السكر أو الجنون أو ما أشبه ذلك، والمساحقه فعلها من الطرفين، وعلى كل حال فهو محرم بلا إشكال ولا خلاف.

ففى صحيح ابن أبى عمير وحفص، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، إنه دخلت عليه نسوة فسأله امرأته منهن عن السحق، فقال: «حدها حد الزانى»، فقالت امرأته: ما ذكر الله ذلك فى القرآن، فقال: «بلى هن أصحاب الرس»^(١٣).

وفى صحيح جميل، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: دخلت امرأته مع مولاتها على أبى عبد الله (عليه السلام) فقالت: ما تقول فى اللواتى، فقال: «هن فى النار، إذا كان يوم القيامة أتى بهن فألبسن جلاباً من نار وخفين من نار وقناعين من نار وأدخل فى أجوافهن وفروجهن أعمده من نار وقذف بهن فى النار»، قالت: فليس هذا فى كتاب الله، قال: «بلى»، قالت: أين، قال: «قوله: وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ»^(١٤)،^(١٥).

ص: ١٨٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٠٦ الباب ٢٥ مما يكتسب به ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٠٦ الباب ٢٥ مما يكتسب به ح ٧

٣- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٦٢ الباب ٢٤ من النكاح المحرم ح ٨

٤- سورة الفرقان: الآية ٣٨

٥- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٦٢ الباب ٢٤ من النكاح المحرم ح ١١

وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحدود.

١٠: السخريه

١٠: السخريه

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (١١).

والسخريه قد تكون بالقول وقد تكون بالفعل وقد تكون بالكتابة، كما أن السخريه إنما تحرم إذا كان الطرف محفوظ العرض، وإلا ففي الكافر الحربى لا يحرم السخريه منه.

١١: إسقاط الخالق برضى المخلوق

١١: إسقاط الخالق برضى المخلوق

لا إشكال في حرمه إسقاط الخالق مطلقاً، أما إسقاط الخالق برضى المخلوق فهو أسوأ، لأنه رجح مخلوقاً ضعيفاً على الخالق العظيم، وفي جملة من الروايات النهى عن ذلك بصوره خاصه:

فعن أبى الصباح الكناني، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله): «لا تسخطوا الله برضى أحد من خلقه، ولا تتقربوا إلى أحد من الخلق بالتباعد من الله عز وجل، فإن الله ليس بينه وبين أحد من الخلق شيء يعطيه به خيراً ويصرف به عنه سوءاً إلا بطاعته وابتغاء مرضاته، إن طاعه الله نجاح كل شيء يبتغى، ونجاه من كل شر يتقى» (٢).

وفى قصه على بن الحسين (عليهما الصلاه والسلام) فى المسجد فى الشام، إنه قال

ص: ١٨٥

١- سورة الحجرات: الآية ١١

٢- المستدرک: ج ٢ ص ٣٦٤ الباب ١٠ من الأمر ح ٢

للخطيب الذى أصعده يزيد على المنبر فأكثر الوقيعه فى على والحسين (عليهم السلام) قال: «ويلك أيها الخاطب اشتريت مرضاه المخلوق بسخط الخالق فتبوا مقعدك من النار»^(١).

وعن على (عليه الصلاه والسلام): «ما أعظم وزر من طلب رضى المخلوقين بسخط الخالق»^(٢).

١٢: سد باب الاجتهاد

١٢: سد باب الاجتهاد

يحرم على الحاكم أو غيره من المتنفذين سد باب الاجتهاد فى الأحكام الشرعيه، فإن الشارع إنما جعل الأحكام لأجل اتباع الناس حسب اجتهاداتهم، فسد هذا الباب خلاف المأمور به، وهو نوع من الأمر بالمنكر، وقد تقدم بعض الأحاديث الداله على أن عليهم (عليهم الصلاه والسلام) الأصول وعلينا الفروع^(٣).

والسنه إنما سدوا باب الاجتهاد لأنهم رأوا بلوغ السيل الزبى فى فعل كل أحد ما يريد من المحرمات والمآثم والمناكير ثم ينسبه إلى أنه مجتهد فله أن يفعل ذلك، وبهذا اعتذروا عن فعل معاويه وغيره من الذين فعلوا ما فعلوا فى الدين، ولذا قال السيد الطباطبائى (رحمه الله):

ثم رأيتم بلغ السيل الزبى

جعلتم التقليد فيه مذهبا

قلدتم النعمان أو محمداً

أو مالك بن أنس أو أحمدا

فهل أتى الذكر به أو أوصى

به النبى أو وجدتكم نصا

ص: ١٨٦

١- المستدرک: ج ٢ ص ٣٦٤ الباب ١٠ من الأمر ح ٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٣٦٤ الباب ١٠ من الأمر ح ١٠

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٤١ الباب ٦ من صفات القاضى ح ٥١

١٣: السفاح

١٣: السفاح

السفاح عبارته عن إراقه الماء بالحرام، سواء كان بالزنا أو اللواط أو السحق أو الاستمنا، سواء من الرجل أو من المرأة، وذلك محرم، وإذا قوبل بالزنا أريد به غير الزنا، فليس هو محرماً جديداً غير تلك المحرمات.

١٤: السفور

١٤: السفور

يحرم السفور، لوجوب الحجاب، وقد تقدم الدليل على وجوبه.

١٥: السعى بالفساد

١٥: السعى بالفساد

لا شك في حرمة، والظاهر أنه حرام بنفسه وإن لم يفعل الحرام الذي قصده بسعيه في ذلك.

قال سبحانه: (وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُخَضَّرُونَ) (١).

وقال سبحانه: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٢).

إلى غيرهما من الآيات والروايات الظاهرة فيما ذكرناه.

١٦: السعاه

١٦: السعاه

لا إشكال في حرمة السعاه إلى الظالم، سواء تمكن الظالم من المظلوم أو لا،

ص: ١٨٧

١- سورة سبأ: الآية ٣٨

٢- سورة المائدة: الآية ٣٣

أما السعاهيه إلى الظالم على من يستحق العقوبه حيث لا عادل لأجل الوقوف دون ظلمه، كمن يؤذى الناس فى الحكومات الباطله فيسعى الإنسان إلى الحكومه لإيقافه عند حده فى عدم الظلم على الناس أو ما أشبه ذلك، فليس ذلك من السعاهيه المحرمه بل لازم شرعاً.

وقد ذكرنا فى بعض مباحث (الفقه) أن مراجعه الظالم فى أمثال ذلك بين واجب ونحوه.

والسعاهيه إلى العادل حيث يصيب المظلوم أذى، لأنه يغفل فيجرى عليه حداً أو ما أشبه ذلك، الظاهر حرمة أيضاً لو حده الملاك.

أما إذا كان السعى على من يستحق العقاب فليس من السعاهيه المحرمه، فبعض الروايات الداله على حرمة السعاهيه يلزم تقييدها بما ذكرناه.

وفى موثق مسعده بن زياد، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم الصلاه والسلام): إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «إن أشر الناس يوم القيامة المثلث»، قيل: يا رسول الله وما المثلث، قال: «الرجل يسعى بأخيه إلى إمامه فيقتله، فيهلك نفسه وأخاه وإمامه»^(١).

والروايه وان كانت خاصه بالقتل إلا أن ملاكه وبعض الأدله العامه شاملان لكل أذيه من الظالم على المظلوم، عرضاً أو ملاً أو عضواً، أو ما أشبه ذلك.

أما قوله سبحانه: «انْطَلِقُوا إِلَى ظُلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ»^(٢)، فلا يستبعد أن يراد به المنافق، لأنه كان تاره مع المؤمن، وأخرى مع الكافر، وثالثه مع جماعته المنافقين.

١٧: سخره المسلم بدون رضاه

١٧: سخره المسلم بدون رضاه

لا إشكال فى جواز تسخير المسلم للعمل برضاه حسب الموازين الشرعيه فى

ص: ١٨٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٩ الباب ٢ من القصاص ح ٥

٢- سوره المرسلات: الآيه ٣٠

قال سبحانه: (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) (١١).

أما سخره المسلم بدون رضاه فإن ذلك محرم شرعاً، لأن الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم.

من غير فرق بين أن تكون السخره للإكراه الفردى أو للإكراه الأجوائى، مثلاً هناك مائه تاجر يتفقون فيما بينهم على أن لا يعطوا العامل أكثر من دينار لكل يوم، بينما الأجر العادل لهم ديناران، وحيث لا يجد العمال مكسباً غير ذلك يضطرون للقبول بدون أجرتهم فإنه إكراه أجوائى، و(لا إكراه) كما يشمل الفردى يشمل الأجوائى أيضاً، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب الاقتصاد.

وعلى أى حال، ففى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يكتب إلى عماله: ألا لا تسخروا المسلمين، ومن سألكم غير الفريضة فقد اعتدى فلا تعطوه، وكان يكتب يوصى بالفلاحين خيراً وهم الأكارون» (٢).

وفى موطئ إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السخره فى القرى وما يؤخذ من العلوج والأكره فى القرى، فقال: «اشترط عليهم، فما اشترطت عليهم من الدراهم والسخره ما سوى ذلك فهو لك، ليس لك أن تأخذ منهم شيئاً حتى تشارطهم، وإن كان كالمستيقن أن كل من نزل تلك القرية أخذ ذلك منه. وسألته عن رجل بنى فى حق له إلى جنب جار له بيوتاً أو داراً، فتحول أهل دار جاره إليه أنه أن يردهم وهم له كارهون، فقال: «هم أحرار ينزلون حيث شاؤوا

ص: ١٨٩

١- سورة الزخرف: الآية ٣٢

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٢١٦ الباب ٢٠ من المزارعه ح ١

ويتحولون حيث شاؤوا»(١١).

ولا يخفى أن السخره تطلق على تكليف العمل بغير أجره أو بأجره دون الحق.

١٨: إسقاط الله سبحانه وتعالى

١٨: إسقاط الله سبحانه وتعالى

يحرم إسقاط الله سبحانه وتعالى بفعل المحرمات وترك الواجبات، والظاهر حرمه عدم الرضا بقضائه وقدره، وفي بعض الروايات الطلب من الله الرضا بالقضاء والقدر(٢٢).

لكن الظاهر أن ذلك بمعنى النفرة منه سبحانه الذى ينافى العبوديه، لا بمعنى أنه لو لم يرض قلباً بكونه فقيراً أو مريضاً أو ما أشبه ذلك فعل حراماً بحيث سقطت عدالته، وقد ذكرنا الفرق بينهما فى بعض المباحث السابقه، وذلك لجريان سيره بعض المتشرعه على عدم الرضا فى الجملة، ولا- يقول أحد بأنهم يفعلون الحرام، بل ظاهر الآيه المباركه وجمله من الأخبار كون الرضا من الفضيله لا أن تركه حرام.

قال سبحانه: (وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ)(٣)، والظاهر أن الجواب لـ (لو): لكان ذلك خيراً لهم.

١٩: الإسراف

١٩: الإسراف

قال سبحانه: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)(٤).

ص: ١٩٠

١- الوسائل: ج ١٣ ص ٢١٦ الباب ٢٠ من المزارعه ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٩٨ الباب ٧٥ من الدفن

٣- سورة التوبه: الآيه ٥٩

٤- سورة الأعراف: الآيه ٣١

وفى آيه أخرى: (وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) (١).

وفى صحيح ابن أبى يعفور، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ما من نفقه أحب إلى الله عز وجل من نفقه قصد، ويبغض الإسراف إلا فى حج أو عمره» (٢).

والظاهر أن الإسراف مطلقاً حرام إذا كان مما يعده العرف إسرافاً وحتى فى الحج والعمره، كما أنه إذا لم يكن مما يعده العرف إسرافاً وإن كان بالدقه إسرافاً لم يكن بمحرم، وكأن الاستثناء فى الحج والعمره لبيان استحباب المزيد من النفقه، فهو استثناء منقطع، لا أن المراد أن الإسراف مطلقاً هنا محلل.

وقد ألمعنا إلى الفرق بين الإسراف والتبذير فى ماده التبذير.

٢٠: السرقة

٢٠: السرقة

لا شك فى حرمه السرقة وأنها من الكبائر.

قال سبحانه: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٣).

وفى صحيحه إسحاق، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، فى قول الله عز وجل: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ» (٤)، فقال: «الفواحش الزنا والسرقة، واللمم الرجل يلم بالذنب فيستغفر الله منه» (٥).

وقد ذكرنا تفصيل الكلام فى السرقة فى كتاب الحدود، كما ذكرنا فى كتاب (الممارسه) خمساً وأربعين شرطاً لجواز قطع يد السارق.

ص: ١٩١

١- سورة الأعراف: الآية ٣١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٣٠٥ الباب ٣٥ من آداب السفر ح ١

٣- سورة المائدة: الآية ٣٨

٤- سورة النجم: الآية ٣٢

٥- تفسير البرهان: ج ٤ ص ٢٥٣ ح ٢

٢١: السعى في تخريب المساجد

٢١: السعى في تخريب المساجد

قال سبحانه: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسِعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (١).

الآية ظاهره في حرمة شيئين بالنسبة إلى المسجد:

الأول: خرابه لغير جهة الإصلاح المجاز شرعاً.

والثاني: منع المصلين من الذكر فيه بصلاه أو غير صلاه.

وكلاهما إجماعى.

٢٢: السعى في آيات الله معجزين

٢٢: السعى في آيات الله معجزين

وهو عبارته عن السعى لأجل تعجيز أنبياء الله والأئمة (عليهم السلام) والراشدين من العلماء الهادين إلى الله وآياته، وإفحامهم وتفريق الناس من حولهم، سواء في الأصول أو الفروع، فإن عمله ذلك محرم قطعى، بل ربما كان موجباً للارتداد.

قال سبحانه: (وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ) (٢).

وفى آيه أخرى: (وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ) (٣).

٢٣: السفر المحرم

٢٣: السفر المحرم

يحرم السفر فى موارد:

منها: من غير إذن الأبوين إذا كان ذلك أذيه لهما، لأننا حققنا فى بحث بر الأبوين

ص: ١٩٢

١- سورة البقرة: الآية ١١٤

٢- سورة الحج: الآية ٥١

أن المحرم هو ذلك، لا كل منع منهما.

ومنها: السفر بدون إذن الزوج.

ومنها: السفر بدون إذن المولى.

ومنها: السفر لأجل المعصية.

ومنها: أن يكون السفر بنفسه حراماً.

إلى غير ذلك، والأدلة على حرمه المذكورات موجوده في (الفقه) في سفر المعصية من كتاب الصلاة، وفي بحث بر الوالدين من كتاب النكاح وغيرهما.

٢٤: إسقاط الحمل

٢٤: إسقاط الحمل

إذا علقت النطفه حرم إسقاطها إلا في صورته الضروره.

وفي موطأ ابن عمار، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): المرأه تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقى ما في بطنها، قال: «لا»، فقلت: إنما هو نطفه، فقال: «إن أول ما يخلق نطفه» (١).

إلى غيرها، ولا إشكال في عدم السماح لانعقاد النطفه بشرب دواء أو قفزه أو ما أشبه مما يسبب عدم الانعقاد، لعدم الدليل على حرمه ذلك.

٢٥: سقى الخمر الصبي والمجنون ونحوهما

٢٥: سقى الخمر الصبي والمجنون ونحوهما

لا يجوز سقى الخمر للصبي ولا للمجنون، ولا الإيجار في حلق النائم والسكران وما أشبه، كما لا يجوز إسقاؤها الكافر أيضاً، بل ولا سقيها للدواب، أما إسقاء الأرض بها للنبات فالظاهر عدم المانع فيه، للأصل.

والحرمة في المذكورات التي ذكرناها وردت في جملة من الروايات:

فقد ورد حرمه سقى الخمر والمسكر صبيّاً أو كافراً (٢).

وفي

-
- ١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٥ الباب ٧ من القصاص فى النفس ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٤٦ الباب ١٠ من الأشربة المحرمه ح ٣ و ٧

بعض الروايات: «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) كره أن تسقى الدواب الخمر»^(١).

بضميمه ما ورد أن علياً (عليه الصلاة والسلام) لم يكن يكره الحلال^(٢). ولذلك استثنينا في (الفقه) عن قاعده الإلزام بيع الخمر للكفار، بينما لم نستثن بيع سائر المحرمات كمحرمات الذبيحه والأسماك المحرمه في الأكل وما أشبهه، وذلك لقانون الإلزام أو إنقاذ مال الكافر برضاه، كما ذكره العلامة في بيع الميتة لمستحلها.

والكلام في المقام طويل مرتبط بكتاب المكاسب.

٢٦: سقى بعض المجرمين

٢٦: سقى بعض المجرمين

لا يسقى المجرم الذى يجب التضيق عليه إلا فى الجملة بما يمسك رمقه، مثل القاتل أو غيره من المجرمين الذين التجؤوا إلى الحرم.

ففى صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً فى الحل ثم دخل الحرم، فقال: «لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يباع ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد».

ومثله غيره.

والمناطق جار فى سائر المجرمين الذين يلتجئون إلى الحرم.

٢٧: المسكر

٢٧: المسكر

لا إشكال فى أن كل مسكر حرام، وما أسكر قليله فكثيره حرام.

ففى صحيح الفضل بن ياسر، قال: ابتدأنى أبو عبد الله (عليه السلام) من غير أن أسأله فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «كل مسكر حرام»، قال: قلت: أصلحك الله كله، قال:

ص: ١٩٤

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٤٦ الباب ١٠ من الأشربة المحرمه ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٦ الباب ١٤ من مقدمات الطواف ح ٩

«نعم الجرعه منه حرام»^(١).

والروايات فى ذلك متواتره.

والظاهر أنه لا فرق بين الشرب أو الحقنه أو التزريق بسبب الإبره أو غير ذلك لإطلاق الأدله.

بل لا يبعد الحرمة فيما إذا شرب الشئ غير المسكر مما يتحول فى معدته إلى مسكر، وكذلك إذا سكر بسبب الشم لبعض المواد المخدرة، أو جعل الهواء بحيث إذا استشم الإنسان أو دخل حلقه سبب إسكاره، وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الأطمعه والأشربه.

٢٨: السلام على أشخاص

٢٨: السلام على أشخاص

الظاهر أن الروايات الوارده فى النهى عن السلام على أشخاص محموله على الكراهه، ولعل هذا هو المشهور، وإن كان ذهب غير واحد إلى الحرمة استناداً إلى ظهور النهى، لكن النهى منصرف بسبب الأدله الداله على الجواز.

فمن الروايات المانعه موثق مصدق أو مسعده، عن الباقر (عليه السلام) قال: «لا- تسلموا على اليهود ولا- النصارى ولا- على المجوس، ولا- على عبده الأوثان، ولا- على شراب الخمر، ولا على صاحب الشطرنج والنرد، ولا على المخنث، ولا على الشاعر الذى يقذف المحصنات، ولا على المصلى إن المصلى لا يستطيع أن يرد السلام، لأن التسليم من المسلم تطوع والجواب فرضيه، ولا على آكل الربا، ولا على رجل على غائط، ولا على الذى فى الحمام، ولا على الفاسق المعلن بفسقه»^(٢).

وفى صحيح غياث، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا تبدؤوا أهل الكتاب بالتسليم، وإذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم»^(٣).

ص: ١٩٥

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٥٩ الباب ١٥ من الأشربه المحرمه ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٣٢ الباب ٢٨ من العشره ح ٧

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٤٥٢ الباب ٤٩ من العشره ح ١

إلى غيرها من الروايات الناهية والتي في أنفسها شواهد على الكراهة ولو بقرينه السياق، فإن أحداً لم يذهب إلى حرمة السلام على رجل غائط أو في الحمام أو ما أشبه ذلك.

ومن جملة القرائن المنفصلة صحيح ابن الحجاج، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): أ رأيت إن احتجت إلى طبيب وهو نصراني أسلم عليه وأدعوا له، قال: «نعم إنه لا ينفعه دعاؤك» (١١).

ثم إذا سلم الكافر على الإنسان لا يلزم أن يجيبه بعليكم وحده أو بالسلام وحده، بل يجوز السلام التام، بل لعل جواز السلام ابتداءً وجواباً بالنسبة إلى غير المحارب داخل في قوله سبحانه: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (٢٧).

٢٩: الاستسلام

٢٩: الاستسلام

الظاهر عدم حرمة الاستسلام للكفار فيما إذا أراد المسلم المجاهد الاستسلام لأنه رأى أنه خير للمسلمين، أما إذا كان خيراً له بنفسه لا للإسلام والمسلمين فاللازم ملاحظه قانون الأهم والمهم.

وفي المسألة روايات مذكورة في كتب الجهاد.

٣٠: السمع

٣٠: السمع

وهو عبارته عن أن يأتي الإنسان بعمل أو قول أو حركة ليسمعه الناس فيمدحوه، وهو كالرياء في الحرمة في الجملة، وقد ذكرنا تفصيل المسألة في ذلك في كتاب

ص: ١٩٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٥٦ الباب ٥٣ من العشرة ح ١

٢- سورة الممتحنة: الآية ٨

٣١: استماع الغناء

٣١: استماع الغناء

يحرم استماع الغناء بلا إشكال، ويدل عليه جملة من الروايات:

مثل صحيح علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يتعمد الغناء يجلس إليه، قال: «لا» (١).

وفى صحيح محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام)، فى قول الله عز وجل: «وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ» (٢)، قال: «هو الغناء» (٣).

إلى غيرهما، ومحل المسأله كتاب المكاسب.

٣٢: استماع الغيبه

٣٢: استماع الغيبه

من المحرمات الأكيده أيضاً استماع الغيبه، فى ما إذا لم يجز للمغتتاب الغيبه، أما إذا جاز فالظاهر التلازم بين جوازها بالنسبه إلى المغتتاب بالكسر وبين جوازها بالنسبه إلى المغتتاب بالفتح.

قال سبحانه: (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالشُّوْءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) (٤).

وقد ذكرنا تفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب المكاسب.

٣٣: استماع اللهو

٣٣: استماع اللهو

يحرم الاستماع إلى اللهو أيضاً بأن يستمع الإنسان إلى العود أو الطنبور أو القانون

ص: ١٩٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣٢ الباب ٩٩ مما يكتسب به ح ٣٢

٢- سورة الفرقان: الآية ٧٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٦ الباب ٩٩ مما يكتسب به ح ٣

٤- سورة النساء: الآية ١٤٨

أو البربط أو غير ذلك، والدليل المذكور في بحث آلات اللهو من المكاسب.

نعم لا إشكال في استماع أصوات الحيوانات وخرير المياه وحفيف الأشجار وما أشبه إذا كان شبيهاً في صوتها بآلات اللهو، بل الظاهر عدم الحرمة بالنسبة إلى من يخرج من فمه مثل تلك الأصوات بدون أن يكون غناءً، للأصل بعد عدم القطع بالملاك.

٣٤: تسميه الإمام الغائب (عليه السلام) باسم (ميم حاء ميم دال)

٣٤: تسميه الإمام الغائب (عليه السلام) باسم (ميم حاء ميم دال)

الظاهر أن تسميته (عليه الصلاة والسلام) بهذا الاسم ليس بمحرم، وإن ذهب إلى ذلك بعض الفقهاء لجمله من الروايات:

كصحيح ابن رثاب، عن الصادق (عليه السلام): «صاحب هذا الأمر لا يسميه باسمه إلا كافر»^(١).

وفي صحيحه الآخر زياده: «لأنكم لا ترون شخصه ولا يحل لكم ذكره باسمه» قلت: كيف نذكره، قال: «قولوا الحجه من آل محمد»^(٢).

إلى غيرها من الروايات الناهيه، لكن الظاهر من بعض الروايات أن ذلك في مورد التقية.

وفي حسن العمري، قال: خرج توقيع بخط أعرفه: «من سمانى بمجمع من الناس فعليه لعنه الله»^(٣).

وعلى أى حال، فالقول بالحرمة مشكل وإن كان الاحتياط في الترك.

ص: ١٩٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٨٦ الباب ٣٣ من الأمر والنهي ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٨٦ الباب ٣٣ من الأمر والنهي ح ٦

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٨٦ الباب ٣٣ من الأمر والنهي ح ١٣

٣٥: تسميه الله بغير ما ورد في الشريعة

٣٥: تسميه الله بغير ما ورد في الشريعة

يحرم تسميه الله بغير ما ورد في الشريعة، والدليل على ذلك أنه لا يعلم حقيقه الله سبحانه، وما لا يعلم حقيقته لا يعلم ما يناسبه وما لا يناسبه إلا بسبب نفسه، وحيث لم يرد تلك الأسماء في الشريعة لم تعلم المناسبه فالتسميه بها خلاف رسوم العبوديه.

وورود بعض المواد في الشريعة مثل (يضل) لا يدل على جواز (المضل) مثلاً، إذ لكل لفظ خصوصياته، مثلاً الإنسان وإن صح أنه ينسى لكن إذا قيل لإنسان محترم (يا ناسي) غضب ورآه إهانه، إلى غير ذلك.

وتفصيل الكلام في كتب أصول الدين.

قالوا: وقولنا له سبحانه (واجب الوجود) مع أنه لم يرد، إلماع إلى حقيقه لا إلى اسم حتى يكون من الممنوع.

ومنه يعلم أن نسبه شيء إليه لم يرد به دليل أيضاً غير جائز، كأن يقال ابتهج الله سبحانه بتوبه عبده وإن ورد أنه سبحانه أشد فرحاً بعبده النائب ممن وجد راحلته بعد الضياع في الصحراء.

٣٦: تسميه غير علي (عليه الصلاه والسلام) بأمر المؤمنين

٣٦: تسميه غير علي (عليه الصلاه والسلام) بأمر المؤمنين (١٢)

الظاهر عدم جواز تسميه غير علي (عليه الصلاه والسلام) بأمر المؤمنين، للروايات الناهيه عن ذلك حتى بالنسبه إلى الأئمه الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام).

وما في بعض الروايات من الجواز محمول على تقيه أو ما أشبه.

ولا- فرق في حرمه التسميه بين أن يقصد الوصف أو الاسم، لإطلاق دليل المنع، بل هو المركوز في أذهان المتشرعه كافه، بل الظاهر عدم جوازه حتى بالنسبه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)،

ص: ١٩٩

١- للتفصيل انظر: (اليقين والتحصيل في إمره أمير المؤمنين عليه السلام) لابن طاووس، ط دار العلوم، مؤسسه الثقلين

وإن كان ربما يقال: إن المراد بالحرمة بالنسبة إلى غير علي (عليه الصلاة والسلام) من الأوصياء أو الظالمين لا بالنسبة إلى الرسول (صلى الله عليه وآله).

ولم أجد هذا الفرع مذكوراً في الكتب المعنية بهذا الشأن، ولعل من المؤيدات على عدم جوازه بالنسبة إليه (صلى الله عليه وآله) عدم إطلاقه عليه لا في حياته ولا بعد مماته، لا في القرآن ولا في السنة، ولا في ألسنة الصحابة ونحوهم إطلاقاً.

٣٧: تسميه الملائكة إناثاً

٣٧: تسميه الملائكة إناثاً

لا يجوز تسميه الملائكة إناثاً، ولا الاعتقاد بذلك، أما الحور العين فلا شك بأنهم إناث وهن خارجات عن الملائكة.

قال سبحانه: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ) (١).

وقال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُؤْنَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى) (٢).

ولا يبعد من جهة الملاك حرمة تصويرهم بصورة الإناث أيضاً، كما يشاع عند غير المباليين.

٣٨: التسميه المحرمه

٣٨: التسميه المحرمه

الظاهر حرمة التسميه بأسامى خاصه أو قبيحه.

كأن يسمى ولده برسول الله، أو الله، أو الإله، أو تسميه البنت بالإلهه كما يشاهد عند بعض الفساق من غير المباليين.

وكذلك إذا سمى ولده بالجماع أو الفرج أو ما أشبه ذلك، وهكذا حال ما إذا سماه

ص: ٢٠٠

١- سورة الزخرف: الآية ١٩

٢- سورة النجم: الآية ٢٧

قاتل الحسين (عليه السلام) أو ما أشبه ذلك.

أما التسميه بأسماء أعدائهم (عليهم السلام) فهو مكروه، كما في الأدله وليس بمحرم، ولذا كان من أصحابهم (عليهم السلام) من يسمى بمعاويه ويزيد وما أشبه ذلك ولم يغيروها.

ويدل على الحرمة في القبيح قوله سبحانه: «وَلَا تَنَابَرُوا بِاللَّاتِقَابِ» (١)، ولو بالملا-ك، أما بالنسبه إلى الأول فبالإضافه إلى الارتكاز يشمله كونه إهانته وهتكاً ونحو ذلك.

٣٩: السلب

٣٩: السلب

لا إشكال في حرمة السلب، لأنه استيلاء على مال الغير وإن لم يكن سرقة.

٤٠: سنه الشر

٤٠: سنه الشر

لا إشكال في أن من سنّ سنه الشر سواء كان بنايه شربه كالمخمر والمقمر، أو علماً شرياً، أو كتاباً شرياً، أو عملاً شرياً، كان ذلك معصيه ومحرمًا، وإذا اقتدى به غيره وبقي مستمراً كان وزر أولئك عليه من غير أن ينقص من أوزارهم شيء.

ويدل على ذلك جملة من الروايات:

مثل ما رواه إسماعيل الجعفي، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «ومن استن سنه جور فاتع كان عليه وزر من عمل به من غير أن ينتقص من أوزارهم شيء» (٢).

وعن محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «من عمل باب هدى كان له أجر من عمل به ولا ينقص أولئك من أجورهم، ومن عمل باب ضلال كان عليه وزر من عمل به ولا ينقص أولئك من أوزارهم» (٣).

ص: ٢٠١

١- سورة الحجرات: الآية ١١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣٧ الباب ١٦ من الأمر والنهي ح ٧

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣٧ الباب ١٦ من الأمر والنهي ح ٩

من المحرمات سوء الظن بالله سبحانه.

قال تعالى: (وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (١١).

وفي صحيح برید، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «في كتاب علي (عليه السلام): إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: والذي لا إله إلا هو ما أعطى مؤمن قط خير الدنيا والآخرة إلا بحسن ظنه بالله ورجائه له وحسن خلقه والكف عن اغتياب المؤمنين، والذي لا إله إلا هو لا يعذب الله مؤمناً بعد التوبة والاستغفار إلا بسوء ظنه وتقصير من رجائه له وسوء خلقه واغتياب المؤمنين، والذي لا إله إلا هو لا يحسن ظن عبده مؤمن إلا كان الله عند ظن عبده المؤمن، وإن الله كريم بيده الخير يستحي أن يكون عبده المؤمن قد أحسن به الظن ثم يخلف ظنه ورجاءه، فأحسنوا بالله الظن وارغبوا إليه» (٢).

إلى غيرها من الروايات المتواترة في هذا الباب.

ولا يخفى أن الظن الذي ليس بيد الإنسان مما لا يتمكن من إزالته ولو بالتفكير وما أشبهه من المقدمات لا يكون الإنسان معاقباً عليه، والظن الحسن يشمل بالأولى اليقين بلطفه سبحانه وتعالى به.

وفي روايه لطيفه، عن ابن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «إن آخر عبد يؤمر به إلى النار يلتفت فيقول الله جل جلاله: أجلوه، فإذا أتى به قال له: عبدى لم التفتت، فيقول: يا رب ما كان ظنى بك هذا، فيقول الله جل جلاله: عبدى ما كان ظنك بى، فيقول: يا رب كان ظنى بك أن تغفر لى خطيئتي وتدخلنى جنتك، قال: فيقول الله جل جلاله: ملائكتى وعزتى وجلالى وآلائى وارتفاع مكانى ما ظن بى

ص: ٢٠٢

هذا ساعه من حياته خيراً قط، ولو ظن بى ساعه من حياته خيراً ما روعته بالنار، أجزوا له كذبه وأدخلوا الجنة».

ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما ظن عبد بالله خيراً إلا كان له عند ظنه، وما ظن به سوءاً إلا كان الله عند ظنه، وذلك قول الله عز وجل: «وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ» (١)» (٢).

٤٢: سوء الخلق

٤٢: سوء الخلق

لا يبعد أن يكون سوء الخلق من المحرمات ببعض مراتبه، وقد تقدم فى صحيح برید فى ماده سوء الظن ما يؤيد ذلك.

نعم كل مراتب سوء الخلق ليس من المحرم وإنما من المكروه.

٤٣: سوء الظن بالمؤمنين

٤٣: سوء الظن بالمؤمنين

ظن الخير بالناس حسن بلا إشكال، قال سبحانه: (لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا) (٣).

أما ظن السوء بهم فهو محرم إذا كان كثيراً، أما القليل منه فالمستفاد من الآية عدم الحرمة، ويؤيده عدم خلو الإنسان من سوء الظن فى الجملة غالباً.

لا يقال: كيف يمكن حرمة سوء الظن مع أنه غالباً ليس بيد الإنسان.

فإنه يقال: إنها مثل سائر الملكات الخبيثة التى بيد الإنسان التقليل منها وعدم الاستمرار فيها إذا طرأت عليه.

ص: ٢٠٣

١- سورة فصلت: الآية ٢٣

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٨١ الباب ١٦ من جهاد النفس ح ٧

٣- سورة النور: الآية ١٢

لا حرمه فى تسويد الثوب، سواء فى المصبيه للمرأة أو للرجل أو فى غيرها.

وقد حملنا فيما سبق الروايه المرويه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، حيث قالت له أم حكيم: ما ذلك المعروف الذى أمرنا الله أن لا- نعصيك فيه، قال: «لا- تلطمن خدًا، ولا- تخمشن وجهًا، ولا تنتفن شعراً، ولا تشقن جيبًا، ولا تسودن ثوبًا»، فبايعهن رسول الله (صلى الله عليه وآله) على هذا(١)، على بعض مراتب الكراهه فى غير المستثنيات، وفصلناه فى بعض مباحث (الفقه)، وقد ذكره الأخ (رحمه الله) فى (الشعائر الحسينيه) بإسهاب.

لا شك فى استحباب السفر، كما قال سبحانه: «فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ»(٢)، إلى غيرها من الآيات.

وقال على (عليه الصلاه والسلام): «فسافر فى الأسفار خمس فوائد»(٣).

فما ورد فى بعض الروايات من النهى إنما يراد به الرهبنة فإنها غالباً لازم إما للسياحه وإما للاعتزال فى كهف وما أشبه.

وفى صحيح على بن جعفر، عن الكاظم (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل المسلم هل يصح له أن يسبح فى الأرض أو يترهب فى بيت لا يخرج منه، قال: «لا»(٤).

وقد ألمعنا إلى ذلك فى بحث الرهبانيه.

ذكر بعضهم من جملة المحرمات السيمياء، وهو قسم من السحر ونحوه، وقد

١- تفسير البرهان: ج ٤ ص ٣٢٥ ح ١

٢- سوره آل عمران: الآية ١٣٧

٣- الديوان المنسوب: ص ٦٣

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤٩ الباب ١ من آداب السفر ح ٧

جمع بعضهم العلوم الغريبه فى كلمه (كله سر) والمراد به الكيمياء والليمياء والهييماء والسيمياء والريمياء، على تفصيل ذكره فى الكتب المعنيه بهذا الشأن.

لكن الكيمياء سواء كان بمعناه القديم بتذهيب الصفرة أو الحديد، أو بمعناه الحديث من تخليص جوهر الأشياء منها، ليس بمحرم كما هو واضح.

وعلى كل حال حرمة السيمياء هى حرمة السحر لا أكثر، فهو من مصاديقه.

ص: ٢٠٥

١: التشيب بالمرأه والغلام

حرف الشين

١: التشيب بالمرأه والغلام

وهو ذكر محاسنهما، محرم على المشهور بين الفقهاء، فإن ذلك فحش وإغراء بالقبيح وتوهين وإيذاء وتنقيص وهتك وغير ذلك، وقد بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) من شبب ببعض النساء، وتفصيله مذكور في المكاسب.

٢: الشرب المحرم

٢: الشرب المحرم

يحرم بعض أقسام الشرب، وحيث قد ذكرنا ذلك تفصيلاً في كتاب (الفقه) نعه هنا تعداداً:

مثل (الشرب من آنيه الذهب والفضه) و(شرب البول) و(الخمير) و(الدم) و(سائر أقسام المسكرات) و(شرب العصير بعد الغليان وقبل ذهاب الثلثين) و(شرب الفقاع) و(شرب لبن الحيوان الجلال كالإبل والشاه وغيرهما) و(شرب لبن الحيوان الموطوء به) و(شرب لبن الحيوان غير المأكول كالهرة واللبوه ونحوهما) و(شرب المنى) و(شرب أقسام الأنبذه) و(شرب المتنجس) و(شرب الضار) و(شرب أبوال الحيوانات المحرمه) و(شرب سائر رطوباتها).

ص: ٢٠٦

٣: الشتم

٣: الشتم

قد تقدم حرمه ذلك في ماده (السب).

٤: التشريع

٤: التشريع

قد تقدم حرمه ذلك في ماده (البدعه).

٥: الشرك

٥: الشرك

لا إشكال في أن الشرك من أكبر الكبائر، فقد قال سبحانه: (مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) (١).
وقال سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (٢)، وقد تقدم الإلماع إلى ذلك.

٦: الشركه في المحرمات

٦: الشركه في المحرمات

لا إشكال في أن الشركه في فعل المحرم محرم أيضاً لإطلاق أدلتها، ومن جملتها الشركه في قتل المسلم، ففي حديث: إن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «والذى بعثنى بالحق لو أن أهل السماء والأرض شركوا فى دم امرئ مسلم ورضوا به لأكبهم الله على مناخرهم فى النار»، أو قال: «على وجوههم» (٣).

وفى روايه، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إن الرجل ليأتى يوم القيامة ومعه قدر محجمه من دم فيقول: والله ما قتلت ولا شركت فى دم، فيقال: بل ذكرت عبدى فلاناً»

ص: ٢٠٧

١- سورة المائدة: الآية ٧٢

٢- سورة النساء: الآية ١١٦

٣- عقاب الأعمال: ص ٢٧٩ عقاب من شرك فى دم امرئ مسلم

فترقى ذلك حتى قتل فأصابك من دمه (١١).

ولا يخفى أن الشرکه فی قتل المسلم كأصل قتله فيه موارد الاستثناء كالمهاجم ونحوه.

٧: الشح المطاع

٧: الشح المطاع

هل يحرم الشح المطاع، الظاهر الحرمة بالنسبة إلى الواجبات الماليه، كما ورد في بعض الروايات الواردة في المهلكات، وأما بالنسبة إلى غير الواجبات فهو من الصفات الذميه.

٨: شراء المصحف

٨: شراء المصحف

كما لا يجوز بيع المصحف لا يجوز شراؤه، وقد ألمعنا إلى ذلك في السابق.

٩: شرب الدواء أو استعماله لإسقاط الجنين

٩: شرب الدواء أو استعماله لإسقاط الجنين

حيث إن إسقاط الجنين محرم على ما قد تقدم في بعض المباحث السابقه، فشرب الدواء المسقط له من باب مقدميته محرم أيضاً.

كما أن شرب الدواء الموجب لسائر الأمراض والعلل الضاره مضره كبيره لا قليله محرم أيضاً، وقد ألمعنا إلى الفرق بين الضرر الكثير والقليل في بعض المباحث السابقه.

١٠: الاشتراء بآيات الله

١٠: الاشتراء بآيات الله

قال سبحانه: (وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا) (٢٢).

ص: ٢٠٨

وقال سبحانه: «وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا» (١١).

إلى غيرهما من الآيات المتكررة في القرآن الحكيم، ومعنى ذلك أن يبيع أحكام الله سبحانه لأجل منفعه دنيويه.

١١: اشتراء الصيد في الحرم

١١: اشتراء الصيد في الحرم

قد ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

١٢: اشتراء المعتكف

١٢: اشتراء المعتكف

قد ذكرنا تفصيله في كتاب الاعتكاف، فقد قال الباقر (عليه السلام) في صحيحه أبي عبيده: «المعتكف لا يشم الطيب ولا يتلذذ بالريحان ولا يمارى ولا يشتري ولا يبيع» (٢).

إلى غير ذلك.

١٣: شراء الجوارى المغنيات

١٣: شراء الجوارى المغنيات

قال الصادق (عليه الصلاه والسلام) لرجل سألته عن بيع الجوارى المغنيات: «شراؤهن وبيعهن حرام، وتعليمهن كفر واستماعهن نفاق» (٣).

والظاهر أن شراء المغنى أيضاً كذلك لوحده الملاك، كما أن غير البيع كالاستيجار ونحوه في حكم البيع أيضاً.

ومنه يعلم حال استيجار النساء والرجال المغنيات والمغنين وإن كانوا أحراراً إذا كان لأجل الغناء.

ص: ٢٠٩

١- سورة النحل: الآية ٩٥

٢- الوسائل: ج ٧ ص ٤١١ الباب ١٠ من الاعتكاف ح ١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٨٨ الباب ١٦ مما يكتسب به ح ٧

قال سبحانه: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (١١).

وقد فصل الكلام حول ذلك في كتاب المكاسب.

١٥: الشطرنج

١٥: الشطرنج

يحرم اللعب بالشطرنج، كما يحرم صنعه لأنه آله القمار، فيدخل في عموم الأدله المانعه عن صنع آلات القمار ونحوها.

وفي صحيح ابن أبي عمير، عن هشام، عن الصادق (عليه السلام)، في قول الله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» (٢٢)، قال: «الرجس من الأوثان الشطرنج» (٣٣).

والظاهر أن الإمام (عليه الصلاة والسلام) أراد بذلك الملاك ونحوه، أو بطناً من بطون الآيه المباركه، وإلا فالظاهر من (الرجس من الأوثان) الأصنام.

وفي صحيح مسعده بن زياد، عن الصادق (عليه السلام)، إنه سئل عن الشطرنج، فقال: «دعوا المجوسيه لأهلها، لعنها الله» (٤٤).

وهل حضور مجلس يلعب فيه الشطرنج حرام أو لا، احتمالان:

من ظاهر أن حضور مجلس المنكر محرم كما في جملة من الروايات التي يفهم منها الملاك، بل وبعض الآيات أيضاً، مثل قوله سبحانه: «فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ» (٥٥).

ص: ٢١٠

١- سورة لقمان: الآيه ٦

٢- سورة الحج: الآيه ٣٠

٣- تفسير البرهان: ج ٣ ص ٩١ ح ٩

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣٨ الباب ١٠٢ مما يكتسب به ح ٧

٥- سورة النساء: الآيه ١٤٠

ولصحيح حماد، قال: دخل رجل من البصريين على أبي الحسن الأول (عليه السلام) فقال له: جعلت فداك إني أقعد مع قوم يلعبون بالشطرنج ولست ألعب بها ولكن أنظر، فقال: «ما لك ولمجلس لا ينظر الله إلى أهله»^(١).

ومن أصاله الإباحه بعد عدم قوه الدليل، لكن الأحوط إن لم يكن الأقوى الأول.

والظاهر أن الشطرنج وغيره من آلات القمار يجب إفناؤها، ولو تضرر بذلك أصحابها بأن كانت قيمتها مجتمعه ديناراً مثلاً وقيمتها مفككه وما أشبه ربع دينار، وكذلك بالنسبه إلى سائر المحرمات من هذا القبيل كالأصنام وآلات اللهو ونحوهما.

١٦: الشعبه

١٦: الشعبه

الظاهر أن الشعبه قسم من السحر، فالدليل على حرمة دليل على حرمتها، ولذا ذهب المشهور بل ادعى الإجماع على الحرمة، وتفصيل الكلام في المكاسب.

١٧: الاشتغال بالملاهي

١٧: الاشتغال بالملاهي

في روايه فضل بن شاذان، عن الرضا (عليه الصلاه والسلام) في تعداد الكبائر، قال: «والاشتغال بالملاهي والإصرار على الذنوب»^(٢).

والمنصرف من هذا اللفظ كون المراد بالملاهي آلات اللهو لا عمل اللهو، فالإنسان إذا اشتغل بصب الماء من طرف النهر إلى طرف آخر أو رمى الكره أو ما أشبه ذلك لم يصدق أنه اشتغل بالملاهي، وعليه فليس هو بمحرم جديد.

١٨: الشفاعه في الحدود

١٨: الشفاعه في الحدود

المشهور بين الفقهاء حرمة الشفاعه في الحدود، لكن الذي يستظهر من

ص: ٢١١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣٨ الباب ١٠٢ مما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

بعض الأدلة الكراهه لا الحرمة.

أما دليل المشهور فهو موثق أبان، عن سلمه، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «كان أسامه بن زيد يشفع في الشيء الذي لا حد فيه، فأتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) بإنسان قد وجب عليه حد فشفع له أسامه، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لا تشفع في حد»^(١).

وفى روايه أخرى: «لا يشفع في حد».

بل ربما استدل أيضاً بقوله سبحانه: «وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ»^(٢).

لكن شفاعه عثمان عند الرسول (صلى الله عليه وآله) في أمر الحكم، وشفاعه الحسين (عليه السلام) عند أبيه (عليه السلام) في أمر شمر، وشفاعه الأشعث عند علي (عليه السلام) في أمر المرأة التي استحقت الحد في الزنا، إلى غير ذلك^(٣)، وعدم نهى النبي والإمام (عليهما السلام) لهما، كفعل الحسين (عليه الصلاة والسلام) وهو إمام معصوم دال على الجواز.

بل قد ذكرنا في كتاب الحدود أن للإمام إسقاط الحد إذا رآه صلاحاً، كما أسقط رسول الله (صلى الله عليه وآله) حد الفارين من الزحف، وعفا على (عليه السلام) عن السارق واللاطى إلى غير ذلك.

وإذا جاز للإمام العفو جاز لغيره الشفاعه، للملازمه العرفيه.

وإذا كان القصاص من الحد فكذلك أيضاً كما لا يستبعد، ولذا قال الفقهاء: إن قوله (صلى الله عليه وآله): «ادروا الحدود بالشبهات»^(٤) شامل للقصاص، فتعليم الإمام السجاد (عليه السلام) للزهرى في دفع الديه لذوى المقتول الذى قتله الزهرى^(٥) عمداً، كان دليلاً أو مؤيداً لما ذكرناه أيضاً، والمسأله بحاجه إلى التبع والتأمل.

ص: ٢١٢

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٣٣ الباب ٢٠ من مقدمات الحدود ح ٣

٢- سورة النور: الآية ٢

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٣١ الباب ١٨ من مقدمات الحدود ح ٣: ٤

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٣٦ الباب ٢٤ من مقدمات الحدود ح ٤

٥- البحار: ج ٤٦ ص ٧ ح ١٧

المشهور بين الفقهاء حرمة شق الجيب على الميت.

واستدل لذلك بموثقه أبان في بيعه النساء لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، والتي قالت لرسول الله (صلى الله عليه وآله): ما ذلك المعروف الذى أمرنا الله أن لا نعصيك فيه، قال (صلى الله عليه وآله): «لا تلطمن خدًا»، إلى أن قال: «ولا تشققن جيبًا» (١).

وفى روايه نفى البأس عن شق الجيوب إلا شق الوالد على ولده والزوج على زوجته، وأن كفارته حنث يمين (٢).

لكن الدليل ضعيف، إذ قد عرفت فى بعض المباحث السابقة ضعف الدلالة فى موثقه أبان كضعف السند فى الاستثناء فى الروايه الثانيه.

ويدل على الجواز ما رواه الكليني، عن سعد بن عبد الله، عن جماعه من بنى هاشم منهم الحسن بن الحسن الأبطس، أنهم حضروا يوم توفى محمد بن على بن محمد باب أبى الحسن (عليه السلام) يعزونه إذ نظروا إلى الحسن بن على (عليه السلام) إذ جاء مشقوق الجيب حتى قام عن يمينه (٣).

وفى جملة من الروايات: إنه (عليه السلام) شق ثوبه على أبيه (٤).

وفى بعض الروايات: إن موسى (عليه الصلاة والسلام) شق ثوبه على هارون (٥).

وفى روايه: إن زينب (عليها الصلاة والسلام) شقت ثوبها على الحسين (عليه الصلاة والسلام) (٦).

إلى غير ذلك، فالأصل الجواز إلا أن ذهاب المشهور يمنع عن الفتوى بذلك فى غير الأب والأخ فتأمل.

ص: ٢١٣

١- البرهان: ج ٤ ص ٣٢٥ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ٥٨٣ الباب ٣١ من الكفارات ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٦ الباب ٨٤ من الدين ح ٣

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٦ الباب ٨٤ من الدين ح ٤

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٦ الباب ٨٤ من الدين ح ٥

٦- البحار: ج ٤٥ ص ١٣٢

نكاح الشغار باطل، وقد ذكرنا تفصيله في كتاب النكاح، بل لا يبعد أن يكون حراماً تكليفاً أيضاً كنكاح الأم والأخت والمرأه المزوجه، فإن عمل ذلك وإن لم يأتيا بعد ذلك بالأثر المترقب من النكاح من المنكرات عند المتشرعه كالمعامله الربويه.

٢١: التشاكل بأعداء الله سبحانه وتعالى

٢١: التشاكل بأعداء الله سبحانه وتعالى

المعروف بين الفقهاء حرمه ذلك استناداً إلى روايه السكوني، عن الصادق، عن أبيه (عليهما السلام)، عن آبائه (عليهم السلام): «أوحى الله إلى نبي من الأنبياء أن قل لقومك: لا تلبسوا لباس أعدائي ولا تطاعموا مطاعم أعدائي ولا تشاكلوا ما شاكل أعدائي فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي» (١).

وفي روايه الصدوق: «ولا تسلكوا مسالك أعدائي» (٢).

لكن في الدلالة كالسند ضعف، إذ لا يبعد أن يكون المراد كون المسلم مثلهم في ارتكاب المحرمات في المآكل والملابس وما أشبه، كأن يأكل لحم الخنزير ويشرب الخمر ويلبس الصليب ونحو ذلك.

ولو سلمت الدلالة وأغمض عن ضعف السند فلا يبعد الكراهه، وأن النهي لأجل عدم الوصول إلى ما وصل إليه الأعداء، فهو مثل: «لا تَقْرَبُوا الزَّنا» (٣) و«وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ» (٤) وما أشبه ذلك.

ويؤيد عدم الدلالة ما رواه طلحه بن زيد، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام):

ص: ٢١٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٩ الباب ١٩ من لباس المصلي ح ٨

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٦٣ الباب ٣٩ ح ٢٠

٣- سورة الإسراء: الآية ٣٢

٤- سورة الأنعام: الآية ١٥٢

«إن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان لا- ينخل له الدقيق وكان يقول: لا تزال هذه الأمة بخير ما لم يلبسوا لباس العجم ويطعموا أطعمه العجم، فإذا فعلوا ذلك ضربهم الله بالذل»(١١).

وقد ألمعنا إلى بعض الكلام في ذلك في بحث لباس المصلى.

٢٢: شم الطيب للمحرم والمعتكف

٢٢: شم الطيب للمحرم والمعتكف

قد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتابيهما من (الفقه)، كما ألمعنا إليهما في ما تقدم.

٢٣: شق العصا

٢٣: شق العصا

قال سبحانه: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)(٢٢).

لا- إشكال في حرمه مشاققه الرسول (صلى الله عليه وآله)، كما لا إشكال في حرمه شق عصا المسلمين، لأن كلا الأمرين معناه الإتيان بالحرام بل من أعظم المحرمات، إذ طاعة الرسول (صلى الله عليه وآله) واجبه، كما أن سبيل المؤمنين هو سبيله سبحانه وتعالى، فالشق عليهم مخالفه لسبيل الله تعالى.

٢٤: الشك

٢٤: الشك

يحرم الشك في أصول الدين، فإن ذلك موجب للكفر، نعم إذا شك بدون أن يكون بيده كان اللازم عليه إذهاب شكه بالتفكير والاستدلال ونحوهما.

وفي روايه: «لا ترتابوا فتشكوا، ولا تشكوا فتكفروا».

ص: ٢١٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٦ الباب ١٤ من أحكام الملابس ح ٤

٢- سورة النساء: الآية ١١٥

يحرم الشماته بالمؤمن وفعل ما يوجب الشماته وإن لم يكن بالقول.

فإنه بالإضافة إلى الدليل الخاص إهانته وإذلاله وتحقير وهتك وكلها محرمات، أما قول هارون (عليه السلام) لموسى (عليه السلام): «P فلا تشمت بي الأعداء» (O)، فلم يكن لأجل أن موسى (عليه السلام) أراد شماتته، بل لأجل إبداء الحال أمام بني إسرائيل في تقرير ما عمله هارون عند غيبه موسى (عليهما السلام)، كما أن موسى (عليه السلام) لم يأخذ برأس أخيه إلاّ اظهاراً للتنفير عن عمل القوم، كما يأخذ أحدنا بيد صديقه المخالف لمجلس ما فيجره إلى نفسه ويقول له: لنذهب من هنا، إرادة لإظهار الإنكار على المجلس والجالسين فيه لا للإنكار على صديقه.

٢٦: شهادة الزور

الظاهر أن الشهادة بغير علم وبالعلم بالعدم كلاهما مشمولان لشهادة الزور، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لشخص أراه الشمس: «على مثل هذه اشهد، وإلاّ فدع» (٢٢).

وقد عدها الصادق (عليه الصلاة والسلام) في بعض الروايات من الكبائر.

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في موثقه ابن زياد، عن الصادق، عن أبيه (عليهما السلام): «إن شاهد الزور لا تزول قدمه يوم القيامة حتى توجب له النار» (٢٣).

وفي صحيح هشام، عن الصادق (عليه السلام): «شاهد الزور لا تزول قدمه حتى تجب له النار» (٢٤).

ثم إنه يجب على شاهد الزور تدارك ما فات بسبب شهادته، ففي صحيح ابن

مسلم إنه سأل الصادق (عليه السلام) في شاهد الزور ما توبته، قال: «يؤدي من المال الذي شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله، إن كان النصف أو الثلث إن كان شهد هذا وآخر معه» (١).

وفي صحيح جميل، عنه (عليه السلام) في شاهد زور، قال: «إن كان الشيء قائماً بعينه رد على صاحبه، وإن لم يكن قائماً ضمن بقدر ما أتلّف من مال الرجل» (٢).

ومنه يعلم وجوب دفع الأجره عليه إذا كانت فأت بسبب شهادته، وحينئذ إن كان استوفاه غير به بما يضمن أيضاً كان قرار الضمان على المستوفى، وإن حق للمشهود عليه مراجعه أيهما شاء، وإن كان بما لا يضمن كالطفل يتلف المال كان على الشاهد فقط.

كما أنه لو هُتكت بسبب شهادته عرض كان على الشاهد إعطاء المهر، أو وقع قتل كان عليه إعطاء الديه إن كان القاتل الحاكم ونحوه، وإلا كما ذكرناه في الأجره.

ثم على شاهد الزور الحد على تفصيل ذكر في كتاب الحدود.

٢٧: الشهاده عند غير الأهل للقضاء

٢٧: الشهاده عند غير الأهل للقضاء

لا- تجوز الشهاده عند غير القاضى الشرعى للقضاء إلا- فى صوره الاضطرار، فإنه كما يجوز للمضطر مراجعتهم يجوز للشاهد الشهاده عندهم، فإن اضطرار المضطر يتعدى إلى الشاهد.

وقد ذكرنا فى بعض مباحث الفقه أن الاضطرار قد يتعدى إلى الآخر، كالمراه المضطره إلى مراجعه الطبيب وإن لم يكن الطبيب مضطراً، وقد لا يتعدى، وما نحن فيه من القسم المتعدى حسب المركز فى أذهان المشرعه، وإلا لزم أن يكون الشارع قد زاده اضطراراً، بضميمه أن الاضطرار مرفوع.

أما إذا لم يكن اضطرار لم تجز المراجعه كما لا تجوز الشهاده، فقد أمر الله سبحانه تعالى بأن يكفروا بالطاغوت، ومن الواضح أن الشهاده عند الظالم الذى هو طاغوت خلاف الكفر به.

ص: ٢١٧

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٣٩ الباب ١١ من الشهادات ح ١

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٣٩ الباب ١١ من الشهادات ح ٢

٢٨: الشهادة بالحق إذا استلزم الباطل

لا- يجوز الشهادة بالحق إذا استلزم الباطل، كما إذا قتل زيد عمرواً قصاصاً ورآه الشاهدان وعلمّا بأن ذلك كان من باب القصاص، فإذا شهدا عند الحاكم قتل الحاكم القاتل من دون اعتباره كونه قصاصاً، حيث لا يثبت عنده أنه كان قصاصاً. وإنما يحرم لأن مثل هذه الشهادة توجب ضياع الحق ومثله محرم، وكذلك في العرض والمال.

ويؤيده بل يدل على بعض صغرياته صحيح محمد بن القاسم بن الفضيل، عن الكاظم (عليه السلام)، قال: سألته قلت له: رجل من مواليك عليه دين لرجل مخالف يريد أن يعسره ويحبسه وقد علم الله أنه ليس عنده ولا يقدر عليه وليس لغريمه بينه، وهل يجوز له أن يحلف له ليدفعه عن نفسه حتى ييسر الله له وإن كان عليه شهود من مواليك قد عرفوه أنه لا يقدر هل يجوز أن يشهدوا عليه وهو ينوي ظلمه، قال: «لا يجوز أن يشهدوا»^(١).

هذا بالإضافة إلى دليل «لا ضرر» وغيره.

٢٩ شهادة المحرم على النكاح

٢٩ شهادة المحرم على النكاح

لا- يجوز شهادة المحرم على النكاح، سواء كان النكاح بين محلين أو محرمين أو متفرقين، ويدل عليه مرسل ابن فضال، عن الصادق (عليه السلام) قال: «المحرم لا ينكح ولا يُنكح ولا يخطب ولا يشهد النكاح»^(٢).

وفى روايه أبى شجره، فى المحرم يشهد نكاح المحلين، قال: «لا يشهد»^(٣).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الحج.

ص: ٢١٨

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٤٩ الباب ١٩ من الشهادات ح ١

٢- الكافي: ج ٤ ص ٤٧٢ ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ الباب ١٤ من تروك الإحرام ح ٥

يحرّم إشهار النفس بما فيه إذلال وإهانته وهتك وتحقير، لحرمة كل ذلك، فإذا كانت الشهره من صغرياتها حرمت كأن يلبس الإنسان أو يمشى أو يعرى أو يفعل ما يوجب الشهره المذكوره.

ومنه يعلم الحال فيما إذا فعل فعلاً حلالاً يشبه الحرام ليتجنبه الناس، كما يزعمه بعض المنحرفين أنه من أقسام الزهد والانقطاع عن الدنيا والإقبال على الله سبحانه وتعالى.

١: مصاحبه الظالم

حرف الصاد ١: مصاحبه الظالم

ذكر بعضهم من المحرمات حرمه صحبه الظالم، لكن الظاهر أنها بنفسها ليست بمحرمة، بل إنما تحرم بالعناوين الثانويه.

ولعل من حرمها بالعنوان الأولى نظر إلى قوله (عليه السلام): «من أراد الآخرة لا يصحبك، ومن أراد الدنيا لا ينصحك»^(١)، وإلى ما ورد من قصه موسى (عليه السلام) وفرعون، حيث ذهب إلى أصحاب فرعون بعض المؤمنين من أصحاب موسى (عليه الصلاة والسلام) لأجل هدايه قريبه فغشيه اليم^(٢)، وما دل على نهى الإمام (عليه السلام) عن مصاحبه القاضي^(٣)، إلى غير ذلك.

لكن استفاده الحرمة منها محل نظر، ولذا كان بعض أولياء الله يصاحبون أعداءه سبحانه وتعالى سواء كان أولئك الأعداء زوجاتهم كزوجه نوح ولوط وغيرهما من الأنبياء والأئمة (عليهم الصلاة والسلام) أو غير زوجة.

ص: ٢٢٠

١- البحار: ج ٤٧ ص ١٨٤ ح ٢٩

٢- البحار: ج ١٣ ص ١١٦ ح ١٨

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ١٦٠ الباب ٦ من آداب القاضي ح ١

٢: الصد عن ذكر الله سبحانه وتعالى

٢: الصد عن ذكر الله سبحانه وتعالى

قال سبحانه: (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (١).

والظاهر أنه إذا كان ذكر الله واجباً كان الصد عنه محرماً، وإلا لم يكن كذلك، ولعل الآية منصرفه إليه، لا من باب الأمر بالشيء والنهي عن ضده بل من باب الدليل الخاص.

قال سبحانه: (وَلَا تَتَّبِعُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلَا بَيْنَكُم فَتَرَلَّ قَدَمُكُمْ عَنْ تَبَوُّئِهَا وَتَذُوقُوا الشُّوْءَ بِمَا صَدَّدْتُم عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٢).

وقال تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) (٣). إلى غيرها من الآيات.

والظاهر أن الصد عن السبيل الواجب كدين الله سبحانه وتعالى وأنبيائه والمعاد والأئمة وعدالته وسائر الواجبات الفرعية محرم.

أما غيره فلا دليل على حرمة، كما لو أراد إنسان أن يبني مسجداً فيصرفه شخص عن رأيه، فإنه لا دليل على حرمة فعله، وبعض الروايات الواردة في العقاب على من منع عن الحج كما ذكرناه في كتابه إما محموله على الحج الواجب أو الأعم، لكن العقاب لا يلازم الحرمة، على ما ذكرناه في بعض مباحث (الفقه) فتأمل.

٣: الصد عن المسجد الحرام

٣: الصد عن المسجد الحرام

لا إشكال في أن ذلك من أشد المحرمات، قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ

ص: ٢٢١

١- سورة المائدة: الآية ٩١

٢- سورة النحل: الآية ٩٤

٣- سورة آل عمران: الآية ٩٩

يُرَدُّ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدَقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ (١١).

وقال سبحانه: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ) (٢) الآية.

بل مطلق المنع والصد عن المساجد محرم قطعاً، قال سبحانه: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسِعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٣).

لكن يستثنى من ذلك ما تقدم من الترغيب لأجل المنع.

٤: الصد عن القيامة وعن آيات الله سبحانه

٤: الصد عن القيامة وعن آيات الله سبحانه

قال سبحانه: (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا) (٤).

وقال سبحانه: (وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ) (٥).

وهذا من مصاديق الصد عن الواجب.

٥: التصديق على المحارب

٥: التصديق على المحارب

الظاهر حرمة التصديق على المحارب إذا كانت توجب قوته بما يضر المسلمين، وإلا لم يدل الدليل على الحرمة، بل الدليل على خلاف الحرمة أظهر.

أما دليل الحرمة بالقييد الذي ذكرناه فلموثق حنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في قول الله عز وجل:

ص: ٢٢٢

١- سورة الحج: الآية ٢٥

٢- سورة البقرة: الآية ٢١٧

٣- سورة البقرة: الآية ١١٤

٤- سورة طه: الآية ١٥ _ ١٦

٥- سورة القصص: الآية ٨٧

(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) (١) الآية، قال: «لا يباع ولا يؤوى ولا يتصدق عليه» (٢).

وقبل ذلك قال سبحانه: (إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (٣).

بناءً على أن البر نوع من التولى ولو بقريته الآية السابقة على هذه الآية، وهى قوله سبحانه: (لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (٤).

أما ما ذكرناه من عدم الإطلاق، فلما روى من أن الرسول (صلى الله عليه وآله) سمح لكفار مكة فى بدر أن يأخذوا من ماء الحوض الذى صنعه المسلمون لأجل إرواء جيش الإسلام، وكذلك روى أن الرسول (صلى الله عليه وآله) بعث شيئاً من غنائم خيبر إلى كفار مكة، وهكذا روى أن علياً (عليه الصلاة والسلام) سمح لأصحاب معاوية من أخذ الماء فى قصه مشهوره، وهكذا الحسين (عليه السلام) سقا أهل الكوفة الذين جاؤوا لمحاربتهم وقد كانوا هم بعد ذلك من جملة قتلته وقتله أهل بيته وأصحابه يوم كانوا بقيادة الحر وهم زهاء ألف رجل (٥)، إلى غير ذلك.

وقد ألمعنا إلى مثله فى كتاب النكاح بالمناسبة، اللهم إلا أن يقال إن ذلك استثناء لمصلحه.

ص: ٢٢٣

١- سورة المائدة: الآية ٣٣

٢- تفسير البرهان: ج ١ ص ٤٦٦ ح ٥

٣- سورة الممتحنة: الآية ٩

٤- سورة الممتحنة: الآية ٨

٥- مقتل الحسين (عليه السلام) لابن مخنف: ص ٨٢

٦: الإصرار على الذنب

٦: الإصرار على الذنب

قال سبحانه: (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلَا يُمْسِكْ عَلَيْهِمْ ذَنْبَهُمْ فَيُصِرُّوا عَلَىٰ ذَنْبِهِمْ لَا يَنْصَحُوا لَهُمْ وَلَا يَكْتُمُونَ) (١١).

وفي حسنه الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام)، في عداد الكبائر قال: «والإصرار على الذنوب» (٢).

وقد ذكرنا تفصيل معنى الإصرار ومصاديقه في مسأله العدله في (الفقه).

٧: الصراخ على الميت

٧: الصراخ على الميت

الظاهر جوازه مطلقاً، ولا دليل على الحرمة، بل في الدعاء: «فليصرخ الصارخون».

فقول بعض الفقهاء بالحرمة وصاحب العروه بالاحتياط وتبعه غيره محل تأمل، وقد ذكرنا تفصيل المسأله في الشرح.

٨: التصرف في مال الغير أو حقه

٨: التصرف في مال الغير أو حقه

لا يجوز التصرف في مال الغير أو حقه (٣)، بل ذلك من أوضح البديهيّات الشرعيه، والأدله الأربعة على ذلك قائمه.

ولا فرق بين أن يكون المال للإنسان لكن لا حق له في التصرف وإنما الحق لغيره، كالصبي بالنسبه إلى الولي والعبد بالنسبه إلى المولى، فلا يجوز لإنسان أن يتصرف في مالهما بغير إجازة الولي والسيد، أو أن يكون المال له وله التصرف فيه، وتفصيل الكلام في ذلك مذكور في كتاب الغصب وغيره.

ص: ٢٢٤

١- سورة آل عمران: الآية ١٣٥

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

٣- أي بلا إذن منه أو من الشارع

هو نوع من الكبر، ويدل على حرمة ما يدل على حرمة الكبر، بالإضافة إلى قوله سبحانه: «وَلَا تُصَغِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ» (١).

١٠: مصافحه الأجنبية من غير ثوب

١٠: مصافحه الأجنبية من غير ثوب

تحرم مصافحه الأجنبية من غير حائل، ففي صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: هل يصفح الرجل المرأة ليست بذات محرم، فقال: «لا، إلا من وراء ثوب» (٢).

وفي روايه سماعه، قال (عليه السلام): «لا يحل للرجل أن يصفح المرأة، إلا المرأة يحرم عليه أن يتزوجها أخت أو بنت أو عمه أو خاله أو بنت أخت أو نحوها، وأما المرأة التي يحل له أن يتزوجها فلا يصفحها إلا من وراء الثوب ولا يغمز كفها» (٣).

ومن الواضح حرمة لمس الأجنبية مطلقاً، بل يحرم ذلك من وراء الثوب أيضاً إذا كان مثيراً، وكذلك بالنسبة إلى غير الزوجين إذا كان مثيراً، وحرمة الإثارة ذكرت في (الفقه) في باب النكاح.

١١: الصغير والتصفيق

١١: الصغير والتصفيق

ذكر بعض الفقهاء حرمتهم، لكن الظاهر عدم الدليل على ذلك.

والاستدلال بأنهما لهما، فيه: إنه لا دليل على حرمة مطلق اللهو، كما ذكر تفصيله في باب المكاسب، كما أنه لا يدل على الإطلاق قوله سبحانه: «وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً»

ص: ٢٢٥

١- سورة لقمان: الآية ١٨

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ١٥١ الباب ١١٥ من مقدمات النكاح ح ١

٣- الوسائل: ج ١٤ ص ١٥١ الباب ١١٥ من مقدمات النكاح ح ٢

١٢: الصلاة بدون شرائط الصحة

١٢: الصلاة بدون شرائط الصحة

تحرم الصلاة بدون شرائط الصحة، وهي أقسام:

كالصلاة ركعه، أو ثلاث ركعات، أو خمس ركعات، في غير الوتر والاحتياط والمغرب.

وصلاة الجنب والحائض والنفساء والمستحاضه بدون طهارتها.

والصلاة بغير وضوء أو غسل أو تيمم كل في مورده، فقد قال (عليه الصلاة والسلام): «أما يخاف الذي يصلى من غير طهور أن يخسف الله به الأرض» (٢٢).

والصلاة بين يدي قبر الإمام (عليه الصلاة والسلام)، ففي حسنه الحميري، قال: كتبت إلى الفقيه (عليه السلام) أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة (عليهم السلام)، إلى أن قال (عليه السلام): «ولا يجوز أن تصلى بين يديه، لأن الإمام لا يُتقدم، ويصلى عن يمينه وشماله» (٢٣).

أما ما ورد من حرمة الصلاة على القبر من صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عن ذلك وقال: لا تتخذوا قبري قبله ولا مسجداً، فإن الله عز وجل لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٢٤)، فالمراد بالقبر أن يصلى إلى القبر لا إلى الكعبة، كما أن المراد بجعله مسجداً أن يسجد عليه، كما كان اليهود يفعلون ذلك.

والصلاة في أثناء الخطبة، ففي صحيح محمد بن مسلم قال: سألت عن الجمعة، فقال (عليه السلام): «بأذان وإقامه، يخرج الإمام بعد الأذان فيخطب، ولا يصلى الناس ما دام الإمام على المنبر» (٢٥).

ص: ٢٢٦

١- سورة الأنفال: الآية ٣٥

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٧ الباب ٣ من الوضوء ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٤٥٤ الباب ٢٦ من مكان المصلى ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٤٥٤ الباب ٢٦ من مكان المصلى ح ٥

٥- الوسائل: ج ٥ ص ١٥ الباب ٦ من صلاة الجمعة ح ٧

وكذلك الصلوات المبتدعه، كالضحى والتروايح وخلف الفاسق، أما صلاه الغائب فقد ذكرنا حكمه في (الفقه) وإن كان المشهور الحرمة أيضاً.

إلى غير ذلك.

وحيث ذكرنا هذه المباحث في (الفقه) في أبوابها المرتبطه بها لا داعي للتكرار.

١٣: الصمت

١٣: الصمت

قال الصادق (عليه السلام) في صحيح منصور: «لا وصال في صيام، ولا صمت يوماً إلى الليل» (١).

والظاهر أن المراد الصمت تشريعاً لا الصمت العادى، وإلا فليس ذلك بمحرم، بل عدم حرمة من البديهيّات.

١٤: الصلب أكثر من ثلاثة أيام

١٤: الصلب أكثر من ثلاثة أيام

لا يجوز الصلب في مورد جوازه أكثر من ثلاثه أيام، بل يجب إنزال المصلوب عن المصلبه ودفنه على ما ذكرنا تفصيله في كتاب (الفقه).

١٥: صلح يحل حراماً أو يحرم حلالاً

١٥: صلح يحل حراماً أو يحرم حلالاً

لا يجوز مثل هذا الصلح، بل كل معامله كذلك لا تجوز، كما قرر في (الفقه) مفصلاً.

والظاهر أنه وضعى لا تكليفى، نعم يحتمل التكليفيه أيضاً في مثل ما إذا تصالحا على الزنا أو اللواط أو ما أشبهه، فإنه المركوز في أذهان المتشرعه، بل هو منكر من القول.

١٦: التصوير

١٦: التصوير

ورد في جملة من الروايات المنع عن التصوير، ففي صحيح الحلبي قال: قال

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٨٨ الباب ٤ من الصوم المحرم ح ٢

أبو عبد الله (عليه السلام): «ربما قمت فأصلى وبين يدي وساده فيها تماثيل الطير فجعلت عليها ثوباً» (١).

وفى روايه أبى بصير، عنه (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أتانى جبرئيل وقال: يا محمد إن ربك يقرؤك السلام وينهى عن تزويق البيوت»، قال أبو بصير: قلت: وما تزويق البيوت، فقال: «تصاوير التماثيل» (٢).

وفى روايه ابن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن تماثيل الشجر والشمس والقمر، فقال: «لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان» (٣).

وصحيح محمد بن مسلم، قال: سألت أحدهما (عليهما السلام) عن التماثيل فى البيت، فقال: «لا بأس إذا كانت عن يمينك وعن شمالك وعن خلفك أو تحت رجليك، فإن كانت فى القبله فألق عليها ثوباً» (٤).

وروايه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، قال: قال له رجل: رحمك الله ما هذه التماثيل التى أراها فى بيوتكم، فقال: «هذا للنساء أو بيوت النساء» (٥).

إلى غيرها من الروايات.

وقد اختلف الفقهاء فى التصوير حرام مطلقاً كما هو المشهور، أو حلال مطلقاً كما ذهب إليه بعض، أو يحرم المجسم دون غيره، على أقوال.

والظاهر من جمع الأدله الحليه مطلقاً لغير مثل الصنم، والروايات الناهيه إما منصرفه إليه أو يلزم الجمع بينها وبين غيرها بذلك، وتفصيل الكلام فيه فى كتاب

ص: ٢٢٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٦١ الباب ٣٢ من مكان المصلى ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٦٠ الباب ٣ من أحكام المساكن ح ١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٠ الباب ٩٤ مما يكتسب به ح ٣

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٤٦٢ الباب ٤٢ من مكان المصلى ح ٤

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٥٦٤ الباب ٤ من أحكام المساكن ح ٦

١٧: الصوم المحرم

١٧: الصوم المحرم

يحرم أقسام من الصوم:

كصوم الحائض والنفساء والمستحاضه بدون الشرط، وصوم أيام التشريق لمن كان بمنى، وصوم العيدين، والصوم في السفر، والصوم الندبي لمن عليه قضاء الواجب، وصوم يوم الشك بنيه أنه من رمضان، وصوم الوصال.

وحيث ذكرنا تفصيل هذه الأبواب في كتاب الصوم من (الفقه) لا داعي للتكرار.

١٨: صياغه آنيه الذهب والفضه

١٨: صياغه آنيه الذهب والفضه

يحرم صياغه آنيه الذهب والفضه على تفصيل ذكرناه في (الفقه) فلا داعي إلى تكراره.

١٩: الصيد

١٩: الصيد

الظاهر عدم حرمة الصيد إلا إذا اقترن بحرام آخر، كالإسراف ونحوه من الخروج أشراً أو بطراً أو مفسداً أو ظالماً وما أشبه ذلك مما كان يفعله الأمراء والخلفاء من القديم إلى اليوم.

وفى الآيات القرآنيه عده دلالات على الحليه مطلقاً.

قال سبحانه: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُبْلُوَنُكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ، يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغِيبِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٌ مَّسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ، أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْغِيَّارِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ

ما دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ(١).

وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ، أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِنَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) الآية(٢).

ثم قال سبحانه: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فِسْقٌ O إلى أن قال سبحانه: Pفَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصِهِ غَيْرَ مِتْجَانِفٍ لَأِثْمُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَ كُنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا لِسَيِّمِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) الآية(٣).

ففي هذه الآيات الكريمات أوجه من الدلالة على حليه الصيد، سواء كان صيد البر أو البحر أو الجو.

والحليه هي المركوزه في أذهان المشتري وإن ذهب غير واحد إلى الحرمة، بل وتام الصلاة في سفره وإن لم يكن الصيد حراماً عليه.

أما مسأله الصلاة فهي موكوله إلى كتابها، وذكرناها في (الفقه) مفصلاً.

أما أصل الصيد فما استدلل على حرمة هي صحيحه حماد بن عثمان، عن الصادق (عليه السلام) في قول الله عز وجل: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ»(٤) قال: «الباغى باغى الصيد، والعادى السارق،

ص: ٢٣٠

١- سورة المائدة: الآية ٩٤: ٩٦

٢- سورة المائدة: الآية ١ و ٢

٣- سورة المائدة: الآية ٣: ٥

٤- سورة البقرة: الآية ١٧٣

ليس لهما أن يأكلا- الميتة إذا اضطرأ، هي حرام عليهما، ليس هي عليهما كما هي على المسلمين وليس لهما أن يقصرا في الصلاة»(١١).

وحيث إن في دلالة الآية على التفسير المذكور خفاء إذ لا ربط بالصيد في الكلام فهو إلى التأويل أقرب، ولعله إشاره إلى ما كان يفعله الخلفاء والأمراء من أقسام المعصية في أسفارهم للصيد.

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)(٢)، فإن الآيتين المباركتين لا ربط لهما بغير الصيد، ولذا قلنا إن الرواية إلى التأويل أقرب.

وعلى أى حال، فتخصيص الصيد في كلام المحرم باللهوى منه خلاف ظاهر الصحيحه، وحيث يدور الأمر بين الحمل على الكراهه مطلقاً أو التقييد، ولا أولويه لأحدهما، يشك في الحرمة، فيؤخذ بالأصل من حل ما في الأرض، وتسخير ما في الأرض للإنسان، قال سبحانه: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ»(٣)، إلى غير ذلك.

ويؤيد الحليه جمله من الروايات، والتي منها:

ما رواه الطبرسى في مكارم الأخلاق، في آداب النبي (صلى الله عليه وآله): «إنه كان يأكل الدجاج ولحم الوحش ولحم الطير الذي يصاد، وكان لا يبتاعه ولا يصيده، ويجب أن يصاد له ويؤتى به مصنوعاً فيأكله أو غير مصنوع فيصنع له فيأكله»(٤).

ص: ٢٣١

١- تفسير البرهان: ج ١ ص ١٧٤ ح ١

٢- سورة البقرة: الآية ١٧٢ _ ١٧٣

٣- سورة الأنعام: الآية ١٤٥

٤- مكارم الأخلاق: ص ٣٠

وفى صحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام) فى قوله تعالى: «لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ» (١١) الآية قال: «حشرت لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فى عمره الحديبيه الوحوش حتى نالتهم أيديهم ورماحهم» (٢).

وفى صحيح الحلبي: «حشر عليهم الصيد فى كل مكان حتى دنى منهم ليلوهم الله به» (٣).

والكلام فى المسأله طويل نكله إلى موضعه.

٢٠: اصطيد حمام الحرم

٢٠: اصطيد حمام الحرم

يحرم اصطيد حمام الحرم، ففى صحيح على بن جعفر، قال: سألت أخى موسى (عليه السلام) عن حمام الحرم يصاد فى الحل، فقال: «لا يصاد حمام الحرم حيث كان، إذا علم أنه من حمام الحرم» (٤).

ولا يخفى أنه لا خصوصيه لكون الحمام أصله من الحرم، بل كل حمام دخل الحرم كان آمناً فى الحرم، وإذا صار من أهله صار آمناً مطلقاً.

ففى صحيح ابن سنان، عنه (عليه السلام)، سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» (٥)، قال: «من دخل الحرم مستجيراً به كان آمناً من سخط الله، ومن دخل من الوحش والطيور كان آمناً أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم» (٦).

إلى غيرها من الروايات، وتفصيل الكلام فى كتاب الحج.

ص: ٢٣٢

١- سورة المائدة: الآية ٩٤

٢- تفسير البرهان: ج ١ ص ٥٠٢ ح ١

٣- تفسير البرهان: ج ١ ص ٥٠٢ ح ٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من كفارات الصيد ح ٤

٥- سورة آل عمران: الآية ٩٧

٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٥ الباب ٨٨ ح ٢

١: ضرب آلات اللهو

حرف الضاد

١: ضرب آلات اللهو

يحرم ضرب الدف والطبل والطنبور والقانون والبربط وغيرها من آلات اللهو، لما دل على حرمة استعمال آلات اللهو مطلقاً، قال سبحانه: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) (١).

وفي حسنه الفضل، عن الرضا (عليه الصلاه والسلام): عد الاشتغال بالملاهي من الكبائر (٢).

وفي موثقه زراره، عن الصادق (عليه السلام)، إنه سئل عن الشطرنج وعن لعبه (شبيب) التي يقال لها لعبه الأمير، وعن لعبه الثلث، فقال: «أرايتك إذا ميز الله الحق والباطل مع أيهما تكون»، قال: مع الباطل، قال: «فلا خير فيه» (٣).

وفي موثقه إسحاق، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «إن شيطاناً يقال له قفندر، إذا ضرب في منزل الرجل أربعين صباحاً بالبربط ودخل الرجال وضع ذلك الشيطان كل عضو

ص: ٢٣٣

١- سورة لقمان: الآية ٦

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣٨ الباب ١٠٢ مما يكتسب به ح ٥

منه على مثله من صاحب البيت ثم نفخ فيه نفخه فلا يغار بعدها حتى تؤتى نساؤه فلا يغار» (١١).

إلى غيرها من الروايات المذكورة في كتاب المكاسب.

٢: ضرب المسلم والكافر المحترم

٢: ضرب المسلم والكافر المحترم

لا إشكال في حرمه ضرب المسلم والكافر المحترم لدمه أو نحوها.

ففي صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن أعتى الناس على الله عز وجل من قتل غير قاتله، ومن ضرب من لم يضربه» (٢٢).

وفي صحيح الثمالي، قال: قال (عليه السلام): «لو أن رجلاً ضرب رجلاً سوطاً يضربه الله سوطاً من النار» (٣).

ومن ذلك ضرب اليتيم وضرب الزوجه وضرب الأولاد إلا في المستثنيات من ضرب اليتيم أو الأولاد لصالحهم حسب ما قرره الشرعيه، وضرب الزوجه فيما إذا خيف نشوزها على تفصيل ذكر في (الفقه)، والضرب بالسياط تعزيراً أو حداً على التفصيل المذكور في كتاب الحدود، إلى غير ذلك.

والحاصل: إن الأصل الحرمة إلا ما خرج.

٣: ضرب النساء بأرجلهن

٣: ضرب النساء بأرجلهن

قال سبحانه: «وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ» (٤).

فالضرب الموجب لعلم الرجال الأجانب بزينه المرأة من جهة الصوت أو ما أشبه محرم.

والظاهر الحرمة لكل ما يوجب إعلام الزينه للعله المنصوصه، وبعض من فسر الآية بالضرب الموجب لحدوث الرجاء في الجسم مما يظهر من وراء الجلباب

ص: ٢٣٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣٢ الباب ١٠٠ مما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٦ الباب ١ من قصاص النفس ح ١٤

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٦ الباب ١ من قصاص النفس ح ٥

٤- سورة النور: الآية ٣١

ونحوه مما يثير الرجال كأنه أراد الملاك، وإلا فليس ذلك من الزينه.

ولا يبعد أن يكون الضرب باليد ونحوها كحركة الرأس مما يظهر صوت الزينه أيضاً محرماً.

٤: ضرب الدابه

٤: ضرب الدابه

الظاهر حرمه الضرب المؤذى للدابه فوق التأديب، لأن إيذاء الحيوان حرام على ما ذكرنا تفصيله فى كتاب النكاح.

أما ضرب الدابه على وجهها مما عده بعضهم من المحرمات فهو أقرب إلى الكراهه.

٥: الإضرار بالنفس والغير

٥: الإضرار بالنفس والغير

قال سبحانه: (لَا تُضَارَّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ) (١).

وقال سبحانه: (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ) (٢).

وقال سبحانه: (وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا) (٣).

وقال تعالى: (وَلَا تُضَارُّوهُمْ لِّتَضَيِّقُوا عَلَيْهِمْ) (٤).

وفى الحديث عن النبى (صلى الله عليه وآله): «لا ضرر ولا ضرار» (٥).

وقال (صلى الله عليه وآله): «ليس منا من غش مسلماً أو ضره أو ماكره» (٦).

إلى غيرها من الروايات الكثيره الداله على حرمه الضرر بالنفس أو بالغير.

وفى موثقه زراره، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «إن سمره بن جندب كان له عذق فى حائط لرجل من الأنصار، وكان منزل الأنصارى بباب البستان، فكان يمر به إلى نخلته ولا يستأذن، فكلمه الأنصارى أن يستأذن إذا جاء، فأبى سمره، فلما تأبى جاء الأنصارى

ص: ٢٣٥

١- سورة البقره: الآيه ٢٣٣

٢- سورة البقره: الآيه ٢٨٢

٣- سورة البقره: الآيه ٢٣١

٤- سورة الطلاق: الآيه ٦

٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٤٠ الباب ١٢ من إحياء الموات ح ١

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٢١١ الباب ٨٦ مما يكتسب به ح ١٢

إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فشكى إليه وخبره الخبر، فأرسل إليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخبره بقول الأنصارى وما شكها، فقال: إذا أردت الدخول فاستأذن، فأبى، فلما أبى ساومه حتى بلغ به من الثمن ما شاء الله، فأبى أن يبيع، فقال: لك بها عذق يمد لك فى الجنة، فأبى أن يقبل، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) للأنصارى: اذهب فاقبلها وارم بها إليه، فإنه لا ضرر ولا ضرار» (١١).

إلى غيرها من الروايات الكثيره الوارده فى هذا الباب بمختلف الألسنه والمناسبات، وتفصيل الكلام فى ذلك بحاجه إلى رساله مستقلة.

والإضرار المحرم يشمل المؤمن والكافر المحترم، بل والحيوان، كما يشمل الإضرار المالى والبدنى والنفسى والعرضى والفكرى وهو داخل فى الإضرار النفسى.

وقد ذكرنا فى بعض مباحث الكتاب أن الإضرار إنما يحرم بالنسبه إلى النفس فيما إذا كان أضراراً متزايداً، أما إذا لم يكن أضراراً متزايداً لم يكن حراماً.

٦: الإضلال

٦: الإضلال

قال سبحانه: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِلَّا سَاءَ مَا يَزِرُونَ) (٢٢).

وفى موثقه سماعه، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قلت له: قول الله عز وجل: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْمَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (٣٢)، فقال: «من أخرجها من ضلال إلى هدى فكأنما أحياها، ومن أخرجها من هدى إلى ضلال فقد قتلها» (٤٤).

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

ص: ٢٣٦

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٤١ الباب ١٢ من إحياء الموات ح ٣

٢- سورة النحل: الآية ٢٤ و ٢٥

٣- سورة المائدة: الآية ٣٢

٤- تفسير البرهان: ج ١ ص ٤٦٣ ح ٣

١: طرد المؤمنين

حرف الطاء

١: طرد المؤمنين

قال سبحانه: (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ) (١١).

ولا- يستبعد أن لا- يكون ذلك من خواص رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولعله كان طرف الخطاب كبعض الآيات الأخر، فيحرم على كل إنسان طرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه، وخصوصاً إذا كان زعيماً دينياً.

وأما الطرد بالحق فلا إشكال فيه، وإنما الكلام في أصله التحريم.

٢: إطعام المحارب

٢: إطعام المحارب

ورد في صحيح حنان، عن الصادق (عليه السلام) في قول الله عز وجل: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (٢) الآية، قال: «لا يبايع ولا يؤوى ولا يطعم ولا يتصدق عليه» (٣).

ص: ٢٣٧

١- سورة الأنعام: الآية ٥٢

٢- سورة المائدة: الآية ٣٣

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٣٩ الباب ٤ من حد المحارب ح ١

والمراد التضييق عليه لا إمامته بمثل ذلك، لأن المحارب أولاً ليس محكوماً بالقتل مطلقاً، وثانياً إذا حكم بالقتل لا دليل على قتله بهذه الكيفية، بل الدليل على عدم قتله بهذه الكيفية.

ومنه يعلم الحال فيما ورد في عدم إطعام القاتل الداخل في الحرم، كصحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم، فقال: «لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يباع ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد» (١).

٣: إطعام المرتد

٣: إطعام المرتد

قد تقدم الكلام في ذلك في باب الرد.

٤: الطعن على المؤمن

٤: الطعن على المؤمن

يحرم الطعن على المؤمن، كما ورد في ذلك روايات.

بل الظاهر حرمة الطعن على الكافر المحترم أيضاً، إلا في الجبهه الخارج عن ذلك، وإنما يحرم الطعن عليه فيما كان خلاف العمل بالذمه ونحوها.

٥: الطغيان

٥: الطغيان

يحرم الطغيان بلا إشكال، وقد وردت في ذلك آيات وروايات متواتره، قال سبحانه: (فَاسِيَّتَقِمُ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (٢).

٦: التطفيف

٦: التطفيف

قال سبحانه: (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا

ص: ٢٣٨

كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ» (١١).

والظاهر أن الاستيفاء على الناس بالاكتيال ليس بمحرم، وإنما التطفيف محرم.

ولا فرق في التطفيف بين أن يكون مكياً أو موزوناً أو معدوداً أو مذكرواً أو نحو ذلك.

٧: الاطلاع على المؤمن في داره

٧: الاطلاع على المؤمن في داره

في صحيح ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «عوره المؤمن على المؤمن حرام»، وقال: «من اطلع على مؤمن في منزله فعيناه مباحه للمؤمن في تلك الحال، ومن دخل على مؤمن بغير إذنه فدمه مباح للمؤمن في تلك الحال» (٢).

وفي صحيح حماد، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «بينما رسول الله (صلى الله عليه وآله) في بعض حجراته إذ طلع رجل في شق الباب ويبد رسول الله (صلى الله عليه وآله) مدرات، فقال: لو كنت قريباً منك لفقات به عينك» (٣).

إلى غيرهما، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحدود، والظاهر أن غير المؤمن من المحترم أيضاً محرم الاطلاع عليه وإن لم تكن بهذه الشده.

٨: إطاعه جماعات من الناس

٨: إطاعه جماعات من الناس

في جملة من الآيات المنع عن إطاعه جماعات من الناس، كقوله تعالى: (وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ) (٤).

وقوله: (فَلَا تُطِيعِ الْمُكَذِّبِينَ) (٥).

وقوله: (وَلَا تُطِيعِ)

ص: ٢٣٩

١- سورة المطففين: الآية ١ _ ٥

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٤٨ الباب ٢٥ من القصاص في النفس ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٤٨ الباب ٢٥ من القصاص في النفس ح ١

٤- سورة الأحزاب: الآية ١

٥- سورة القلم: الآية ٨

مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبُهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا (١١).

وقال تعالى: (وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَّافٍ مَهِينٍ) (١٢).

وقال سبحانه: (وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِمُهُمَا) (١٣).

إلى غير ذلك.

والظاهر أن الأمر للإرشاد في أن طريق هؤلاء باطل، فاللزام على الإنسان أن لا يتبع طريقهم، لا أنه إن أطاع كان عليه عقابان.

٩: طواف الحائض والنفساء والمستحاضه بدون تطهير

٩: طواف الحائض والنفساء والمستحاضه بدون تطهير

لا يجوز الطواف لهذه النسوة، كما لا يجوز الطواف للجنب على تفصيل ذكر في كتاب الحج.

١٠: الطواف بالقبور

١٠: الطواف بالقبور

لا إشكال في جواز الطواف بمراقد الأئمة الطاهرين (عليهم الصلاة والسلام)، وورد بذلك بعض الأدلة، أما الطواف بسائر القبور فالظاهر الكراهه، لقول الصادق (عليه الصلاة والسلام) في صحيح الحلبي: «لا تشرب وأنت قائم، ولا تطف بقبر، ولا تبل في ماء نقيع، فإن من فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه» (١٤).

فإن قرينه السياق قويه في الصرف إلى الكراهه، بالاضافه إلى ظاهر التعليل كما قالوا.

١١: الطيب للمُحرم

١١: الطيب للمُحرم

يحرم الطيب للمُحرم على تفصيل مذكور في كتاب الحج.

ففي صحيح معاوية

ص: ٢٤٠

٣- سورة العنكبوت: الآية ٨

٤- الوسائل: ج ١ ص ٢٤١ الباب ٢٤ من الخلوه ح ٦

ابن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «لا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن في إحرامك، واثق الطيب في طعامك، وأمسك على أنفك من الرائحة الطيبة» (١).

١٢: تطيب المرأة لغير زوجها

١٢: تطيب المرأة لغير زوجها

لا- إشكال في جواز تطيب المرأة للنساء كما يجوز تطيبها للمحارم، بل السيره مستمره على ذلك، فالدليل إن تم يجب أن يخصص بغير المقامين. كما أن التطيب لنفسها أيضاً من الخارج قطعاً.

أما التطيب للأجانب من الرجال بمعنى أنها تتطيب وتخرج مما يستشم رائحتها الأجانب فهل هي محرمه، لصحيح الوليد، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أى امرأة تطيب لغير زوجها ثم خرجت من بيتها فهى تلعن حتى ترجع إلى بيتها متى ما رجعت» (٢).

أولاً، للأصل وللسيره حتى عند بعض المتدينات، ولعدم دلالة اللعن على الحرمة، لكثرة اللعن في لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله) مما أفتوا بأنها للكراهه، إلى غير ذلك.

احتمالان.

١٣: تطيب الميت

١٣: تطيب الميت

هل يمنع تطيب الميت أم لا، احتمالان، ذهب بعض إلى الحرمة وبعض إلى عدمها.

والأول استدل بجمله من الروايات الواردة في هذا الباب.

والثاني استدل بالأصل بعد عدم قوة الروايات سنداً أو دلاله، والمسألة بحاجة إلى بحث.

١٤: طلب الرئاسة

١٤: طلب الرئاسة

يحرم طلب الرئاسة الباطله، لجمله من الروايات:

ص: ٢٤١

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ١١٤ الباب ٨٠ من مقدمات النكاح ح ٤

فعن علي بن عقبه، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «ما لكم وللرئاسات، إنما للمسلمين رأس واحد»^(١). والمراد به الإمام ثم.

وعن الرضوى (عليه السلام)، قال: «نروى من طلب الرئاسة لنفسه هلك، فإن الرئاسة لا تصلح إلا لأهلها»^(٢).

وعن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «يا حفص كن ذنباً ولا تكن رأساً»^(٣).

إلى غيرها من الروايات.

ويؤيده ما رواه معمر بن خلاد، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام): «ما ذئبان ضاريان في غنم قد غاب عنها رعاؤها بأضر في دين المسلم من حب الرئاسة»، ثم قال: «لكن صفوان لا يحب الرئاسة»^(٤).

لكن الكلام في أن الأمر إرشادي أو مولوي، لا يبعد الأول، ويدل على ذلك بعض الروايات:

فعن محمد بن خالد، عن أخيه صفوان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إياك والرئاسة فما طلبها أحد إلا هلك»، فقلت له: جعلت فداك فقد هلكنا، إذ ليس أحدنا إلا وهو يحب أن يذكر ويقصد ويؤخذ عنه، فقال: «ليس حيث تذهب إليه، إنما ذلك أن تنصب رجلاً دون الحجة فتصدقه في كل ما قال وتدعو الناس إليه»^(٥).

١٥: الطلاق البدعي

١٥: الطلاق البدعي

يحرم الطلاق البدعي الذي ليس على السنه، على ما ذكرنا تفصيله في كتاب الطلاق.

ص: ٢٤٢

- ١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٨٢ الباب ٥٠ من جهاد النفس ح ٢
- ٢- المستدرک: ج ٢ ص ٣٢٢ الباب ٥٠ من جهاد النفس ح ٣
- ٣- المستدرک: ج ٢ ص ٣٢٢ الباب ٥٠ من جهاد النفس ح ٥
- ٤- المستدرک: ج ٢ ص ٣٢٢ الباب ٥٠ من جهاد النفس ح ١
- ٥- المستدرک: ج ٢ ص ٣٢٢ الباب ٥٠ من جهاد النفس ح ٤

١: التظليل على المحرم

حرف الظاء

١: التظليل على المحرم

يحرم التظليل على المحرم في حال السير، كما ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

ففي صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حر الشمس، ولا بأس أن يستر بعض جسده ببعض»^(١).

وقال (عليه السلام) في حسنه المعلى: «لا يستتر المحرم من الشمس بثوب، ولا بأس أن يستتر بعضه ببعض»^(٢).

إلى غيرهما من الروايات.

٢: الظلم

٢: الظلم

دلت الأدلة الأربعة على حرمة الظلم.

قال سبحانه: (وَلَمَنِ اتْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ)^(٣).

وقال: (وَلَا تَرْكُؤُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ)^(٤).

ص: ٢٤٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ الباب ٦٧ من تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ الباب ٦٧ من تروك الإحرام ح ٢

٣- سورة الشورى: الآية ٤١

٤- سورة هود: الآية ١١٣

وفى صحيح هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «اتقوا الظلم، فإنه ظلمات يوم القيامة»^(١).

وفى صحيح زرارة، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «ما من أحد يظلم مظلماً إلا أخذ الله بها في نفسه وماله، فأما الظلم الذي بينه وبين الله فإذا تاب غفر له»^(٢).

وفى صحيح ابن يسار، قال أبو عبد الله (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من ظلم أحداً وفاته فليستغفر الله له فإنه كفاره له»^(٣).

إلى غير ذلك.

لكن كون الاستغفار كفاره إذا لم يكن هنالك تدارك، وإلا وجب التدارك ولو مع الحاكم الشرعي، على تفصيل مذکور في كتاب (الفقه).

٣: ظن السوء

٣: ظن السوء

يحرم الظن السيء بالله وبالمؤمنين، وقد تقدم تحت (سوء الظن بالله وبالمؤمنين).

٤: إظهار الشماته بالمسلم

٤: إظهار الشماته بالمسلم

في روايه الوائله، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تظهر الشماته بأخيك، فيرحمه الله ويبتليك»^(٤).

وفى روايه أبان، عن الصادق (عليه السلام): «لا تبد الشماته لأخيك، فيرحمه الله ويصيرها بك».

وقال (عليه السلام): «من شمت بمصبيه نزلت بأخيه لم يخرج من الدنيا حتى يفتن»^(٥).

إلى

ص: ٢٤٤

١- الوسائل: ج ١١ ص ٣٣٨ الباب ٧٧ من جهاد النفس ح ٢

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٣٨ الباب ٧٧ من جهاد النفس ح ٣

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٣٤٣ الباب ٧٨ من جهاد النفس ح ٥

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٠ الباب ٧٨ من الدفن ح ٢

غيرها من الروايات.

هذا بالإضافة إلى ما تقدم من أنه إهانته وإذلال وتحقير وما أشبه ذلك، وكلها محرمات.

كما تقدم أنه لا فرق في الشتمات المحرمة بين اللفظ والإشارة والكتابة.

٥: الظهار

٥: الظهار

وهو طلاق محرم وقد كان في الجاهلية، قال سبحانه: (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوءٌ غَفُورٌ، وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (١).

وقد ذكرنا تفصيله في كتاب الظهار.

٦: إظهار المُحرمة حليها للرجال الأجانب

٦: إظهار المُحرمة حليها للرجال الأجانب

لا شك في حرمه ذلك، والدليل منصرف إلى الرجال الأجانب ولهذا قيدناه به.

ففي صحيح ابن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المرأة يكون عليها الحلي والخلخال والمسكة والقرطان من الذهب والورق تحرم فيه وهو عليها وقد كانت تلبسه في بيتها قبل حجها أتنزعه إذا أحرمت أو تتركه على حاله، قال: «تحرم فيه وتلبسه من غير أن تظهره للرجال في مركبها ومسيرها» (٢).

وتفصيل الكلام في كتاب الحج.

ص: ٢٤٥

١- سورة المجادلة: الآية ٢ _ ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣١ الباب ٤٩ من تروك الإحرام ح ١

قال سبحانه: «وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ» (١).

قد تقدم الكلام فيه في (وذر) وأن المنصرف منه الإثم الظاهر، في قبال الإثم الباطن، وأنه ليس حكماً جديداً.

ص: ٢٤٦

١: عباده الحائض والنفساء

حرف العين

١: عباده الحائض والنفساء

قد تقدم حرمه الصلاه والصوم على الحائض والنفساء.

أما مطلق عبادتهما كالذكر والدعاء والقرآن في غير العزائم ونحوها فلا مانع منه، وإن كان بعضها مكروهه كقراءه القرآن أكثر من سبع آيات، على تفصيل ذكر في بابه.

٢: عباده الشيطان

٢: عباده الشيطان

تحرم عباده الشيطان، سواء كان باتخاذهم إلهاً، كما يقال بالنسبه إلى جماعه من عباد الشيطان، أو عباده غير الله في الأمور العباديه، قال سبحانه: «إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ» (١).

ومنه يعلم حرمه عباده غير الله مطلقاً، كاتخاذ المسيح (عليه السلام) أو الملائكه أو أمير المؤمنين (عليه السلام) أو النار أو غيرها إلهاً، والحكم في ذلك من الضروريات.

ص: ٢٤٧

٣: العتو عن أمر الله سبحانه وتعالى

٣: العتو عن أمر الله سبحانه وتعالى

قال سبحانه: «فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ» (١).

والعتو عبارته عن الاستكبار والتجاوز.

ومن الواضح عدم الفرق في ذلك بين هذه الأسمه وبين سائر الأمم، والمراد بأمر الله أعم من الأمر والنهي، لإطلاقه عليهما عرفاً، فإن كلا منهما يطلق على الآخر لدى الافتراق، قال سبحانه: «خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ» (٢).

٤: العتو في الأرض

٤: العتو في الأرض

قال سبحانه: «وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» (٣).

يقال: عتأ يعثو عثواً وعثى يعثى، بالغ في الفساد أو الكفر أو الكبر، وكأنه إلماع إلى أن المفسدين غالباً يكونون عاثين، كالحكام والأمراء الظلمه والمنحرفين عن مناهج الله سبحانه وتعالى، وإلا فكل إفساد هو محرم وإن لم يصل إلى حد المبالغه.

٥: العُجب

٥: العُجب

الظاهر أن العُجب الذي يأخذ الإنسان في باطنه ولا يظهره لا حرمة فيه، وإن كان من الملكات الرديئه، نعم إن سبب ذلك الظهور كان كالحسد في الحرمة.

ولعل الروايات الناهيه عنه إشاره إلى ذلك، أو إشاره إلى أنه ينبغي التخلص منه كالتخلص من سائر الصفات الذميمة وإن لم تكن بذاتها محرمة.

ص: ٢٤٨

١- سورة الأعراف: الآية ١٦٦

٢- سورة الأعراف: الآية ١٩٩

٣- سورة العنكبوت: الآية ٣٦

ففى صحيح الثمالى؁ عن السجاد (علله السلام)؁ قال: قال رسول الله (صللى الله علله وآله): «ثلاث منجىات: خوف الله فى السر والعلانىه؁ والعدل فى الرضا والغضب؁ والقصد فى الغنا والفقر. وثلاث مهلكات: هوى متبع؁ وشح مطاع؁ وإعجاب المرء بنفسه»(١).

وىؤىد كون المراد العجب الظاهر هو اقترانه باتباع الهوى وإطاعه الشح؁ وحث قد فصلنا الكلام فى ذلك فى الشرح فلا داعى إلى تكراره.

٦: العجله بقراءه القرآن

٦: العجله بقراءه القرآن

قال سبحانه: «وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ»(٢).

فقد كان الرسول (صللى الله علله وآله) مأموراً بقراءه القرآن بعد قراءه جبرئىل له وإن كان عالماً به من قبل ذلك؁ كما قرأه الإمام (علله الصلاه والسلام) وهو ولید جدید فى ید رسول الله (صللى الله علله وآله).

وكأنه تعلیم للناس أن لا يتقدموا على الله وعلى رسوله (صللى الله علله وآله) حتى فى مثل ذلك؁ فلا يقال ما هى فائده الآيه لنا وقد انقضى عصر الرساله؁ وفى تفسير الآيه خلاف مذكور فى المفصلات.

٧: تعدى حدود الله

٧: تعدى حدود الله

قال سبحانه: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»(٣).

والمراد بتعدى الحدود الزىاده أو النقصه فى الواجبات والمستحبات والمكروهات والمحرمات والمباحات؁ وهو ليس بحكم جدید؁ بل إنما هو إلماع إلى سائر الأحكام.

وكذا الحال فى الأحكام الوضعیه إن قلنا بأنها فى قبال التكلیفیه؁

ص: ٢٤٩

١- الوسائل: ج ٦ ص ٢٤ الباب ٥ مما تجب الزكاه فىه ح ١٧

٢- سوره طه: الآيه ١١٤

٣- سوره البقره: الآيه ٢٢٩

وأما إن قلنا إنها من الأحكام التكليفية أيضاً، كما في ذلك خلاف مذكور في الأصول، يختص التعدى بالأحكام الخمسة فقط من باب السالبة بانتفاء الموضوع.

٨: الاعتداء

٨: الاعتداء

لا يجوز الاعتداء وهو الظلم إطلاقاً.

ودل عليه الأدلة الأربعة، قال سبحانه: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (١).

وقال تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوا عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا) (٢).

إلى غيرهما من الآيات.

وليس هو حكماً جديداً، بل هو إشاره إلى سائر الأحكام.

٩: عداوه الله والرسل والملائكة

٩: عداوه الله والرسل والملائكة

قال سبحانه: «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ» (٣).

ففي الآية الكريمه إلماع إلى أن عداوه هؤلاء يوجب الكفر.

ومثل ذلك عداوه الأئمة الطاهرين (عليهم الصلاة والسلام) لأنهم امتداد للرسول (صلى الله عليه وآله)، بالإضافة إلى وجوب محبتهم، كما قال سبحانه: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» (٤)، إلى غير ذلك من المبحث الوارد في أصول الدين مفصلاً.

١٠: تعطيل الحدود

١٠: تعطيل الحدود

ليس هذا محرماً جديداً، وإنما هو إلماع إلى وجوب إقامة الحد، فإذا لم

ص: ٢٥٠

٢- سورة المائدة: الآية ٢

٣- سورة البقرة: الآية ٩٨

٤- سورة الشورى: الآية ٢٣

يقم الحد لم يكن عليه إثم وإنما أثم واحد كما هو ظاهر.

وفى الصحيح، عن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) إنه فى حديث قال: «اللهم إنك قلت لنبيك: يا محمد من عطل حداً من حدودى فقد عاندنى وطلب بذلك مضادتي» (١١).

ولا يبعد أن يراد بتعطيل الحد كل زياده ونقيصه وتغيير، كأن يزيد على المائه أو ينقص أو يبدل السياط بالسجن فى حد الزانى. لكن قد ذكرنا أن الإمام إذا رأى مصلحه كان له العمل حسب تلك المصلحه، وهو حد فى نفسه أيضاً فليس من تعطيل الحد.

١١: التعرب بعد الهجره

١١: التعرب بعد الهجره

فى صحيح ابن محبوب، قال: كتب معى بعض أصحابنا إلى أبى الحسن (عليه السلام) يسأله عن الكبائر كم هى وما هى، فكتب: «الكبائر ما وعد الله عليه النار، ثم عد من ذلك عقوق الوالدين وأكل الربا والتعرب بعد الهجره» (٢).

والظاهر أن المراد به أن يرجع إلى بلاد لا- يتمكن من إقامة أحكام الإسلام فيها من بلد يتمكن من الإقامة فيها، ولو كان البلد الذى فيه كافراً والبلد الذى ذهب إليه مسلماً، كأن ذهب من ألمانيا حيث يتمكن من إقامة أحكام الإسلام فيها الآن إلى البلاد الإسلاميه فى روسيا حيث يكبت الإسلام فيها.

أما ما فى صحيح منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «لا رضاع بعد فطام، ولا وصال فى صيام، ولا يتم بعد احتلام، ولا صمت يوماً

ص: ٢٥١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٠٩ الباب ١ من مقدمات الحدود ح ٦

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٥٣ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ١

إلى الليل، ولا تعرب بعد الهجره، ولا هجره بعد الفتح» الحديث (١).

فالظاهر أن المراد به أنه لا هجره بالنسبه إلى البلد الذى كان أهلها كفاراً إذا فتح على يد المسلمين، لأنه بالفتح يتمكن المسلم من إقامة أحكام الإسلام فيه.

والتفصيل فى ذلك موكول إلى محله.

١٢: العراف

١٢: العرافه

يقال: عرف يعرف بالكسر عرافه على القوم، دبر أمورهم وقام بسياستهم، والعرافه بالكسر عمل العراف.

وفى بعض الروايات النهى عنها، لأن العريف عون للظالم، ويقال للعراف فى اصطلاح اليوم (المختار).

وإن لم يكن عوناً للظالم بل كان للعادل لم يكن حراماً، كما هو واضح.

ففى الجعفریات، بسنده إلى على (عليه الصلاه والسلام) أنه قال: «لا بد من العريف، والعريف فى النار، ولا بد من الأمره بره كانت أو فاجره» (٢).

والظاهر أنه (لا بد من العريف) يعنى الناس محتاجون إليه، لكن العريف من قبل الظالم فى النار.

وفى (نهج البلاغه) فى خبر: إن الإمام (عليه الصلاه والسلام) قال لنوف وقد خرج من محله ذات ليله ينظر إلى النجوم: «يا نوف إن داود قام فى مثل هذه الساعه من الليل فقال: إنها ساعه لا يدعو فيها عبد ربه إلا استجيب له إلا أن يكون عشاراً أو عريفاً أو شرطياً» (٣).

وفى روايه أخرى، قال أمير المؤمنين (عليه السلام) لنوف: «يا نوف أقبل وصيتى، لا تكونن

ص: ٢٥٢

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٩٠ الباب ٥ مما يحرم بالرضاع ح ١

٢- المستدرک: ج ٢ ص ٤٣٤ الباب ٢٣ مما يكتسب به ح ٢

٣- نهج البلاغه: الحكمة ١٠٤

نقيياً ولا عريفاً ولا عشاراً ولا بريداً» (١١).

ومن الواضح أن المراد النقيب من قبل الجائر وكذلك البريد له.

١٣: عزم عقده النكاح

١٣: عزم عقده النكاح

قال سبحانه: (وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ) (٢٢).

والعزم قلبى وعقده النكاح خارجى، وهو مثل قوله سبحانه: (لَا تَقْرَبُوا الزَّانَا) (٢٣) وما أشبهه.

والمراد عدم عقد النكاح فى حال العده، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب النكاح.

١٤: العزف

١٤: العزف

يقال: عزف عزفاً وعزيفاً، غنى أو لعب بآله الغناء، والعازف هو اللاعب بالمعازف.

وفى بعض الروايات النهى عنه، وقد عرفت فيما سبق حرمه كلا الأمرين، أى الغناء وآلات اللهو.

١٥: التعصب

١٥: التعصب

التعصب لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله) ولدينه بين مستحب وواجب، أما التعصب للأُمور الجاهليه كالقوميه والإقليميه والعرقيه وما أشبه فهو محرم إذا أبداه.

ففى صحيح هشام، عن الصادق (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «من تعصب أو تعصب له فقد خلع ربقه الإيمان من عنقه» (٢٤).

ص: ٢٥٣

١- المستدرک: ج ٢ ص ٤٣٥ الباب ٢٣ ح ١٠

٢- سورة البقره: الآيه ٢٣٥

٣- سورة الإسراء: الآيه ٣٢

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٦ الباب ٥٧ من جهاد النفس ح ١

والمراد بـ (تعصب له) أنه يرضى بذلك أو يأمر به كما هو الغالب فى العصبيات.

وفى موثقه السكونى، عنه (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من كان فى قلبه حبه من خردل من عصبية بعثه الله يوم القيامة مع أعراب الجاهلية» (١).

لكننا ذكرنا فى بحث التجزى أن ذلك إنما هو مع الإظهار، وإلا فمجرد الأمر القلبى لا يوجب حرمة وإنما هى رذيله وقبح سريره. وفى روايه عن السجاد (عليه الصلاة والسلام) قال: «العصبية التى يَأْثُمُ عليها صاحبها أن يرى الرجل شرار قومه خيراً من خيار قوم آخرين، وليس من العصبية أن يجب الرجل قومه، ولكن من العصبية أن يعين الرجل قومه على الظلم» (٢).

١٦: العصير العنبى والزيبى

١٦: العصير العنبى والزيبى

قد تكلمنا حوله فى (الفقه) مفصلاً، وقد ذكرنا هناك أن المحرم هو قبل الثلثين، أما بعده فهو حلال، كما أن المشهور على عدم النجاسة قبل الثلثين أيضاً.

١٧: عضد شجر البلدين المقدسين

١٧: عضد شجر البلدين المقدسين

ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب الحج، ولا يختص ذلك بالعضد، بل مطلق القلع والقطع وما أشبه.

ففى موثق زراره، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «حرم الله حرمة بريداً فى بريد، أن يختلى خلاه أو يعضد شجره إلا الإذخر، أو يصاد طيره، وحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) المدينة ما بين لابتيتها، صيدها وحرم ما حولها بريداً فى بريد أن يختلى

ص: ٢٥٤

١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٦ الباب ٥٧ من جهاد النفس ح ٢

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٦ الباب ٥٧ من جهاد النفس ح ٧

خلاها ويعضد شجرها إلا عودى الناضح» (١٧).

والروايات في ذلك متعددة.

ولا يخفى أن الحرمة إنما هي في غير ما إذا كان العضد ونحوه أهم، كما إذا أريد فتح شارع لمنفعة المسلمين وما أشبه ذلك.

١٨: عضل النساء

١٨: عضل النساء

قال سبحانه: «وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضٍ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ» (٢٢).

فإنه لا يجوز التضيق على المرأة حتى تبذل بعض مهرها أو شيئاً آخر لزوجها لأجل أن يطلقها فتستريح منه، نعم ظاهر الاستثناء جواز ذلك إذا أتت بفاحشه مبينه، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب النكاح.

١٩: العزل عن الحره في الجماع

١٩: العزل عن الحره في الجماع

ذهب بعض الفقهاء إلى حرمة ذلك، لكننا ذكرنا في كتاب النكاح أنه إلى الكراهه أقرب، لعدم دليل كاف للحرمة.

نعم يحرم على المرأة أن تنحى نفسها عند إفراغ الرجل للمنى، لأنه خلاف حقه عليها في الجماع الذى هو واجب عليها إذا لم يرض الزوج به.

ولا فرق في الحكمين بين الدوام والمتعه، ولو فعلت المتعه ذلك فالظاهر أن للرجل النقص من مهرها.

كما أن الإفراغ في الرحم إذا سبب الولد ولم تتمكن المرأة من الإسقاط قبل الانعقاد وكان الانعقاد يضرها، جاز لدليل «لا ضرر».

٢٠: العسس

٢٠: العسس (٢٣)

يحرم التجسس إلا من السلطان العادل على الموظفين والكفار، كما لا يبعد

ص: ٢٥٥

٣- العسس لغه هو الطواف بالليل من قبل السلطان والتجسس على الناس، كما فعله ابن الخطاب حيث تسلق الجدران ليكشف ما في البيت فارتكب بذلك عدة محرمات

جوازه للمسلم على الكفار مع الصلاح.

وآيه «لَا تَجَسَّسُوا»^(١) مخصصه بذلك، وقد ألمعنا إلى الآيه فيما سبق.

٢١: العسر على الناس

٢١: العسر على الناس

العسر هو الظلم، وقد تقدم حرمه الظلم بالأدله الأربعة.

٢٢: تعظيم الجائر

٢٢: تعظيم الجائر

يحرم تعظيم الجائر بما يوجب تقويه سلطانه، أما تعظيمه خارجاً عن ذلك فلا دليل على حرمة فالأصل الجواز.

وإنما يحرم التعظيم فيما ذكرناه لأن تقويه الباطل محرمه نصاً وإجماعاً.

وفى موثقه سماعه، قال: سألته عن المسافر كم يقصر الصلاه، فقال: «فى مسيره يوم، ذلك بريدان وهما ثمانيه فراسخ، ومن سافر قصر الصلاه وأفطر، إلا أن يكون رجلاً مشيعاً لسلطان جائر أو خرج إلى صيد»^(٢).

ومن الواضح أن السلطان من باب المثال، وإلا فكل ظالم تعظيمه الموجب لتقويته محرم.

٢٣: العشق

٢٣: العشق

ذكر بعضهم حرمة، والظاهر أنه إن كان بمعنى الحب المتزايد لمن يستحق الحب كالله والرسول والأئمه (عليهم السلام) فلا بأس به.

وإن كان بمعنى الذى هو نوع من الجنون، كما فى قصه ليلى والمجنون فذلك محرم، من جهة أنه نوع من التمرىض،

ص: ٢٥٦

١- سوره الحجرات: الآيه ١٢

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٢٢ الباب ١١٣ ح ١

ويحرم ذلك بالنسبة إلى من بيده رفعه، لأنه من أشد أنواع الضرر، ومن جهة أنه يوجب الفضيحة وما أشبه ذلك.

وإن كان بالنسبة إلى الأجنبي والأجنبي فالحرمة أشد.

٢٤: عقد الرجل عن حليته

٢٤: عقد الرجل عن حليته

هو نوع من السحر المحرم بلا إشكال، وقد ورد بذلك بعض الروايات الناهية.

وهل يجوز ذلك إذا كان يريد المنع عن الزنا واللواط، يتوقف الأمر على استفادته الأهمية في أي الجانبين.

٢٥: عصيان من تجب طاعته

٢٥: عصيان من تجب طاعته

هو حرام، لأن المفروض وجوب الطاعة، سواء بالنسبة إلى الله والرسول والإمام (عليهما السلام) ونوابهم، أو بالنسبة إلى الزوج والمولى والأبوين فيما تجب الطاعة بالنسبة إليهما.

٢٦: عقد المُحرم إزاره

٢٦: عقد المُحرم إزاره

في صحيح علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه الصلاة والسلام) قال: «المحرم لا يصلح له أن يعقد إزاره على رقبتة، ولكن يثنيه على عنقه ولا يعقده»^(١).

وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحج، وأن المحرم إنما هو بالنسبة إلى الرجال لا النساء.

٢٧: عقر الحيوان

٢٧: عقر الحيوان

لا يجوز عقر الحيوان إذا كان في ذلك أذى له، لما دل من أدله حرمة الحيوان

ص: ٢٥٧

على ما ذكرناه فى باب النفقات من كتاب النكاح.

أما إذا لم يكن أذى له، كما إذا خدره ثم عقره ولم يكن بعد رجوع حسه ضاراً به لم يكن على الحرمة.

ومن ذلك يعرف الكلام فى عرقه الدابة، بمعنى قطع عرقوبها، والعرقوب وجمعه عراقيت عصب غليظ فوق العقب، كما كان يعتاد ذلك فى الجهاد، وربما وجب ذلك حتى لا يأخذ الكفار أفراس المجاهدين، والمسألة المذكورة فى بابه.

٢٨: عقوق الوالدين

٢٨: عقوق الوالدين

لا إشكال فى حرمة عقوق الوالدين، وقد قال سبحانه: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) (١).

وفى آيه أخرى: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ) (٢).

وقال سبحانه: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) (٣).

إلى غيرها من الآيات المباركات.

كما أن هناك روايات متواترة:

ففى الصحيح، عنهم (عليهم الصلاة والسلام)، عدّ عقوق الوالدين من الكبائر (٤).

ص: ٢٥٨

١- سورة البقرة: الآية ٨٣

٢- سورة الأنعام: الآية ١٥١

٣- سورة الإسراء: الآية ٢٣

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٢٥٢ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ١

وفى صحيح عبد الله بن المغيرة، عن الصادق (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «كن باراً وأقصر على الجنة، وإن كنت عاقاً فأقصر على النار»(١).

إلى غيرها من الروايات الكثيرة.

فكل ما كان عقوقاً كان محرماً.

كما أنه يحرم مخالفتها بما يوجب أذاهما، فى غير الواجب العينى سواء كان بالأصل أو كان كفائياً فصار عينياً، لعدم قيام من فيه الكفاية، وفى الواجب لا طاعه لمخلوق فى معصية الخالق.

ولا فرق بين الوالدين الكبيرين أو الصغيرين فى السن، كما أن الظاهر أنه لا فرق بين المسلم والكافر وقد قال سبحانه: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ * وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَى تُمَّ إِلَى مَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)(٢).

ويؤيده ما قاله الإمام (عليه السلام) للمستنصر حين أراد أن يقتل المتوكل أباه.

ثم إنهما إذا تأذيا لعدم إطاعه الولد لهما فالظاهر أنه إذا كان أمرهما يوجب هدم حياه الولد العاديه لم تجب الطاعه، وإلا وجبت، لانصراف النصوص عن مثل ذلك، فإذا قال الوالدان لولدهما: تزوج بالبت الفلانيه، أو لا تسافر فى تجارتك الكذائيه، أو افتح دكاناً فى المحل الفلانى لا المحل الفلانى، أو طلق زوجتك أو ما أشبه ذلك، لم يجب على الولد الطاعه، بل له المخالفه وجريه العادى، لكن مع التأدب فى الكلام والملايمه فى التخلص.

والبحث بالنسبه إلى حقوق الوالدين وعقوقهما طويل، والروايات فى الأمرين كثيره نكتفى منه بهذا القدر.

ص: ٢٥٩

١- الوسائل: ج ١٥ ص ٢١٩: ١٠٤ من أحكام الأولاد ح ١

٢- سوره لقمان: الآيه ١٤ _ ١٥

لا يجوز للحائض والجنب والنفساء والمستحاضه بدون أعمالها الاعتكاف، وتفصيل الكلام في ذلك في كتابه.

٣٠: تعليم وتعلم الباطل

٣٠: تعليم وتعلم الباطل

يحرم تعليم وتعلم الباطل، سحراً كان أو غناءً أو ضلالاً أو ما أشبه ذلك، فيما لم يكن هناك جهة ملزمه أهم، كتعليم السحر وتعلمه من جهة إبطال سحر السحرة، وكذلك بالنسبة إلى الضلال حتى يهدمه، إلى غير ذلك، وإن كانت المسألة في بعض فروعها بحاجة إلى الدليل.

أما الصغريات فالروايات فيها متعددة، مثلاً روى الطاطري، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سأله رجل عن بيع الجوارى المغنيات، فقال: «شراؤهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر واستماعهن نفاق» (١).

٣١: عدم الأكل مما ذكر اسم الله عليه

٣١: عدم الأكل مما ذكر اسم الله عليه

يحرم عدم الأكل مما ذكر اسم الله عليه تشريعاً، كما كان يفعله الجاهليون وكثير من غير المسلمين في الزمان الحاضر كاليهود وغيرهم.

قال سبحانه: (فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنَّ كُنْتُمْ بآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ * وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ، وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ) (٢).

ص: ٢٦٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٨٨ الباب ١٦ مما يكتسب به ح ٧

٢- سورة الأنعام: الآية ١١٨ _ ١١٩

٣٢: عماره الكفار المساجد

٣٢: عماره الكفار المساجد

قال سبحانه: (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ) * إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (١١).

فإن الجمع بين الآيتين دليل على حرمة عماره المساجد لغير المؤمن، ولعل السر أن لا يسبب ذلك قربه من المؤمن الموجب لبعض العواقب غير الحسنه.

ولا يبعد أن يشمل الأمر حتى إعطاء المال من الكافر وإن كان الباني هو المؤمن.

واشترط إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وعدم الخشية إلا من الله سبحانه وتعالى من باب بيان المؤمن، لا من باب أنه إذا لم يتم الصلاة أو لم يؤت الزكاة أو خشي غير الله سبحانه وتعالى لم يجز له البناء، والتفصيل في التفاسير.

٣٣: عقص الشعر في الصلاة

٣٣: عقص الشعر في الصلاة

دلت بعض الروايات على المنع عنه، لكن الظاهر الكراهه لا الحرمة، وإن ذهب إليها بعض الفقهاء.

٣٤: عقد النكاح في الإحرام

٣٤: عقد النكاح في الإحرام

لا يجوز عقد النكاح في الإحرام، والظاهر أنه وضعى وتكليفى، وقد ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

ص: ٢٤١

٣٥: استعمال أواني الذهب والفضة

٣٥: استعمال أواني الذهب والفضة

لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة، لما في بعض الروايات.

مثل صحيح محمد بن إسماعيل بن بزيغ، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن آنية الذهب والفضة، فكرههما، فقلت: قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن (عليه السلام) مرآة ملبسه فضة، فقال: «لا» (١).

وفي روايه أخرى، عن الباقر (عليه السلام): «إنه نهى عن آنية الذهب والفضة» (٢).

إلى غير ذلك.

وقد فصلنا الكلام في الدليل والموضوع في بابه من الشرح، كما ذكرنا هناك مسأله الاقتناء.

٣٦: عمل الصور والتماثيل

٣٦: عمل الصور والتماثيل

قد تقدم بحثه في باب التصوير من حرف الصاد.

٣٧: عمل باب الضلال

٣٧: عمل باب الضلال

من عمل باب ضلال كان عليه وزره وزر من عمل به، كما تقدم الإلماع إلى ذلك.

وفي موثقه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «من عمل باب هدى كان له أجر من عمل به ولا ينقص أولئك من أجورهم، ومن عمل باب ضلال كان عليه مثل وزر من عمل به ولا ينقص أولئك من أوزارهم» (٣).

ولا فرق في باب الضلال بين اختراع دين، أو طريقه باطله، أو عمل بنايه محرمه

ص: ٢٦٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٣ الباب ٦٥ من النجاسات ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٣ الباب ٦٥ من النجاسات ح ٣

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٤٣٨ الباب ١٦ من الأمر والنهي ح ٩

كالملهي والمرقص، أو عمل شيء كطور من الغناء أو ما أشبه ذلك.

٣٨: استعمال الطيب على المحرم

٣٨: استعمال الطيب على المحرم

قد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الحج، وسبق الإلماع إليه في هذا الكتاب.

٣٩: العمل الحرام

٣٩: العمل الحرام

يحرم العمل إذا كان مخالفاً للشرع، لكن حرمة ليس شيئاً جديداً بل هو إشارة إلى سائر المحرمات، كما يجب العمل بأوامر الشرع، لكن وجوبه ليس شيئاً جديداً بل هو إشارة إلى سائر الواجبات.

قال الحسن (عليه الصلاة والسلام) في الرواية المشهورة عنه: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»^(١).

٤٠: العمل بالظن

٤٠: العمل بالظن

لا يجوز اتباع الظن في أصول الدين، ولا في فروعه غير الظن الذي هو حجه، كالأمارات والطرق على تفصيل مذكور في الأصول.

قال تعالى: (وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً)^(٢).

أما قوله سبحانه: (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ)^(٣) فأظهر دلالة على الحرمة بضميمة قوله تعالى: (قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ)^(٤).

٤١: العمل على طبق الوسواس

٤١: العمل على طبق الوسواس

لا إشكال في حرمة، وقد قال (عليه الصلاة والسلام): «أى عقل له وهو يطيع

ص: ٢٦٣

٢- سورة يونس: الآية ٣٦

٣- سورة الأنعام: الآية ١١٦

٤- سورة الذاريات: الآية ١٠

ومن الواضح حرمه عباده الشيطان.

إلى غير ذلك من الروايات الواردة بهذا الشأن، وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في الشرح.

٤٢: استعمال مال الغير بغير رضاه

٤٢: استعمال مال الغير بغير رضاه

فإنه محرم قطعاً، ويدل عليه متواتر الروايات، بل هو من الضروريات الدينية.

ففي صحيح زيد الشحام، عن الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقف بمنى حتى قضى مناسكها» إلى أن قال: «قال (صلى الله عليه وآله): فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقونه فيسألکم عن أعمالکم»، إلى أن قال: «ألا- من كانت عنده أمانه فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، فإنه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلا بطيبه نفسه»(٢)).

إلى غيرها من الروايات.

وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في كتابي الغصب والوديعة وغيرهما، وقد استثنينا في الشرح وبعض الكتب الآخر من الفقه الجلوس في الأراضي الواسعة والنوم فيها والمرور منها والوضوء من الأنهار الكبيرة ونحوها وأكل الماره من البساتين إلى غير ذلك من المستثنيات، وقد ألمعنا إلى بعضها في هذا الكتاب أيضاً.

٤٣: العود إلى الأرض الموبقة

٤٣: العود إلى الأرض الموبقة

لا يجوز للإنسان أن يذهب إلى أرض يوجب هلاك دينه، كما أنه إذا كان في مثل تلك الأرض ثم خرج منها لا يجوز له العود إليها، وذلك من باب المقدمه لا

ص: ٢٦٤

١- الوسائل: ج ١ ص ١٤٦ الباب ١٠ من المقدمات ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢: ١ من القصاص في النفس ح ١

أنه محرم في قبال المحرمات الآخر.

قال الصادق (عليه السلام) كما في صحيح محمد بن مسلم، في رجل أجنب في سفر ولم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً، قال: «هو بمنزله الضروره يتيمم، ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي يوبق دينه»^(١).

وحيث ظهر الملاك فلا فرق بين أن يكون أرضاً أو جواً أو بحراً.

٤٤: العلو بغير حق

٤٤: العلو بغير حق

قال سبحانه: (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ)^(٢).

والظاهر أن المراد بالإرادة الفعلية، فإن كل واحد من الفعل والإرادة يستعمل في الآخر كما ذكره الأدباء، مثل (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)^(٣) حيث استعمل في الفعل، فإن الله سبحانه وتعالى فعل ذلك لا أنه مجرد الإرادة.

ومثل (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)^(٤)، أى أردتم القيام، لأن القائم إلى الصلاة لا مجال له بعد ذلك للوضوء، فتأمل.

٤٥: إعانه الظالم

٤٥: إعانه الظالم

الظاهر حرمه إعانه الظالم حتى في ما لا ظلم فيه، كأن يبنى لهم مسجداً، أو يهيأ لهم الدابة ولو لسفر الحج، فإن ظاهر الروايات ذلك، ففي موثقه السكوني، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد أين أعوان الظلمه ومن

ص: ٢٤٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٩٩ الباب ٢٨ من التيمم ح ٢

٢- سورة القصص: الآية ٨٣

٣- سورة الأحزاب: الآية ٣٣

٤- سورة المائدة: الآية ٦

لاق لهم دواءً أو ربط كيساً أو مد لهم مده قلم فاحشروهم معهم» (١).

وقال الصادق (عليه الصلاة والسلام): «من أعان ظالماً على مظلوم لم يزل الله عليه ساخطاً حتى ينزع من معونته» (٢).

وقال الرضا (عليه الصلاة والسلام) في مقام تعداد الكبائر: «ومعونه الظالمين والركون إليهم» (٣).

ومن الواضح أن الخاص غير المنافي للعام لا يخصه، وتفصيل الكلام في المكاسب.

ثم من إعانه الظلمه بل من أظهر مصاديقها إعانه الحكومات غير الشرعيه إلا إذا كان الإنسان مضطراً أو ما أشبه ذلك من الموارد المستثناه.

٤٦: الإعانه على الإثم

٤٦: الإعانه على الإثم

قال سبحانه: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» (٤).

والفرق بين الإثم والعدوان إذا تقابلا- أن الإثم ما لا- عدوان فيه كأن يشرب الخمر، والعدوان ما يكون فيه عدوان كأن يظلم الإنسان غيره، فإعطاء الخمر لمن يريد شربه وإعطاء السوط لمن يريد ضرب إنسان مسلم به من التعاون على الإثم والعدوان، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب المكاسب.

وعونه بمعنى صار في منتصف العمر، ولذا يقال: عونه المرأه إذا صارت في منتصف عمرها، قال سبحانه: «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ» (٥)، فإذا أريد أن كل واحد عمل نصفاً

ص: ٢٦٦

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ مما يكتسب به ح ١١

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٤٥ الباب ٨٠ من جهاد النفس ح ٥

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

٤- سورة المائدة: الآية ٢

٥- سورة البقرة: الآية ٦٨

يقال أعان، قال سبحانه: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا) (١١).

وأما الفرق بينه وبين التعاون فهو أن الإعانة يقال فيما إذا بدأ أحدهم وأعانه الآخر، أما التعاون فهو كون الابتداء منهما، كما إذا أخذوا طرفي حمل ووضعاه على الدابة، فالفرق بينهما هو الفرق بين ضارب وتضارب.

ثم حيث قد عرفت أن الإعانة والتعاون على كل محرم محرم، فالإعانة والتعاون على قتل المسلم من أشد المحرمات، ففي صحيح ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «إن الرجل ليأتي يوم القيامة ومعه قدر محجمه من دم، فيقول والله ما قتلت ولا شركت في دم، فيقال: بلى ذكرت عبدى فلاناً فترقى ذلك حتى قتل فأصابك من دمه» (٢).

وفي صحيح ابن أبي عمير، عن غير واحد، عنه (عليه السلام) قال: «من أعان على مؤمن بشطر كلمه جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمه الله» (٣).

إلى غير ذلك من الروايات.

ومن ذلك يعلم الوجه في كون من حضر كربلاء لقتال الحسين (عليه الصلاة والسلام) كان فاعلاً للحرام، إذ بالإضافة إلى أنه ترك نصره إمام زمانه وذلك من أشد المحرمات، إنه كثر السواد عليه (عليه الصلاة والسلام)، ومثله من أظهر مصاديق الإعانة على الإثم والعدوان، ولذا روى أنه قال الرسول (صلى الله عليه وآله) لبعض من حضر كربلاء حين رآه في المنام وأراد الرسول (صلى الله عليه وآله) معاقبته واعتذر بأنه لم يضرب بسيف ولم يطعن برمح: إنك كثر السواد على ولدي» (٤).

ص: ٢٦٧

١- سورة الفرقان: الآية ٤

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٨ الباب ٢ من القصاص في النفس ح ١

٣- عقاب الأعمال: ص ٢٧٦ في من أعان على قتل مؤمن

٤- البحار: ج ٤٥ ص ٣٠٣ الباب ٤٦

العهر هو الزنا وقد تقدم الكلام في حرمة، قال الشاعر:

أبو ك معاهر وأبوه عف

وذاد الفيل عن بلد حرام

والظاهر أن الزنا لا يصدق مع الجبر والإكراه والاضطرار وفي حال النوم والجنون ونحو ذلك، ولذا فالولد شبهه، فإن كان من الطرفين كان شبهه منهما، وإلاّ كان من طرف غير العاصي، وعليها العده ولها المهر، إلى غير ذلك مما فصلنا الكلام فيه في كتاب النكاح.

٤٨: تعيير المؤمن

٤٨: تعيير المؤمن

يحرم تعيير المؤمن وحفظ زلاته ليعيره بها يوماً ما، ففي صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «من عيّر مؤمناً بذنب لم يمت حتى يركبه» (١).

وفي روايه إسحاق، عنه (عليه السلام): «ومن عيّر مؤمناً بشيء لم يمت حتى يركبه» (٢).

وفي موثقه زراره، عن الباقر (عليه السلام): «إن أقرب ما يكون العبد إلى الكفر أن يواخي الرجل الرجل على الدين فيحصى عليه زلاته ليعنفه بها يوماً ما» (٣).

إلى غيرها من الروايات.

٤٩: العيافه

٤٩: العيافه

يقال: عاف يعيف عيافه، الطير زجرها فتشاءم أو تفاعل بطيرانها، والتطير إذا

ص: ٢٤٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٦ الباب ١٥١ من العشره ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٦ الباب ١٥١ من العشره ح ٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٤ الباب ١٥٠ من العشره ح ٢

لم يظهره بيد أو لسان لم يكن حراماً، أما إذا أظهره فهل يحرم كما يظهر من جملة من الروايات وحرمتها بعض الفقهاء، أو لا بحملها على الكراهه، احتمالان، والسيره على الثانى.

ص: ٢٦٩

١: الغدر

حرف الغين ١: الغدر

الغدر عبارته عن الخيانة ونقض العهد، وهو محرم بالأدلة الأربعة.

أما الخدعة فهي غيره، لأنها عبارته عن العلاج في الحرب للتغلب على العدو، وهو جائز بالأدلة الأربعة أيضاً.

وفي الصحيح، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا أراد أن يبعث سريه» إلى أن قال: «ثم يقول: سيروا باسم الله وبالله في سبيل الله وعلى ملة رسول الله، لا - تغلوا ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا صبيّاً ولا امرأة ولا تقطعوا شجره إلا أن تضطروا إليها» (١)، الحديث.

وقد ذكرنا المبحث في كتاب الجهاد.

٢: الغسل الثالث في الوضوء

٢: الغسل الثالث في الوضوء

الغسل الثالث في الوضوء بدعه محرمة، كما هو المشهور بين الفقهاء.

فقد روى ابن أبي عمير، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «الوضوء واحد فرض، واثنان لا يؤجر

ص: ٢٧٠

والثالث بدعه»^(١).

ومن الواضح أن الغسل غير صب الماء، أما صب الماء مكرراً بدون قصد الغسل وإنما يقصد الغسل بجر اليد أو نحو ذلك فهو ليس بمحرم، وتفصيل المسألة في بحث الوضوء.

٣: الغسل المبتدع

٣: الغسل المبتدع

ما اخترعه بعض من لا اطلاع له من غسل أويس القرني لا- دليل عليه، فهو بدعه بهذا العنوان، أما استحباب الغسل مطلقاً فقد تكلمنا حوله في بابه.

٤: غسل الشهيد

٤: غسل الشهيد

الذي يستشهد شهادته شرعية بأن كان تحت لواء الرسول أو الإمام (عليهما السلام) أو نائبه الخاص أو العام مع اجتماع الشرائط، ليس عليه غسل، والظاهر التحريم لا الجواز.

قال الصادق (عليه السلام) في صحيح أبان: «الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد، فإنه يغسل ويكفن ويحنط، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كفّن حمزه في ثيابه ولم يغسله ولكنه صلى عليه»^(٢).

إلى غيرها من الروايات، وتفصيل الكلام في ذلك في باب الغسل.

٥: غسل الكافر

٥: غسل الكافر

لا يجوز غسل الكافر ولا إجراء سائر مراسيم المسلمين عليه، ففي موثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام)، إنه سئل عن النصراني يكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت،

ص: ٢٧١

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٠٧ الباب ٣١ من الوضوء ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٠٠ الباب ١٤ من غسل الميت ح ٧

قال: «لا يغسله مسلم ولا كرامه، ولا يدفنه ولا يقوم على قبره وإن كان أباه» (١٢).

٦: الغرور

٦: الغرور

لا يجوز الغرور المنجر إلى المعصية، أما غيره فهو من الرذائل النفسية، وصفه سيئه للسريه، قال سبحانه: «إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ» (٢).

والغرور عباره عن الشيطان كما فى بعض التفاسير.

٧: الغبن

٧: الغبن

غبن المسلم ومن كان محترم المال حرام، وفى الروايه عن النبى (صلى الله عليه وآله): «غبن المسترسل سحت» (٣).

وقد فصلنا الكلام فى ذلك فى كتاب المكاسب.

٨: الغش

٨: الغش

يحرم غش المسلم وغير المسلم من محترم المال، ويدل عليه الأدله الثلاثه.

ففى صحيح هشام بن الحكم: كنت أبيع السابرى فى الظلال فمر على أبو الحسن الأول موسى (عليه السلام) راكباً فقال: «يا هشام إن البيع فى الظلام غش، والغش لا يحل» (٤).

إلى غيرها من الروايات الوارده فى كتاب المكاسب.

ص: ٢٧٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٠٣ الباب ١٨ من غسل الميت ح ١

٢- سورة لقمان: الآية ٣٣

٣- كذا بروايه الإمام الصادق (عليه السلام) فى الوسائل: ج ١٢ ص ٢٩٣ الباب ٩ من آداب التجاره ح ٤، وص ٣٦٣ الباب ١٧ من الخيار ح ١، وفى الآتى باختلاف فى بعض اللفظ عن النبى (صلى الله عليه وآله)، المستدرک: ج ٢ ص ٤٦٤ الباب ٨ من التجاره

ح ١

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٤٣ الباب ٥٨ من آداب التجاره ح ١

ثم إن الغش إنما يكون إذا كان بعنوان المعامله، أما إذا كان بعنوان الضيافه أو الهبه غير المعوضه أو ما أشبه ذلك فليس من الغش المحرم وإن كان من الصفات الرديئه النفسيه أيضاً إذا كان منبعثاً عن تلك الحاله.

٩: الغصب

٩: الغصب

يحرم الغصب مطلقاً، سواء كان فى المال أو المنفعه أو الانتفاع أو العمل أو الاختصاص أو الحق أو فى ملك أن يملك، على تفصيل ذكرناه فى كتاب الغصب. وقد دل عليه الأدله الأربعة.

والظاهر أن الأخذ من الكافر الحربى منتفى الموضوع فليس بغصب، لا أنه منتفى الحكم، أى إنه غصب حلال.

والحق شامل لما يطلق عليه الحق فى عرف الفقهاء كحق التحجير، والاختصاص كالمكسرات من الزجاج إذا أرادها المالك.

١٠: اغتصاب الفرج

١٠: اغتصاب الفرج

لا- إشكال فى حرمه اغتصاب الفرج، وهو من الزنا الموجب لحده، ففى صحيح بريد، سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن رجل اغتصب امرأه فرجها، قال: «يقتل، محصناً كان أو غير محصن»^(١٢).

وتفصيل الكلام فى كتاب الحدود.

أما إذا اغتصبه للعب به لا للإدخال كان محرماً غير زنا.

ومنه يعرف الحال فى غصب الغلام، وكذلك فى غصب المساحقه بالكسر المساحقه بالفتح.

١١: إغضاب الزوج

١١: إغضاب الزوج

لا يجوز للزوجه إغضاب الزوج فى حقوقه الواجبه، أما فى غير الحقوق

ص: ٢٧٣

الواجبه فلا دليل على حرمه الإغضاب، كأن لم تطعه في كنس الدار أو إرضاع الولد أو ما أشبه مما أوجب غضبه.

ففي صحيح علي بن جعفر، عن أخيه الكاظم (عليه السلام)، قال: سألت عن المرأة المغاضبه زوجها هل لها صلاه أو ما حالها، قال: «لا تزال عاصيه حتى يرضى عنها»^(١).

ومنه يعرف حال العكس بإغضاب الزوج الزوجه.

١٢: تغطيه المُحرم رأسه والمُحرمه وجهها

١٢: تغطيه المُحرم رأسه والمُحرمه وجهها

لا يجوز أى منهما كما ذكر مفصلاً في كتاب الحج.

قال الباقر (عليه السلام) في الصحيح: «المحرمه لا تنتقب، لأن إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه»^(٢).

وقد ذكرنا هناك جواز الأمرين في صورته الضروره، كما ذكرنا هناك جواز إسدال المرأة شيئاً على وجهها لا يمس الوجه، والظاهر أن حكم الطفل والطفله حكم الرجل والمرأه.

١٣: الاستغفار للمشركين

١٣: الاستغفار للمشركين

لا يجوز للمؤمن أن يطلب غفران الله سبحانه وتعالى للكفار، لأن الله لا يغفر، فهو إساءه أدب بالنسبه إليه سبحانه، نعم يجوز له أن يطلب هدايتهم، قال سبحانه: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ»^(٣)، وقد تقدم الكلام في ذلك.

ص: ٢٧٤

١- الوسائل: ج ١٤ ص ١١٥ الباب ٨٠ من المقدمات ح ٨

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٩ الباب ٤٨ من تروك الإحرام ح ١

٣- سورة التوبه: الآية ١١٣

الغل هو عبارته عن سرقة شيء من الغنيمه أو بيت المال أو ما أشبهه، ومنه الاستغلال، لأنه أخذ الشيء من غيره خفيَةً بإظهار براءته وإخفاء خيانتة، قال سبحانه: «مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١).

وفي روايه سماعه، عن الصادق (عليه السلام) سألته عن الغلول، فقال: «الغلول كل شيء غلّ من الإمام» (٢).

وتفصيل الكلام في ذلك في التفاسير، وقد ألمعنا إليه في كتاب الجهاد.

١٥: الإغلاق على الصيد في الحرم

١٥: الإغلاق على الصيد في الحرم

لا يجوز الإغلاق على الصيد في الحرم بلا إشكال، بل حكى عليه الإجماع، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحج.

١٦: الغلو في الدين

١٦: الغلو في الدين

قال سبحانه: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» (٣).

وهو عبارته عن الإفراط، مثلاً يقول عيسى (عليه الصلاة والسلام) إله، وهذا محرم كالتفريط بأن يقول هو بشر ليس بنبي، وكذلك بالنسبة إلى غير عيسى (عليه السلام)، كالذين غلوا في على (عليه الصلاة والسلام) وقالوا بأنه إله، بل من يقول بأنه رسول كذلك، فإن الغلو شامل لكل ارتفاع بغير حق.

ص: ٢٧٥

١- سورة آل عمران: الآية ١٦١

٢- تفسير البرهان: ج ١ ص ٣٢٤ ح ٢

٣- سورة النساء: الآية ١٧١

١٧: غمز كف غير المحرم

يحرم غمز كف غير المحرم، سواء من الرجل للمرأة أو من المرأة للرجل، بلا- إشكال ولا- خلاف، سواء مجردة أو من وراء الثوب، أما بالنسبة إلى المحارم غير الزوجين فيحرم إذا كان بريبه وتلذذ.

ففى روايه سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «لا يحل للرجل أن يصافح المرأة إلا امرأه يحرم عليه أن يتزوجها، أخت أو بنت أو عمه أو خاله أو بنت أخت أو نحوها، وأما المرأة التي يحل له أن يتزوجها فلا يصافحها إلا من رواء الثوب ولا يغمز كفها» (١).

ومن الواضح أن حرمة الغمز لا يخص بالكف، وإنما يذكر ذلك من باب الغلبه، وإلا كل غمز على الأجنبية مطلقاً وعلى المحارم غير الزوجين بشهوه محرم، وقد ذكرنا المبحث في مسأله اللمس من كتاب النكاح.

وإذا كان العمل من الغامز حراماً، فالظاهر أنه من الطرف أيضاً حرام، لأنه من الإعانه على الإثم، كما أنه إذا كان من وراء الثوب وبدون غمز يحرم أيضاً إذا كان بشهوه وريبه.

١٨: الغناء

١٨: الغناء

يحرم الغناء بلا إشكال، والموضوع عرفي، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب المكاسب.

ففى صحيح أبى الصباح، عن الصادق (عليه السلام) فى قول الله عز وجل: «وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ» (٢)، قال: «الغناء» (٣).

ص: ٢٧٦

١- الوسائل: ج ١٤ ص ١٥١ الباب ١١٥ من المقدمات ح ٢

٢- سورة الفرقان: الآية ٧٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٦ الباب ٩٩ مما يكتسب به ح ٣

والظاهر أنه بعض مصاديقه.

وفى صحيح الريان، قال: سألت الرضا (عليه السلام) يوماً بخراسان عن الغناء، وقلت: إن العباسى ذكر عنك أنك ترخص فى الغناء، فقال: «كذب الزنديق، ما هكذا قلت له، سألتى عن الغناء فقلت: إن رجلاً أتى أبا جعفر (عليه السلام) فسأله عن الغناء، فقال: يا فلان إذا ميز الله بين الحق والباطل فأين يكون الغناء، قال: مع الباطل، فقال: قد حكمت» (١).

وكما يحرم الغناء يحرم استماعه وتشجيع المغنى والمغنيه وترغيبهما وتحسينهما.

وفى صحيح حماد قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الزور، قال: «منها قول الرجل للذى يغنى: أحسنت» (٢).

١٩: الغل

١٩: الغل

وهو عبارته عن الحقد، فإن أظهره كان حراماً، وإلا كان من الرذائل.

٢٠: الغيبة

٢٠: الغيبة

تحرم الغيبة بالأدلة الأربعة، قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ) (٣).

وفى موثق سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم كان ممن حرمت غيبته وكملت مروته وظهر عدله

ص: ٢٧٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٧ الباب ٩٩ مما يكتسب به ح ١٣

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٩ الباب ٩٩ مما يكتسب به ح ٢٠

٣- سورة الحجرات: الآية ١٢

ووجب أخوته»(١٧).

وفى موثقه أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر، وأكل لحمه معصية، وحرمة ماله كحرمة دمه»(٢).

إلى غيرها من الروايات.

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب المكاسب.

ولا يخفى أن الذكر أعم من اللفظ لأنه كل ما يذكر، أو يشمل الملاك.

٢١: غمط الحقوق

٢١: غمط الحقوق

بمعنى سترها وأكلها محرم، لكنه ليس بمحرم جديد، بل هو إلماع إلى الحكم فى الحقوق، ولهذا لم يذكره بعض الفقهاء فى عداد المحرمات.

٢٢: تغيير خلق الله تعالى

٢٢: تغيير خلق الله تعالى

قال سبحانه حكاية عن الشيطان: (وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَأَمْرَنَّهُمْ فَلَيَتَّبِعُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَأَمْرَنَّهُمْ فَيَلْبِغُونَ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا)(٣).

تقدم الكلام فى البتك، أما تغيير خلق الله فهو كل أنواع المثله ويشمل الإخصاء، أما مثل قطع الإصبع الزائده ونحوها وتجميل الأنف ونحوه فليس منه للانصراف، كما أن الختان وحلق شعر الرأس والجسد وتقليم الأظافر فليست منه قطعاً.

والظاهر أن منه تغيير النطفه إلى شخص جبان أو مجنون أو ما أشبهه، كما ذكروا ذلك فى بعض المطبوعات، أما العكس فالظاهر أنه لا إشكال فيه.

ص: ٢٧٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٧ الباب ١٥٢ من العشرة ح ٢

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٠ الباب ١٥٨ من العشرة ح ٣

٣- سورة النساء: الآية ١١٩

٢٣: الغوايه والغيله والغموس

ذكرها بعض الفقهاء في جملة المحرمات، وهو كذلك، إلا أنها ليست عناوين جديده، بل هي عبارة عن المحرمات المعروفة، ولذا لا حاجه إلى تفصيل الكلام فيها.

فالغوايه: الضلال.

والغيله: قتل محقون الدم خفيه غدراً، وأصلها الإذهاب بالشيء قال الشاعر:

إن التي ضربت بيتاً مهاجرة

بكوفه الجند غالت ودها غول

والغموس: الذي يغمس بصاحبه في النار أو في الباطل، ومنه الحلف الغموس أى الكاذبه.

ص: ٢٧٩

١: الفال

حرف الفاء

١: الفال

هو عبارته عن الإخبار عن الغيب بسبب حمص أو خرز أو ما أشبه ذلك كما يمتنه بعض الناس، ويمكن القول بحرمة من جهه أنه كذب، وما يستلزمه من إلقاء الكذب والافتراءات وما أشبه ذلك.

أما إذا جرد عن كل ذلك فهل هو حرام أم لا، لم أجد تفصيلا له في كتب الفقه.

٢: فتنه المؤمنين والمؤمنات

٢: فتنه المؤمنين والمؤمنات

قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ) (١).

وفي آيه أخرى: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) (٢).

وفي آيه أخرى: (وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ) (٣).

إلى غير ذلك.

والمراد فتنوهم عن دينهم بالإغراء والتخويف أو

ص: ٢٨٠

١- سورة البروج: الآية ١٠

٢- سورة آل عمران: الآية ٧

٣- سورة البقرة: الآية ١٩١

التعذيب أو التشكيك أو نحو ذلك، والأصل في الفتنه الاختلاف المؤدى إلى النزاع وما يتبعه.

والظاهر أن كل ما هو مستعمل في القرآن الحكيم والسنة المطهره من الفتنه هو بهذا المعنى، أما المعانى المتعدده التى ذكروها فهى من باب المصاديق أو اللوازم أو نحو ذلك.

وعلى أى حال، فافتتان الناس عن دينهم أصولاً أو فروعاً محرم بلا إشكال.

كما أن إيقاع الفتنه بين الناس فى غير جهه الإصلاح بأن يكونوا على ضلال فىأتى لهدايتهم فتقع الفتنه فيهم، كما قال سبحانه: «وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْ لَا - كَلِمَةُ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ» (١)، فإن ذلك من الواجبات.

٣: الإفتاء بالباطل وبغير علم

٣: الإفتاء بالباطل وبغير علم

يحرم الإفتاء بالباطل، كما يحرم الإفتاء بغير علم، ظناً أو شكاً أو وهماً.

ففى صحيح أبى عبيده، قال الباقر (عليه السلام): «من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملائكه الرحمه وملائكه العذاب ولحقه وزر من عمل بفتياه» (٢).

والظاهر أن المراد بالهدى ما لم يكن عن علم وجدانى بل عن دليل وإن لم يعلم مطابقه ذلك للواقع، كما إذا قام عنده الأماره أو الطريق أو الأصل.

وفى صحيح ابن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «إياك وخصلتين ففيهما هلك من هلك، إياك أن تفتى الناس برأيك أو تدين بما لا تعلم» (٣).

ص: ٢٨١

١- سورة يونس: الآية ١٩

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٩ الباب ٤ من صفات القاضى ح ١

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٩ الباب ٤ من صفات القاضى ح ٣

إلى غير ذلك من الروايات، وقد ألمعنا إلى تفصيل المسألة في (الفقه).

٤: الفجور

٤: الفجور

قال سبحانه: «أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ» (١).

غالباً يستعمل بمعنى الزنا، وإن كان يستعمل في غيره أيضاً، وهو محرم وليس بمحرم جديد.

٥: الفحش

٥: الفحش

يحرم الفحش، والمراد به السب والكلام البذيء، وإنما يقال له فحش لأنه يتعدى عن الحدود المرسومه للإنسانيه، ولا شك في حرمة في نفسه وإن كان قد يجوز لأنه مقابله بالمثل أو ما أشبه.

فقد روى أبو بصير في الصحيح، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن من أشر عباد الله من تكره مجالسته لفحشه» (٢).

وفي صحيح زراره، عن الباقر (عليه الصلاة والسلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعائشه: «يا عائشه إن الفحش لو كان مثلاً لكان مثال سوء» (٣).

والظاهر أنه كما يحرم الفحش يحرم عدم المبالاه بالفحش بمعنى أنه يحسبه كلاماً عادياً، لا ما إذا كان في طريق هدى والناس يسبون له دينه ونحوه، فإن عدم المبالاه هنا بمعنى مضيه في سبيله، وإيكال الأمر إلى الله سبحانه من أفضل الطاعات.

٦: الفواحش

٦: الفواحش

لا إشكال في حرمة الفواحش، لكنها ليست محرمه جديده، وإنما إلماع إلى سائر

ص: ٢٨٢

١- سورة عبس: الآية ٤٢

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٢٨ الباب ٧١ من جهاد النفس ح ٨

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٣٢٨ الباب ٧١ من جهاد النفس ح ٥

المحرمات المذكورة في الشريعة، والمراد بها هو المراد بالفحش لا أي محرم، فتارك الصلاة لا يسمى أنه آت بالفاحشه أو ما أشبه ذلك.

قال سبحانه: «وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ» (١١).

وقال سبحانه: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ» (٢٢).

وقال سبحانه «وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ» (٢٣).

إلى غير ذلك.

٧: التفخيذ

٧: التفخيذ

يحرم التفخيذ المحرم، سواء بين رجلين أو بين امرأتين أو بين رجل وامرأة، وذلك لحرمه مطلق الملاصقه المحرمه، والتفخيذ أحد مصاديقها، وقد ورد في ذلك بعض الروايات الخاصه، مثل قوله (عليه الصلاة والسلام): «اللواط دون الدبر، والدبر هو الكفر» (٢٤).

وفي روايه أخرى، سأله حذيفه عن اللواط، فقال: «بين الفخذين». وسأله عن الوقب، فقال: «ذلك الكفر بما أنزل الله على نبيه (صلى الله عليه وآله)» (٥٥).

إلى غير ذلك، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحدود.

٨: الفخر

٨: الفخر

الظاهر عدم حرمه الفخر إلا إذا اقترن بمحرم آخر، فعد بعضهم له من المحرم كأنه يريد به ذلك لا مطلقاً، نعم إذا كان الافتخار في غير الموقع كان منبئاً عن سوء

ص: ٢٨٣

١- سورة الأنعام: الآية ١٥١

٢- سورة الأعراف: الآية ٣٣

٣- سورة النحل: الآية ٩٠

٤- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٥٧ الباب ٢٥ من النكاح المحرم ح ٢

٥- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٥٧ الباب ٢٥ من النكاح المحرم ح ٣

ملكه ورداءه نفس، ولا دلاله فى قوله سبحانه على الحرمة، قال: (اعلموا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينُهُ وَتَفَاخُرُ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ) (١١).

٩: الفرح

٩: الفرح

لا يحرم الفرح مطلقاً إلا بما إذا كان لأمر على خلاف أصول الدين، كالفرحه بقتل الحسين (عليه الصلاه والسلام) مثلاً، أو كان فرحاً بالمحرم.

قال سبحانه: «فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ» (٢٢).

وفى جملة من الآيات النهى عن الفرح، قال سبحانه: (إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ) (٣).

وقال تعالى: (ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ) (٤).

والظاهر أن الفرق بين الفرح والمرح إذا قوبلا أن الأول قلبى والثانى عملى مما ينبعث عن الفرح وعدم المبالاه.

١٠: الفرار من الزحف

١٠: الفرار من الزحف

من المحرمات الفرار من الزحف، قال سبحانه: (وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (٥).

ص: ٢٨٤

١- سورة الحديد: الآية ٢٠

٢- سورة التوبة: الآية ٨١

٣- سورة القصص: الآية ٧٦

٤- سورة غافر: الآية ٧٥

٥- سورة الأنفال: الآية ١٦

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الجهاد.

١١: التفرق فى الدين

١١: التفرق فى الدين

قال سبحانه: «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا» (١).

وقال تعالى: «أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» (٢).

إلى غيرهما من الآيات.

والظاهر أن ذلك ليس حكماً جديداً، وإنما هو عبارة أخرى من لزوم الطريق الصحيح، فإن التفرقه يوجب خروج بعضهم عن الطريق الصحيح، فإذا تفرقوا فيه فلا إشكال فى أن الباقي على الطريق لم يفعل محرماً، وإنما الذى انفصل عن الطريق القويم فعل محرماً.

١٢: التفريق بين الأحبه

١٢: التفريق بين الأحبه

يحرم التفريق بين المؤمنين مطلقاً وبالأخص بين الأحبه، فإن التفريق لا يكون إلا بالهجر ونحوه، ومن الواضح أن هجر المؤمن محرم، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما فى روايه ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «ألا أنبؤكم بشراركم، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الأحبه الباغون للبراء المعاييب» (٣).

١٣: الافتراء

١٣: الافتراء

يحرم الافتراء مطلقاً، سواء كان على الله أو على رسوله (صلى الله عليه وآله) أو على الأئمه الطاهرين (عليهم السلام) أو على المؤمنين، وقد دل على ذلك الأدله الأربعة، والفرق بين الافتراء والكذب أن الكذب هو الخبر المخالف للواقع، أما الافتراء فهو عبارة عن الكذب الذى يوجب فرى

ص: ٢٨٥

١- سورة آل عمران: الآية ١٠٣

٢- سورة الشورى: الآية ١٣

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٦ الباب ١٦٤ من العشره ح ١

شئ من جاه الطرف تشبيهاً بفرى اللحم، كما أن الغيبه شبّهت بأكل اللحم، ويسمى بهتاناً لأن الطرف يبهت ويتحير فلا يعلم ماذا يعمل أو يقول.

١٤: الإفساد

١٤: الإفساد

الإفساد محرم بالأدله الأربعة، قال سبحانه: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) (١١).

ويؤخذ الموضوع في ذلك من العرف.

وهل هو محرم جديد أو إلماع إلى سائر المحرمات، لا يبعد الثاني.

١٥: تفسير الكتاب والسنة بالرأى

١٥: تفسير الكتاب والسنة بالرأى

لا يجوز ذلك، بل اللازم التفسير حسب ما يظهر منهما عرفاً (٢٢)، لأن الظاهر حجه دون غيره، ففي روايه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ومن فسر القرآن برأيه فقد افترى على الله الكذب» (٢٣).

وفي روايه عن أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): قال الله جل جلاله: «ما آمن بى من فسر برأيه كلامى، وما عرفنى من شبهنى بخلقى، وما على دينى من استعمل القياس فى دينى» (٢٤).

وقد أُلْمِعَ إلى بعض ذلك فى (الأصول).

١٦: الفسوق

١٦: الفسوق

يحرم الفسوق فى الحج، كما يحرم مطلق الفسق، ودل على ذلك الكتاب والسنة

ص: ٢٨٤

١- سورة البقره: الآيه ١١

٢- ولا يكون الظهور العرفى إلا بعد ملاحظه القرائن الداخليه والخارجيه والعقليه والنقليه، والتى منها الروايات الشريفه

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ١٤٠ الباب ١٣ ح ٣٧

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٨ الباب ٦ من صفات القاضى ح ٢٢

وقد ذكرنا تفصيل المراد بالفسوق ومصاديقه في كتاب الحج، قال سبحانه: «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» (١).

وفي روايه: «إن الفسوق الكذب والسباب» (٢).

وفي روايه أخرى: «الفسوق الكذب والمفاخره» (٣).

إلى غير ذلك.

١٧: إفشاء السر

١٧: إفشاء السر

يحرم إفشاء سر المؤمن، سواء كان بين مؤمنين أو بين جماعه، كما إذا كانوا في مجلس لكنهم يتكلمون سراً.

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما في صحيح زراره، الذي رواه عن الباقر (عليه الصلاه والسلام): «المجالس بالأمانه» (٤).

والأخبار في النهي عن إذاعه السر كثيره، قد ألمعنا إلى بعضها فيما تقدم.

١٨: فضل الأجير والحنوت حرام

١٨: فضل الأجير والحنوت حرام

ذكر الفقهاء في كتاب الإجاره تفصيل ذلك، بأن لا يستأجر الإنسان شيئاً ثم يؤجره بدون تصرف بأكثر من ذلك، وكذلك بالنسبه إلى العبادات التي يستأجر لها الإنسان ونحوها.

ففي صحيح أبي المعزى، عن الصادق (عليه السلام)، في الرجل يؤاجر الأرض ثم يواجرها بأكثر مما استأجرها، قال: «لا بأس إن هذا ليس كالحنوت ولا الأجير، إن

ص: ٢٨٧

١- سورة البقره: الآيه ١٩٧

٢- تفسير البرهان: ج ١ ص ٢٠٠ ح ١٦

٣- تفسير البرهان: ج ١ ص ٢٠٠ ح ١٥

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٤٧١ الباب ٧١ من العشره ح ١

فضل الحانوت والأجير حرام»(١١).

والتفصيل فى كتاب الإجاره.

١٩: الفراسه

١٩: الفراسه

ذكرها بعضهم فى المحرمات، لكن الظاهر أن الفراسه التى توجب الحرام كفعل القائف ونحوه محرم، وإلا فليس بمحرم، بل ورد: «إن المؤمن ينظر بنور الله»(٢).

٢٠: الفقاع

٢٠: الفقاع

هو من أقسام الخمر ولا- إشكال فى حرمة، ففى روايه ابن فضال، قال: كتبت إلى أبى الحسن (عليه السلام) أسأله عن الفقاع، فقال: «هو الخمر، وفيه حد شارب الخمر»(٣).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى بابه.

٢١: التفكير فى ذات الله سبحانه

٢١: التفكير فى ذات الله سبحانه

لا- يجوز التفكير فى ذات الله تعالى، للروايات الناهيه عن ذلك، والتى من جملتها قول الباقر (عليه السلام) فى صحيح محمد بن مسلم: «إياكم والتفكر فى الله»(٤).

٢٢: تفويت الملاك

٢٢: تفويت الملاك

يحرم تفويت الملاك بإلقاء النفس فى الاضطرار، كأن يذهب إلى مكان يضطر فيه إلى شرب الخمر أو أكل الميتة أو الزنا أو ما أشبه ذلك.

وأما الخروج عن موضوع إلى موضوع، كالخروج من موضوع الحاضر إلى المسافر حتى يصلى قصراً أو يفطر وما أشبه ذلك فإنه جائز، نعم قد يكون مكروهاً كما ورد فى باب السفر فى شهر رمضان.

- ١- الوسائل: ج ١٣ ص ٢٦٠ الباب ٢٠ من الإجارة ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٢٣ الباب ٢٠ من العشرة ح ١
- ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٨٠ الباب ١٣ من حد المسكر ح ٣
- ٤- الوسائل: ج ١١ ص ٤٥٣ الباب ٢٣ من الأمر والنهي ح ٤

لا- يجوز تقبيل الأجنبي والأجنبيه بلا إشكال ولا خلاف، أما تقبيل المحارم والرجل للرجل والمرأه للمرأه فإذا لم يكن بشهوة جاز، وإذا كان بشهوة حرم.

ويدل على الحكم في الحرمة إطلاقات أدله اللبس كإطلاقات أدله الريه والشبهه.

ويدل على الجواز في غيرهما صحيح على بن جعفر، عن الكاظم (عليه السلام): «من قبل للرحم ذا قرابه فليس عليه شيء، وقبله الأخ على الخدود وقبله الإمام بين العينين» (١).

أما صحيح رفاعه، عن الصادق (عليه السلام): «لا يقبل رأس أحد ولا يده إلا رسول الله أو من أريد به رسول الله (صلى الله عليه وآله)» (٢)، فذلك يدل على الكراهه في غير ذلك، والمراد بإرادته الرسول (صلى الله عليه وآله) أعم من الساده والعلماء والزهاد ومن أشبهه.

هذا بالإضافة إلى إطلاقات الأدله في الجواز في غير الموردين المحرمين السابقين.

وفي صحيح على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام)، قال: سألت عن الرجل يصلح له أن يقبل الرجل أو المرأه، قال: «الأخ والابن والأخت والابنه ونحو ذلك فلا بأس» (٣).

١- الوسائل: ج ٨ ص ٥٦٥ الباب ١٣٣ من العشره ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٥٦٥ الباب ١٣٣ من العشره ح ٣

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٥٦٥ الباب ١٣٣ من العشره ح ٨

ولا مفهوم له في غير ذى الرحم حتى الكراهه، فإن السيره المستمره بين المسلمين التقبيل.

والظاهر جواز تقبيل الرجل أيضاً، كما ورد أنهم كانوا يفعلون ذلك مع رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكذلك ورد بالنسبه إلى بعض الأئمه (عليهم الصلاه والسلام).

وبذلك يحمل صحيح يونس، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ناولنى يدك أقبلها فأعطانيها، فقلت: جعلت فداك رأسك ففعل فقبلته، فقلت: جعلت فداك رجلك، قال: «أقسمت أقسمت أقسمت ثلاثاً»^(١)، إن ذلك لمصلحه خارجيه لا للكراهه أو ما أشبه ذلك.

وعلى أى حال، فالأصل فى التقبيل الجواز بلا كراهه إلا فيما خرج.

والكلام فى جواز تقبيل غير الإنسان من الشجر والأرض والحجر وغير ذلك هو الكلام فى تقبيل الإنسان، بل ربما يستحب بالنسبه إلى من يراد تعظيمه من أضرحة الأنبياء والأئمه (عليهم الصلاه والسلام) ومن إليهم، وقد كتب بعض الفقهاء كتاباً مستقلاً فى تقبيل الأعتاب المقدسه سماه (إزاله الوسوسه عن تقبيل الأعتاب المقدسه).

ويدل على حرمة التقبيل بشهوه لغير الزوجين بعض الروايات:

فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «من قبل غلاماً من شهوه أجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»^(٢).

ومما تقدم ظهر جواز قبله الزوجين كل موضع من الآخر حتى الموضع الخاص، أما قبله الإنسان نفسه فلا إشكال فيه، وهل يحرم إذا أثار شهوته، لا يبعد الجواز، كما يجوز اللعب بنفسه وإن أثارها لأن المحرم إنما هو الاستمنا، فالأصل فى غيره الجواز.

وهل الإشارة بالقبله لغلام أو أجنبيه حرام، لا يبعد ذلك إذا كان إهانه أو نحو ذلك، بل لا يبعد شمول ملاك التشيب المحرم له.

ص: ٢٩٠

١- الوسائل: ج ٨ ص ٥٦٥ الباب ١٣٣ من العشره ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٥٧ الباب ٢١ من النكاح المحرم ح ١

٢: تقبيل المُحرم امرأته وبالعكس

٢: تقبيل المُحرم امرأته وبالعكس

لا يجوز ذلك، لجمله من الروايات التي ذكرناها في كتاب الحج.

والتي منها صحيح مسمع، قال الصادق (عليه السلام): «يا أبا سيار إن حال المحرم ضيقه، ومن قبل امرأته على شهوه وهو محرم فعليه دم شاه، ومن قبل امرأته على شهوه فأمنى فعليه جزور ويستغفر ربه» (١).

وفى صحيح الحلبي، إنه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن متمتع طاف بالبيت وبين الصفا والمروة وقبل امرأته قبل أن يقصر من رأسه، قال: «عليه دم يهريقه» (٢).

إلى غير ذلك.

٣: استقبال المتخلى للقبلة

٣: استقبال المتخلى للقبلة

ذكرنا في كتاب الطهارة حرمة كل من استقبال واستدبار القبلة في حال التخلي، فلا حاجة إلى تكراره.

٤: قبول شهادته من يرمى المحصنات وفاعل المحرمات

٤: قبول شهادته من يرمى المحصنات وفاعل المحرمات

لا تقبل شهادته من يرمى المحصنات ولا من يفعل المحرمات، على ما ذكرنا تفصيله في كتاب الشهادات، وذلك حكم وضعى وليس تكليفياً.

قال سبحانه: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» (٣).

ص: ٢٩١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٦ الباب ١٨ من كفاره الاستمتاع ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٩ الباب ١٣ من كفاره الاستمتاع ح ١

٣- سورة النور: الآية ٤

من أشد المحرمات قتل من لا يستحق القتل، مؤمناً كان أو كافراً، ذمياً أو نحوه.

قال سبحانه: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) (١).

وقال تعالى: (مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (٢).

إلى غيرهما من الآيات والروايات، بالإضافة إلى الإجماع والعقل، بل حرمة القتل من البديهيات.

ثم إنا ذكرنا في كتاب الجهاد بعض من لا يقتل من الكفار، كما ذكرنا في كتاب الحدود بعض من يقتل.

ثم كما لا يجوز قتل الإنسان غيره كذلك لا يجوز قتله نفسه، قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُضِلُّهُ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا) (٣).

وفي صحيح الحنات قال: سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: «من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها» (٤).

والظاهر جواز إسقاط الجنين إذا كان بقاؤه يوجب قتل الأم ونحوه، لأنه من الدفاع، كما ألمعنا إليه سابقاً.

وهل يجوز قتل النفس إذا كان الإنسان في حرج شديد، كبعض المرضى الذين لا يتحملون الألم، أو كان بيد الظالم تحت التعذيب الشديد الذي لا يتحملة، أو كان إذا لم يقتل نفسه أفشى أسراراً توجب قتل جماعه

ص: ٢٩٢

١- سورة النساء: الآية ٢٩

٢- سورة المائدة: الآية ٣٢

٣- سورة النساء: الآية ٢٩ و ٣٠

٤- الوسائل: ج ١٩ ص ١٣ الباب ٥ من قصاص النفس ح ١

من محقوني الدم بسبب تعذيب الجائر له، احتمالاً، والمسألة الأولى من ورود العناوين الثانويه على العناوين الأوليه، كما أن المسألة الثانيه من الأهم والمهم.

أما إذا قال: إن لم تقتل فلاناً قتلتك، لم يجز له قتله وإن قتله الجائر كما قرر في باب التقيه، نعم إذا قال له: إن لم تقتله أو لم تقتل نفسك قتلت كل العائله مثلاً فهو من مسأله الأهم والمهم.

وفي بعض القوانين العالميه يجوزون قتل الإنسان نفسه للتخلص من الآلام، أو قتل الطبيب له كذلك إذا طلب هو بنفسه ورضى كل من الطب والكنيسه والأقرباء والقضاء والبلديه، ويعللون الجواز برضى كل الستة، أو ولى المريض الذى لا يعقل كالطفل والمجنون، بحق الكل فى الإنسان فلا يجوز قتله إلا برضى جميعهم.

٦: قتل القاتل فى الحرم

٦: قتل القاتل فى الحرم

لا- يجوز قتل القاتل فى الحرم إذا قتل خارج الحرم، أما إذا قتل فى الحرم فقد هتك حرمة الحرم فيقتل فيه، قال الصادق (عليه السلام): «فى رجل قتل رجلاً فى الحل ثم دخل الحرم، لا يقتل» إلى أن قال: «حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد».

وقال (عليه السلام): «فى رجل قتل فى الحرم أو سرق يقام عليه الحد فى الحرم صاغراً، لأنه لم ير للحرم حرمة» (١١).

إلى غير ذلك من الروايات.

٧: قتل الصيد على المُحرم وفى الحرم

٧: قتل الصيد على المُحرم وفى الحرم

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ

ص: ٢٩٣

كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ *
أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَّارِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» (١).

وقد ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

٨: قتل المُحرم هوام الجسد

٨: قتل المُحرم هوام الجسد

لا يجوز قتل المحرم هوام الجسد قمله أو غيرها، على التفصيل المذكور في كتاب الحج.

ففي موثق زراره، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) هل يحك المحرم رأسه ويغتسل بالماء، قال: «يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابه» (٢).

٩: قتل ذوات الأرواح

٩: قتل ذوات الأرواح

لا يجوز قتل الحيوان غير المؤذى إلا فيما أباحه الشارع، كذبح البهائم لفائده الأكل، إلى غير ذلك.

وحيث ذكرنا تفصيله في باب النفقات فلا وجه للتكرار.

١٠: قتال المؤمن

١٠: قتال المؤمن

يحرم قتال المؤمن إلا إذا كان هو المتعدى والمهاجم، فيجوز قتاله لدفعه، على تفصيل ذكر في (الفقه)، ففي روايه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر» (٣).

١١: القتال تحت لواء غير الأهل

١١: القتال تحت لواء غير الأهل

لا يجوز القتال مع غير الأهل ممن لم يقرر الشارع جواز القتال معه، كافرًا كان

ص: ٢٩٤

١- سورة المائدة: الآية ٩٥ _ ٩٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ الباب ٧٨ من التروك ح ٤

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٥٩٩ الباب ١٥٢ من العشره ح ١٢

أو مخالفاً أو فاسقاً، والتفصيل مذكور في كتاب الجهاد.

فعن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن قريتين من أهل الحرب لكل واحد منهما ملك على حده اقتتلوا ثم اصطلحوا، ثم إن أحد الملكين غدر بصاحبه فجاء إلى المسلمين فصالحهم على أن يغزو تلك المدينة، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا ينبغي للمسلمين أن يغدروا ولا يأمرؤا بالغدر ولا يقاتلوا مع الذين غدروا، ولكنهم يقاتلون المشركين حيث وجدوهم ولا يجوز عليهم ما عاهد عليه الكفار» (١).

١٢: القتال في الشهر الحرام

١٢: القتال في الشهر الحرام

يحرم القتال في الشهر الحرام، قال سبحانه: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصِدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ شِئْتَ طَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (٢).

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الجهاد.

١٣: القتال عند المسجد الحرام

١٣: القتال عند المسجد الحرام

لا يجوز القتال عند المسجد الحرام إلا إذا ابتدأ الكافر بالقتال هناك حيث يجوز قتاله.

قال تعالى: (وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ) (٣).

ص: ٢٩٥

١- الوسائل: ج ١١ ص ٥١ الباب ٢١ من جهاد العدو ح ١

٢- سورة البقرة: الآية ٢١٧

٣- سورة البقرة: الآية ١٩١

لا يجوز قُدَح المؤمن، لأنه من السباب والهتك والإهانة والإيذاء وغير ذلك من العناوين العامه، فالأدله على حرمتها تدل على حرمته، لأنه أحد صغرياتهما فليس حكم جديد فى المسأله.

١٥: التقدّم بين يدى الله ورسوله

١٥: التقدّم بين يدى الله ورسوله

قال سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» (١١).

غالباً يكون حاشيه الشخص يتقدمون بالاقتراح، سواء فى الموضوع أو الحكم على الشخص وذلك من سوء الأدب، وفى الآيه الكريمه النهى عن ذلك، فإذا صار المجال لحكم من الأحكام لا بد من ملاحظه حكم الله سبحانه وتعالى، وإذا صار المجال لموضوع ذى حكم ولم يعلم خصوصياته لا بد من ملاحظه نظر الرسول (صلى الله عليه وآله)، فلا يتقدم المسلم على الله والرسول (صلى الله عليه وآله) لا فى الحكم ولا فى خصوصيات الموضوع.

ولعل ذلك جار فى نواب الأئمه (عليهم السلام) بعد جريانه فى الأئمه (صلوات الله عليهم)، فلا يجوز أن يتقدم المسلم إلا إذا استشاروا وأذنوا، أو كان الموضوع يقتضى ذلك.

أو يقال إن بقاء ذلك فى القرآن الذى يبقى ما بقيت الدنيا من جهت تعريف الرسول (صلى الله عليه وآله) للمسلمين فإن معرفته بخصوصياته من أصول الدين وما يرتبط بأصول الدين.

١٦: قذف الناس بالفاحشه

١٦: قذف الناس بالفاحشه

لا يجوز قذف المسلم بالزنا أو اللواط أو السحق أو التفخيذ أو القبله أو الاستمناء

ص: ٢٩٦

أو ما أشبه ذلك، وذلك للأدلة العامة، وفي بعض صغرياتها أدله خاصه.

قال سبحانه: (وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (١١).

وقال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٢٢).

وفي موثقه أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يقال للإماء يا بنت كذا وكذا، فإن لكل قوم نكاحاً» (٢٣).

وفي صحيح عبد الله بن سنان: قذف رجل رجلاً مجوسياً عند أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: «مه»، فقال الرجل: «إنه ينكح أمه وأخته»، قال: «ذلك عندهم نكاح في دينهم» (٢٤).

إلى غير ذلك مما ذكرنا تفصيله في كتاب الحدود.

١٧: قراءه الجنب والحائض

١٧: قراءه الجنب والحائض

لا يجوز قراءه الجنب والحائض شيئاً من العزائم الأربع.

ففي صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام)، قلت له: الحائض والجنب هل يقرآن من القرآن شيئاً، قال: «نعم ما شاء إلا السجده» (٥٥).

١٨: القراءه خلف الإمام

١٨: القراءه خلف الإمام

لا يجوز قراءه الحمد والسوره خلف الإمام الجامع للشرائط فيما إذا سمع

ص: ٢٩٧

١- سوره النور: الآيه ٤ _ ٥

٢- سوره النور: الآيه ٢٣

٣- الوسائل: ج ١٤ ص ٥٨٨ الباب ٨٣ من نكاح العبيد ح ٢

٤- الوسائل: ج ١٤ ص ٥٨٨ الباب ٨٣ من نكاح العبيد ح ١

٥- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٣ الباب ١٩ من الجنابه ح ٤

المأموم صوت الإمام كالجهرية، وقد ذكرنا تفصيل المسألة في باب القراءه من الصلاه.

قال الباقر (عليه السلام) في صحيح زراره ومحمد بن مسلم: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: من قرأ خلف إمام يأت به فمات بعث على غير الفطره» (١٢).

١٩: قراءه العزائم في الصلاه الواجبه

١٩: قراءه العزائم في الصلاه الواجبه

لا- يجوز قراءه العزيمه في الصلاه الواجبه لأنه بين أمرين، إما أن يسجد فيه عند آيه السجده وذلك زياده في المكتوبه، أو لا يسجد فذلك محرم لأن السجده فوريه، وقد ذكرنا تفصيل المسألة في كتاب الصلاه.

والعزائم عباره عن (حم السجده) و(ألم تنزيل) و(النجم) و(اقرأ باسم ربك الذي خلق).

٢٠: قرب الأمه الجبلى

٢٠: قرب الأمه الجبلى

إذا اشترى الرجل الأمه الجبلى أو ورثها أو وهبت له أو ما أشبه ذلك لا يجوز له قربها حتى تضع، كما فصل الكلام في ذلك في كتب (الفقه).

٢١: قرب الزوجه الموطوءه شبهه

٢١: قرب الزوجه الموطوءه شبهه

إذا وُطئت زوجة الإنسان شبهة لا يجوز له قربها، وإن جاز سائر الاستمتاع، لأن للشبهه عده، كما ذكرنا تفصيله في باب العده.

٢٢: قرب المحرمات

٢٢: قرب المحرمات

قد ورد في القرآن الحكيم النهى عن قرب جمله من المحرمات، والظاهر

ص: ٢٩٨

أن المراد بذلك عملها لا الاقتراب منها، وإنما ذكر ذلك إما مبالغه أو مجازاً في الكلمه.

قال سبحانه: (وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) (١).

وقال سبحانه: (وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) (٢).

وقال سبحانه: (وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (٣).

وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا) (٤).

٢٣: قرب المحلله والمزوجه

٢٣: قرب المحلله والمزوجه

لا يجوز الدخول بالمحلله إذا حللت له غير الدخول بها، كما لا يجوز الدخول بالمتعه إذا اشترطت عدم الدخول، بل لم نستبعد في (الفقه) صحه الاشتراط بالنسبه إلى الدائمه أيضاً، وتفصيل الكلام هناك.

٢٤: الاقتراب من النساء في الحيض والنفاس والاستحاضه بدون التطهير

٢٤: الاقتراب من النساء في الحيض والنفاس والاستحاضه بدون التطهير

قال سبحانه: (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ) (٥).

٢٥: قرب المشرك المسجد الحرام

٢٥: قرب المشرك المسجد الحرام

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) (٦).

والمراد بالقرب الدخول، وحكم المسجد الحرام جار

ص: ٢٩٩

١- سورة الإسراء: الآية ٣٢

٢- سورة الأنعام: الآية ١٥١

٣- سورة الإسراء: الآية ٣٤

٤- سورة النساء: الآية ٤٣

٥- سورة البقره: الآيه ٢٢٢

٦- سورة التوبه: الآيه ٢٨

فى سائر المساجد.

كما أنه لا فرق فى حرمة الدخول بين الاستيطان والاجتياز والامتيار للطعام بمعنى جلبه أو مطلق الشراء، ولا بين تعدى النجاسه وعدمه، وتفصيل الكلام فى (الفقه) فى باب المساجد، وقد ذكرنا هناك لحوق العتبات المقدسه للأئمة الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام) بالمسجد فى ذلك.

٢٦: قرب الطيب من الميت المُحرم

٢٦: قرب الطيب من الميت المُحرم

لا يجوز تقريب الطيب من المحرم إذا مات، كما ذكرنا تفصيله فى باب الحج وباب الأموات.

قال الباقر (عليه السلام) فى صحيح ابن مسلم: «فى المحرم إذا مات كيف يصنع به، يغطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقربه طيباً» (١).

ثم إنه لا فرق فى الطيب الممنوع قربته منه بين الحنوط وبين الغسل بماء الكافور لأن الكافور طيب، وبين سائر الطيب.

٢٧: قراءه ما يفوت الصلاه

٢٧: قراءه ما يفوت الصلاه

لا- تجوز قراءه سوره توجب فوت الصلاه، إما لاقترب آخر الوقت أو لاقترب حيض أو ما أشبه ذلك، على تفصيل ذكرناه فى (الفقه).

٢٨: إقرار النطفه فى رحم أجنبيه

٢٨: إقرار النطفه فى رحم أجنبيه

فى موثقه عثمان، عن على بن سالم، عن الصادق (عليه السلام): «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل أقر نطفته فى رحم يحرم عليه» (٢).

ص: ٣٠٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٩٧ الباب ١٣ من غسل الميت ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٣٩ الباب ٤ من النكاح المحرم ح ١

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لن يعمل ابن آدم عملاً أعظم عند الله عز وجل من رجل قتل نبياً أو إماماً أو هدم الكعبة التي جعلها الله قبله لعباده أو فرغ ماءه في امرأه حراماً»^(١).

والظاهر أن المراد به الوطى الموجب للإفراغ، لكن لا يبعد شموله لإدخال النطفه ولو بدون الدخول، ومنه يعلم حرمة جلوس المرأة في موضع تجذب رحمها منى الأجنبية.

أما إذا خرج الأمر عن النطفه، بأن صارت علقه أو مضغه أو عظاماً أو لحماً ولج فيه الروح أو لم يولج، فأدخل بالوسائل الطبيه في رحم امرأه أخرى، لم يكن بذلك بأس حسب الصنائه، وإن كان الفتوى بذلك مشكلاً. ولا محرمه بينه وبين ذات الرحم، فليس هو كالرضاع، إذ لا دليل على المماثله، والقول بأنه أقوى من الرضاع لأن الرحم ربه وغذته فيه إن جذب الجنين للدم لا يوجب كونه كرضاعه للبن، فهل يقال إن إعطاء المرضعه الدم للرضيع من وريدها أو ما أشبه مثلاً يوجب جريان أحكام الرضاع، وقد ذكرنا جملة من فروع هذه المسألة في كتاب النكاح.

ثم الظاهر أن الزوج إذا أدخل المنى بدون الدخول في البكر فسبب ذلك ذهاب بكارتها بالولاده كان عليه تمام المهر إذا طلقها قبل الدخول، لأنه لا فرق ولو بفهم الملاك بين فضها بالآله أو بالإصبع أو بذلك.

أما إذا فعل ذلك بالثيب فخرج الولد، فهل لا يكون عليه النصف الآخر، لأنه طلاق قبل الدخول أو عليه، احتمالان، كما أنه إذا أدخل النطفه في البكر ثم خرج الولد من البطن بالعمل الجراحي بدون ذهاب البكاره لم يكن عليه عند الطلاق إلا النصف على إشكال، ولعل في قصه

ص: ٣٠١

المساحقه التي وقعت فى زمان على (عليه الصلاه والسلام) مع البكر(١١) ما يؤيد بعض فروع المسأله.

ثم إنا احتملنا فى بعض مباحث (الفقه) أنه إذا أدخل الزوجان منيهما بعد العلوق فى رحم كافر ترى ذلك جائزاً، لم يكن به بأس، لأنه ليس من الزنا، بعد قاعده الإلزام(٢٢) والمفروض أن الكافر ترى جواز ذلك.

٢٩: القرآن بين السورتين وبين الطوافين

٢٩: القرآن بين السورتين وبين الطوافين

فى بعض الروايات المنع عن ذلك بالنسبه إلى الصلاه والطواف الواجبين، وقد ذكرنا تفصيل الكلام فى ذلك فى كتابى الصلاه والحج.

٣٠: القسم بغير الله

٣٠: القسم بغير الله

تقدم تفصيل ذلك فى ماده (الحلف).

٣١: إقرار المصلوب أكثر من ثلاثة أيام

٣١: إقرار المصلوب أكثر من ثلاثة أيام

تقدم الكلام فى ذلك فى هذا الكتاب، فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قال: «لا تقرؤا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل ويدفن»(٣٢).

إلى غيرها من الروايات.

٣٢: القرض بالنفع

٣٢: القرض بالنفع

لا يجوز القرض بشرط النفع، شرطاً صريحاً أو ضمناً، لأنه من الربا، على ما ذكرنا

ص: ٣٠٢

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٣٦ الباب ٣ من حد السحق

٢- الاستبصار: ج ٣ الباب ١٧٠ من الطلاق ح ٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٦٧٨ الباب ٤٩ من الاحتضار ح ١

٣٣: الاستقسام بالأزلام

٣٣: الاستقسام بالأزلام

الأزلام جمع زلم على وزن فرس وأفراس، وهو السهم الذي لا ريش عليه، وكان عرب الجاهلية يستقسمون بها، فنهى الله عنه. قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (١). وقال تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ) (٢).

وكل ما كان من قبيل ذلك يكون محرماً.

٣٤: قساوه القلب

٣٤: قساوه القلب

قال سبحانه: «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» (٣).

والظاهر أن القساوه إذا لم يكن لها مظهر كانت من الصفات الذميمة، أما إذا صار لها مظهر من المحرمات فهو حرام باعتبار المظهر كسائر الصفات الذميمة.

٣٥: القصة في المسجد

٣٥: القصة في المسجد

استغل بعض الكاذبين المساجد لبيان القصص منذ العصر الأول، فكانوا يجلسون في المساجد أو يقومون على الناس ويقولون القصة المكذوبة على رسول الله (صلى الله عليه وآله) أو على الأنبياء السابقين (عليهم السلام) أو ما أشبه ذلك، وقد دلت الروايات الكثيرة على النهي

ص: ٣٠٣

١- سورة المائدة: الآية ٩٠

٢- سورة المائدة: الآية ٣

٣- سورة الزمر: الآية ٢٢

عنه وحرّمته.

ففى صحيح هشام، عن الصادق (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) رأى قاصاً فى المسجد فضربه بالدره وطرده» (١١).

وفى روايه العياشى، عن الباقر (عليه السلام) فى قول الله تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فى آياتِنَا» (٢)، قال: «الكلام فى الله والجدال فى القرآن»، «فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فى حَدِيثٍ غَيْرِهِ» (٣) قال: «منه القصاص» (٤).

وعن عبد السلام بن صالح الهروى، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) فى حديث قال: قلت: يا بن رسول الله، فقد روى لنا عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «من تعلم علماً ليمارى به السفهاء أو يباهى به العلماء أو ليقبل به وجوه الناس إليه فهو فى النار»، فقال (عليه السلام): «صدق جدى (عليه السلام)، أفتدرى من السفهاء»، فقلت: لا- يا بن رسول الله، فقال: «قصي اص مخالفينا» (٥).

ومن الواضح أن المحرم هو الباطل من القصص لا ما إذا كانت حقاً.

٣٦: القضاء بالنجوم

٣٦: القضاء بالنجوم

يحرم القضاء بالنجوم، لأنه يوجب اختلال أمر الإنسان وهو غير جائز.

فعن عبد الملك بن أعين بسند صحيح، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى قد ابتليت بهذا العلم فأريد الحاجه، فإذا نظرت إلى الطالع ورأيت الطالع الشر جلست

ص: ٣٠٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٥١٥ الباب ٣٨ من أحكام المساجد ح ١

٢- سورة الأنعام: الآية ٦٨

٣- سورة الأنعام: الآية ٦٨

٤- تفسير العياشى: ج ١ ص ٣٦٢ ح ٣

٥- المستدرک: ج ٢ ص ٤٣٥ الباب ٢٥ مما يكتسب به ح ٢

ولم أذهب فيها، وإذا رأيت طالع الخير ذهبت في الحاجه، فقال لى: «تقضى»، قلت: نعم، قال: «احرق كتبك»^(١).
وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب المكاسب.

٣٧: قطع رأس الذبيحه قبل تمام موتها

٣٧: قطع رأس الذبيحه قبل تمام موتها

ذهب جمع من الفقهاء إلى حرمة، وآخرون إلى كراهته، وقد ذكرنا تفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الذباجه.
ففى صحيح على، عن أخيه الكاظم (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل ذبح فقطع الرأس قبل أن تبرد الذبيحه، كان ذلك منه خطأً أو سبقه السكين أيؤكل ذلك، قال: «نعم ولكن لا يعود»^(٢).

٣٨: قطع الرحم

٣٨: قطع الرحم

لا إشكال فى أن قطع الرحم من الكبائر، وكل واحد من الرحم والقطع موضوعان عرفيان، وفى مورد الشك المرجع الأصول.
قال سبحانه: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)^(٣).
والمعنى: اتقوا الله الذى تساءلون به أن تعصوه واتقوا الأرحام أن تقطعوها.
وقال تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ)^(٤).
وقال سبحانه: (وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ

ص: ٣٠٥

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٦٨ الباب ١٤ من آداب السفر ح ١

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٦٠ الباب ٩ من الصيد ح ٧

٣- سورة النساء: الآية ١

٤- سورة محمد: الآية ٢٢

هُمْ الْخَاسِرُونَ»(١١).

إلى غيرها من الآيات والروايات.

وفيها دلالات على أن قطع الرحم يوجب العقوبات في الدنيا قبل الآخرة، ففي معتبره إسحاق، عن الصادق (عليه السلام): «ما نعلم شيئاً يزيد في العمر إلا صله الرحم حتى أن الرجل يكون أجله ثلاث سنين فيكون وصولاً للحرم فيزيد الله في عمره بثلاثين سنة فيجعلها ثلاثاً وثلاثين سنة، ويكون أجله ثلاثاً وثلاثين سنة فيكون قاطعاً للرحم فينقصه الله ثلاثين سنة ويجعل أجله إلى ثلاث سنين»(٢).

إلى غير ذلك.

٣٩: قطع الشجرة في الحرب

٣٩: قطع الشجرة في الحرب

لا يجوز قطع الأشجار في الحرب مع الكفار ومع المعتدين إلا في صورته الاضطرار، فإن ذلك إفساد في الأرض وإسراف.

ويدل عليه جملة من الروايات، والتي منها الصحيح عن الصادق (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا أراد أن يبعث سرية دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول» إلى أن قال: «ولا تقطعوا شجراً إلا أن تضطروا إليها»(٣).

والاضطرار يجوز ذلك كما في هذه الرواية، والأدلة العامة بل وبعض الآيات أيضاً، قال سبحانه: «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ»(٤).

٤٠: قطع صلاة الفريضة

٤٠: قطع صلاة الفريضة

يحرم قطع صلاة الفريضة على ما فصلنا الكلام في ذلك في كتاب الصلاة.

ص: ٣٠٦

١- سورة البقرة: الآية ٢٧

٢- البحار: ج ٧١ ص ١٢١ الباب ٣ من العشرة ح ٨٥

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٤٣ الباب ١٥ من جهاد العدو ح ٢

٤- سورة الحشر: الآية ٥

يُحَرِّمُ قَطْعَ الطَّرِيقِ بِاللُّصُوصِيَّةِ نَصًّا وَإِجْمَاعًا، بَلْ وَبَدَلِيلِ الْعَقْلِ أَيْضًا، فَإِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الظُّلْمِ وَالْحَرَامِ كَالضَّرْبِ وَالْغَضَبِ وَالْقَتْلِ وَالتَّوْهِينِ وَالْإِخَافَةِ وَغَيْرِهَا.

قَالَ سَبْحَانَهُ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْسِدُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (١١).

وَمِنَ الْمَحْرَمِ قَطْعُ الطَّرِيقِ عَلَى النِّسَاءِ وَالْأَوْلَادِ، كَمَا يَفْعَلُهُ الْفُسْقَةُ عِنْدَ الْإِنْصِرَافِ مِنَ الْمَجَالِسِ وَالْمَدَارِسِ وَنَحْوِهِمَا.

٤٢: قطع ما أمر الله به أن يوصل

٤٢: قطع ما أمر الله به أن يوصل

قَالَ سَبْحَانَهُ: (الَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) (٢٢).

وَهَذَا أَعَمُّ مِنَ الرَّحِمِ، مَثَلًا الزَّوْجَانِ أَمَرَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُوصَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَالْمُؤْمِنُونَ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُوصَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَهَكَذَا، فَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَمَرَ اللَّهُ بِالْوَصْلِ يَحْرُمُ قَطْعُهُ، كَمَا أَنَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَمَرَ اللَّهُ بِالْقَطْعِ يَحْرُمُ وَصْلُهُ، وَمِنْهُ قَطْعُ وَاصِلِ الْأُثْمَةِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) وَوَصْلِ قَاطِعِ الْأُثْمَةِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

قَالَ الرِّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي مَوْثِقِهِ ابْنِ فَضَالٍ: «مَنْ وَاصَلَ لَنَا قَاطِعًا أَوْ قَطَعَ لَنَا وَاصِلًا أَوْ

ص: ٣٠٧

مدح عائباً أو أكرم لنا مخالفاً فليس منا ولسنا منه» (١).

٤٣: القعود مع فاعل المنكر

٤٣: القعود مع فاعل المنكر

قال سبحانه: (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَعُدَّ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) (٢).

وقال سبحانه: (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً) (٣).

وفى الصحيح، سأل العرقوفى عن الصادق (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ» الآية. فقال: «إنما عنى بهذا الرجل يجحد الحق ويكذب ويقع فى الأئمة (عليهم السلام) فقم من عنده ولا تقاعده كائناً من كان» (٤).

وعلى هذا فاللازم الاجتناب عن مجلس المنكر، كالمقامر والخمار والزانى واللائط فى حال عملهم بالحرام، والمستهزئ بالله ورسوله (صلى الله عليه وآله) وآياته والأوصياء (عليهم السلام) ومجلس الغيبة والنميمة والبهت، وإن كان الجالس لا يسمع لصمم أو غيره، ففى بعض الروايات نهى الإمام (عليه السلام) عن الجلوس إلى قاض يقضى بغير ما أنزل الله.

ومن الواضح أن ليس المراد الجلوس بظاهر لفظه، بل أن يصاحب الإنسان مثل ذلك الإنسان فى الطريق أيضاً من ذلك، وفى العصر الحاضر يشمل ذلك ما إذا خابره بالهاتف أو جلس عند الإذاعة أو التلفزيون الصانعين لمثل ذلك.

ص: ٣٠٨

١- الوسائل: ج ١١ ص ٥٠٧ الباب ٣٨ من الأمر والنهى ح ١٩

٢- سورة الأنعام: الآية ٦٨

٣- سورة النساء: الآية ١٤٠

٤- تفسير العياشى: ج ١ ص ٢٨٢ ح ٢٩١

٤٤: جلوس المعتكف تحت الضلال

قد ذكرنا هذا المبحث في كتاب الاعتكاف، ففي صحيح داود بن سرحان، قال: كنت بالمدينه في شهر رمضان فقلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أريد أن أعتكف فماذا أقول وماذا أفرض على نفسي، فقال: «لا تخرج من المسجد إلا لحاجه لابد منها، ولا تقعد تحت ضلال حتى تعود إلى مجلسك» (١).

وتفصيل الكلام في كتاب الاعتكاف.

٤٥: القفو فيما لا يعلم

٤٥: القفو فيما لا يعلم

القفو عباره عن الاتباع، ولا يجوز للإنسان أن يتبع غير ما يعلم، إما علماً وجدانياً أو علماً تنزيلاً.

قال سبحانه: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا» (٢).

فليس للإنسان أن يتبع في عقائده أو أفعاله أو أقواله أو نواياه ما لا يعلم بصحته، فإنه كثيراً ما يؤدي إلى الباطل.

والظاهر من ذيل الآية أن كلاً من السمع والبصر والفؤاد إذا اقتفى ما لا يعلم يكون مسؤولاً عنه لماذا اقتفيته، فلا عذر له إذا كان حراماً في أن يقول إني لم اكن أعلم حرمة.

٤٦: قلع ما ينبت في الحرم

٤٦: قلع ما ينبت في الحرم

قد ذكرنا في كتاب الحج تفصيل ذلك، وأن قلع ما ينبت في الحرم من الشجر والحشيش والنبات محرم.

ص: ٣٠٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٠٨ الباب ٧ من الاعتكاف ح ٣

٢- سورة الإسراء: الآية ٣٦

ففى صحيح جميل، عن الصادق (عليه السلام): «رآنى على بن الحسين (عليه السلام) وأنا أقلع الحشيش من حول الفساطيط بمنى فقال: يا بنى إن هذا لا يقلع» (١١).

وفى صحيح حريز، عنه (عليه السلام): «كل شىء ينبت فى الحرم فهو حرام على الناس أجمعين» (٢٢).

إلى غيرهما من الروايات، وقد استثنى من ذلك بعض المستثنيات كما ذكرناه هنا.

٤٧: تقليم الأظفار على المَحْرَم

٤٧: تقليم الأظفار على المَحْرَم

لا يجوز تقليم الأظفار على المَحْرَم كما ذكرنا تفصيله فى كتاب الحج.

ففى صحيح معاوية، سئل الصادق (عليه السلام) عن الرجل المحرم تطول أظفاره، قال: «لا يقص شيئاً منها إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصها وليطعم مكان كل ظفر قبضه من طعام» (٣٣).

أقول: ولا فرق فى ذلك بين اليد والرجل لإطلاق الدليل، على التفصيل المذكور فى كتاب الحج.

٤٨: القمار

٤٨: القمار

يحرم كل أقسام القمار بلا إشكال فإنه (الميسر)، وفى صحيح معمر بن خلاد، عن الرضا (عليه السلام) إنه قال: «النرد والشطرنج والأربعة عشر بمنزله واحده، وكل ما قومر عليه فهو ميسر» (٤٤).

وفى حسنه فضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) فى تعداد الكبائر: «والميسر وهو القمار» (٥٥).

إلى غير ذلك من الروايات، بل حرمة من ضروريات الشرع.

ص: ٣١٠

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٢ الباب ٨٦ من التروك ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٢ الباب ٨٦ من التروك ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦١ الباب ٧٧ من التروك ح ١
 - ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤٢ الباب ١٠٤ مما يكتسب به ح ١
 - ٥- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

قال سبحانه: (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) (١).

وحكى الله سبحانه وتعالى قول إبراهيم (عليه السلام) حيث قال: (وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ) (٢).

والظاهر أن القنوط شامل للأمر الدنيوي والأخروي، لكن في الأمر المحتمل لا المقطوع العدم، فليس من القنوط إذا قنط مقلوع العين عن عينه أن تعاد عينه، أو قطع أنه لا يتمكن من الوصول إلى مقام الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) في الآخرة.

ويدل على التعميم في غير المستثنى صحيح أحمد، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): جعلت فداك إني قد سألت الله حاجه منه كذا وكذا سنة وقد دخل قلبي من إبطائها شيء، فقال: «يا أحمد إياك والشيطان أن يكون له عليك سبيل حتى يقنطك، إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: أخبرني عنك لو أني قلت لك قولاً كنت تثق به مني، فقلت له: جعلت فداك إذا لم أثق بقولك فبمن أثق فأنت حجه الله على خلقه، قال: فكن بالله أوثق، فإنك على موعد من الله عز وجل، أليس الله يقول: «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ» (٣)، وقال: «لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ» (٤)، وقال: «وَاللَّهُ يَغْفِرُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا» (٥)، فكن بالله أوثق منك بغيره، ولا تجعلوا في أنفسكم إلا خيراً فإنه مغفور لكم» (٦).

إلى غيرها من الروايات.

ص: ٣١١

١- سورة الزمر: الآية ٥٣

٢- سورة الحجر: الآية ٥٦

٣- سورة البقرة: الآية ١٨٦

٤- سورة الزمر: الآية ٥٣

٥- سورة البقرة: الآية ٢٦٨

٦- تفسير البرهان: ج ١ ص ١٨٥ ح ٢

وهل هذا جار حتى بالنسبه إلى قتله الأنبياء وأولاد الأنبياء (عليهم الصلاه والسلام)، الظاهر نعم حيث إن الإنسان ما دام في الدنيا يمكن أن يخفف من ذنبه فلا قنوط على نحو الإطلاق.

ويؤيده ما روى من أن حمزه (عليه السلام) وقاتله في الجنة، وأن الإمام السجاد (عليه الصلاه والسلام) علم يزيد ما يخفف عليه العذاب.

٥٠: قول الميت للشهيد

٥٠: قول الميت للشهيد

الظاهر أنه يجوز إطلاق الميت للشهيد، وإنما الممنوع أن يعتقد الإنسان أن الشهيد كسائر الأموات من جهة الدرجات في العالم الآخر.

فقوله سبحانه وتعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَمْوَاتٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ» (١١)، إشاره إلى ما ذكرناه، لا إلى المنع عن تسميه الشهيد ميتاً، ولذا جرت سيره المتشرعه على تسميه الشهيد ميتاً، حتى قال السيد الرضى في الإمام الحسين (عليه الصلاه والسلام):

ميت تبكى له فاطمه

وأبوها وعلى ذو العلى

٥١: قول الزور

٥١: قول الزور

قد تقدم الإلماح إلى حرمه قول الزور، قال سبحانه: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) (٢).

كما تقدم أن من قول الزور الظهار، لقوله سبحانه: (وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا) (٣).

وهو من التزوير، والزياره تسمى بها لأن الإنسان ينحرف عن طريقه إلى محل المزور.

ص: ٣١٢

١- سورة البقره: الآيه ١٥٤

٢- سورة الحج: الآيه ٣٠

٣- سورة المجادل: الآيه ٢

٥٢: قول علم الله في أمر باطل

٥٢: قول علم الله في أمر باطل

يحرم ذلك كما أجمع إليه بعض الروايات، بالإضافة إلى أنه نوع من الكذب، بل هو كذب على الله الذي هو أعظم أقسام الكذب، وكذلك إذا قال علم الرسول أو علم الإمام (عليهما السلام).

٥٣: قول لا والله وبلى والله للمُحرم

٥٣: قول لا والله وبلى والله للمُحرم

تقدم أن ذلك من الفسوق المنهى عنه، وتفصيل الكلام في كتاب الحج.

٥٤: القول بلا علم على الله تعالى

٥٤: القول بلا علم على الله تعالى

قال سبحانه: (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (١١).

وفي آية أخرى: (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (٢).

وإذا حرم قول ما لا يعلم على الله سبحانه وتعالى حرم قول ما يعلم عدمه عليه.

ومثل ذلك في الحرمة النسبه إلى النبي والإمام (عليهما الصلاة والسلام)، بل قد تقدم أن القول بلا علم مطلقاً كأن قال مثلاً: إن الحيوان الفلاني في المكان الفلاني، وهو لا يعلم يكون من الكذب الخبري أو المخبري.

٥٥: قول (راعنا) للنبي (صلى الله عليه وآله)

٥٥: قول (راعنا) للنبي (صلى الله عليه وآله)

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا

ص: ٣١٣

١- سورة البقرة: الآية ١٦٨

٢- سورة الأعراف: الآية ٣٣

وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ»(١١).

فقد كان أهل الكتاب يسبون رسول الله (صلى الله عليه وآله) بهذا اللفظ، كما كانوا يسبونهم بقولهم: السام عليك، بدل السلام، والسام الموت، وذلك حرام وذكره في القرآن من جهة بيان خصوصيات الرسول (صلى الله عليه وآله) فيتحذه المؤمنون أسوة ولا ينزعجوا من السباب خصوصاً في طريق التبليغ، أو لأجل تعليم أن مثل ذلك حرام ولو كان لغير الرسول (صلى الله عليه وآله).

٥٦: جملة من الأقوال

٥٦: جملة من الأقوال

ورد في القرآن الحكيم النهي عن جملة من الأقوال، مثل قوله سبحانه: (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)(٢).

ومثل قوله: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)(٣).

ومثل قوله: (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ)(٤).

ومثل قوله: (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْ لَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)(٥).

إلى غير ذلك.

وكل ذلك من المحرمات، من جهة منافاتها لأصول الدين أو الكذب.

ص: ٣١٤

١- سورة البقرة: الآية ١٠٤

٢- سورة البقرة: الآية ١١١

٣- سورة البقرة: الآية ١١٣

٤- سورة البقرة: الآية ١١٦

٥- سورة البقرة: الآية ١١٨

ومنه يعلم بقاء الحكم إلى الآن، كما يعلم حرمه مثل ذلك ولو في غير المذكورات بالملاك وبالأدلة العامة.

٥٧: القول بنفى إيمان المسلم

٥٧: القول بنفى إيمان المسلم

لا يجوز للإنسان أن ينفي الإيمان عن المسلم، ولا أن ينفي العدالة عن العادل، مثل أن يقول كافر أو فاسق أو منافق أو مشرك أو ملحد أو زنديق أو ما أشبه ذلك.

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ) (١).

كما أن الظاهر أن الحكم كذلك في إثبات الإيمان أو العدالة بالنسبة إلى الكافر، كما إذا قال هذا مؤمن بالنسبة إلى إنسان كافر أو مشرك، أو قال هذا عادل بالنسبة إلى إنسان فاسق، فإن ذلك أقله الكذب المحرم.

٥٨: القول بلا فعل

٥٨: القول بلا فعل

يحرم القول بلا- فعل فيما وجب فعله، أما القول بلا فعل فيما لا يجب كأن يقول سوف أزور الحضرة المقدسه أو اشترى الشيء الفلاني أو ما أشبه ذلك فليس ذلك بمحرم، كما أن خلف الوعد أيضاً ليس بمحرم.

قال سبحانه: «وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ» (٢).

وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ» (٣).

ص: ٣١٥

١- سورة النساء: الآية ٩٤

٢- سورة الشعراء: الآية ٢٢٤ _ ٢٢٦

٣- سورة الصف: الآية ٢ _ ٣

وفى صحيح هشام، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «عده المؤمن أخاه نذر لا كفاره له، فمن أخلف فبخلف الله بدأ ولمقته تعرض، وذلك قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ» (١)».

لكن السيره القطعيه بين المتشرعه أوجب رفع اليد عن تلك الظواهر بصرفها إلى المخالفه المحرمه، أو صرف النهي عن الخلاف إلى الكراهه، ويؤيده ما دل على عدم لزوم الوفاء بالوعد للزوجه.

نعم لا- شك أن الوفاء بالوعد من المروءه، فالإنسان الذى لا- يفى بوعدده إنسان غير محترم فى الاجتماع، ككثير من فاقدى الأخلاق الفاضله كحسن الخلق والكرم والتعاون وغيرها، حيث إن الإنسان إذا لم يلتزم بها لم يكن محترماً اجتماعياً مع قطع النظر عن أنها مكروهات شرعاً، فعلى الإنسان أن يلتزم بالوعد مهما أمكن، كما عليه أن يلتزم بالأخلاق الفاضله ويتجنب الأخلاق الرذيله.

٥٩: القول بدون المشيئه

٥٩: القول بدون المشيئه

قال سبحانه: (وَلَا تَقُولَنَّ لَشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) (٢).

فقد نهى الله سبحانه أن يقول الإنسان شيئاً بالنسبه إلى المستقبل بدون أن يذكر المشيئه لكنه محمول على الكراهه، فإن السيره القطعيه قائمه بين المسلمين بعدم التزامهم بذكر المشيئه فى غالب أقوالهم المستقبليه.

نعم إن أريد فى الآيه المباركه بالقول الاعتقاد بذلك، أى لا يعتقد أنه الفاعل سواء شاء الله أم لا، كان ذلك حراماً بل مخالفاً بأصول الدين.

ص: ٣١٦

١- تفسير البرهان: ج ٤ ص ٣٢٨ ح ٢ ذيل تفسير الآيه ٢ من سوره الصف

٢- سوره الكهف: الآيه ٢٣ _ ٢٤

٦٠: قول آمين بعد الفاتحه

٦٠: قول آمين بعد الفاتحه

لا يجوز أن يقول الإنسان بعد الفاتحه (آمين) على ما ذكرنا تفصيله في كتاب الصلاه.

٦١: قهر اليتيم

٦١: قهر اليتيم

لا يجوز قهر اليتيم بالاستيلاء على ماله أو أذيته أو ما أشبه ذلك من المحرمات، أما قهره في عدم المحرم فذلك مكروه وليس بحرام.

قال سبحانه: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ» (١)، وفسره بعضهم بقهره على ماله، لكنه لا وجه للتخصيص، بل المراد الأعم، بل لا يبعد أن يراد بذلك الأعم من المكروه والمحرم كما هو شأن القرآن الحكيم، وقرينه السياق أيضاً تؤيد ذلك حيث قال: «وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ» (٢)، فإن النهر على قسمين، نهر محرم ونهر مكروه.

٦٢: القيادة

٦٢: القيادة

القيادة محرمه بلا- إشكال ولا خلاف، وهي عباره عن الجمع بين رجل وامرأه للزنا، أما إذا كانت المرأة من محارم القواد سمي دياثه، وقد قرر في الشريعة الحد على القواد كما ذكرنا تفصيله في كتاب الحدود.

والظاهر أنه لا فرق بين كون المجتمعين يفعلان المحرم أم لا.

وربما يطلق كل واحد من القيادة والدياثة على الأخرى.

نعم لا- يبعد عدم الحرمة وعدم الحد فيما إذا جمع بين كافرين لا يعتقدان بالحرمة بل بالحليه من باب الإلزام، ويؤيده أنه إذا ذهب بزوجه المجوسى التى هى بنته

ص: ٣١٧

١- سورة الضحى: الآية ٩

٢- سورة الضحى: الآية ١٠

إليه لا يسمى قواداً، لكنه مشكل.

٦٣: القياس

٦٣: القياس

تواترت الروايات في المنع عن العمل في دين الله بالقياس والرأى، وذلك فيما إذا لم يكن هنالك ملاك قطعى، وإلا فلم يكن ذلك من القياس.

والظاهر حرمة العمل به كما يحرم الإفتاء به، والعامه مختلفون فيه فبعضهم يقيس وبعضهم لا يقيس.

والفرق بين الاستحسان والمصالح المرسله أن الأول أن يقاس موضوع ذو حكم على موضوع آخر فيسحب حكمه إليه، والثاني أن لا يكون مقيس عليه بل يستحسن الشخص أن يكون حكمه كذا، والثالث لا استحسان أيضاً بل هي مصلحه بدون أن يكون للشارع حكم فيها على زعمه ولا هناك مقيس عليه ولا يستحسن الشخص أن يكون حكمه كذا، وإنما يقول فيه برأيه وإن كان هناك احتمالات متعددة لا- أولويه لأحدها في نظره، وإنما يجعل الحكم كذلك حتى يكون العمل بين الناس واحداً، فتأمل.

٦٤: القيافه

٦٤: القيافه

القيافه التى توجب نفيّاً أو إثباتاً، محرمه وقد وردت بذلك روايات، هذا بالإضافة إلى أن اللازم في إثبات النسب أو نفيه التمسك بالأدله الشرعيه لا بظنون القافه، فإن (الظن لا يغنى من الحق شيئاً)، وقد عقد الوسائل والمستدرک باباً لتحريم إتيان العراف وتصديقه وتحريم الكهان والقيافه.

وفى الجعفریات، بسنده إلى على بن أبى طالب (عليه السلام)، إنه قال: «من السحت ثمن الميتة»، إلى أن قال: «وأجر الكاهن»، إلى أن قال: «وأجر القافى»^(١).

وتفصيل الكلام

ص: ٣١٨

٦٥: القىام على قبر غير المؤمن

٦٥: القىام على قبر غير المؤمن

يحرّم قىام الترحم على قبر المنافق والكافر، فقد قال سبحانه: (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَيْدِئاً وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ) (١١).

وفى موثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام)، فى نصرانى مات، قال: «ولا يقوم على قبره وإن كان أباه» (٢٢).

لكن القىام بغير الترحم لا بأس به، والأدله منصرفه إلى ما ذكرناه، فاحتمال حرمة مجرد القىام لا وجه له.

ففى صحيح الحلبى، عن الصادق (عليه السلام): «لما مات عبد الله بن أبى بن سلول حضر النبى (صلى الله عليه وآله) جنازته، فقال عمر: يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم على قبره، فسكت (صلى الله عليه وآله)، فقال: ألم ينهك الله أن تقوم على قبره، فقال له: «ويلك، وما يدريك ما قلت، إنى قلت: اللهم احش جوفه ناراً واملأ قبره ناراً وأصله ناراً»، قال أبو عبد الله (عليه الصلاة والسلام): «فأبدى من رسول الله ما كان يكره» (٣٢).

ثم إنه ليس المراد بالقىام على القبر القىام فى قبال الجلوس، بل الجلوس أيضاً يسمى قىاماً فى مثل هذا الموضع.

ثم إن الظاهر من الآيه والروايه أن الحرمة فيما إذا كان عن علم وعمد فى نفاقه وكفره، أما إذا كان كافراً عن استضعاف فلا، بل لعل آيه «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ»

ص: ٣١٩

١- سورة التوبه: الآيه ٨٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٠٣ الباب ١٨ من غسل الميت ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٧٠ الباب ٤ من صلاه الجنازه ح ٤

دِيَارِكُمْ» (١١) الآية، شامله لما ذكرناه.

٦٦: القهقهه فى الصلاه المفروضه

٦٦: القهقهه فى الصلاه المفروضه

لا يجوز قطع الصلاه بالضحك، سواء كان على نحو القهقهه أم لا، على تفصيل ذكرناه فى كتاب الصلاه.

ص: ٣٢٠

١- سورة الممتحنه: الآية ٨

حرف الكاف

١: التكبر

يحرم الكبر مطلقاً، سواء كان على الله وآياته، أو على رسله أو على الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) أو على العلماء الراشدين الذين هم أماناؤهم أو على المؤمن.

قال سبحانه: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ» (١).

إلى غيرها من الآيات.

وفى موثقه العلماء، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «العز رداء الله والكبر أزاره، فمن تناول شيئاً منه أكبه الله في جهنم» (٢).

إلى غيرها من الروايات المتواترة في هذا الباب، بل حرمة التكبر من البديهيات.

ومن أقسام الكبر الاستكبار عن الدعاء، فقد قال الباقر (عليه السلام) في صحيح زراره: «إن الله عز وجل يقول: «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ

ص: ٣٢١

١- سورة الأنعام: الآية ٩٣

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٨ الباب ٥٨ من جهاد النفس ح ٢

عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ» (١)، قال: «هو الدعاء» (٢).

إلى غيرها من الروايات.

٢: كتابه شيء ونسبته إلى الله تعالى

٢: كتابه شيء ونسبته إلى الله تعالى

لا- يجوز أن يكتب الإنسان شيئاً وينسبه إلى الله سبحانه وتعالى، أو أن ينسبه إلى الرسول أو الإمام (عليهما السلام)، بل وإلى إنسان عادي، فإنه من الكذب.

قال سبحانه: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» (٣).

٣: كتابه غير المتطهر للقرآن الحكيم

٣: كتابه غير المتطهر للقرآن الحكيم

لا يجوز كتابه غير المتطهر للقرآن الحكيم بإصبعه بما تمس يده للكتاب، كما ذكرنا تفصيله في كتاب الطهارة.

ولعل صحيح على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه الصلاة والسلام) يشير إلى ذلك، حيث إنه سأله عن رجل أيحل له أن يكتب القرآن في الألواح والصحيفة وهو على غير وضوء، فقال: «لا» (٤).

أما إذا أريد بالصحيفة في صورته عدم المس فهو مكروه وليس بمحرم.

٤: كتمان الحق

٤: كتمان الحق

لا- يجوز كتمان الحق مع عدم الخوف بلا- إشكال ولا خلاف، فقد قال سبحانه: «وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (٥).

أما إذا كان هناك خوف

ص: ٣٢٢

١- سورة غافر: الآية ٦٠

٢- تفسير البرهان: ج ٤ ص ١٠١ ح ١

٣- سورة البقرة: الآيه ٧٩

٤- الوسائل: ج ١ ص ٢٧٠ الباب ١٢ من الوضوء ح ٤

٥- سورة البقرة: الآيه ٤٢

فلا إشكال، سواء كان الخوف من جهه التقية أو غيرها.

قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) (١١).

ولعل قوله سبحانه: (بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ) يشير إلى عدم المحذور حينئذ، بينما إذا لم يبين للناس في الكتاب ولم ينتشر بينهم كان المحذور.

٥: كتمان الشهادة

٥: كتمان الشهادة

يحرم كتمان الشهادة فيما إذا كان الأمر متوقفاً على شهادته، لا ما إذا كان هناك من فيه الكفاية، أو لا يحتاج الأمر إلى الشهادة إطلاقاً، فإن أدله النهي منصرفه إلى ما ذكرناه، قال سبحانه: «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ» (٢).

وقد عدّه الصادق (عليه الصلاة والسلام) في بعض الروايات من الكبائر (٣)، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الشهادات.

٦: كتابه السحر والباطل الممنوع

٦: كتابه السحر والباطل الممنوع

لا يجوز كتابه السحر والباطل لإطلاق الأدله التي موضوعنا من صغرياتها.

٧: اكتحال المُحرم

٧: اكتحال المُحرم

يحرم بعض أقسام الاكتحال للمُحرم على ما ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

ففي صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «لا بأس بأن يكتحل وهو محرم بما لم

ص: ٣٢٣

١- سورة البقرة: الآية ١٥٩

٢- سورة البقرة: الآية ٢٨٣

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٢٥٢ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٢

يكن فيه الطيب يوجد ريحه، فأما للزينة فلا» (١).

إلى غير ذلك من الروايات.

٨: الاكتحال بالخمير

٨: الاكتحال بالخمير

لا يجوز الاكتحال بالخمير إلا إذا كان الممرض كثيراً والدواء منحصراً، على ما ذكرنا تفصيله في كتاب الأُطعمه والأشربه.

ففي صحيح معاوية بن عمار، قال: سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخمر يكتحل منها، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما جعل الله في محرم شفاءً» (٢).

وعن علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه الصلاة والسلام)، قال: سألته عن الكحل يعجن بالنبذ أ يصلح ذلك، قال: «لا» (٣).

ثم الظاهر أن الحكم كذلك في تقطير الخمر في الأذن والأنف أو الحقنه بها أو ما أشبه ذلك، لأن كل أقسام الاستعمال للخمير محرم على ما ذكرنا تفصيله في كتاب الأُطعمه والأشربه.

أما استعمال سائر المحرمات في الأكل والشرب في مثل الاكتحال والتقطير وما أشبه فلا بأس به، لأن أدلتها منصرفة إلى الأكل والشرب، وبعضها صريحه في ذلك فلا بأس بالتداوى بها.

٩: الكذب والتكذيب

٩: الكذب والتكذيب

يحرم الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة الطاهرين (عليهم السلام)، كما يحرم تكذيبهم، وكذلك يحرم تكذيب أولياء الله سبحانه وتعالى.

وفي القرآن الكريم والسنه المطهره

ص: ٣٢٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١١ الباب ٣٣ من تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٨ الباب ٢١ من الأشربه المحرمه ح ١

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٨ الباب ٢١ من الأشربه المحرمه ح ٤

آيات وروايات متواتره على ذلك.

١٠: الكذب

١٠: الكذب

يحرم الكذب بالأدله الأربعة، والآيات والروايات فيه متواتره، وتفصيل الكلام في ذلك مو كول إلى المكاسب.

١١: الإكراه على غير الواجب

١١: الإكراه على غير الواجب

يحرم إكراه الغير على غير الواجب، أما الإكراه على الواجب فهو واجب، لأنه من أقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن جمله الإكراه المحرم الإكراه على البغاء واللواط والسحق، قال سبحانه: «وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» (١)، وذكر الفتيات والبغاء وإرادته التحصن وابتغاء عرض الحياه الدنيا من باب المورد لا. أن لها خصوصيه.

١٢: كسر عضو الإنسان

١٢: كسر عضو الإنسان

لا يجوز كسر إعضاء الإنسان المحترم، بل لا يبعد عدم جوازه في غير المحترم في غير المورد المنصوص، كما إذا استولى على كافر ولا يريد قتله فيكسر يده أو رجله وإن كان محارباً، لأنه لا دليل على جواز مثل ذلك.

ولا فرق في الحرمة بين الحي والميت، قال الصادق (عليه السلام) في صحيح صفوان: «أبى الله أن يظن بالموثمن إلا خيراً، وكسرك عظامه حياً وميتاً سواء» (٢).

ص: ٣٢٥

١- سورة النور: الآية ٣٣

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥١ الباب ٢٥ من ديات الأعضاء ح ٤

وفى روايه أخرى: «وحرمة ميتاً كحرمة حياً»^(١).

ثم المشهور عدم جريان القصاص فى كسر العظام، لكننا ذكرنا فى (الفقه) انصراف ذلك إلى ما كان تغريراً، وإلا فإن أمكن التحديد بالدقه كما فى الحال الحاضر الممكن ذلك بسبب الآلات الحديثه، فالظاهر شمول الأدله العامه له.

أما كسر عظام الحيوان الحى فالظاهر عدم جوازه لأنه إيذاء له، وقد ذكرنا فى كتاب النفقات الدليل على عدم جواز إيذاء الحيوان، كما ألمعنا إليه فى بعض مباحث هذا الكتاب.

١٣: التكفير

١٣: التكفير

لا يجوز التكفير فى الصلاه بوضع إحدى اليدين على الأخرى، ففى صحيح زراره، عن الباقر (عليه الصلاه والسلام): «ولا تكفر فإنما يصنع ذلك المجوس»^(٢).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الصلاه.

١٤: الكفر بالله تعالى

١٤: الكفر بالله تعالى

الظاهر أن الكفر شامل لإنكار الله أو جعل الشريك معه أو وصفه بما لا يليق به كالتجسيم والظلم وما أشبه ذلك، وكل ذلك من المحرمات الأكيده المنصوص عليها كتاباً وسنّه وإجماعاً، ويدل عليه العقل أيضاً، بل مثل ذلك من أوضح الضروريات.

١٥: التكفين بالحرير

١٥: التكفين بالحرير

المشهور بين الفقهاء حرمة التكفين بالحرير، بل ادعى عليه الإجماع مكرراً، وتفصيل المسأله فى بحث الأموات.

ص: ٣٢٦

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٢٥١ الباب ٢٥ من ديات الأعضاء ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٢٦٤ الباب ١٥ من قواطع الصلاه ح ٢

١٦: التكلم فى الله

١٦: التكلم فى الله

لا- يجوز التكلم فى ذات الله سبحانه وتعالى بأنه كيف وما أشبهه، وقد دلت الروايات المتواتره على المنع عن ذلك، فقد قال الصادق (عليه السلام) فى صحيح سليمان: «إن الله يقول: «وَإِنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى»^(١)»، فإذا انتهى الكلام إلى الله فأمسكوا»^(٢).

وفى صحيح أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام): «تكلموا فى خلق الله ولا- تكلموا فى الله، فإن الكلام لا- يزداد صاحبه إلاّ تحيراً»^(٣).

والبحث موكول إلى الكتب المعنيه بأصول الدين.

والملا- ك ك بعض النصوص الخاصه شامل للدرس والتدريس والكتابه والتفكر وغير ذلك من الشؤون المرتبطه بذاته سبحانه وتعالى.

١٧: التكلم فى أثناء خطبتى الجمعة

١٧: التكلم فى أثناء خطبتى الجمعة

الكلام فى ذلك موكول إلى كتاب الصلاه، وكذلك التكلم بين الخطبتين.

وفى صحيح معاويه، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام) قال: «خطبتان يجلس بينهما جلسه لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصل بين الخطبتين»^(٤).

١٨: التكلم مع الجانى الذى هرب إلى الحرم

١٨: التكلم مع الجانى الذى هرب إلى الحرم

لا يجوز أن يتكلم الإنسان مع الجانى الذى هرب إلى الحرم، كما لا يجوز التكلم مع الإنسان الذى ضرب الحاكم الشرعى النطاق عليه، كما فعله رسول الله (صلى الله عليه وآله)،

ص: ٣٢٧

١- سورة النجم: الآية ٤٢

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٥٢ الباب ٢٣ من الأمر والنهى ح ١

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٤٥٤ الباب ٢٣ من الأمر والنهى ح ٧

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٣١ الباب ١٦ من صلاة الجمعة ح ١

فإن الظاهر أنه جار حتى في الحاكم الشرعى على ما ذكرنا حقه في السياسات غير الخارجة عن حدود الشريعة، مثلاً لا يحق له أن يأمر بالتعذيب أو بالقتل بالماء الحار أو بإيجاره السم أو باللواط مع الجانى أو ما أشبه ذلك.

ففى صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^(١)، قال: «إذا احدث العبد فى غير الحرم جنايه ثم فر إلى الحرم لم يسع لأحد أن يأخذه فى الحرم، ولكن يمنع من السوق ولا- يبيع ولا- يطعم ولا يكلم، فإنه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ، وإذا جنى فى الحرم جنايه أقيم عليه الحد فى الحرم لأنه لم يرع للحرم حرمة»^(٢).

والظاهر أن الضحك معه وما أشبه أيضاً ممنوع للملاك فى عدم التكلم، وكذلك التزويج منه ومنها، وفى عدم التكلم قال سبحانه: (وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّقُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)^(٣).

١٩: كنز الذهب والفضة

١٩: كنز الذهب والفضة

لا يجوز كنز الذهب والفضة بالمقدار الواجب إنفاقه شرعاً فى مثل خمس أو زكاه أو نفقه واجبه أو ما أشبه ذلك من الواجبات الابتدائية أو الثانوية كإعطاء المضطر مثلاً.

وهكذا الحال بالنسبة إلى سائر النقود ولو كانت نقوداً ورقية لوحده الملاك فى الجميع.

قال سبحانه: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ

ص: ٣٢٨

١- سورة آل عمران: الآية ٩٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣٧ الباب ١٤ من المقدمات ح ٢

٣- سورة التوبة: الآية ١١٨

وَيُظْهِرُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ(١١).

ومنه يعلم أنه لا- خصوصيه للتكنيز، بل جمع المال في المصارف في الوقت الحاضر حيث يعتاد ذلك للأغنياء أيضاً محكوم بذلك.

فإذا كنز المال كان للحاكم الشرعي الأخذ منه لأجل الأمور الواجبه الأوليه والثانويه، مع فرق أنه في الواجب الأولى يصرف المال إطلاقاً، وفي الواجب الثانوى لحفظ النفس المحترمه، مثلاً يصرف مع البذل جمعاً بين الدليلين كما ذكروا ذلك في أكل المخمصة.

٢٠: كفران النعمه

٢٠: كفران النعمه

يحرم كفران النعمه، حيث قال سبحانه: (لِئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلِئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ)(٢٠).

٢١: الكلام فى الصلاه

٢١: الكلام فى الصلاه

يحرم الكلام فى الصلاه الواجبه، على ما ذكرنا تفصيله فى مبطلات الصلاه.

٢٢: الكهانه

٢٢: الكهانه

دلت روايات متعدده على حرمه الكهانه، وقد ألمعنا إلى بعض ذلك سابقاً.

ومن تلك الروايات ما رواه النصر، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «المنجم ملعون، والكاهن ملعون، والساحر ملعون، والمغنيه ملعونه، ومن آواها ملعون، وآكل كسبها ملعون»(٢٢).

ص: ٣٢٩

١- سورة التوبه: الآيه ٣٤ _ ٣٥

٢- سورة إبراهيم: الآيه ٧

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٠٣ الباب ٢٤ مما يكتسب به ح ٧

وعن الحسن بن محبوب، عن الهيثم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «إن عندنا بالجزيرة رجلاً ربما أخبر من يأتيه يسأله عن الشيء يسرق أو شبه ذلك فنسأله، فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من مشى إلى ساحر أو كاهن أو كذاب يصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل الله من كتاب»^(١)».

وتفصيل الكلام في المكاسب.

٢٣: الكيد

٢٣: الكيد

يحرم الكيد بالباطل، فهو من قبيل المكر على ما ذكرناه سابقاً، أما الكيد بالحق فلا بأس به.

ص: ٣٣٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٠٩ الباب ٢٦ مما يكتسب به ح ٣

١: لبس الحق بالباطل

حرف اللام

١: لبس الحق بالباطل

كلما فعل الإنسان مما يوجب لبس الحق بالباطل يكون حراماً، سواء كان ذلك بالفعل أو القول أو الإشارة أو الكتابه، وسواء كان الحق الذي يجب العلم به معرفته والمحرم لبسه بالباطل من قبيل أصول الدين أو فروعه.

قال سبحانه: «وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (١).

وفي آيه أخرى: «لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (٢).

٢: لبس الحرير

٢: لبس الحرير

لا يجوز لبس الحرير للرجال بلا إشكال، وقد دل عليه السنه والإجماع المقطوع به.

ففي موثقه سماعه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لباس الحرير والديباج، فقال: «أما في الحرب فلا بأس، وإن كان فيه تماثيل» (٣).

ص: ٣٣١

١- سورة البقره: الآية ٤٢

٢- سورة آل عمران: الآية ٧١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٠ الباب ١٢ من لباس المصلى ح ٣

وفى صحيح على بن جعفر، عن الكاظم (عليه السلام)، قال: سألت عن الديباج هل يصلح لبسه للنساء، قال: «لا بأس» (١١).

وفى روايه: إن الرسول (صلى الله عليه وآله) أشار إلى الحرير والذهب، فقال: «إن هذين حرامان على ذكور أمتي» (٢٢).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى الشرح.

٣: لبس المُحرمة الحرير

٣: لبس المُحرمة الحرير

لا يجوز للمرأة المحرمة أن تلبس الحرير فى حال الإحرام، وإن جاز لها ذلك فى غير حال الإحرام.

فعن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، فى صحيح عيص: «المراة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين» (٣٢).

وفى روايه إسماعيل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المراة هل يصلح لها أن تلبس ثوباً حريراً وهى محرمة، قال: «لا، ولها أن تلبسه فى غير إحرامها» (٤٢).

إلى غيرها من الروايات، وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الحج.

٤: لبس المُحرمة للحلى المشهوره

٤: لبس المُحرمة للحلى المشهوره

يحرم ذلك لجمله من الروايات التى ذكرنا تفصيل الكلام فيها فى كتاب الحج.

ففى صحيح محمد بن مسلم، قال (عليه السلام): «المحرمة تلبس الحلى كله إلا حلياً مشهوراً بالزينة» (٥٢).

ص: ٣٣٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٦ الباب ١٦ من لباس المصلى ح ٩

٢- المستدرک: ج ١ ص ٢٠٤ الباب ٢٤ من لباس المصلى ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ الباب ٣٣ من التروك ح ٩

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ الباب ٣٣ من التروك ح ١٠

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٢ الباب ٤٩ من التروك ح ٤

وفى حسنه الكاهلى: «تلبس المرأة المحرمه الحلى كله إلا القرط المشهور والقلاده المشهوره»^(١٢).

إلى غيرهما.

٥: لبس الخف والجورب للمُحرم

٥: لبس الخف والجورب للمُحرم

لا يجوز لبس الخف والجورب للمُحرم إلا إذا شق منه ظاهر القدم، كما ذكرنا تفصيله فى كتاب الحج.

وفى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «وَأَيُّ مُحْرَمٍ هَلَكَتْ نَعْلَاهُ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَعْلَانِ فَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْخَفَيْنِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ، وَالْجُورِبَيْنِ يَلْبَسُهُمَا إِذَا اضْطُرَّ إِلَى لِبْسَهُمَا»^(١٣).

وفى الصحيح عن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وَلَا تَلْبَسْ سُرَاوِيلَ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ إِزَارٌ، وَلَا خَفَيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ نَعْلَانِ»^(١٤).

أما إذا خرق ظاهرهما فلا بأس بذلك.

٦: لبس المخيط للمُحرم

٦: لبس المخيط للمُحرم

لا يجوز للرجل المحرم لبس المخيط إلا فى حال الاضطرار.

ففى صحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «لَا تَلْبَسْ ثَوْبًا لَهُ إِزْرَارٌ وَأَنْتَ مُحْرَمٌ إِلَّا أَنْ تَنْكُسَهُ، وَلَا ثَوْبًا تَدْرَعُهُ وَلَا سُرَاوِيلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَكَ إِزَارٌ»^(١٥).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الحج.

ص: ٣٣٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٢ الباب ٤٩ من التروك ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٤ الباب ٥١ من التروك ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٤ الباب ٥١ من التروك ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١١٠ الباب ٣٥ من التروك ح ١

٧: لبس الذهب للرجال

٧: لبس الذهب للرجال

يحرم لبس الذهب للرجال، كما يحرم التزيين بالذهب لهم.

ففى صحيح على، عن موسى بن جعفر (عليهما الصلاة والسلام)، قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يتختم بالذهب، قال: «لا» (١).

وقد تقدم قول رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن هذين حرامان على ذكور أمتي» (٢).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى الشرح.

٨: لبس السلاح للمُحرم

٨: لبس السلاح للمُحرم

لا يجوز للمُحرم أن يلبس السلاح إلا فى حال الاضطرار.

ففى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «والمحرم إذا خاف العدو ويلبس السلاح فلا كفاره عليه» (٣).

وفى صحيح ابن سنان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) أيحمل السلاح المحرم، فقال: «إذا خاف المحرم عدواً أو سرقاً فليلبس السلاح» (٤).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الحج.

٩: لبس لباس الشهرة

٩: لبس لباس الشهرة

لا يجوز للإنسان أن يلبس لباس الشهرة مما يوجب ازدراء الناس به واشتغاره بعدم المبالاه وعدم المروءه وما أشبه ذلك.

وفى صحيح ابن أبى عمير، عن أبى أيوب الخزار، عن الصادق (عليه السلام): «إن الله يبغض شهره اللباس» (٥).

وتفصيل الكلام

ص: ٣٣٤

- ٢- المستدرک: ج ١ ص ٢٠٤ الباب ٢٤ من لباس المصلی ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٧ الباب ٥٤ من التروک ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٧ الباب ٥٤ من التروک ح ٢
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٤ الباب ١٢ من اللباس ح ١

فى ذلك فى الشرح.

١٠: لبس القفازين للمرأة المحرمة

١٠: لبس القفازين للمرأة المحرمة

لا يجوز للمرأة المحرمة لبس القفازين، وهو بالضم قسم من لباس الكف، وتسمى العامه فى الحال الحاضر (الكفوف).

وربما يطلق القفاز أيضاً على نوع من الحلوى كانت المرأة تتخذها لليدين والرجلين، لكن المراد هنا الأول فإنه محرم للمحرمة.

ففى صحيح عيص، قال الصادق (عليه السلام): «المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين» (١).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب الحج.

١١: لبس ملابس أعداء الله

١١: لبس ملابس أعداء الله

قد تقدم الإشارة إلى ذلك، ففى روايه السكونى، عن الصادق (عليه السلام): «إنه أوحى الله إلى نبي من أنبيائه: قل للمؤمنين لا تلبسوا لباس أعدائى، ولا تطعموا مطاعم أعدائى، ولا تسلكوا مسالك أعدائى، فتكونوا أعدائى كما هم أعدائى» (٢).

وتفصيل الكلام فى ذلك فى الشرح.

١٢: لبس الرجل لباس المرأة وبالعكس

١٢: لبس الرجل لباس المرأة وبالعكس

الظاهر حرمة ذلك إذا أوجب شهره، وإلا فلا دليل على التحريم وإن حرمة بعض الفقهاء.

ص: ٣٣٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ الباب ٣٣ من الإحرام ح ٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٨ الباب ١٩ من اللباس ح ٨

قال سبحانه: (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (١).

ولا يبعد أن يراد بالإلحاد فى أسمائه الإفراط أو التفريط، بأن يسمى الله بالأسماء السيئه، أو تسمى الأصنام بأسماء الله سبحانه وتعالى، فإن الإلحاد هو الانحراف، ولذا يسمى اللحد باللحد لانحرافه، بخلاف الضريح الذى هو فى قعر القبر.

قال فى مجمع البيان: (أى دعوا الذين يعدلون بأسماء الله تعالى عما هى عليه فيسمون بها أصنامهم ويغيرونها بالزياده والنقصان فاشتقوا اللات من الله والعزى من العزيز والمنات من المنان) إلى آخر كلامه (٢).

١٤: لحم الخنزير

١٤: لحم الخنزير

يحرم أكل لحم الخنزير كتاباً وسنّه وإجماعاً، بل وعقلاً لأنه يورث الأمراض، والقول بالتعقيم غير تام لأنه من أين أنه يعقم عن كل الأضرار التى فيه.

وكذلك يحرم أكل كل لحم لم يجوز الشارع من المحرمات المذكوره فى كتاب الصيد والذباحه.

١٥: ملاحات الرجال

١٥: ملاحات الرجال

لا- يجوز ملاحات الرجال، أى العداوه معهم بما يظهر أثره، وإلا فإن العدااء القلبى لا يوجب تحريماً، نعم يوجب القبح الفاعلى على ما ذكرنا مثله فى بعض

ص: ٣٣٦

١- سورة الأعراف: الآية ١٨٠

٢- مجمع البيان: ج ٤ ص ٥٠٣ طبعه إيران

المباحث السابقه، وإنما يحرم ملاحات الرجال بالنسبه إلى غير من جعله الإسلام عدواً، قال سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ» (١١)، إلى غير ذلك.

وعلى كل حال، ففي صحيح محمد بن مسلم، قال: سئل الصادق (عليه السلام) عن الخمر، فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن أول ما نهانى عنه ربى عز وجل عن عباده الأوثان وشرب الخمر وملاحات الرجال» (٢).

إلى غيرها من الروايات.

١٦: التذاذ المعتكف بالريحان

١٦: التذاذ المعتكف بالريحان

لا يجوز التذاذ المعتكف بالريحان، على ما ذكر تفصيله في كتاب الاعتكاف.

ففي الصحيح، عن الباقر (عليه السلام): «المعتكف لا يشم الطيب، ولا يتلذذ بالريحان، ولا يمارى ولا يشتري ولا يبيع» (٣).

لكن الحرمة إنما تكون فيما إذا كان اليوم الثالث أو في الاعتكاف المنذور أو ما أشبه ذلك، وأما في اليوم الأول والثاني الأمر من باب الوضع، إذ لا يجب عليه إتمام الصوم فيجوز له كل المحرمات التي ذكرت لأجل الاعتكاف.

١٧: اللعب بالكلاب

١٧: اللعب بالكلاب

في بعض الروايات عدم صلاحية يزيد للخلافه لأنه يلعب بالكلاب، والظاهر أن مقام الخلافه والإماره ونحوهما ينافى ذلك لا بالعنوان الثانوى بل هو مثل عداله

ص: ٣٣٧

١- سورة الممتحنه: الآيه ١

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٤٣ الباب ٩ من الأشربه المحرمه ح ٢٠

٣- الوسائل: ج ٧ ص ٤١٢ الباب ١٠ من الاعتكاف ح ١

الشهود أو ذكروره المجتهد، فهو عنوان أولى لهذا المقام، ولا يبعد حرمة لحاكم المسلمين، أما غيره فلا دليل على الحرمة بالنسبة إليه.

١٨: اللعب بالنرد

١٨: اللعب بالنرد

قد تقدم الكلام في اللعب بالشطرنج أن اللعب بالنرد أيضاً حرام حسب الدليل.

وفي صحيح معمر، عن الرضا (عليه السلام): «النرد والشطرنج والأربعة عشر بمنزله واحده، وكلما قומר عليه فهو ميسر» (١).

وفي روايه الصدوق في المقنع، قال: «اتق اللعب بالنرد، فإن الصادق (عليه السلام) نهى عن ذلك، إن مثل من يلعب بالنرد قماراً مثل من يأكل لحم الخنزير، ومثل من يلعب بها من غير قمار مثل الذي يضع يده في لحم الخنزير أو في دمه، واجتنب الملاهى كلها واللعب بالخواتيم والأربعة عشر، فإن الصادقين (عليهما السلام) نهوا عن ذلك» (٢).

إلى غيرهما من الروايات.

١٩: اللعب الشهوى

١٩: اللعب الشهوى

لا يجوز للرجلين والمرأتين والرجل والمرأه غير الزوجين أن يلعب أحدهما بالآخر لعباً شهوانياً، وهو محرم فاعلاً ومفعولاً.

٢٠: لعن المسلم

٢٠: لعن المسلم

لا يجوز لعن المسلم فإنه محرم إلا إذا كان مستحقاً استثناءً، ففي صحيح الثمالى، قال: سمعت الباقر (عليه السلام) يقول: «إن اللعنه إذا خرجت من فى صاحبها ترددت فيما

ص: ٣٣٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١١٩ الباب ٣٥ مما يكتسب به ح ١١

٢- المقنع: ص ٣٧

بينهما، فإن وجدت مساعاً وإلا رجعت على صاحبها»(١١).

أما الكافر المحارب والمبتدع والمنافق فلا إشكال في استحقاقهم لللعن.

ولا يبعد أن يكون رد اللعن أيضاً جائزاً، لقوله سبحانه: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»(٢٢)، وغيره من أدله التقاص.

٢١: الإلقاء في التهلكه

٢١: الإلقاء في التهلكه

قال سبحانه: «وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ»(٣).

والظاهر أنها أحكام ثلاثه لا- أن الإلقاء في التهلكه من تتمه الإنفاق في سبيل الله، وإن كان ذلك ممكناً كما يمكن أن يكون (وأحسنوا) أيضاً مرتبطاً بهما.

وعلى أى حال، فاللقاء النفس في التهلكه جسداً أو عقلاً أو قوةً أو عضواً، كل ذلك محرم شرعاً.

ومن الإلقاء في التهلكه إطلاقاً أو منطاً إلقاء النفس في مبدأ هدام مما يودى بدين الإنسان.

٢٢: إلقاء السم في بلاد الكفار

٢٢: إلقاء السم في بلاد الكفار

ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الجهاد.

٢٣: إلقاء المُحرم القمله من بدنه والحلمه من البعير

٢٣: إلقاء المُحرم القمله من بدنه والحلمه من البعير

ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الحج.

٢٤: إلقاء الحامل ما في بطنها

٢٤: إلقاء الحامل ما في بطنها

لا يجوز للحامل إلقاء ما في بطنها إذا انعقدت النطفه، أما قبل الانعقاد فليس

١- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٣ الباب ١٦٠ من العشره ح ٢

٢- سورة البقره: الآيه ١٩٤

٣- سورة البقره: الآيه ١٩٥

من إلقاء ما فى البطن، كما أنه يحرم على الغير كالطبيب ونحوه إعطاء دواء يوجب ذلك.

ففى روايه إسحاق، قلت لأبى الحسن (عليه السلام): المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقى ما فى بطنها، قال: «لا»، فقلت: إنما هو نطفه، فقال: «إن أول ما يخلق نطفه»^(١).

وتفصيل الكلام فى كتاب الديات.

٢٥: لقطه الحرم

٢٥: لقطه الحرم

اشتهر بين الفقهاء عدم جواز أخذ لقطه الحرم، لكننا ذكرنا تفصيلاً فى المسأله فى كتاب اللقطه.

٢٦: تلقين الحاكم أحد الخصمين

٢٦: تلقين الحاكم أحد الخصمين

المشهور عدم جواز تلقين الحاكم أحد الخصمين ما هو بضرر خصمه، لكن الظاهر أن عدم الجواز إنما هو فيما إذا سبب إبطال حق أو إحقاق باطل، أما غير ذلك فلا بأس.

كما أن الأمر كذلك بالنسبه إلى المحامين حيث لا يجوز لهم ذلك، لأنه من أظهر مصاديق الإعانه على الإثم، فضلاً عن دفاعه عن قضيه يعرف بطلانها، أما أصل المحاماه فلا بأس بها فى الإطار الشرعى، وقد جعل على (عليه الصلاه والسلام) عقياً نائباً عن نفسه فى مرافعه.

وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب القضاء.

٢٧: لمس المرأة الأجنبية

٢٧: لمس المرأة الأجنبية

لا- يجوز لمس المرأة الأجنبية ولمس المحارم بشهوه وكذلك العكس، كما لا- يجوز لمس الرجلين أحدهما الآخر بشهوه والمرأتين كذلك، كما سبق الإلماع

ص: ٣٤٠

إليه، وفي روايه عن الباقر (عليه الصلاه والسلام): «ما من عضو إلا وله حظ من الزنا، فزنا العينين النظر، وزنا الفم القبلة، وزنا اليدين اللمس، صدق الفرج ذلك أو كذب»^(١).

وقد تقدم الإلماع إلى ذلك.

٢٨: اللمز

٢٨: اللمز

قال سبحانه: «وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ»^(٢).

وقال: «وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ»^(٣).

فالهمز هو الكسر لإنسان بالاغتياب والطعن والتعير في غيبته، واللمز هو ذلك في حضرته، وقد يستعمل كل منهما مكان الآخر أو في الأعم من الآخر، وعلى كل حال فكلا الأمرين محرم شرعاً.

٢٩: اللواط

٢٩: اللواط

وهو الإدخال محرم قطعاً، وفي روايه عن أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام)، قال: «لو كان ينبغي لأحد أن يرجم مرتين لرجم اللوطي»^(٤).

وفي روايه أخرى عنه (عليه الصلاه والسلام): «اللواط ما دون الدبر، والدبر هو الكفر»^(٥).

وسأله حذيفه عن اللواط، فقال: «بين الفخذين». وسأله عن الوقب، فقال: «ذلك الكفر بما أنزل الله على نبيه (عليه الصلاه والسلام)»^(٦).

ص: ٣٤١

١- بحار الأنوار: ج ١٠١ ص ٣٨ ب ٣٤ ح ٣٥ ط بيروت

٢- سورة الهمزة: الآية ١

٣- سورة الحجرات: الآية ١١

٤- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٥١ الباب ١٧ من النكاح المحرم ح ٩

٥- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٥٧ الباب ٢٠ من النكاح المحرم ح ٢

٦- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٥٧ الباب ٢٠ من النكاح المحرم ح ٣

وكما يحرم العمل على اللاطى يحرم على الملو ط أيضاً بلا إشكال ولا خلاف، كما يحرم عمل الجامع بينهما، وتفصيل الكلام فى كتاب الحدود.

٣٠: اللهو

٣٠: اللهو

لا- إشكال فى حرمه بعض أقسام اللهو، وعدم حرمه بعض أقسامه، وقد ذكره الشيخ فى المكاسب مفصلاً، أما كونه حراماً فى الجملة فلعله من الآيات والروايات:

قال سبحانه: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِ لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) (١).

وفى روايه عن الرضا (عليه الصلاه والسلام) عد الاشتغال بالملاهى من الكبائر (٢).

وعلى أى حال، فاللزام أن يعرف الحرمه من الخارج حتى يقال بأن اللهو فى مثل ذلك حرام، كالنرد والشطرنج والقمار والغناء وآلات اللهو وما أشبه ذلك، أما مثل الرقص والتصفيق والضرب بالأصابع مما يعطى الحس وما أشبه ذلك فلا دليل على حرمتها بما هى هى، نعم إذا انضم إليها الشئ المحرم حرمت من جهه ذلك لا من جهه نفسها.

ص: ٣٤٢

١- سورة لقمان: الآية ٦

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

١: المثلث

حرف الميم

١: المثلث

تحرم المثلث حتى بالكافر المحارب، وهى عبارته عن قطع الآناف والآذان والأصابع والمذاكير وغير ذلك، كما فعلت هند بحمزه (عليه السلام)، وكما فعل الكوفيون بالإمام الحسين (عليه الصلاة والسلام) وبالشهداء.

وفى الصحيح عن الصادق (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا أراد أن يبعث سريه دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول: «سيروا باسم الله»، إلى أن قال: «إلى أن يقول (صلى الله عليه وآله): لا تغلوا ولا تملوا ولا تغدروا» (١).

وفى روايه عن على (عليه الصلاة والسلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «لا- تجوز المثلث ولو بالكلب العقور» (٢).

وفى روايه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل،

ص: ٣٤٣

١- الوسائل: ج ١١ ص ٤٣ الباب ١٥ من جهاد العدو ح ٢

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٤٧

قيل: يا رسول الله ما الحدث، قال: «من قتل نفساً بغير نفس، أو مثل مثله بغير قود، أو ابتدع بدعه بغير سنه، أو انتهب نهبه ذات شرف»، فقيل: ما العدل، قال: «الفديه»، قيل: ما الصرف، قال: «التوبه»^(١).

ومن الواضح أن قطع الحيوان الذي يراد أكله ليس من المثله، كما أن القصاص ليس منها، وكذلك قطع العضو لأجل العلاج.

أما قوله سبحانه: «وَالْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ»^(٢)، فلا يشمل أن يفعل الإنسان بالكفار ما يفعله الكفار بالمسلمين، فإذا مثلوا بجثث قتلى المسلمين لم يجز أن يمثل المسلمون بجثث قتلاهم، وقصه رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حمزه (عليها السلام) من أنه هدد بالتمثيل بجثث قتلى الكفار^(٣) إما كان قبل نزول التحريم، أو مجرد تهديد كما كان يهدد (صلى الله عليه وآله) بالإحراق بالنار بيت من لا يحضر الصلاه نفاقاً^(٤)، أو غير ذلك.

وما يرى من تهديدات الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) أو مخاشنتهم في الكلام كانت اضطراراً، حيث إنهما ما كانا يريدان أن يستعملا السيف والسوط والسجن والمصادره إلا بقدر أقصى الضروره، مع أنهما كانا يديران بلداً كبيراً وفي حاله حروب، فالرسول (صلى الله عليه وآله) كان يدبر تسعه أقطار في خريطه عالم اليوم، وعلى (عليه السلام) كان يدبر زهاء أربعين قطراً من ليبيا إلى داغستان في روسيا، فكانا مضطرين إلى مثل هذه التهديدات والمخاشنات الكلاميه لإداره الأمور.

ص: ٣٤٤

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٥ الباب ٨ من القصاص في النفس ح ٨

٢- سوره البقره: الآيه ١٩٤

٣- البحار: ج ٢٠ ص ٦٣

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣٧٦ الباب ٢ من الجماعه ح ٢

٢: مدح من لا يستحق المدح أو يستحق الذم

٢: مدح من لا يستحق المدح أو يستحق الذم

تعرضنا للكلام في ذلك في المكاسب.

٣: مد العينين إلى ما منع به الكفار والفجار

٣: مد العينين إلى ما منع به الكفار والفجار

هل يحرم ذلك، الظاهر عدم المنع عنه إلا إذا كان مقدمه لمعصيه كما يغلب ذلك، إذ لا دليل على الحرمة إلا قوله سبحانه: (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزَقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ) (١١).

وقوله سبحانه: (لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفَضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ) (٢).

وكلاهما إلى الإرشاد أو المقدميه أقرب عرفاً، والمراد بمد العين كناية عن ميل النفس، سواء كان للإنسان عين أو لم تكن له، ويؤيد الإرشاديه قوله سبحانه: (وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ) (٣)، ومن الواضح أن ذلك ليس من المحرمات، أما قوله: (وَخَفَضْ جَنَاحَكَ) فقد تقدم الكلام فيه.

٤: المرء

٤: المرء

الفرق بينه وبين الجدال إذا ذكرا معاً، أن المرء يقال بملاحظه الطرف، والجدال يقال بملاحظه النفس، وإن صدقا على شيء واحد، ولذا يطلق كل واحد منهما على الآخر عند الافتراق كالمسكين والفقير، فالجدال من جدل الحبل بمعنى قتله فهو في نفس الإنسان وبملاحظه كلام نفسه، والمرء في طرفه، أي إن الجدال حال الإنسان بملاحظه الكلام الذي يتكلمه هو ويفتله للغلبه على خصمه عند المجادله،

ص: ٣٤٥

١- سورة طه: الآية ١٣١

٢- سورة الحجر: الآية ٨٨

٣- سورة النحل: الآية ١٢٧

والمراء حال كلام الإنسان بملاحظه طرفه، حيث إنه يستمره أى يخرج من مناظره الكلام والخصومه، من (مرو) الناقص الواوى، يقال المريه للجدل لأن الرجل يستخرج من مناظره كلاماً ومعانى الخصومه، وهو من مريت الشاه إذا حلبتها واستخرجت لبنها، ويقال ما فيه مريه أى جدل، ويقال المريه لما يحلب من الناقه ولذا يقال أخذت مريه الناقه.

وعلى أى حال، فالقول بإطلاق حرمة المراء كما ذكره بعضهم غير ظاهر الوجه، وإنما المحرم ما ذكرناه فى باب الجدل، ولذا قال سبحانه: «وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» (١).

ويؤيد عدم الإطلاق فى الحرمة ما رواه أبى ولاد فى الصحيح، عن الصادق (عليه السلام): كان على بن الحسين (عليه السلام) يقول: «إن المعرفة بكمال دين المسلم تركه التكلم فيما لا يعنيه وقله المراء وحلمه وصبره وحسن خلقه» (٢).

نعم الظاهر حرمة المراء مطلقاً بالنسبه إلى المحرم، ففى صحيح الحذاء: «المعتكف لا يشم الطيب ولا يتلذذ بالريحان ولا يمارى ولا يشتري ولا يبيع» (٣).

وقد قال سبحانه: «فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» (٤).

والمراد بالحج أعم من العمره والحج الأكبر كما هو واضح، وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتابه.

٥: مس الطيب للمُحرم

٥: مس الطيب للمُحرم

لا يجوز للمُحرم مس الطيب على ما ذكرنا تفصيله فى كتاب الحج، قال

ص: ٣٤٦

١- سورة العنكبوت: الآية ٤٦

٢- الوسائل: ج ١١ ص ١٤٩ الباب ٤ من جهاد النفس ح ٢٤

٣- الوسائل: ج ٧ ص ٤١٢ الباب ١٠ من الاعتكاف ح ١

٤- سورة البقرة: الآية ١٩٧

سماعه: سألته عن المحرم يموت، فقال: «يغسل ويكفن بثيابه كلها ويغطي وجهه ويصنع به كما يصنع بالمحل غير أنه لا يمس الطيب»^(١).

إلى غير ذلك من الروايات المذكورة هناك.

٦: مس الحيوان في الحرم

٦: مس الحيوان في الحرم

لا يجوز مس الصيد في الحرم، والظاهر أن المراد به الأخذ والأذية وما أشبهه، أما أن الإنسان يمسّه عن تعطف وشفقه، أو لعباً أو ما أشبه ذلك مما لا يوجب أذيته فالظاهر عدم الحرمة، والمنصرف من الروايات ما ذكرناه.

ففي صحيح معاوية، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن طير أهلى أقبل فدخل الحرم، فقال: «لا يمس، لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^(٢)».

وفي صحيح محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألت عن ظبي دخل الحرم، قال: «لا يؤخذ ولا يمس، إن الله تعالى يقول: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»».

والتعليل بالآية المباركة يرشد إلى ما ذكرناه.

٧: مس كتابه القرآن على غير المتطهر

٧: مس كتابه القرآن على غير المتطهر

لا- يجوز على غير المتطهر بالوضوء أو غسل الجنابه _ أو الغسل مطلقاً على ما ذهب إليه بعضهم من كفايه الغسل مطلقاً عن الوضوء _ أو التيمم مس كتابه القرآن.

واستدل له بقوله سبحانه: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»^(٣)، وبروايه أبي بصير، قال: سألت أبا

ص: ٣٤٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٩٦ الباب ١٣ من غسل الميت ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣١ الباب ٣٩ من الكفارات ح ١ في تفسير الآية ٩٧ من سورة آل عمران

٣- سورة الواقعة: الآية ٧٩

عبد الله (عليه السلام) عمن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء، قال: «لا بأس، ولا يمس الكتاب»^(١).

وقد ذكرنا تفصيلاً في ذلك في كتاب الطهارة.

٨: مس أسماء الله على غير المتطهر

٨: مس أسماء الله على غير المتطهر

ذهب غير واحد من الفقهاء على عدم جوازه، واستدلوا لذلك بموثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام): «لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله تعالى، ولا يستنجى وعليه خاتم فيه اسم الله، ولا يجامع وهو عليه، ولا يدخل المخرج وهو عليه»^(٢).

لكن في روايه إسحاق قال: سألته (عليه السلام) عن الجنب والطامث يمسان أيديهما الدراهم البيض، قال: «لا بأس»^(٣).

وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الطهارة.

قال السيد الحكيم في (المستمسك): (قد تحقق أن الدراهم المسكوكه في عصر الأئمة (عليهم السلام) كان مكتوباً عليها القرآن الشريف والشهادتان فلو حرم مس اسم الله تعالى لزم الهرج والمرج وذلك منتف، فيدل انتفاؤه على انتفاء الحرمة كلياً أو في خصوص الدراهم).

أقول: ويضاف على ذلك أن الرسول (صلى الله عليه وآله) صدر كتبه المكتوبه إلى الكفار بسم الله تعالى، فإذا كان المس حراماً كان ذلك موجباً للتعاون على الأثم، لوضوح أن الكفار كانوا يمسون الاسم المبارك، اللهم إلا أن يقال بأن ذلك من باب الأهم والمهم أو نحوه.

وعلى كل حال، فتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الطهارة.

ص: ٣٤٨

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٩ الباب ١٢ من الوضوء ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٣٣ الباب ١٧ من الخلوه ح ٥

٣- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٢ الباب ١٨ من الجنابه ح ٢

٩: مس المَحْرَم امرأته بشهوة

٩: مس المَحْرَم امرأته بشهوة

لا يجوز ذلك بلا إشكال، ويدل عليه صحيح مسمع، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام) حيث قال في حديث: «ومن مس امرأته بيده وهو محرم على شهوة فعليه دم شاه»^(١).

لأنصراف الحرمة من ذلك لا أن الكفاره إنما هي حكم بدون ملازمه التحريم، وإن احتمل ذلك لكنه خلاف الظاهر، وتفصيل الكلام في كتاب الحج.

١٠: مس الحائض والنفساء القرآن الكريم وأسامي الله سبحانه وتعالى

١٠: مس الحائض والنفساء القرآن الكريم وأسامي الله سبحانه وتعالى

استدلوا لذلك بالإضافة إلى الإجماع، بحسنه ابن مسلم: «والجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب»^(٢).

وبقوله (عليه السلام) في صحيح فرق: «تقرأ» _ يعني تقرأ التعويد _ «وتكتبه ولا تصيبه يدها»^(٣).

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الطهارة.

ويأتي الكلام السابق في مسهن الدراهم المكتوبة عليها القرآن وأسامي الله سبحانه وتعالى هنا أيضاً.

كما أن الكلام في مس أسامي الأنبياء وفاطمة الزهراء والأئمة الطاهرين (عليهم الصلاة والسلام) مذكور هناك بتفصيل.

١١: إمساك المَحْرَم عن الرائحة المنتنة

١١: إمساك المَحْرَم عن الرائحة المنتنة

من المحرمات إمساك المحرم أنفه عن الرائحة المنتنة، كما ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الحج.

ففي صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «لا تمس شيئاً من الطيب في إحرامك، وأمسك على أنفك من الرائحة الطيبة، ولا تمسك عليه من الرائحة المنتنة»^(٤).

ص: ٣٤٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٨ الباب ١٢ من تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٤ الباب ١٩ من الجنابة ح ٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٥ الباب ٣٧ من الحيض ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٠١ الباب ٢٤ من التروك ح ٢

يحرم الإعانة على القتل مطلقاً حتى بإعطاء السيف وما أشبه للقاتل، فإذا فعل ذلك كان عليه التعزير، لكنه إذا أمسك على القتل كان عليه الحبس أبداً.

وقد ذكرنا فيما تقدم أن أصل الحبس وأبديته منوط بنظر الحاكم الشرعي، فله العفو عن ذلك أو تبديله بعقاب آخر.

ففي صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «قضى على (عليه السلام) في رجلين أمسك أحدهما وقتل الآخر، قال: يقتل القاتل ويحبس الآخر حتى يموت غماً كما حبسه حتى مات غماً» (١).

إلى غير ذلك من الروايات.

أما الإمساك لغير القتل كالعمى وصم الأذن وجدع الأنف ونحو ذلك أو للواط به أو الزنا بها أو نحوهما فليس إلا محرماً عليه التعزير، لعدم الدليل على الحبس.

١٣: إمساك الصيد الحي للمُحرم

١٣: إمساك الصيد الحي للمُحرم

لا يجوز إمساك الصيد الحي في حال الإحرام كما ذكرنا تفصيله في كتاب الحج.

ففي روايه بكير، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل أصاب ظيئاً فأدخله الحرم فمات الظبي في الحرم، فقال: «إن كان حين أدخله خلى سبيله فلا شيء عليه، وإن أمسكه حتى مات فعليه الفداء» (٢).

وتفصيل الكلام في باب الحج.

١٤: الإمساك بعصم الكوافر

١٤: الإمساك بعصم الكوافر

لا يجوز للإنسان أن يتزوج بالكافره غير الكتابيه دواماً أو متعاً على المشهور،

ص: ٣٥٠

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٥ من قصاص النفس ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣١ الباب ٣٦ من كفارات الصيد ح ٣

أما النكاح بالكتاييه متعّه فجوازه هو المشهور، كما أنه ذهب غير واحد من الفقهاء على جواز نكاحها بالدوام، وهذا ما اخترناه في (الفقه).

قال سبحانه: «وَلَا تُمْسِكُوا بُعْصَمَ الْكَوَافِرِ» (١١)، أى لا تمسكوا بنكاح الكافرات، وأصل العصمه المنع، وسمى النكاح عصمه لأن المنكوحه تكون معصومه فى حبال الزوج عن الاعتداء عليها، لأن الفساق يحترمون المنكوحه أكثر من احترامهم لغيرها، كما أنها قد عصمت نفسها عن التشهى إلى الفساد.

١٥: إمساك الزوجه ضراراً

١٥: إمساك الزوجه ضراراً

لا يجوز للإنسان إمساك الزوجه ضراراً، سواء كان الضرر بمجرد الإمساك، أو كان الإمساك مقدمه حيث يكون حينئذ مقدمه حرام، مثلاً يغلق الباب على الزوجه حتى لا تخرج إطلاقاً فيما لها الخروج، أو يمسكها حتى يؤذيها بضرب أو شتم أو نحو ذلك. قال سبحانه: «وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» (٢)، وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب النكاح.

١٦: المشى مرحاً

١٦: المشى مرحاً

لا- يجوز مشى الإنسان مرحاً، وقد ذكرنا معنى المرح فى الكبر، قال سبحانه: (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (٣).

١٧: المداهنه

١٧: المداهنه

قال سبحانه فى حديث قدسى منسوب إليه: «داهنوا أهل المعاصى ولم يغضبوا

ص: ٣٥١

١- سورة الممتحنه: الآيه ١٠

٢- سورة البقره: الآيه ٢٣١

٣- سورة لقمان: الآيه ١٨

لغضبى».

وفى القرآن الحكيم: «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ» (١١).

والظاهر أنه ليس بحرام جديد، وإنما المحرم عدم القيام بالواجب من الإرشاد والتبليغ والهداية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكأنه من الدهن فالمداهن يستعمل الدهن ليكون لنا في موضع يلزم عليه أن يكون خشناً.

قال على (عليه الصلاة والسلام): «أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن نلاقى أهل المعاصى بوجوه مكفهرة» (٢).

١٨: مراده الأجنيبه وبالعكس

١٨: مراده الأجنيبه وبالعكس

قال سبحانه: «وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ» (٣).

والظاهر أنه ليس بمحرم جديد، وإنما المحرم ما يستلزم ذلك من الخلوه بالأجنيبه ومس الجسد والقبله، وغيرها من المحرمات التي تلازم المراده غالباً.

١٩: المنه

١٩: المنه

قال سبحانه: «وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ» (٤)، وهو حرام إذا استلزم أذيه أو إهانته أو هتكاً أو ما أشبه ذلك.

كما يجوز إذا كان لأجل عمل حسن، كما فعله رسول الله (صلى الله عليه وآله) في قصه تقسيمه غنائم حنين مع الأنصار (٥)، وكما فعله على (عليه الصلاة والسلام) مع ابن ملجم إلى غير ذلك (٦)، ولا يفهم من الروايات الإطلاق.

ص: ٣٥٢

١- سورة القلم: الآية ٩

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤١٣ الباب ٦ من الأمر بالمعروف ح ١

٣- سورة يوسف: الآية ٢٣

٤- سورة المدثر: الآية ٦

٥- البحار: ج ٢١ ص ١٧٧ ح ١١

٦- البحار: ج ٤٢ ص ٢٠٦ ح ١٠

ففى صحيح مسعده بن زياد، عن الصادق (عليه السلام): «لا يدخل الجنة العاق لوالديه ومدمن الخمر ومنان بالفعال للخير إذا عمله»^(١).

وفى بعض آيات القرآن الحكيم دلالة على أنه مبطل للصدقة، لكن الإبطال للصدقة أعم من الحرمة وإن كان يشعر بالحرمة السياق:

قال سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى»^(٢).

وقال تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ»^(٣).

والظاهر أنه لا فرق فى ذلك بين أن يكون أمام الممتن عليه أو فى غيبته.

أما المنه على الكافر فلا يبعد عدم حرمة أيضاً حتى فى المورد الذى هو محرم بالنسبة إلى المؤمن.

٢٠: المنع عن دخول المساجد

٢٠: المنع عن دخول المساجد

قال سبحانه: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسِعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(٤).

وعدم الدخول إن كان بمعنى الحرمة كان اللازم أن يخصص بالكافر، ولا ينافى ذلك أنه لا يجوز له دخوله مطلقاً، أما بالنسبة إلى المسلم الفاعل ذلك فالظاهر أنه لم يقل به أحد.

ولعل المراد به أنه كيف يدخله وهو يمنع عنه، مثل قوله سبحانه: (لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ)^(٥)، فإن النهى عن المنكر وإن كان واجباً حتى

ص: ٣٥٣

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣١٧ الباب ٣٧ من الصدقة ح ١٠

٢- سورة البقرة: الآية ٢٦٤

٣- سورة البقرة: الآية ٢٦٢

٤- سورة البقرة: الآية ١١٤

٥- سورة الصف: الآية ٢

بالنسبة إلى فاعل المنكر إلا أن حرمة إتيان المنكر لفاعله أشد من حرمة لغير الفاعل، قال على (عليه الصلاة والسلام): «لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له والناهين عن المنكر العاملين به» (١١).

ثم الظاهر أن مجرد السعى في خراب المساجد من المحرمات لا أنه مقدمه حرام.

٢١: منع الماعون

٢١: منع الماعون

قال سبحانه: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ) (٢٢).

في صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، «إنه فسر الماعون بالقرض يقرضه، والمعروف يصطنعه، ومتاع البيت يعيره ومنه الزكاة»، فقلت له: إن لنا جيراناً إذا أعروناهم متاعاً كسروه وأفسدوه، علينا جناح أن نمنعهم، فقال: «لا ليس عليكم جناح أن تمنعوه إذا كانوا كذلك» (٢٣).

ولا- يبعد حرمة عمل من يمنع الماعون إطلاقاً، لا- أن كل فرد فرد من أفراد الماعون واجب، فإن ذلك ما لم يقل به أحد، بل السيرة بين المتشرعة على عدم الوجوب، أما إذا منع الماعون إطلاقاً فهو كما ذكرناه في باب وجوب الإحسان من أنه واجب، كما يظهر من الآيه المباركه وبعض الروايات الأخر.

نعم لم أجد من أفتى بذلك في أى من البابين، من باب السالبة بانتفاء الموضوع، فإن قليلاً من الفقهاء جداً تعرض لمثل هذه المسألة.

ص: ٣٥٤

١- الوسائل: ج ١١ ص ٤٢٠ الباب ١٠ من الأمر والنهي ح ٩

٢- سورة الماعون: الآية ٤: ٧

٣- تفسير البرهان: ج ٤ ص ٥١١ ح ٣

لا إشكال في حرمه الاستمنا، سواء للرجل أو للمرأة، وسواء باليد أو بوسيله أخرى من أجزاء جسده أو فراشه أو حيوان أو غيرها. والظاهر أن منه إدخال المرأة شبه الآله كالخيار في نفسها مما تلتذ منه، ومنه الاستمنا بواسطة آله اصطناعيه سواء كانت في ضمن دميّه بشكل الرجل أو المرأة أو الحيوان أو مجرد الآله، والملاك القطعي موجود في إدخال الرجل الآله الاصطناعيه في نفسه كاللواط مما يلتذ منه، سواء كانت ضمن دميّه أو مجردة.

ففي موثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام)، في الرجل ينكح بهيمه أو يدلك، فقال: «كلما أنزل به الرجل ماءه من هذا وشبهه فهو زنا» (١).

وعن أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره، عن أبيه، قال: سئل الصادق (عليه السلام) عن الخضخضه، قال: «إثم عظيم قد نهى الله عنه في كتابه، وفاعله كناكح نفسه، ولو علمت بما يفعله ما أكلت معه»، فقال: السائل: فبين لي يا ابن رسول الله آيه في كتاب الله فيه، فقال: «قول الله: «فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» (٢)، وهو مما وراء ذلك»، فقال الرجل: أيهما أكبر الزنا أو هي، فقال: «هو ذنب عظيم، قد قال القائل بعض الذنب أهون من بعض والذنوب كلها عظيم عند الله لأنها معاصي وإن الله لا يحب من العباد العصيان، وقد نهانا الله عن ذلك لأنها من عمل الشيطان، وقد قال: «لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ» (٣)».

وفي روايه: إن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) ضرب يد مستمن حتى احمرت

ص: ٣٥٥

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٦٧ الباب ٢٨ من النكاح المحرم ح ٢

٢- سورة المؤمنون: الآية ٧

٣- سورة يس: الآية ٦٠

وزوجه من بيت المال(١)).

٢٣: المكاء

٢٣: المكاء

قال سبحانه: «وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً»(٢).

والمكاء هو الصفير، والتصديه هو التصفيق من (صدا) الناقص الواوى بمعنى صفق، فإذا ذهب إلى باب التفعيل دل على شدته. وهما حرامان بعنوان التشريع، كما كان يفعله الكفار بعنوان العبادة، وإليه أشير في هذه الآية المباركة، أما الصفير المجرد عن ذلك والتصفيق فلا حرمة فيهما كما تقدم في باب التصفيق.

٢٤: تمنى المعصية أو ترك الواجب

٢٤: تمنى المعصية أو ترك الواجب

هل يحرم ذلك كما ذكره بعض الفقهاء وجعله خارجاً عن باب التجري، أو لا يحرم إلا إذا قلنا بحرمة التجري، الظاهر الثاني، نعم ذلك من الصفات القبيحة الكاشفة عن سوء السريه، كنية السوء والرضا به والفرح به.

أما اظهار التمنى أمام الناس فلا- يبعد أن يكون حراماً لأنه هتك للأحكام وتوهين للإسلام، ولذلك يراه المشرع من المحرمات.

وقد استدل بعض لحرمة مطلق تمنى المعصية بحرمة طلب الحرام من الله سبحانه وتعالى بالدعاء، لكن لم يعرف وحده الملاك حتى ينسحب الحكم منه إلى ذلك.

٢٥: تمنى ما فضل الله به للغير

٢٥: تمنى ما فضل الله به للغير

الظاهر أن النهي عن التمنى للإرشاد إلى أنه فعل غير الحكيم، فإنه لا فائدة

ص: ٣٥٦

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٢٦٧ الباب ٢٨ من النكاح المحرم ح ٣

٢- سورة الأنفال: الآية ٣٥

فى تمنى ما لا- يكون، فهو لغو لا- يصدر عن إنسان عاقل، قال سبحانه: (وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) (١).

٢٦: تمنى موت البنات

٢٦: تمنى موت البنات

الظاهر حرمة تمنى موت البنات لبعض النصوص، بل والأولاد للملاك، وهكذا الأقارب وسائر المؤمنين والمؤمنات.

وهل مثل ذلك تمنى مرضهم أو فقرهم أو ما أشبه ذلك، احتمالان.

فعن الصادق (عليه الصلاة والسلام) إنه قال له عمر بن يزيد: إن لى بنات، فقال: «لعلك تتمنى موتهن، أما إنك إن تمنيت موتهن ومتن لم تؤجر يوم القيامة ولقيت ربك حين تلقاه وأنت عاص» (٢).

وحيث إن التمنى شامل للقلب واللسان وما أشبه فالظاهر الحرمة مطلقاً، نعم ربما يقال: إن المنصرف منه اللفظى ونحوه كالكتابه والإشارة، أما مجرد القلبى منه فهو من التجرى.

أما إذا كان التمنى فى مورد فليس بمحرم بل ربما يستحب أو يجب، ومنه قول على (عليه الصلاة والسلام) لبعضهم: «ثكلتك أمك»، وقول الحسين (عليه السلام) للحر فى قصه مشهوره مثل ذلك (٣)، بناءً على أن ذلك من التمنى لا السب، وقد ذكرنا وجه السب فى كلامهم (عليهم السلام) فيما سبق، كما أن منه الأدعية الواردة على الظالمين بهلاكهم ودخول الفقر عليهم، إلى غير ذلك.

ص: ٣٥٧

١- سورة النساء: الآية ٣٢

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ١٠٣ الباب ٦ من الأولاد ح ١

٣- البحار: ج ٤٤ ص ٣٧٧ الباب ٣٧

قال سبحانه: (وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلِّقَةِ) (١).

والظاهر أن الآية إلماع إلى المحرم من العمل الذي يتبع الميل، لا أن الميل بنفسه حرام.

وقد ذكرنا الجمع بين هذه الآية وبين (مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) (٢) في (الفقه)، فإن الأولى في كل شيء حتى الميل القلبي، والثانية في العدالة الواجبه، وتفصيل الكلام هناك.

٢٨: الميل العظيم

٢٨: الميل العظيم

الظاهر أن المراد بالميل العظيم الميل إلى المنكرات مطلقاً بعملها، وإن كان ظاهر الآية المباركه بالنسبه إلى الشهوات الجنسية.

قال سبحانه: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ O إلى أن قال: P وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ O إلى أن قال: P فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ O إلى قوله سبحانه: P وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا» (٣)، فالآية لا تشمل على حكم جديد من جهة الميل.

ص: ٣٥٨

١- سورة النساء: الآية ١٢٩

٢- سورة النساء: الآية ٣

٣- سورة النساء: الآية ٢٣ _ ٢٧

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (١).

وظاهر الآية أن كل لقب سوء، سواء كان حراماً شرعاً عمله أم لا محرم، فالحرام شرعاً كالقذف بأن يقول له: يا لاطى أو يا زانى، وغير الحرام شرعاً كأن يقول له: يا أكل أو يا وسخ وما أشبه، حيث إن كثرة الأكل وعدم الالتزام بنظافته الجسد عن الأوساخ ليس بمحرم شرعاً.

ولعل الإتيان باب المفاعله لإفاده أن النبز من جانب يستلزم النبز من الجانب الآخر.

والظاهر أنه يستثنى من ذلك ما إذا كان من باب المقابلة بالإثم فى الثانى بنفس ذلك اللفظ، كتراميهما بـ (يا أكل) أو غيره، أو لا كما إذا رده بـ (يا وسخ)، وحيث إنه إنشاء لا إخبار لا يلزم مطابقته للواقع.

أما الرمى بالزنا ونحوه فإن ذكر المزنى بها العفيفه

أو اللاتط مثلاً. كما إذا قال: يا ملوط فلان، حرم لأنه قذف لثالث، وإن كان البادى قذف بمثله، وإلا فهل يحرم فى الجواب، احتمالان، أما البادى فلا إشكال فى حرمه قوله، ولعل الملاك يشمل الكتابه والإشاره، كما إذا أشار بيده ما يدل أنه مفعول أو مزنى بها أو نحو ذلك.

٢: نبش القبر

٢: نبش القبر

لا يجوز النبش للقبر، لما ذكر له من الأدله فى (الفقه).

وقد استثنوا منه جملة موارد، وحيث ذكرنا تفصيله هناك لا داعى إلى تكراره.

ومن الحرام أيضاً فى هذا الباب عمل نباش القبور لأجل توهين أو سرقة كفن أو فعل عمل سىء كالزنا واللواط أو قطع عضو منه أو غير ذلك، وقد ذكرنا حرمة و حدّه فى كتاب الحدود.

ففى صحيح حفص، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام): «حد النباش حد السارق»^(١).

ولعل المراد بالنباش من يكثر نبشه للقبور لا أنه نبش مره واحده.

وفى قضايا أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام) إنه قطع نباش القبر، ف قيل له: أتقطع فى الموتى، فقال: «إنا لنقطع لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا»^(٢).

وفى روايه عن أبى جعفر (عليه الصلاه والسلام) إنه قال: سئل أبى عن رجل نبش قبر امرأه فنكحها، فقال أبى: «يقطع يمينه للنباش، ويضرب حد الزنا، فإن حرمه الميتة كحرمه الحيه»^(٣).

إلى غير ذلك.

ص: ٣٦٠

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥١٠ الباب ١٩ من حد السرقة ح ١

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥١٠ الباب ١٩ من حد السرقة ح ١٢

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥١٠ الباب ١٩ من حد السرقة ح ٦

لا إشكال في حرمه النبيذ، لأنه قسم من الخمر، وكل أقسام الخمر محرم، بإضافه بعض الروايات الخاصه.

٤: نتف الشعر في الجملة

٤: نتف الشعر في الجملة

ذكر غير واحد من الفقهاء حرمه نتف الشعر في المصاب.

وهناك روايات ظاهره في حرمه نتف الشيب لكنها محموله على الكراهه أو على نتف اللحيه كما احتمله بعض الفقهاء.

أما نتف الشعر في المصاب فقد ذكرنا تفصيله في كتاب الكفارات.

٥: تنجيس المساجد ونحوها

٥: تنجيس المساجد ونحوها

لا إشكال في حرمه تنجيس المساجد والمشاهد المشرفه والمصاحف المقدسه ونحوها، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الطهاره.

٦: النجش

٦: النجش

لا خلاف بين الفقهاء في حرمة، وقد ذكرنا تفصيل الكلام فيه في كتاب المكاسب.

وقد فسر جماعة من الفقهاء بأن يزيد الشخص في البيع ثمن السلعه وهو لا يريد شراءها ولكن لیسلمعه غيره فيزيد بزيادته.

وبعض فسرهم بأن يمدح سلعه غيره ويروجها لبيعها أو يذمها لأن لا تباع، لكن ترويج السلعه للبيع جرت عليه سيره المتشرعه فلا دليل على الحرمة، إلا إذا كان ذلك من جهه الكذب ونحوه.

وحيث فصلنا الكلام في ذلك في كتاب المكاسب فلا داعي إلى تكراره.

التنجيم قد يكون كفراً، كما إذا اعتقد في النجوم _ والتي منها الشمس والقمر _ أنها مؤثرات بدون وجود لله سبحانه وتعالى، وقد يكون شركاً كما إذا رآها مؤثره واعتقد بوجود الله تعالى معها، وقد يكون حراماً كما إذا لم يعتقد بأى من الأمرين السابقين وإنما كان يخبر عن النجوم مثلاً أن هذه الفتاة صالحة للزواج بهذا أو غير صالحة وبالعكس، أو أن هذا اليوم السفر فيه شؤم وهذا اليوم السفر فيه سعد، وأن هذه التجارة مربحة وهذه التجارة غير مربحة، أو أن فلاناً يموت في يوم كذا، أو أن فلاناً لا يولد له، إلى غير ذلك مما يفعله الرمالون في الحال الحاضر، وبعض المنجمين الغربيين والشرقيين.

وقد لا يكون أيّاً من الأمور المذكورة فيباح، بل ربما يستحب كالإخبار عن سير الشمس والقمر والشروق والغروب والكسوف والخسوف وغير ذلك.

وحيث فصلنا الكلام في ذلك في كتاب المكاسب لا داعى إلى تكراره.

وفى روايه عبد الملك بن أعين، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى قد ابتليت بهذا العلم فأريد الحاجة فإذا نظرت إلى الطالع ورأيت الطالع الشر جلست ولم أذهب فيها، وإذا رأيت طالع الخير ذهب فى الحاجة، فقال لى: «تقضى»، قلت: نعم، قال: «احرق كتبك» (١).

٨: الاستنجاء بالأشياء المحترمة

٨: الاستنجاء بالأشياء المحترمة

لا يجوز الاستنجاء بالأشياء المحترمة كورق القرآن ونحوه.

وهناك بعض الروايات الداله على ذلك فى الجملة، بالإضافة إلى الإجماع وأنه توهين وهتك.

ص: ٣٦٢

وحيث ذكرنا ذلك في (الفقه) لا داعى إلى تكراره.

٩: نخع الذبيحه قبل أن تموت

٩: نخع الذبيحه قبل أن تموت

اختلف الفقهاء في حرمه ذلك، فمن قائل بالتحريم، ومن قائل بالجواز مع الكراهه الشديده، لورود النهى في بعض الروايات بذلك، وحيث ذكرنا تفصيله في كتاب الذباحه لا داعى إلى تكراره.

ففى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «لا تنزع الذبيحه حتى تموت، فإذا ماتت فانزعها»^(١).

والنخاع هو الخيط الأبيض الممتد داخل عظم الرقبه إلى الصلب يكون في جوف الفقار _ بالفتح والضم، وربما يكسر أيضاً _ والظاهر أن سر الحرمة أو الكراهه كثره تأذى الحيوان بسبب قطع هذا.

١٠: النداء بالويل

١٠: النداء بالويل

الظاهر كراهه ذلك في غير موارد الأهميه.

أما المستثنى منه فلجمله من الروايات الوارده في تفسير قوله تعالى: «وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ»^(٢) حيث ذكرت النداء بالويل عند الموت. وفي روايه أخرى: «ولا يدعون ويلاً»^(٣).

أما المستثنى فلما ورد عن الصديقه الطاهره (عليها السلام) حيث قالت: «ويلاه في كل شارق وغارب»، وأجابها على (عليه الصلاه والسلام): «لا ويل لك، بل الويل لشانئك».

ص: ٣٦٣

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٥٨ الباب ٦ من الذبح ح ٢

٢- سورة الممتحنه: الآية ١٢

٣- تفسير البرهان: ج ٤ ص ٣٢٥ ح ١ وص ٣٢٦ ح ٢

الظاهر حرمة نذر المعصية ويمينها وعهدها، للروايات الناهية عن ذلك الظاهره فى التحريم، لا الحكم الوضعى، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب النذر.

١٢: النزغ

١٢: النزغ

ويراد به الفساد والإفساد، وهو محرم بلا إشكال، لكنه ليس بمحرم جديد بل هو إلماع إلى المحرمات المعروفة.

قال سبحانه: (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا) (١١).

لكن المراد بالأحسن الحسن مقابل السيء، لانسلاخه عن التفضيل فى أمثال هذه الموارد، مثل قوله سبحانه: (أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى) (٢)، أو المراد الأحسن الشامل للحسن.

١٣: التنازع

١٣: التنازع

لا إشكال فى حرمة التنازع إذا أدى إلى الحرام، كما يحرم التنازع المؤدى إلى الفشل وذهاب الريح، والظاهر حرمتها نفسياً لا مقدماً، بالأدلة الناهية عن ذلك.

قال سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلُظُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» (٣).

وخصوص المورد بقاء الفئه لا يخصص الوارد.

١٤: نزع الولد من أبويه فى الجملة

١٤: نزع الولد من أبويه فى الجملة

يحرم نزع الولد من أمه فى الجملة، كما يحرم نزع الولد من أبيه كذلك، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب النكاح باب الحضانه.

ففى موثقه داود بن الحصين، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام) فى قوله سبحانه: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ» (١)، قال: «ما دام الولد فى الرضاع فهو بين الأبوين بالسويه، فإذا فطم فالأب أحق به من الأم، فإذا مات الأب فالأم أحق به من العصبه، وإن وجد الأب من يرضعه بأربعة دراهم وقالت الأم: لا أرضعه إلا بخمسه دراهم، فإن له أن ينزعه منها، إلا أن ذلك خير له وأرفق به أن يترك مع أمه» (٢).

إلى غيرها من الروايات التى فصلنا الكلام فيه هناك.

١٥: النسىء

١٥: النسىء

يحرم النسىء، وقد فسر ذلك بما كان يفعله الجاهليون عن تقديم الحج تاره وتأخيره أخرى حسب أهوائهم، فكان حجهم بسبب ذلك فى غير ذى الحجه، فنهى الله عن ذلك بقوله سبحانه: «إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ» (٣).

والتفصيل المذكور فى التفاسير، والظاهر أنه ليس منه فى الحال الحاضر عين ولا أثر.

ص: ٣٦٥

١- سورة البقره: الآيه ٢٣٣

٢- المستدرک: ج ٢ ص ٦٢٤ الباب ٥٨ من الأولاد ح ١

٣- سورة التوبه: الآيه ٣٧

نسخ كتب الضلال وحفظها وطبعها ونشرها ومباحثتها وتعليمها وتعلمها محرم إذا سبب الضلال، أما إذا لم يسبب فلا دليل على الحرمة، وحيث قد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب المكاسب لا حاجة إلى تكراره.

يحرم نشوز المرأة عن الزوج بعدم الطاعة الواجبه عليها، وقد ذكرنا في (الفقه) أن ذلك جار في العكس أيضاً بعدم إتيان الرجل بحقوقها الواجبه لها عليه.

قال سبحانه: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا» (١).

وحيث قد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في (الفقه) فلا داعي إلى تكراره.

لا- إشكال في حرمة نصب العداوه للأنبياء والأئمة الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام) وكذلك بالنسبه إلى البتول أم عيسى، والصديقه الطاهره (عليهما الصلاه والسلام)، بل وكذلك بالنسبه إلى المحترمين من أهل البيت كزينب وعلى الأكبر والعباس والسيدة معصومه ومن أشبههم (عليهم السلام).

وهو بالنسبه إلى الأنبياء والزهراء والأئمة (عليهم السلام) يوجب الخروج عن الدين، أما بالنسبه إلى الأطهار من آلهم (عليهم السلام) فذلك محرم قطعي، وقد وردت روايات متواتره من الطريقتين على حرمة النصب، فهو من شؤون أصول الدين.

١٩: نقض حكم الحاكم

يحرم نقض حكم الحاكم الشرعى بالنسبه إلى مقلديه، وبالنسبه إلى مسائل التنازع والقضاء فى غير ما أريد الاستئناف والتميز، ولا دليل على لزوم الاتباع فى غير الموردين.

وقد ذكرنا فى (الفقه) أنه لا- يحق لفقيه واحد مع وجود سائر المراجع أن يستبد بالحكم، بل يلزم أن يكون الأمر شورى، فإذا حكموا بأكثرية الآراء أو بالقرعه إذا تساوى الطرفان حرم على الجميع النقض ولو لمقلدى من لم يحكم بأن سكت أو توقف أو كان رأيه خلاف رأى الأكثرية أو القرعه، وحيث ذكرنا تفصيل هذه الأمور فى جملة من الكتب الفقهيه فلا داعى إلى تكرارها.

ففى صحيحه داود بن الحصين، عن عمر بن حنظله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعه فى دين أو ميراث... إلى أن قال: «ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر فى حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإنى قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو على حد الشرك بالله» (١).

٢٠: نظر المُحرم فى المرآه

٢٠: نظر المُحرم فى المرآه

قد ذكرنا حرمة ذلك فى الجملة فى كتاب الحج بأدلته، وتفصيل الكلام فيه هناك.

٢١: النظر إلى عوره الغير

٢١: النظر إلى عوره الغير

يحرم لكل من الرجل والمرأه أن ينظر إلى عوره غيره إلا غير المميز الصغير

ص: ٣٦٧

وبعض المستثنيات الآخر مما ذكرنا تفصيله في كتاب النكاح.

قال الصادق (عليه الصلاة والسلام) في صحيح الحلبي: «أيما رجل اطلع على قوم في دارهم ينظر إلى عوراتهم ففقؤوا عينه أو جرحوه فلا دية عليهم».

وقال (عليه السلام): «من اعتدى فاعتدى عليه فلا قود له»^(١).

وفي صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «كل آية في القرآن في ذكر الفرج فهي من الزنا إلا هذه الآية فإنها من النظر، ولا يحل للرجل المؤمن أن ينظر إلى فرج أخيه، ولا يحل للمرأة أن تنظر إلى فرج أختها»^(٢).

والآية المشار إليها هي آية غض الأبصار^(٣)، ويستثنى من ذلك الزوجان، والسيد والأمة، والمحلل والمحللة له، على التفصيل المذكور في (الفقه).

٢٢: النظر إلى الأجنبية

٢٢: النظر إلى الأجنبية

يحرم نظر الأجنبية وبالعكس بالنسبة إلى غير الوحه والكفين، وما تعارف من الرقبه والأذن بالنسبة إلى الرجال حيث إن النساء كن يحضرن مجلس رسول الله (صلى الله عليه وآله) وينظرن إليه، وهكذا جرت سيره المشرعه على نظر النساء إلى أهل المنابر ونحوهم وهم مكشفو الأعناق والأذان وما أشبه ذلك، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب النكاح.

قال الصادق (عليه الصلاة والسلام) في الصحيح: «لا بأس بأن ينظر إلى وجهها ومعاصمها إذا أراد أن يتزوجها»^(٤).

ص: ٣٦٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٥٠ الباب ٢٥ من القصاص في النفس ح ٧

٢- تفسير البرهان: ج ٣ ص ١٣٠ ح ٧

٣- سورة النور: الآية ٣٠

٤- الكافي: ج ٥ ص ٣٦٥ ح ٢

وفى صحيح البزنطى، عن الرضا (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يحل له أن ينظر إلى شعر أخت امرأته، فقال: «لا، إلا أن تكون من القواعد»، قلت له: أخت امرأته والغريبه سواء، قال: «نعم»، قلت: فما لى إلى النظر إليه منها، فقال: «شعرها وذراعها»^(١٢)، والمراد بـ (منها) القواعد، وتفصيل الكلام فى النظر إلى الوجه والكفين موكول إلى محله.

ولا- فرق فى النظر المحرم بين ما كان إلى عين الإنسان أو صورته فى المرآه أو نحوها كالوديو والتلفزيون، وذلك لما دل على عدم جواز النظر فى المرآه إلا عند الاضطرار، إلى غير ذلك من الأدله التى أقيمت على ذلك.

والظاهر أن النظر إلى الصورة المأخوذه والمجسمه لامرأه بالنسبه إلى الأجنبيه أو العكس كذلك لوحده الملاك.

٢٣: النظر بريبه وتلذذ

٢٣: النظر بريبه وتلذذ

يحرم النظر بريبه وتلذذ إلى غير الزوجه ونحوها، سواء من الرجل إلى المرأه، أو من المرأه إلى الرجل، أو من كل جنس إلى نفس جنسه.

ويدل عليه بالإضافة إلى الإجماع الذى ادعاه غير واحد من الأساطين، جملة من الأدله المشعره بذلك، كقوله سبحانه: «فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ»^(٢٢)، فإنه يدل على أن كل ما يوجب الطمع لمرضى القلوب محرم.

وكذلك قوله سبحانه: «وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ»^(٢٣)، فإذا حرم ذلك حرم ما نحن فيه بالملاك.

إلى غير ذلك مما ذكره فى (الفقه).

ص: ٣٦٩

١- الوسائل: ج ١٤ ص ١٤٤ الباب ١٧ من المقدمات ح ١

٢- سورة الأحزاب: الآية ٣٢

٣- سورة النور: الآية ٣١

والمراد باللذه الالتذاذ بذلك التذاذاً محرماً، لا مثل التذاذ الوالد بالنظر إلى ولده.

والمراد بالريبه كما ذكره غير واحد ما كان موجباً للريب من جهة خوف الوقوع بالحرام، أو الميل إلى الوقوع في الحرام مع المنظور إليه بتقبيل ولمس ومواقعه وغير ذلك.

ومنه يعلم أنه لا فرق بين أن يكون الطرفان كبيرى السن أو شابين أو بالاختلاف، لوحده الملاك في الجميع.

٢٤: تنفير صيد الحرم

٢٤: تنفير صيد الحرم

لا يجوز تنفير صيد الحرم بلا إشكال ولا خلاف، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحج.

ففى صحيح زراره، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام): إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «ألا إن الله عز وجل قد حرم مكه يوم خلق السماوات والأرض، وهى حرام بحرام الله إلى يوم القيامة، لا ينفر صيدها، ولا يعصده شجرها، ولا يختلى خلاها، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد» (١).

٢٥: الانتفاع بالنجس والمتنجس

٢٥: الانتفاع بالنجس والمتنجس

لا يجوز الانتفاع بالنجس والمتنجس من جهة الحرمة، كأكل لحم الخنزير وشرب البول والدم أو شرب النجس أو المتنجس، أما الانتفاع بهما فى المحلل كالانتفاع بجلد الخنزير للاستقاء به فى المزارع، وبشعره لجعله حبلاً للاستقاء، وبشحمه لتطليه السفن من الخارج الملاصق للماء، وإلقاء البول والعذره سماداً فى المزارع، إلى غير ذلك فالظاهر حليتها، وتفصيل الكلام فى ذلك فى بابه.

ص: ٣٧٠

قد ذكرنا تفصيل الكلام فى ذلك فى (الفقه) وأمعنا إليه هنا، فإنه لا يجوز الانتفاع به فيما حرمه الشارع بالأدلة الخاصة.

٢٧: النفاق

٢٧: النفاق

لا- إشكال فى حرمه النفاق، بل هو من أوضح الضروريات، وهل إنه حرام لنفسه أو لأنه يشتمل على عدم العقيدة الصحيحة الواجبه والكذب لساناً وما أشبه ذلك فلا حرام جديد فى قبالها، احتمالان، وظاهر الأدلة الأول.

٢٨: إنفاق الخبيث

٢٨: إنفاق الخبيث

قال سبحانه: «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ» (١).

وهل إنفاق الخبيث حرام لنفسه أو لأنه يشتمل على إلقاء الناس فى الحرام فيما كان محرماً أو فى الضرر إذا كان ضاراً، الظاهر كونه إرشادياً إلى أنه لا- ينبغى الإنفاق مما ينفر منه النفس، سواء أراد بالإنفاق الله سبحانه وتعالى أو مجرداً عن ذلك، إذ كيف ينفق الإنسان ما لا يحبه فيجعله فى سبيل الله سبحانه وتعالى، أو كيف ينفق الإنسان ما لا يحبه لأخيه مع أن الضمير الإنسانى يأبى ذلك.

هذا إن كان المراد غير المحرم، وإن كان المراد من الخبيث المحرم كالخنزير والميته ونحوهما فربما يحتمل الحرمة وربما يحتمل أنه إلماع إلى الحرمة التى تتسبب من أكل الغير الحرام بسبب إنفاقه له، لكن لا يبعد إرادته الأعم.

ص: ٣٧١

٢٩: الانتفاء من الحساب

يحرم أن ينتفى الإنسان من نسبه، وهو المراد بالحسب هنا، لأنه قد يقال الحسب فى مقابل النسب فيراد به الشرف والخصوصيات والمزايا كالعلم وما أشبهه، وقد يقال ويراد به النسب.

فقد روى ابن أبى عمير وابن فضال، عن رجال شتى، عن الباقر والصادق (عليهما السلام)، قالوا: «كفر بالله العظيم من انتفى من حسب وإن دق» (١).

وفى روايه أخرى: «كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق» (٢).

كما تقدم ذلك فى حرف الباء.

والمراد بـ (إن دق) أن يكون النسب بعيداً كابن عم ابن عم مثلاً أو ما أشبه ذلك.

والمراد بالكفر العملى لأن الكفر قد يطلق ويراد به الكفر العملى، كقوله سبحانه: «لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم أن عذابي لشديد» (٣)، وقد يطلق ويراد به الكفر العقيدى كإنكار أصل من أصول الدين، على ما ذكرنا تفصيله فى بعض الكتب.

٣٠: نفي البكاره عن الزوجه

٣٠: نفي البكاره عن الزوجه

لا يجوز للإنسان أن ينفى بكاره زوجته إذا وجدها بكرًا، فإنه بالإضافة إلى أنه كذب واتهام، يحرم بالدليل الخاص.

ففى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، إذا قال الرجل لامرأته لم أجذك عذراء وليس له بينه، قال: «يجلد الحد، ويخلى بينه وبين امرأته» (٤).

والمراد بالحد التعزير، لأن كل واحد منهما يستعمل فى الآخر بالقرينه، وتفصيل

ص: ٣٧٢

١- الوسائل: ج ١٥ ص ٢٢١ الباب ١٠٧ من الأولاد ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ٢٢١ الباب ١٠٧ من الأولاد ح ١

٣- سوره إبراهيم: الآية ٧

٤- الوسائل: ج ١٥ ص ٦١٠ الباب ١٧ من اللعان ح ٣

الكلام فى ذلك فى كتاب الحدود.

٣١: النقاب للمُحرمه

٣١: النقاب للمُحرمه

يحرم النقاب للمُحرمه كما ذكرنا ذلك فى كتاب الحج.

ففى صحيح الحلبى، عن الصادق (عليه السلام): «مر أبو جعفر (عليه السلام) بامرأه متنقبه وهى محرمه، فقال: أحرمنى وأسفرى وأرخى ثوبك من فوق رأسك، فإنك إن تنقبتى لم يتغير لونك، قال رجل: إلى أين ترخيه، قال: تغطى عينها، قال: قلت: تبيع فمها، قال: نعم» (١).

وفى الصحيح، عن الباقر (عليه السلام): «المحرمه لا تنقب لأن إحرام المرأه فى وجهها، وإحرام الرجل فى رأسه» (٢).

والنقاب عبارته عن الثوب الذى تجعله المرأه أو الرجل على أنفه من تحت فيستر أنفه وفمه وذقنه وإنما تظهر العينان والجبهه، وإن كان من فوق سمى غطاءً وستراً، وربما يطلق أحدهما على الآخر بالقرينه.

٣٢: نقض العهد

٣٢: نقض العهد

لا يجوز نفس العهد مع الله سبحانه وتعالى الذى هو قسيم للنذر واليمين، كما أنه لا يجوز نقض عهد الله أى أحكامه سبحانه وتعالى.

قال سبحانه: «وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ * الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ» (٣).

وفى آيه أخرى: «أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ» (٤).

ص: ٣٧٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٩ الباب ٤٨ من التروك ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٩ الباب ٤٨ من التروك ح ٢

٣- سورة البقره: الآيه ٢٦ - ٢٧

٤- سورة الرعد: الآيه ٢٥

والظاهر من الآيتين هو معنى أحكام الله سبحانه وتعالى.

قال تعالى: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ» (١).

وقال سبحانه: «أَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ» (٢).

وعلى أى حال، فنقض العهد ليس حكماً جديداً فى قبال الأمرين، أى عهد الإنسان مع الله كلياً فى أحكامه أو عهده شخصياً الذى هو فى سياق النذر واليمين.

وكذلك يحرم نقض العهد المذكور فى كتاب الجهاد.

٣٣: نقض اليقين بالشك

٣٣: نقض اليقين بالشك

قد يحرم وضعاً، أى إن التكليف الوضعى ذلك وإن لم يفعل الناقض حراماً، كما إذا شك فى بطلان وضوئه فتوضأ رفعاً للوسوسة فى نفسه، وقد يحرم تكليفاً فيما إذا وجب العمل بالاستصحاب.

ففى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «وليس ينبغى لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً».

وفى صحيح آخر له، عن أحدهما (عليهما السلام): «وإذا لم يدر فى ثلاث هو أو فى أربع وقد أحرز الثلاث قام فأضاف إليها أخرى ولا شىء عليه، ولا ينقض اليقين بالشك، ولا يدخل الشك فى اليقين، ولا يخلط أحدهما بالآخر، ولكنه ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين ويبنى عليه، ولا يعتد بالشك فى حال من الحالات» (٣).

وقد ذكرت المسألة فى الفقه والأصول فى بحث الاستصحاب، وعلى هذا

ص: ٣٧٤

١- سورة يس: الآية ٦٠

٢- سورة البقرة: الآية ٤٠

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢١ الباب ١٠ من الخلل ح ٣

فإذا شكت المرأة في بقاء زوجها حياً حرم عليها الزواج، وإذا شك الرجل في بقاء الرابعه حيه أو الأخت حرم عليه الزواج بالأخت وبالخامسه، إلى غير ذلك.

٣٤: نقض اليمين

٣٤: نقض اليمين

يحرم نقض اليمين نصاً وإجماعاً، قال سبحانه: «وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا» (١١).

والظاهر أن (بعد توكيدها) تأكيد للأيمان لأن اليمين هو الكلام المؤكد، على ما فصل الكلام في ذلك في كتابه.

٣٥: نقل الحجر الأسود

٣٥: نقل الحجر الأسود

يحرم نقل الحجر الأسود، كما نسب ذلك إلى القرامطه، كما أنه لا يجوز نقل مقام إبراهيم (عليه السلام) من قرب الكعبه أو إلى خارج المسجد الحرام، لأن الشارع قررها في هذه الأماكن، بل حرمه نقلها إلى أماكن آخر من الضروريات.

لكن لا يذهب على الإنسان أن كثيراً من التواريخ التي ذكرها فقهاء السلاطين ومؤرخوهم عاريه عن الصحة، فإن كثيراً من الذين كانوا يخرجون على خلفاء الجور لأجل ظلمهم وطلب العداله الاجتماعيه والالتزام بأحكام الإسلام منهم كانوا يرمون بالزندقه والقرمطيه والكفر ونحو ذلك، تبريراً من السلاطين لأنفسهم عند العوام حتى يقتلوهم ويؤذوهم، كما يظهر ذلك كثيراً في ثنايا التواريخ، فكان فقهاؤهم يفتون بالقتل والزندقه ونحوهما، ومؤرخوهم كانوا يكتبون حسب رأى السلاطين في قبال الثمن الذي كانوا يتقاضونه منهم.

والظاهر أن كثيراً من قضايا القرامطه الموجوده في تواريخهم من هذا القبيل.

ص: ٣٧٥

٣٦: النكاح الحرام

يحرم نكاح أقسام من النساء، لوجود محاذير شرعية فيهن أو في الرجال، كالإحصان، والرضاع، والرق، والزنا، والمصاهرة، والطلاق، والاعتداد، وعدم الكفاءة، وقذف الصماء والخرساء، والكفر، واللعان، واللمس، والنسب، والنظر، واستيعاب العدد، والإيقاب.

ولو أريد بالنكاح مطلق الوطى كما يطلق عليه لغاً، يحرم نكاح الأموات ولو كانا زوجين فمات أحدهما، ونكاح البهائم، والرجال، وفي حال الحيض والنفاس والإحرام والصوم والاعتكاف، والموجب للضرر، والموجب للأفضاء في الصغيره، إلى غير ذلك مما فصلناها في كتاب النكاح وغيره.

كما أنه يحرم النكاح المبعوض بأن يكون بسببين الدوام والمتعه، نصفها دائماً ونصفها متعه، أو نصفها ملكاً ونصفها نكاحاً.

ثم إنه يمكن التخلص من حرمة الأمه المشتركه بأن يعتق الإنسان نصيبه منها فيسرى العتق إلى نصيب الشريك وتكون حينئذ حره فيتزوجها برضاها، كما يمكن تخليص المزوجه بالعبء الهارب بأن يهب المالك العبد للزوجه فيبطل نكاحها، وقد أرشد إلى هذين الأمرين عالمان لأجل الزواج بمن رغب في المشتركه وكان الشريك لا يرضى بذلك، ولأجل التخلص للزوجه العبد الهارب.

ثم إنه قد تقدم حرمة النكاح بزوجات الرسول (صلى الله عليه وآله)، لكنه خارج عن محل الابتلاء.

٣٧: المنكر

٣٧: المنكر

قال سبحانه: (وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ) (١).

والمنكر كل محرم في الشريعة.

ص: ٣٧٦

لا إشكال في حرمه النميمة، بل يدل عليه الأدلة الأربعة، وقد فسر بعض الآيات بذلك.

وفي صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ألا أنبؤكم بشراركم، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الأحبه، الباغون للبراء المعاييب» (١).

وتفصيل ذلك مذكور في كتاب المكاسب.

٣٩: النية في الجملة

٣٩: النية في الجملة

تحرم النية المنحرفة فيما إذا كانت مربوطه بأصول الدين، بأن نوى قتل النبي أو الإمام (عليهما السلام) أو الكفر أو ما أشبه ذلك.

أما نية الحرام فقد ذكرنا في كتاب (الأصول) عدم حرمتها كما ألمعنا إليه فيما سبق، وإنما هو تجر يكشف عن سوء السريه.

ففي روايه أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «إن المؤمن ليهم بالحسنه ولا يعمل فتكتب له حسنه، فإن هو عملها كتبت له عشر حسنات، وإن المؤمن ليهم بالسيئه أن يعملها فلا يعملها فلا تكتب عليه» (٢).

وفي صحيح جميل، عن الصادق (عليه السلام): «إذا هم العبد بالسيئه لم تكتب عليه وإذا هم بحسنه كتبت له» (٣).

إلى غيرهما من الروايات الكثيره بهذا المضمون.

ولا يخفى أن هناك نيه وفرح بالمعصيه ورضى بها وتمنى لها.

٤٠: نهر الوالدين

٤٠: نهر الوالدين

قال سبحانه: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ

ص: ٣٧٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٦ الباب ١٦٤ من العشره ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ٣٦ الباب ٦ من المقدمات ح ٧

٣- الوسائل: ج ١ ص ٣٦ الباب ٦ من المقدمات ح ١٠

عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (١١).

فإنه يحرم نهر الوالدين أى طردهما وزجرهما، كبيرين كانا أو لاء ومورد الآيه من باب غلبه أن الكبير يتوقع من الأولاد ما لا يتوقعه الشاب منهم، فينهرهما الأولاد بما لا يكون الشابان موضعاً له، ومثل هذا النهر لا يحرم بالنسبه إلى سائر الناس، فإذا ألح الصديق على صديقه بطلبه منه شيئاً لا يحرم نهره بما لا يكون هتكاً ونحوه من المحرمات المقارنه.

٤١: نهر السائل

٤١: نهر السائل

قال سبحانه: «وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ» (٢).

النهر فى السائل كما تقدم معناه فى نهر الوالدين، والظاهر أن النهر محرم وإن كان السائل غنياً، اللهم إلا إذا كان من باب النهى عن المنكر، واحتمال الإرشاد فى النهى أو الاختصاص برسول الله (صلى الله عليه وآله) خلاف الظاهر لا يصار إليه إلا بالقرينه وهى مفقوده فى المقام.

أما رد السائل فهو جائز، وهو غير النهر الذى لا يكون إلا بعنف، ولذا جرت السيره على رد السؤال كثيراً عند المتشرعه ولا يرون أن ذلك محرم.

٤٢: النهى عن الصلاه

٤٢: النهى عن الصلاه

لا يجوز النهى عن الصلاه الواجبه، أما النهى عن الصلاه المستحبه فالظاهر أنه مكروه، والنهى عن الصلاه الواجبه داخل فى أقسام النهى عن المعروف الذى

ص: ٣٧٨

هو محرم، قال سبحانه: (أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى) (١).

وقال تعالى: (الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ) (٢).

والموضوع في الآيه الأولى وإن كانت خاصه بالصلاه إلا أن المحرم مطلق النهى عن المعروف كمطلق الأمر بالمنكر، واحتمال حرمة النهى عن المعروف المستحب أو الأمر بالمنكر المكروه غير ظاهر، بل السيره جرت من المتدينين على ذلك، ولا أقل من عدم رؤيتهم لهما خلاف الشرع.

نعم وردت في بعض الروايات التشديد في النهى عن الحج، ولا بد أن يحمل الحج فيها على الواجب أو النهى على المكروه، وقد ذكرنا الكلام في ذلك في كتاب الحج.

٤٣: النهى عن المعروف

٤٣: النهى عن المعروف

قد عرفت الكلام فيه وأنه محرم.

٤٤: النهب

٤٤: النهب

يحرم نهب أموال الناس، وهو عبارته أخرى عن الاستيلاء على أموالهم بدون رضاهم، فقد قال (صلى الله عليه وآله): «لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسه» (٣).

إلى غيرها من الروايات، نعم إذا كان ذلك من باب التقاص جاز بدليله المذكور في (الفقه).

ص: ٣٧٩

١- سورة العلق: الآيه ٩ _ ١٠

٢- سورة التوبه: الآيه ٦٧

٣- الغوالي: ج ١ ص ٢٢٢ ح ٩٨

٤٥: النوح بالباطل

يحرم النوح بالباطل، وهو من مصاديق الكذب ونحوه فليس هو بمحرم جديد.

والظاهر أن لسان الحال ليس منه، كما أنه ليس منه المبالغات الشعريه ونحوها مما خرج عن الكذب، فإن المشهور بينهم خروج المبالغه والإغراق والتوريه عن الكذب على تأمل في بعض ذلك.

ولذا يروى عن علي (عليه السلام) أنه قال على قبر الزهراء (عليها السلام) عن لسانها:

قال الحبيب وكيف لي بجوابكم

وأنا رهين جنادل وتراب

أكل التراب محاسني فنسيتكم

وحجبت عن أهلي وعن أترابي (١)

مع أن التراب لم يأكل محاسنها، اللهم إلا إذا أريد بأكل التراب التغييب تحته، لكنه خلاف الظاهر.

ص: ٣٨٠

١: الوئد

حرف الواو

١: الوئد

قال سبحانه: «وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ» (١)، وهو حرام بالأدلة الأربعة.

ولعله أكثر حرمة من القتل المجرد حيث إنه قتل بزجر، فقد كان عاده جاهليه ونسخها الإسلام، كما أنه كان في جملة من الأمم الأخرى حسب ما يحدث التاريخ.

ولا فرق بين الذكر والأنثى، فإن بعضهم كان يئد ولده حتى لا يكبر فيبتلى برزقه في المستقبل، قال سبحانه: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ» (٢)، كما أن بعضهم كان يقتله من جهة الفقر الحاضر، قال سبحانه: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ» (٣).

ولا يبعد أن يكون منه ما يتعارف الآن من إسقاط بعض غير المباليات الجنين في مرحاض أو ما أشبه مما يسبب قتله فإنه وئد أيضاً.

وعلى أى حال، فهو محرم بلا إشكال.

ص: ٣٨١

١- سورة التكوين: الآية ٨ _ ٩

٢- سورة الإسراء: الآية ٣١

٣- سورة الأنعام: الآية ١٥١

٢: إرث النساء كرهاً

٢: إرث النساء كرهاً

قال سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا» (١).

في بعض التفاسير أن هذا تنديد لأهل الجاهلية الذين كانوا يعدون نساء الموتى من التركة، فإذا مات إنسان وله زوجة أو زوجات جاء بعض الأقرباء وألقوا بثوبهم على امرأه من نسائه، وكان ذلك معنى إرثه لها وأنها أصبحت زوجته له بدون إرادة المرأة، فربما تزوج بها من غير مهر وإرادة منها، وربما حبسها عنده وزوجها من إنسان آخر ويتنفع بمهرها هو، وربما عضلها ومنعها من النكاح حتى تكون في داره تخدمه إلى أن تموت هي، وعلى كل حال كان هذا عملاً جاهلياً نهى عنه الإسلام، وهو محرم قطعاً.

٣: وضع الجنب والحائض في المسجد شيئاً

٣: وضع الجنب والحائض في المسجد شيئاً

هو منهى عنه، وقد ذكرنا تفصيله في كتاب (الفقه) في باب الطهارة.

ففي صحيح زراره ومحمد بن مسلم، عن الباقر (عليه الصلاة والسلام) قال: «الحائض والجنب لا يدخلان المسجد» إلى أن قال: «ويأخذان من المسجد ولا يضعان فيه شيئاً» الحديث (٢).

وتفصيل الكلام في فروع ذلك هناك.

٤: الوضوء بعد الغسل

٤: الوضوء بعد الغسل

إذا توضأ الإنسان بعد غسل الجنابة ونحوه عند من يرى كل غسل كافياً عن الوضوء، فإن قصد التشريع كان محرماً، وإلا ففي حرمة تأمل.

فقد ورد عن الباقر والصادق (عليهما الصلاة والسلام): «إن الوضوء بعد الغسل بدعه» (٣)، وقد ذكرنا تفصيل

ص: ٣٨٢

١- سورة النساء: الآية ١٩

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٩١ الباب ١٧ من الجنابة ح ٢

٣- الوسائل: ج ١ ص ٥١٤ الباب ٣٣ من الجنابة ح ٥ و ٦

الكلام فى ذلك فى كتاب الطهارة.

٥: الوضوء بالماء النجس ونحوه

٥: الوضوء بالماء النجس ونحوه

يحرم الوضوء بالماء النجس ونحوه، والماء الحرام والماء المضاف، لكن الحرمة من جهة التشريع فى غير الحرام، فإن قصد التشريع فيه كان حرامين، وإلا كان حراماً واحداً من جهة التصرف فى مال الغير.

ومثل الوضوء الغسل والتيمم.

٦: وطى الحنطة والشعير

٦: وطى الحنطة والشعير

وطى الحنطة والشعير وسائر نعم الله سبحانه وتعالى من أمثالهما إن كان بقصد الإهانة كان حراماً، وإلا فالظاهر أنه مكروه، بل السيرة جرت على وطئها من الزراع ونحوهم ولم أجد من أفتى بالحرمة إلا ما يظهر من الشيخ الحر.

لكن الرواية أقرب إلى الكراهة، ففى الصحيح: سأل هشام بن سالم عن أبى عبد الله (عليه السلام) عن صاحب لنا يكون على سطحه الحنطة والشعير فيطؤونه يصلون عليه، قال: فغضب (عليه السلام) ثم قال: «لولا أنى أرى أنه من أصحابنا للعتته» (١).

٧: بعض أقسام وطى الزوجه

٧: بعض أقسام وطى الزوجه

يحرم وطئها فى حال الحيض والنفاس والإحرام والاعتكاف والصيام الواجبين، كما يحرم وطئها وهى صغيرة قبل البلوغ على المشهور.

وكذلك يحرم الوطى على الرجل إذا كان فى إحرام أو اعتكاف أو صيام كذلك.

وقد اشتهر بينهم حرمة وطى الزوجه المفضاه، لكن إقامه الدليل عليه مشكل.

وكذا يحرم وطى الزوجه فيما إذا

ص: ٣٨٣

وطئت شبهه من قبل الغير قبل انتهاء العده.

ويحرم وطئها على المظاهر قبل التكفير، قال سبحانه: (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكَمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَشِدَّ يَتَطَّعْ فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) (١١).

وكذلك يحرم وطئها وهي ميتة، فإنه المركوز في أذهان المتشرعة، بالإضافة إلى بعض الأدلة.

ومثل وطئ أكثر من الأربع بالدوام في حال واحد.

وهكذا يحرم العكس بإدخال الزوجه آله الزوج الميت في نفسها.

وكذلك يحرم البقاء على الوطئ بعد ظهور أنها ليست زوجته فيما وطأها شبهه أو حاضت أو ماتت أو صامت أو اعتكفت أو أحرمت أو ما أشبه، وكذلك العكس بالنسبة إلى الرجل.

وحيث إن أكثر هذه المسائل المذكورة في (الفقه) لا داعي إلى التكرار.

٨: استيطان الكفار الحجاز

٨: استيطان الكفار الحجاز

المشهور بين الفقهاء حرمة استيطان الكفار الحجاز، بمعنى وجوب عدم سماح المسلمين لهم بذلك.

وعن المبسوط والتذكرة والمنتهى الإجماع عليه، وقد ذكره الشرائع والجواهر في كتاب الجهاد، وذلك لجمله من الروايات الضعيفة سنداً.

وتفصيل الكلام في ذلك بفروعه التي منها عبورهم عن الحجاز وغيره مذكور في (الفقه).

وقد روى ابن عباس أن النبي (صلى الله عليه وآله) أوصى بثلاثة أشياء قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، وسكت عن الثالث أو قال: نسيه.

ص: ٣٨٤

والظاهر أن الثالث كان هو ما أراده بقوله (صلى الله عليه وآله): «إيتوني بدواه وقرطاس»، حيث كان يريد الوصيه بعلى والأئمه الطاهرين (عليهم الصلاه والسلام) فالسكوت أو النسيان عن ابن عباس كان من باب التقيه والخوف.

٩: مواعده النساء سرّاً

٩: مواعده النساء سرّاً

لا يجوز الخلوه بالمعتده وإن قال لها كلاماً معروفاً، وإنما الجائز التعريض بالخطبه في مكان لا يعد خلوه.

كما لا يجوز التصريح بأن يقول: إني أريد أن أزوجهك بعد انقضاء عدتك، أو يصرح بما يستقبح ذكره، من غير فرق بين أن يكون لنفسه أو لغيره في كلا المنفيين، أى في الخلوه والقول غير المعروف.

ومن الواضح أن ذلك جائز فيمن لا ترى العده أصلاً كالكفار، أو تراه قد انقضت بينما لم تنقض عند المؤمن لقاعده الإلزام.

كما لا فرق بين إرادته الدوام والمتعه.

أما خطبه المزوجه سواء كانت في حباله الزوج أو ذات عده رجعيه فلا إشكال في حرمتها حتى بالكنايه وبدون السريه، وإن قال: إذا طلقك زوجك زوجتك أو ما أشبه ذلك، قال سبحانه: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فيما عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَتَذَكَّرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاْعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا» (١).

وفي موثقه عبد الرحمن، قال الصادق (عليه السلام) في قول الله عز وجل: «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا»: «يلقاها فيقول: إني فيك لراغب وإني للنساء لمكرم ولا تسبقيني بنفسك، والسر لا يخلو معها حيث وعدها» (٢).

ص: ٣٨٥

١- سورة البقره: الآيه ٢٣٥

٢- تفسير البرهان: ج ١ ص ٢٢٧ ح ٤

وفى روايه أخرى: «السر أن يقول الرجل: موعذك بيت آل فلان، ثم يطلب إليها أن لا تسبقه بنفسها إذا انقضت عدتها»، قلت: فقول «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا»، قال: «هو طلب الحلال فى غير أن يعزم عقده النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله»^(١).

إلى غير ذلك من الروايات.

١٠: الوشايه

١٠: الوشايه

تحرم الوشايه بلا إشكال، وهى عبارته عن إيصال خبر إنسان إلى ظالم، أو إلى إنسان توجب تلك الوشايه تعكير الصفو بينهما، فهى أعم من النميمه، وكتاهما محرمة لأنهما إفساد وإلقاء فتنه وتقويه للظالم وإيذاء للمظلوم وغير ذلك.

أما إذا كان من نوع نصيح المستشير المستثنى فى الغيبه فليس من الوشايه المحرمه، بل ربما لا تسمى وشايه أيضاً.

١١: الولايه من قبل الظالم

١١: الولايه من قبل الظالم

لا يجوز الولايه من قبل الظالم إطلاقاً حتى فى الأمور المباحه، نعم إذا لم يفعل حراماً وخدم العباد كان حلالاً بشرط أن لا يكون سبباً لبقاء الظالم وتقويته، وذلك فيما إذا كان عدم تصديده يوجب سقوط الظالم أو ضعفه بما يسقطه العادل، فإن الأمر يكون فى المقام من باب الأهم والمهم.

ففى روايه السكونى، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين أعوان الظلمه ومن لاق لهم دواءً أو ربط كيساً أو مد لهم قلم فاحشروهم معهم»^(٢).

إلى غير ذلك من الروايات.

ص: ٣٨٦

١- تفسير البرهان: ج ١ ص ٢٢٧ ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ مما يكتسب به ح ١١

أما الاستثناء، ففي صحيح علي بن يقطين، قال: قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام): «إن لله تبارك وتعالى مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه» (١).

وفي موثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام)، سأل عن أعمال السلطان يخرج فيه الرجل، قال: «لا إلا أن لا يقدر على شيء يأكل ويشرب ولا يقدر على حيله، فإن فعل فصار في يده شيء فليبعث بخمسه إلى أهل البيت (عليهم السلام)» (٢).

وفي هذه الرواية استثناء آخر، وظاهره الضرورة، وتفصيل الكلام في ذلك في المكاسب.

١٢: التولي في الحرب

١٢: التولي في الحرب

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَذْبَارَ وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤْمِدْ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (٣).

لا يجوز التولي في الحرب إلا لضروره شرعيه.

لكننا قد ذكرنا فيما تقدم احتمال جواز التولي إذا كان في المسلمين كفايه ولم يكن في توليه ما يوجب قوه الكفار أو ضعف المسلمين ولو بتضعيف معنوياتهم مثلاً، وذلك لانصراف الأدله المحرمه إلى المستثنى منه، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الجهاد.

١٣: تولى العبد غير مولاه

١٣: تولى العبد غير مولاه

لا- يجوز أن يتولى العبد غير مولاه فيما إذا اعتق، بل يجب عليه تولى مولاه لترتب أحكام شرعيه عليه، فإنه إذا تولى غير مولاه أوجب كونه سائبه لا يطلب دمه أحد ولا يبالى أحد بقتله، وإن قتل أحداً خطأ لا عاقله له تؤدى عنه، إلى غير ذلك.

وتولى

ص: ٣٨٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ مما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٥٣ الباب ١٠ مما تجب فيه الزكاه ح ٢

٣- سورة الأنفال: الآية ١٥ _ ١٦

غير المولى حيث يوجب تلك الأحكام محرم، وقد ذكرنا بعض الكلام فى ذلك فى كتاب العتق.

ففى روايه إبراهيم، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «وجد فى ذوابه سيف رسول الله (صلى الله عليه وآله) صحيفه، فإذا فيها» إلى أن قال: «ومن تولى غير مواليه فهو كافر بما أنزل الله عز وجل على محمد» إلى أن قال: «ثم قال: تدرى ما يعنى من تولى غير مواليه»، قلت: ما يعنى به، قال: «يعنى أهل الدين» وفى نسخه: «أهل البيت»^(١).

لكن ذيل الحديث من باب بعض المصاديق إذا أريد بالصدر الأعم.

وفى صحيح يونس، عن كليب الأسدى، عن الصادق (عليه السلام): «إنه وجد فى ذوابه سيف رسول الله (صلى الله عليه وآله) صحيفه مكتوب فيها: لعنه الله والملائكه على من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً، ومن ادعى إلى غير أبيه فهو كافر بما أنزل الله، ومن ادعى إلى غير مواليه فعليه لعنه الله»^(٢).

إلى غيرهما من الروايات.

١٤: هبه الحقوق الشرعيه

١٤: هبه الحقوق الشرعيه

لا تجوز هبه الحقوق الشرعيه من الأخماس والزكوات وما أشبه، لأن ذلك إضاعه لمال الإمام والساده والفقراء.

وفى بعض الروايات: إن الله حسب الفقراء، الحديث كما ذكرناه فى كتاب الزكاه، فالهبه لها توجب تضييعهم، نعم إذا رأى الحاكم الشرعى ذلك صلاحاً فى حدود معينه لا إطلاقاً جاز له، كما كانوا هم (عليهم السلام) يهبون للناس أموالهم، والحاكم الشرعى وكيلهم والمفوض إليه من قبلهم.

ومنه يعلم جواز التقسيط على المالك إذا رآه الحاكم الشرعى مصلحه، أو كان لا يقدر المالك على الأداء دفعه، أو كان عليه عسر أو حرج أو ضرر موجب لرفع التكليف.

ص: ٣٨٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦ الباب ٨ من القصاص فى النفس ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ١٦ الباب ٨ من القصاص فى النفس ح ٢

١: الهون في طلب الكفار

حرف الهاء

١: الهون في طلب الكفار

قال سبحانه: (وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلُمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلُمُونَ كَمَا تَأْلُمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ) (١).

والظاهر أنه ليس حكماً جديداً غير الجهاد، فحرمة عباره عن حرمة عدم الجهاد بشرائطه وخصوصياته المذكوره في كتابه.

٢: إهانته المؤمن

٢: إهانته المؤمن

يحرم على الإنسان المؤمن أن يهين نفسه ويذلها، كما يحرم على الغير إهانته وإذلاله، لجمله من الروايات:

مثل موثقه أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْضَ إِلَى الْمُؤْمِنِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا إِذْلالَ نَفْسِهِ» (٢).

وفي روايه معلى، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيّاً فَقَدْ أَرْصَدَ لِمَحَارَبَتِي، وَأَنَا أَسْرِعُ شَيْءٍ إِلَى نَصْرِهِ أَوْلِيائِي» (٣).

ص: ٣٨٩

١- سورة النساء: الآية ١٠٤

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٢٤ الباب ١٢ من الأمر والنهي ح ٣

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٥٨٨ الباب ١٤٦ من العشره ح ٢

إلى غيرهما من الروايات.

لا يقال: فيكف ما نرى من إهانة الكفار للأنبياء والأئمة (عليهم السلام) ومع ذلك لم ينصرهم الله سبحانه.

لأنه يقال: النصره تلاحظ في مجموع امتداد الإنسان شخصاً وتاريخاً وآخراً، ولا إشكال في أن الله نصرهم على أعدائهم.

ومنه يظهر الجواب عن أمثال ذلك، مثل الحديث القدسي عن الله سبحانه وتعالى: «لأقطعن أمل كل مؤمل يأمل غيري» (١)، مع أنا نرى قطع أمل كثير من الصالحين المؤمنين له سبحانه، وعدم قطع أمل كثير من غيرهم.

فإن الجواب أن الأمل في الصالح أعم من الثلاثة، وقطع أمل غير الصالح معناه أن يؤمل غير الله سبحانه في ما بيد الله تعالى وحده، فإن الله سبحانه وتعالى لا يعطيه لهم، لا أنهم إذا أخذوا بالأسباب الظاهره لم يصلوا إلى النتائج، قال تعالى: «كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ» (٢).

٣: هجر كتاب الله

٣: هجر كتاب الله

قال سبحانه: «وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا» (٣).

فإنه لا يجوز هجر كتاب الله تعالى بعدم العمل بأحكامه، أو تركه حتى ينسى بين الناس، أو ترك نسخه حتى ينفقد، والروايات الداله على حرمه ذلك وصغرياته كثيره.

ص: ٣٩٠

١- الوسائل: ج ١١ ص ١٦٧ الباب ١٢ من جهاد النفس ح ١

٢- سورة الإسراء: الآية ٢٠

٣- سورة الفرقان: الآية ٣٠

٤: هجر المؤمن

٤: هجر المؤمن

لا- يجوز هجر المؤمن عن عداوه ونحوها، والروايات في ذلك متواتره، أما إذا لم يكن الابتعاد عن المؤمن من باب الهجر لم يكن بذلك بأس.

قال الصادق (عليه الصلاه والسلام) كما في صحيح هشام بن الحكم: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا- هجره فوق ثلاث»^(١).

وفى روايه حمران، عن الباقر (عليه الصلاه والسلام): «ما من مؤمنين اختلفا فوق ثلاث إلا وبرئت منهما في الثالث»، قيل: هذا حال الظالم فما بال المظلوم، فقال: «ما بال المظلوم لا يصير إلى الظالم فيقول أنا الظالم حتى يصطلحا»^(٢).

٥: هجاء المؤمن

٥: هجاء المؤمن

لا- يجوز هجاء المؤمن، وحرمة مستفاده من متواتر الروايات، فإنه بالاضافه إلى بعض النصوص الخاصه من صغريات الكذب والإيذاء والإيهانه والإذلال ونحوها،

في موثقه إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) كان يعزر في الهجاء، ولا يجلد الحد إلا في الفريه المصرحه أن يقول يا زان أو يا بن الزانيه أو لست لأبيك»^(٣).

إلى غيرها من الروايات.

٦: الهمز

٦: الهمز

قال سبحانه: (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ * يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ

ص: ٣٩١

١- الكافي: ج ٢ ص ٣٤٤ ح ٢

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٥٨٦ الباب ١٤٤ من الهجره ح ١٠

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٥٣ الباب ١٩ من حد القذف ح ٦

أَخْلَدَهُ * كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ (١١) الآيات.

وقد تقدم في اللمز تفصيل الكلام فيه.

والظاهر أن المراد بجمع المال وعده المحرم منه بأن لا يعطى حقوقه الشرعية، وإلا فمجرد جمع المال الحلال وعده ليس بمحرم.

٧: هوى متبع

٧: هوى متبع

قال علي (عليه الصلاة والسلام): «إن أخوف ما أخاف عليكم اثنان، اتباع الهوى وطول الأمل» (٢٢)، الحديث.

إلى غيره من الروايات الشبيهة بهذه، والظاهر أنه إلماع إلى فعل المحرمات لا أنه محرم جديد.

٨: الاستهزاء

٨: الاستهزاء

لا- إشكال في حرمه الاستهزاء بالله والرسول (صلى الله عليه وآله) وآيات الله سبحانه والأئمة الطاهرين (عليهم السلام) والمعاد وسائر أصول الدين، كما يحرم الاستهزاء بالأحكام الشرعية.

وبعض ذلك على حد الكفر، وبعضه من المحرمات القطعية، وكذلك يحرم الاستهزاء بالمؤمنين، وفي جملة من الآيات والروايات النهي عن ذلك.

قال سبحانه: «وَلَيْنُ سَاءَ لَتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِؤْنَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ» (٢٣).

وقال سبحانه: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤْنَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (٢٤).

إلى غيرهما من الأدلة.

ص: ٣٩٢

١- سورة الهمزة: الآية ١ _ ٤

٢- نهج البلاغة: الخطبة ٢٨

٣- سورة التوبة: الآية ٦٥ _ ٦٦

٤- سورة البقرة: الآية ١٥ _ ١٤

٩: الإهلال لغير الله

٩: الإهلال لغير الله

ذكر غير اسم الله سبحانه وتعالى على الحيوان حين الذبح محرم، سواء ذكره منفرداً أو ذكره مع الله سبحانه وتعالى، ويسبب ذلك حرمة اللحم.

قال سبحانه: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فُشُقٌ» (١).

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الذبائح.

١٠: تهنئه الجائز

١٠: تهنئه الجائز

يحرم تهنئه الجائز لأنها من أسباب تقويته، كما يحرم التهنئه على الحرام، كأن يهنأ الزاني على زناه أو الشارب على شرب خمره وما أشبه ذلك، فإنه من التعاون على الإثم وغيره من أبواب المنكر.

وقد مر في بعض الروايات حرمة قول (أحسن) لفاعل المنكر (٢).

أما صحيح محمد بن مسلم، قال: كنا عند أبي جعفر (عليه السلام) على باب داره بالمدينة، فنظر إلى الناس يمرون أفواجا فقال لبعض من عنده: «حدث بالمدينة أمر»، فقال: أصلحك الله ولي المدينة وال فغدى الناس اليه يهنؤونه، فقال: «إن الرجل ليغدى عليه بالأمر يهنأ به وإنه لباب من أبواب النار» (٣).

فالظاهر أنه بالنسبة إلى نفس الوالي، لا أنه بالنسبة إلى المهنتين، فلا دلالة فيه على المقام.

١١: التهاون بالصلاة

١١: التهاون بالصلاة

يحرم التهاون بالصلاة، بمعنى عدم الاهتمام بأصلها أو بكمالها المطلوب شرعاً،

ص: ٣٩٣

١- سورة المائدة: الآية ٣

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢٩ الباب ٩٩ مما يكتسب به ح ٢١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٥ الباب ٤٥ مما يكتسب به ح ٢

وذلك جار في كل واجب وترك حرام، لكن لا- يبعد كونه إلماعاً إلى الوجوب والحرمة الثابتين في الشريعة، لا- أنه واجب جديد.

ومنه الحديث: «شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاة»^(١١).

وفي صحيح زرارة، عن الباقر (عليه الصلاة والسلام): «لا تتهاون بصلاتك، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) قال عند موته: ليس مني من استخف بصلاته، ليس مني من شرب مسكراً، لا يرد على الحوض لا والله»^(٢).

إلى غيرهما من الروايات.

والفرق بينهما مع وحده المصداق: أن التهاون عد الشيء هيناً، والاستخفاف عده خفيفاً، وهما غيران، فمن الممكن كون الشيء ثقیلاً لكن الإنسان يعده خفيفاً، إلى غير ذلك.

والظاهر أن الاستخفاف بجميع المندوبات أو المكروهات أو المباحات أيضاً محرم، لأنه من الاستخفاف بالدين، والمركز في أذهان المتشرعة حرمة ومثله التهاون.

ولذا قال المحقق في بحث عداله الشاهد من كتاب الشهادات: (فلا يقدر في العداله ترك المندوبات ولو أصر مضرباً عن الجميع ما لم يبلغ حداً يؤذن بالتهاون بالسنن)، وتفصيل الكلام هناك.

١٢: تهيج الشهوة

١٢: تهيج الشهوة

الظاهر أن تهيج الشهوة بالأجنبي ونحوها محرم شرعاً.

قال سبحانه: «فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ»^(٣)، فإن مناطه شامل للمقام، ولا خصوصية في الآية لنساء النبي (صلى الله عليه وآله)، وإنما هن المخاطبات من باب المورد بقرينه سياق الآية.

أما تهيجها بقراءه كتاب

ص: ٣٩٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٦ الباب ٦ من الإعداد ح ٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦ الباب ٦ من الإعداد ح ١

٣- سورة الأحزاب: الآية ٣٢

مثير أو ركوب فرس يوجهه أو تذكر كذلك أو لمس لجسد نفسه إلى أمثالها فليس بمحرم، إذ لا دليل عليه، بل سيره المتشرعه جاريه عليه من غير احتمال للحرمة، بل في كون ملامسه فراش أو نحوه حتى تثار الشهوة حراماً بحاجه إلى الدليل، وإن كان الاحتياط في الترك، إلا إذا كان من الاستمناء أو كان يصدق عليه عدم حفظ الفرج الوارد في الآيه المباركه.

أما تهيج شهوة الحيوان فليس بمحرم وإن كان بملامسه موضعه، بل وكذلك لا يحرم أمتاؤه إذا لم يسبب حراماً، وحال الحيوان في ذلك حال غير المميز، فتأمل.

١٣: تهيج الصيد في الحرم

١٣: تهيج الصيد في الحرم

لا يجوز تهيجه إذا كان من التنفير ونحوه، مما فصل في كتاب الحج.

١٤: تهيج القرآن

١٤: تهيج القرآن

ورد في الحديث: إنه لا يهيج القرآن، والمراد به تزييده أو تنقيصه، فإن ذلك من المحرم.

ص: ٣٩٥

١: اليأس من روح الله تعالى

حرف الياء

١: اليأس من روح الله تعالى

قال سبحانه حكاية عن يعقوب (عليه السلام) لبنيه: «وَلَا تَيَاسُّوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ» (١).

لكن ذلك فيما إذا كان الاحتمال موجوداً، أما مع القطع بالعدم كيأس الشخص عن أن يحيى ميته قبل ظهور الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه)، أو قبل القيامة، أو يأس الأعمى الذي ولد كذلك عن رجوع عينه بإعجاز ونحوه، فليس من اليأس عن روح الله.

٢: الميسر

٢: الميسر

يحرم كل أنواع الميسر وهو القمار.

قال سبحانه: (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ) (٢).

وقال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) (٣).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة بهذا

ص: ٣٩٦

١- سورة يوسف: الآية ٨٧

٢- سورة المائدة: الآية ٩٠

٣- سورة البقرة: الآية ٢١٩

الشأن، وقد فصل الكلام في ذلك في المكاسب، كما ألمعنا إلى بعض الروايات.

٣: اليمين الغموس

٣: اليمين الغموس

اليمين الغموس محرمه قطعاً، وتسمى غموساً لأنها تغمس بصاحبها في الإثم أو في النار.

ففي الصحيح عن الصادق (عليه السلام) في تعداد الكبائر: «واليمين الغموس الفاجره، لأن الله عزوجل يقول: «الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ» (١)».

وقد عده الرضا (عليه الصلاة والسلام) في حسنه الفضل بن شاذان من الكبائر (٢).

٤: الیانصیب

٤: الیانصیب

وهو نوع من القمار متعارف في هذه الأزمنة، أما إذا كان بعنوان الجائزه فلا بأس به، كما ذكرنا تفصيله في (الفقه).

ص: ٣٩٧

١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٥٢ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٢ في تفسير الآيه ٧٧ من سوره آل عمران

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٠ الباب ٤٦ من جهاد النفس ح ٣٣

لا يخفى أنا ذكرنا فى بعض كتبنا المرتبطه بفلسفه الأحكام أنه قد يستشكل على الإسلام بأنه أكثر من المحرمات والواجبات مما هى قيد للإنسان، أليس كان من الأفضل أن يترك الإسلام الناس فى غير ما يفسد النظام أو يضر الإنسان فيفعلون ما يشاؤون؟

والجواب: إن المحرمات السلبيه والإيجابيه تنقسم إلى ما يضر الإنسان فى دينه أو دنياه، وفى القسم الثانى يشترك الإسلام وغيره فى التحريم كما فى القوانين العالميه، والقسم الأول ناشئ عن الواقعيه، فإن الآخره حقيقه لا يراها غير المتدينين، فهل يترك العاقل تحذير الناس عن الوقوع فى البئر إذا كانوا فى ظلام لا يبصرون لمجرد أنهم لا يعترفون بالبئر.

هذا بالإضافة إلى أن عدم اعتراف العالم غير المتدين بالمحرمات سبب هذه المشاكل الكثيره فى العالم مثل الحروب والثورات وكثره الأمراض والفوضى والفقر والعداء والعنس والبغضاء مما أذهب راحه الإنسان، فأيهما خير، ما عمله الإسلام أو هذا الذى نشاهده فى عالم اليوم.

ثم إن الإسلام فى قبال التقييد بهذه المحرمات أطلق للإنسان حريات لا تعد

فى كل شأن من شؤون الحياه على ما ألمعنا إليه فى (الصياغه الجديده) (١١) وغيرها.

ففى قبال أنه قيده بشيء أطلقه فى أشياء، بينما العالم غير المتدين قيده فى تلك الحريات.

ولو فرض قطع النظر عن الآخره وعن المحذورات التى ذكرناها من الفقر والمرض والجهل والفوضى وغيرها إذا قيس بين ما أعطاه الإسلام من الحريات للناس وما أعطاه العالم غير المتدين له من الحريات فى المحرمات كان الإسلام أكثر عطاءً وأقل أخذاً من العالم غير المتدين.

والله المسؤول أن يتقبل الكتاب بقبول حسن، وأن يجعله منهلاً للأحكام، وسبباً لإرجاع الإسلام، وهو الموفق المستعان.

سبحان ربك رب العزه عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

قم المقدسه

محمد بن المهدي الحسينى الشيرازى

ص: ٣٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

